

لحن القول

(تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة)

د. عبد العزيز بن علي الحربي
أستاذ القراءات والتفسير
المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

دار ابن حزم



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



(تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة)

د. عبد العزيز بن علي الحربي
أستاذ القراءات والتفسير
المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

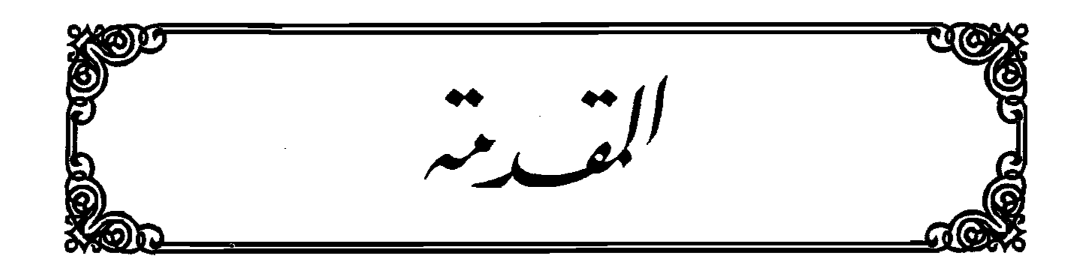
الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ISBN 978-9953-81-922-8

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb





بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الأصل في هذا الباب الذي كتبنا فيه كتابنا هذا هو قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ﴾ [البقرة: ١٠٤]، ومعرفة سبب نزولها يزيد في الكشف عن حقيقة هذا النهي والتعليم الإلٰهي في تربية الألسنة لكي تجتنب الألفاظ الموهمة، فقد كان اليهود والمنافقون يقولون للنبيّ ﷺ: راعنا، وهو بمعنى: انظرنا، ولكنهم لم يريدوا هذا المعنى، بل أرادوا معنًى آخر في أنفسهم يراد به: الذم، هو الرعونة، أو معنى آخر، على خلاف بين أهل التفسير، فأرشدهم إلى اللفظ الذي لا إيهام فيه، ولم يكن الإرشاد إلى العدول إليه لغرض الاختصار، فالفعلان سواء في عدد الحروف، وكم في القرآن من أمر وتوجيه إلى القول السديد، والقول الحسن، والصدق، والطيب من القول، واجتناب قول الزور، وحفظ الألسنة، وكم فيه من زجر، ونهي عن الكذب، والزور، والقول بلا علم، والقول باللسان دون تصديق القلب، كما أثنى على الذين يعرضون عن

اللغو، قولاً وسماعًا، فكل مَن لم يتحرّ سداد القول وطيبه وصادقه وحسنه، فهو آثم مذموم في الشرع والذوق.

قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: ١١٩]، وقال سبحانه في الثناء على المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ﴿٣﴾﴾ [المؤمنون: ٣]، إلى غير ذلك من الآيات في المعاني التي ذكرناها وغيرها.

وفي السُّنة النبوية يقول النبيّ ﷺ: «**لا تقولوا للعنب: الكَرْم؛ فإن الكَرْم قلبُ المؤمن**»، فهذه اللفظة التي هي: «الكرم» كلمة شريفة ولكن الأحق بها شيء آخر هو أعظم وأهم من العنب الذي يتخذ للسكر، وهو قلب المؤمن، فهو الأحق بهذه التسمية الشريفة، والنعت الجميل.

وقد كان النبيّ ﷺ يحب الكلمة الطيبة، ويقول: «**إنها صدقة**»، وأعلى الله من شأن الكلمة الطيبة، وضربها مثلاً، وجعلها ﴿كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ﴾، وجعل الكلمة الخبيثة ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٖ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

والأصل في هذا أيضًا ما رواه الحاكم في مستدركه، عن أبي الدرداء، قال: سمع النبيّ ﷺ رجلاً قرأ فلحن، فقال رسول الله ﷺ: «**أرشدوا أخاكم**»[١].

---

(١) المستدرك (٣٦٤٣) وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأجمع أهل الإسلام قاطبة على ذمِّ اللحن، ويروى عن أبي بكر الصديق أنه قال: «لأن أقرأ فأسقط أحب إليَّ من أن أقرأ فألحن».

وكان عمر بن الخطاب يأمر بعزل الكتاب إذا لحنوا، ويقول: «تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة»، ويخطب في الناس فيقول لهم: «تفقهوا في السُّنة، وتفقهوا في العربية، فإنها من دينكم».

وكان ابن عباس وابن عمر يضربان أولادَهما على اللحن.

ومن السلف من كان إذا لحن استغفر الله، روى ذلك أيوب السختياني وغيره، وقالوا: إذ روى الحديث من يلحن عمن يلحن خرج الحديث بالفارسية، ولهذا قال الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: «**مَن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[١].

وفي هذا الباب أخبار وروايات، ونُقُول لا نريد الاستكثار منها خشية الإطالة.

وفي سِفْرنا أنواع من الكلام الذي سميناه «لحن القول»، لحن في الألفاظ من جهة الإعراب ومخالفة قوانين العربية، وهو الأكثر مما اشتمل عليه ديواننا هذا، منه ما هو في الإعراب، كقول الناس: كل عام وأنتم بخير، بالنصب، وقولهم: عساكم طيبون، بالرفع.

ومنه ما هو في التصريف، في الجموع أو الصيغة أو الاشتقاق، كجمعهم مدير على مدراء، ومشكلة على مشاكل، وقولهم: هويَ بمعنى: سقط، وقولهم في أكفاء: أكفّاء، وكأخطائهم في ألف الوصل وجعلها للقطع، وضمهم الخاء في خِطْبة النكاح، وكسر الميمِ في المَفْصِل، وفيه

(١) حديث صحيح، رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

ألفاظ مولَّدة دخيلة، كالطازج، والأبْلة، ونموذج، وكضبط بعض الأسماء الأعجمية، كطهران وأصفهان، ومنه ألفاظ عربية طرأ عليها تحريف بالحذف أو الإبدال، كالمسيح في المسيخ، وقولهم: الثلوث والربوع، وكقولهم: كمانْ، في كما أنّ.

ومنه ألفاظ مفردة يحرم إطلاقها أو يكره، كاستعمالهم ستّار مكان ستِّير؛ اسمًا لله تعالى، فهذا إذا جاز لغةً، فإنه لا يؤيده الشرع؛ لأن أسماء الله مبنية على التوقيف، وككتابة بعضهم «صلعم» مكان صلى الله عليه وسلم.

ومنه جملٌ شاعت على الألسنة كقولهم: يا رعاكم الله، وانشغل فلان عني، وسعادة الأستاذ، ومعالي الوزير، وقولهم: يا وجه الله، وقولهم: الله ورسوله أعلم.

ومنه ألفاظ وضعت في غير موضعها كإطلاقهم الحروف الأبجدية في مكان الحروف الهجائية، والقهوة في مكان البنّ، والحوار في مكان المحاورة، ومنه إجابات على أسئلة السائلين في مثل ما سبق أو غيره، أجبت عنها، وهي كثيرة، كالسؤال عن قول أهل مكة: وحشتني، والتقويم والتعميم، وقولهم: مرسول من طرف، وجمعهم بحث على أبحاث، وعن كلمة «الجركل» و«بَلْكِنْ» و«عزب وأعزب» وغيرها.

ومنه ألفاظ نقدها بعض أهل العلم وأنكرها من جهة الشرع أو اللغة، ولكنني صوبتها ودلّلت على صوابها، كقولهم: المرحوم، وثالث الحرمين، ونوايا، ومرايا، وخارج التغطية، والبحر المالح، والمظاهرة، ورجال الدين، والتكنية بأبي عيسى.

ومنه ألفاظ بشعة تساهل الناس في إطلاقها، كإطلاقهم لفظ شقي، وشيطان، وشاطر، على الأولاد، وفلذات الأكباد، ونعتهم بالخيانة الزوجية لمن تزوج ثانية، وكعناوين الكتب المصنفة في الرد مثل: «الكاوي لدماغ السخاوي» و«السيف الهاشم لدماغ محمد الهاشم» و«الشهب المحرقة»

و«السيف البتار» و«الكلب العاوي»، وغيرها من الألفاظ المنكرة التي هي من اللمز وفاحش القول الذي لا يليق أن يصم به المسلمُ المسلمَ، وليس للمسلم أن يحمل السيف البتار على إخوانه، ولا أن يرميهم بالشهب المحرقة.

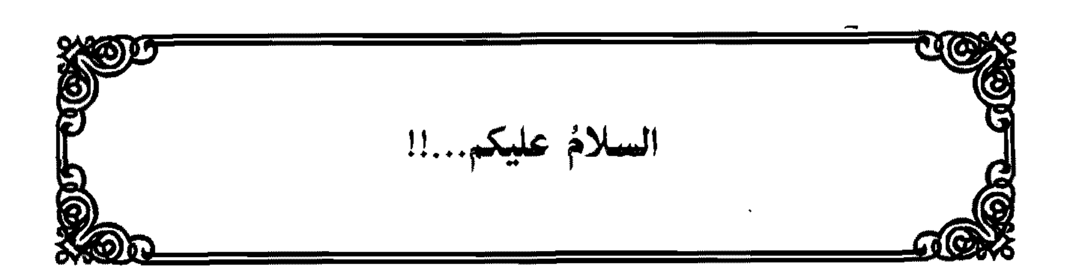
ومنه ألفاظ يظنُّ أن تركها منافر للذوق والأدب والمروءة، كقولهم عند ذكر بعض الحيوان، كالكلب والحمار: أكرمكم الله، أو أنها من الذوق والكرم، كقول بعضهم لبعض: أيّ خدمة، أو: تفضل عندنا، وهو لا يريد أن يخدم، وقد لا يريد أن يرى وجهه بعد ذلك.

وقد صنف في الأغلاط الشائعة، وعثرات الأقلام واللسان، وأوهام الكتّاب، ومناهي الألفاظ، ولغة الجرائد، وأخطاء العامة، مصنفات كثيرة، بعضها خير من بعض، وكثير مما أدرجته في «لحن القول» مما سبقت إليه، وكثير منه لم أسبق إليه، وما سبقني فيه الكتبة عرضته في ثوب آخر، ووضعته في ميزان النقد، فما كان راجحًا أعليت من شأنه، وما رجح وضعته في مكانه، وحلّيت كل ذلك بجمل من زينة الأدب، وحلل من جيد كلام العرب، وفيه من إشارات العبارات لمحة، ومن دلالات الألفاظ وطرائفها نفحة، فإني أتخير من الألفاظ في كلامي تخيرًا، وأنتقيه انتقاءً، وأتحرى يسير الكلم وحسنه، ولطيفه ومستحسنه، وقد وضعت بعد كل مقال خلاصة لما فصّلته إلا في مواضع ذكرت في أعجازها جوامع صدورها، ووضعت عليها علامة تميزها.

ومن الله تعالى نستمد المعونة والتوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المؤلف
مكة المكرمة
١٤٣٠/٩/١هـ

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



السلامُ عليكم...!!

يقع لحن القول في التحية، نُطقًا، وردًّا، واستبدالاً؛ من وجوه:

منها: ترْكُها، وقول بعضهم مكانها: (صباح الخير) و(يعطيك العافية) و(مرحبًا) وغيرها. والمشروع هو ابتداء التحية بالسلام، وله أن يحيّي بعدها بما شاء.

ومنها: الرّدُّ بتحيةٍ أخرى؛ كأنْ يرد المسلَّم عليه بقول: (أهلًا) أو (هلا ومرحبًا) فمثل هذا لا يُعتبر تحية مماثلةً، ولا أحسن منها، والله يقول: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾﴾، فالمتساهِلُ في ذلك متهاون بما يُحسب عليهِ؛ وإن ظنَّه صغيراً.

ومنها: الرّدّ على المسلِّم بتحية ناقصة؛ كأن يقول المسلّم: (السلام عليكم ورحمة الله)، فيقول المُلقىٰ إليه السلامُ: (وعليكم السلام)، وهذا حُكمه حكمُ الذي قبلَه. ولو حياك أحد بتحية أخرى؛ كأن يقول: مسّاك الله بالخير، فلا بدّ من ردّ التحية بمثلها، أو أحسن منها. والأحسن في مثل هذا أن تقول: مسّاك الله بالخير والنور والسرور، ونحو ذلك. أو أن يكون في ردّك ـ وإن كان بالتحية نفسها ـ نَبْرةٌ أقوى مِن نَبْرَةِ من حيّاك؛ فإن للصوت والإيقاع معنًى يفهمه السامع ويؤثّر فيه، يُفهَم من خلاله حُسنُ التحية، وأحسنُها.

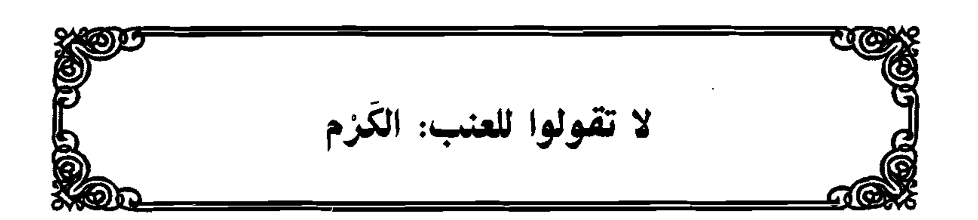
ومنها: عدم إيضاح حروفها؛ إمّا عن غفلةٍ، أو استحياءٍ، أو أَنَفَةٍ. فمِن الناس من يُسلّم عليك ولا تسمع من سلامه إلا حرف السِّين.

ومنها: أنني رأيت كثيرًا من أهل العلم والصلاح، إذا كان مُستضافًا في لقاء، وقال مقدم اللقاء عند الختام للمستمعين والمشاهدين: والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، قال الشيخ المستضاف، وهو بجواره في سَمتٍ وهدوء: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. وهذا - فيما أرى - ليس له وجه، فإنه يُلقي السلام إلى غيرك، ويلقيه عن نفسه وعنك؛ فلا داعي للتنسُّكِ الباردِ.

❑ **الخلاصة:**

ليس في التحيّات أحسن من تحية الإسلام، فمن حيّا بغيرها فلم يحيِّ بمثلها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



لا تقولوا للعنب: الكَرْم

نهى النبيّ ﷺ عن تسمية العنب بالكَرْم، وهذا مما نتأيّد به في لزوم مراعاة الصواب في تسمية الأشياء، والنطقِ بها، وأنّ على المسلم أنْ يتخيّر الألفاظَ اللائقةَ بالمعاني والمسمَّيات. وقد علل النبيّ ﷺ ذلك بأنَّ (الكرْم): الرَّجُل المسلم، أو: قلب المؤمن.. والحديث في الصحيح. وفي رواية لمسلم: «**لا تقولوا: الكَرْم، ولكن قولوا: العِنب والحَبَلة**». وفي مسند أحمد: «**فإن الكَرْم الرجلُ الصالحُ**» وفي الطبراني: «**فإنما الكرْمُ قلبُ ابنِ آدمَ**».

وأهلُ العلم مختلفون في تفسيره، وأحسنُ ما قيل في ذلك: أن لفظ «الكرم» المؤلّف من كافٍ، وراءٍ، ولام: له معنى شريف، ويُشتق منه اسمٌ من أسماء الله عزَّ وجلَّ. واللائقُ به أن يُطلق على من يَجمع ذلك المعنى الفاضل من الخلق؛ وهو: المؤمن. وإطلاقه على العنب الذي هو أصل الخمرِ وَضْعٌ للكلمة في غير موضعها؛ لأنها ممّا يُبغِضُ اللّهُ. والمسلمُ حبيبٌ إليه؛ فهو أولى بهذا الاسم الحَسَن.

ومثلُ هذا: نَهْيُ النبيّ ﷺ أن يقول السيدُ لِفتاهُ: عبدي. وأَمَرَ بأن يقول: فتايَ. ولا يقُل: أمَتِي. ولْيَقُلْ: فتاتي.

ويذكُر المفسّرون هذا عند قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا﴾، فقد نهى الله المؤمنين أن يقولوا: «راعنا»، وكَرِهَ أن يُخاطَب بها نبيُّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وقد كره النبيّ ﷺ بعضَ الأسماءِ ـ أسماءَ الناس ـ؛ كـ: أفلح، ويسار، ونجيح، ورباح. وكانوا يتطيرون بهذه الأسماء؛ لأنه قد يُسأل، فيُقال: أَثَمَّ يسارٌ؟ فيقال: لا. فيتوقّع مكروه. وكذلك: أفلح، ونجيح، ورباح. وغيَّرَ بعضَها؛ كـ: «برَّة» إلى زينب؛ لما فيها من التزكية للنفس؛ لأنّ «بَرّة» عَلَمٌ على المَبرّة؛ أي: البرّ والخير. وأما ما عُبِّد لغير الله، فلا نزاع في تحريمه؛ كـ: عبد العزّى، وعبد مناة؛ فإن العبودية لله وحده لا شريك له... وفي فناني الفضائيات في هذه الأيام مَن اسمه عبد اللات يصدع باسمه فيها من غير نكير، وهو اسم وثني جاهليّ لا يليق بالتوحيد ولا بالعصر، فعلى الناس أن يغيروه إلى (عبدالله).

❑ **الخلاصة:**

عليك أن تتحرى الصواب في قولك لفظًا ومعنى.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

سعادة الأستاذ... ومعالي الوزير...!!

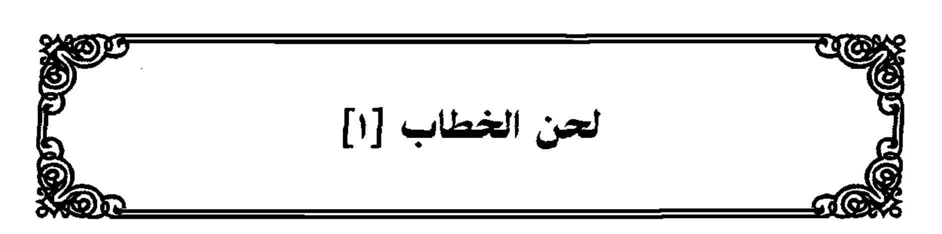
أُلْقِيَ إليَّ كتابٌ كريمٌ، يتضمّن سؤالاً من الأخ: سامي بن عبدالله، يسأل فيه عن عبارة: «سعادة الأستاذ»، و: «معالي الوزير»، ونحوهما، هل هي من لحن القول؟

والجواب: ليست من لحن القول من جهة القانون النّحوي، ولا اللّفظة المعجمية، ولا الأسلوب البلاغي... أما من جهة النحو: فالأمر واضحٌ؛ إذا التزم بنصب المنادى عند الخطاب. وأمَّا اللفظة القاموسية، فصحيحة فصيحةٌ. وأمَّا من جهة البلاغة فهو من التوسُّع الذي يشمل «التجريد» المعروف في علم البديع؛ وهو: انتزاعُ أمرٍ من آخر تفنُّنًا في الكلام؛ كقولهم: «لي من فلان صديق حميم». وقولُنا: سعادة الأستاذ: مخاطَبة لمنزلةٍ من منازل السائرين في العمل، أو الجاه، أو الغنى، التي استحقّها حتى صارت كالملازِمة له. ومثل ذلك: «معالي الوزير»، و: «فضيلة الشيخ»، ونحوهما. ولم تكن مثل هذه الألقاب مستعملة في القرون الأولى. وعصرُنا المتجدّد كفيل بِخَلْعِها... وأما قول الناس: «صاحب الفضيلة»، و: «صاحب الجلالة» ففيهما بحثٌ أوسع ممّا تقدم. واعلم أنّ كلمة «الأستاذ» غيرُ عربية، ومعناها العُرفيّ المتقدِّمُ قبيحٌ جدًّا، وأنَّ استعمالنا لكلمة «الشيخ» في هذه الأزمان مجازيّ، لا حقيقي. وسوف يكون لهما بحث مستقل بإذن الله.

❑ **الخلاصة:**

قل ولا حرج: سعادة الأستاذ، ومعالي الوزير.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



لحن الخطاب [١]

سعادة... أبعث إليكم طيّه تقريرًا يشتمل على ما تقدَّم به فلان من تبرير بصفته غير مسؤول عن العُهْدة التي سألتم عنها. وتقبلوا تحياتي العاطرة.

في هذا الخطاب سبعة ألفاظ يرى بعض اللغويين رفْضها لمخالفتها لقوانين العربية.

الأول: المخاطبة بـ(سعادة) ونحوها... وقد أجبت عن صحة استعمالها في تفصيل سابق..

الثاني: لفظ (طيّه) خطَّأ العدنانيُّ في كتابه «معجم الأخطاء» من يقول: (وجدت طيَّ كتابي كذا..) وقال: الصواب (في طيِّ كتابي) وجمعها أطواء ومطاوِي... ولم يذكر سبب المنع، وكأنه سكت عنه لمعرفة أهل اللغة به، وذلك أن اسم المكان ينصب على الظرفية إذا كان مُبْهَمًا. ولفظ (طي) ظرفُ مكانٍ غير مبهم؛ بل هو محدود القدر. والمُبهَم لا يُعرَفُ قَدْرُه؛ كالجهات الست: «أمام، وفوق، ويمين، وخلف، وتحت، وشمال، أو يسار»، كقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾، وأمّا ظرف الزمان فلا يشترط فيه ذلك.

وأجازه مجمع اللغة القاهري في دورته السادسة والأربعين قياسًا على نظيره من الألفاظ التي أجازها النحاة؛ كداخل، وخارج، وجوفَ. وأجاز المجمع أيضًا: (وضعته ضِمنَ كذا) و(رُفق كذا)...

وهذا هو الحق، فإنّ الإبهامَ وعدمَه في غير الجهات نسبيٌّ، وللنحويين اضطراب في هذا الباب غريب عجيب، وأكثرهم يقول: مقادير المساحات؛ كالفرسخ، والميل، من المبهمات. وفي ذلك بحثٌ طويلٌ نلتمِسُ فيه لنحاتنا

العُذرَ؛ بسببِ اختلاف الزمان، واختلافِ التقدير؛ في الدِّقة، أو تفاوت الأفهام والآراء... وللكلام تتمة.

❑ الخلاصة:

أجاز مجمع اللغة أن يقال: «طيّه» قياسًا على نظيره، وهو الحق.



لحن الخطاب [٢]

سعادة... أبعث إليكم طيَّهُ تقريرًا يشتمل على ما تقدَّم به فلان من تبرير بصفته غير مسؤول عن العُهْدة التي سألتم عنها وتقبلوا تحياتي العاطرة.

سبق الكلام عن لفظين في هذا الخطاب يرى بعض النقاد أنهما من لحن القول...

والثالث: قولهم: (تقدّمَ إلينا) خطَّأها إبراهيم اليازجي في (لغة الجرائد) لأن الأصلَ في استعمالها الإيجاب، والأمر. يقال: تقدّمَ الأمير إلى عامله أن يفعل كذا. والناس يستعملونها اليوم على معنى (رغب إليه) و(سأله قضاءه).

واعتراضُ اليازجي صحيح - لا ريب فيه -؛ إذا جعلْنا لغتنا العربية الواسعةَ سعةَ الدنيا لغةً جامدةً لا تقبل التوسُّع، ولا المجاز... ولهذا رفض النقاد ما لحظه اليازجي، ورأوا أن التقدُّم في لغة العرب له معنيان يصحّ حمْلُ الاستعمال العصريّ على كل واحدٍ منهما:

وأحد المعنيين: الدّنوُّ والاقتراب. سواءٌ كان المتقدّم مساويًا لمن يتقدّم

إليه، أو أدنى منه.

والمعنى الثاني: السَّبْقُ. وهو المعنى الأصليّ، والأول متفرع عنه. يُقال: تقدَّم الفارسُ أقرانَه. إذا سَبَقَهم. وتقدم الإمامُ في الصّلاة. إذا كانَ إمامُهم سابقًا لهم وهم خلفَه.

وللمعنى المجازي من الحقيقي نصيبٌ غيرُ خافٍ على اللبيب؛ فإنّ من تقدم إليك بخطابٍ فهو سابق إليك؛ باعتبار ذهني يشترك معه الحس في بعض أفراده... وقد بحثَهُ مجمعُ اللغة بالقاهرة، وأقرّ استعمالَ قولهم: (تقدّم إلينا) ونحوه. بالاحتجاج المتقدم... وللكلام عن (لحن الخطاب) تتمة.

❑ الخلاصة:

يجوز أن يقال: تقدَّم به، ونحو ذلك، وما قاله اليازجي مردود عليه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

لحنُ الخطاب [٢]

سعادة... أبعث إليكم **طيَّهُ** تقريرًا يشتمل على **ما تقدَّم** به فلان من **تبرير بصفته** غير مسؤول عن **العُهْدة** التي سألتم عنها، وتقبلوا تحياتي **العاطرة**.

سبق الكلام عن ثلاثة ألفاظ في هذا الخطاب يرى بعض النقاد أنها من لحن القول..

والرابع: «التبرير» لفظة مُحْدَثَةٌ، لا وجود لها في معاجم العربية بجميع مشتقاتها. فلا يوجد التبريرُ، ولا مبرِّر، ولا برَّر، أو يبرِّر. وينطق بها ملايين الناس من الخاصّة والعامَّة... ولم يجد أكثر النقاد محيصًا من إقرارها، وتكلُّفِ ردِّها إلى معنى أحرفها الأصلية: الباء والراء المشدّدة..

وأوّلُ مَن بَحَثَها: اللّغوي النّاقد: مصطفى جواد. وأجاز استعمالَ قولهم: «برّرَهُ» على معنى: نَسَبَهُ للبِرّ؛ كـ(بخَّله، وبدّعه): نَسَبَهُ للبُخل، والبدعة. . . ثم أخْرَجَنا إلى ضائقةٍ أخرى، فقال: «الصواب أن يقال: أبرَّ الشيءَ، يُبِرُّ إبرارًا»، ومعلومٌ أنّ الإبرار في اليمين هو إمضاؤها، وعدم نَكْثِها. فألجأنا ـ عفا الله عنه ـ إلى أن نجعل «الإبرار» مكان «التبرير» وأن نتكلّف ردَّ معنى ما نريده من «التبرير» إلى معنى «الإبرار». .

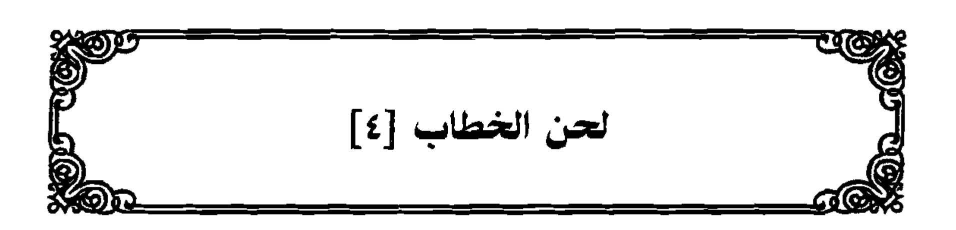
وقبلَ أربعين عامًا بَحَثَها مجمع اللغة بالقاهرة، وأجاز استعمالَها لفظًا ومعنى. وجاء في حيثيّات حُكمه، يقال: بَرّ حجُّه، أي: قُبِل. وبرّرَهُ: جعله مقبولاً. ورأى جواز تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة جوازًا قياسيًّا.

وأنا أنصُر هذا القولَ وتعليلَه. وأزيد عليه: أنّ الزيادة قد تفيد التكرير مع التكثير؛ نحو: كرَّ، وكرَّرَ. و: شدَّ، وشدَّد. و: ردّ، وردّد. كما تفيد التقرير ـ تقرير المعنى في الوقت نفسه ـ. . . وللكلام تتمة.

❑ الخلاصة:

«التّبرير» لفظة محدثة، تقبلها اللغة؛ لسلامة مادّتها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



سعادة. . . أبعث إليكم طيَّة تقريرًا يشتمل على ما تقدَّم به فلان من تبرير بصفته غير مسؤول عن العُهْدة التي سألتم عنها، وتقبلوا تحياتي العاطرة.

سبق الكلام عن أربعة ألفاظ في هذا الخطاب يرى بعض النقاد أنها

من لحن القول... وكثير من الألفاظ الدخيلة في لفظها، أو معناها، أو تركيبها مُترجَمةٌ عن غير العربية. ومن ذلك:

هذه اللفظة **الخامسة**: التي اختلفت فيها موازين النقاد، وهي: «بِصِفتي» أو «صِفَتُه» أو «وَصْفُه موظّفًا». وهي لفظة عربية صحيحة، والاعتراض فيها منحصر على التركيب؛ فالتركيب في هذا من الحشو الذي لا حاجة له، ولا يزيد التركيب معنًى ولا جمالاً. ونحن نتسمّح في استعمال الألفاظ التي لم يستعملها العرب ـ مع صِحّة مادّتها واشتقاقها ـ حين تأذن العربيَّة بزيادة معنًى قويم، وتؤْذِن ببيانٍ مستقيمٍ. أمّا حين تكون تقليدًا لا غَناءَ فيه، فاللسان العربي في غنًى عنه.

ولو قلنا مكان «بوصفه موظفًا»: لأنه موظف. لَكان أقومَ، وأخْصرَ، وأدلَّ على المقصود...

وأمّا مجمع اللّغة العربية بالقاهرة فقد سوَّغ هذا الأسلوب، وقال: إنّ معناه: «بوصفي لنفسي»، أو: «بوصف غيري لي».

ولم أجدْ للمَجْمع قاعدةً ولا ضابطًا أعرف به الحدّ الذي يُجْنَحُ فيه إلى قبول الألفاظ والأساليب الشائعة المُحْدَثة، ولعل الظنَّ يصدُق في أنهم يعلمون بقاعدة: «خطأ شائع خير من صواب ضائع»، فهذه اللفظة قد وجدنا ما يقوم مقامها ـ مع قوة دلالته ـ ولم نجد فيها غيرَ معنًى لا تعرفه الذائقة العربية، ولا يضطرّنا إلى استعماله شيوعٌ مُطْبِق؛ كالتبرير السابق ذكره... وللكلام عن لحن الخطاب في لحن القول تتمة.

❑ **الخلاصة:**

قل ـ بدل، بصفته غير مسؤول ـ: لأنه غير مسؤول.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

لحن الخطاب [٥]

سعادة. . . أبعث إليكم **طيَّهُ** تقريرًا يشتمل على **ما تقدَّم** به فلان من **تبرير بصفته** غير مسؤول عن **العُهْدة** التي سألتم عنها، وتقبلوا تحياتي العاطرة.

اللفظ **السادس** في هذا الخطاب: لفظ (العُهدة) بضم العين. وهي: مالٌ، أو نحوُه يُوكَلُ إلى مسؤولٍ مُؤْتَمَنْ. وفي معجم الفقهاء: العُهدة: الأموالُ المُوكَل حِفظُها إلى مؤتمَنٍ مسؤول.

هذا هو معناها في الاستعمال المعاصر. ويدخل في ذلك: الأمتعة، والآلات، والبضائع، وكلّ ما له قيمة. وليس لهذا المعنى وجودٌ في كتب المعاجم؛ بل العُهدة فيها؛ هي: العَهد. والعَهدُ: الميثاقُ.

وفي لسان العرب: «والعَهد، والعُهدة: واحد. . . والعُهدَة: كتاب الحِلْفِ والشّراء. واستعهَد مِنْ صاحبِهِ: اشْترَطَ عليه، وكتب عليه عُهْدة. وهو من باب العَهد والعُهدة؛ لأنّ الشّرطَ عَهْدٌ في الحقيقة».

ومن معانيها لدى الفقهاء: تعلُّقُ المبيع بضمان البائع.

والاستعمال المعاصرُ غيرُ متجافٍ عن المعنى اللّغوي. فالعهدُ مُتَصَوَّرٌ فيه تَصوُّرًا أوّلِيًّا ملازِمًا له، لا ينفكُّ عنه؛ بِسَبَبِ أنّ العلاقة بين العَهْدِ الذي هو الميثاق والشيءُ الذي يؤخذ الميثاق من أجله علاقةُ سببٍ ومسبّبٍ، واللّغة العربية لا تمنع من استعمال كل واحدٍ منهما مكان الآخر؛ فمن قال: أمطرت السماءُ نباتًا. فهو صادقٌ. ومن قال: رعَينا الغيثَ. لم يكذب أيضًا. ويسمّى ذلك لدى البيانيين: المجازَ المُرسَل؛ أي: الذي لا يُقيَّدُ بالمشابَهة. وكذلك العُهدةُ بمعناها اليوم؛ نقول لك: تبقى هذه الأقلام عُهدةً عندك،

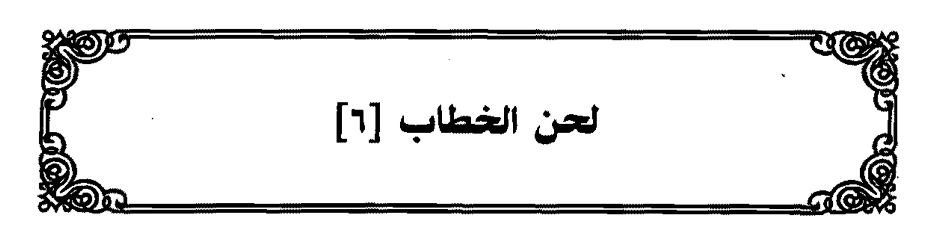
وتوقُّعُ على ذلك. والتوقيعُ هو العَهْد؛ ولكنّنا سمَّيْنا الأقلامَ: العَهْدَ، أو العُهْدَةَ، من باب إطلاق المسبّب على سببِه، وهو إطلاقٌ حسنٌ صحيحٌ...

وقد بحثها مجمع اللغة العربية في دورته الثامنة والأربعين عام ١٤٠٢هـ، وأجاز استعمالَها وتداولَها على نحو مما سبق بيانه... والكلام عن اللفظة السابعة آتٍ بإذن الله.

❑ الخلاصة:

قل: العُهدَة... ولا حرج عليك.





لحن الخطاب [٦]

سعادة... أبعث إليكم **طيَّة** تقريرًا يشتمل على **ما تقدَّم** به فلان من **تبرير بصفته** غير مسؤول عن **العُهْدة** التي سألتم عنها وتقبلوا تحياتي **العاطرة**.

اللفظة **السابعة** في هذا الخطاب من الألفاظ المرمية بسهام النّقاد الصائبة وغير الصائبة هي لفظة: «العاطرة» اسم فاعل من «عَطِر» كفَرِحَ، مكسور العين غير متعدٍّ إلى مفعول... يقول النحاة: إن قياس بناء اسم الفاعل منه «فَعِل» لا «فاعل»، يقال: فرِح يفرح فهو فَرِحٌ، وعَطِر فهو عَطِرٌ، وفزِع فهو فَزِعٌ، وعمِي فهو عمٍ، ويكون على وزن «أفعَل» كشَهِب وعوِر، فهو أشهَب وأعور. ويأتي على وزن «فَعْلان» كعطش فهو عطشان، وندم فهو ندمان، وأما ما جاء مخالفًا لما مضى فبابه النقل، كغضب فهو غاضب، ورشد فهو راشد، وسَلِم فهو سالم... قال أبو إسحاق الشاطبي في كتابه «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية»: «وذلك قليل لا يقاس عليه»، وصرّح ابن مالك بذلك في قوله:

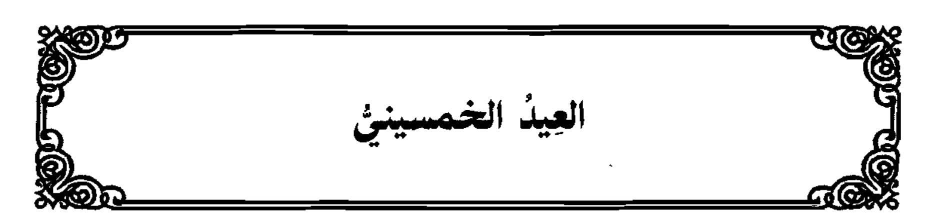
وهو قليلٌ في فَعُلتُ وفَعِل غير معدًّى بل قياسه فَعِلْ
وأفعلٌ، فعلانٌ، نحوُ أشِرِ ونحو صَدْيان ونحوُ الأجهَرِ

فعلى هذا؛ لا يقال: سلامي العاطر، وتحيتي العاطرة. وإنما يقال: العَطِر، والعَطِرة. لأن الأوَّل لم يسمع عن العرب؛ فيجب حينئذٍ فيه اتِّباع القياس... غير أن من العلماء المتأخرين مَن فطِن إلى التفريق بين المقاصد، فمن كان قصدُه الحدوثَ والتجدّدَ؛ قال: العاطرة. ومَن قصد الوصفَ الثابتَ اللازم؛ قال: العَطِرة. وهو تفريقٌ صحيحٌ، وملحظٌ دقيقٌ. وعلى هذا كَتب مجمع اللغة بالقاهرة قرارَه بالجواز؛ بناءً على الفرق المذكور... ولكم تهنئتي العاطرة، والعطِرة.

❑ الخلاصة:

يجوز أن يقال: التحيّة العَطِرة، والتحية العاطِرة، ولكنَّ بينهما فرقًا دقيقًا.





العِيدُ الخمسينيُّ

«الخمسينيُّ»: نسبةً إلى الخمسين. وهو من ألفاظ العقود التي تُعرَب إعرابَ جمع المذكر السالم، ولَحِقَتْهُ ياء النّسب، واللفظُ حين تلحقُه الياءُ التي للنسب يكون موضع إعرابِه الياء؛ سواءٌ كان مفردًا أو غير مفرد. ويختلج القياس هنا في الإعراب مع النسب؛ لأن جمع السلامة المذكر وما ألحق به يُعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا؛ فإذا قلنا: العيد الخمسينيُّ، والإعراب على ياء النسب؛ فما بالُنا جعلناه بالياء، ولم نقل: الخمسونيُّ؟ وإن قلنا: الخمسونيُّ، فما قيمة إبقاء الواو، والإعراب للياء التي

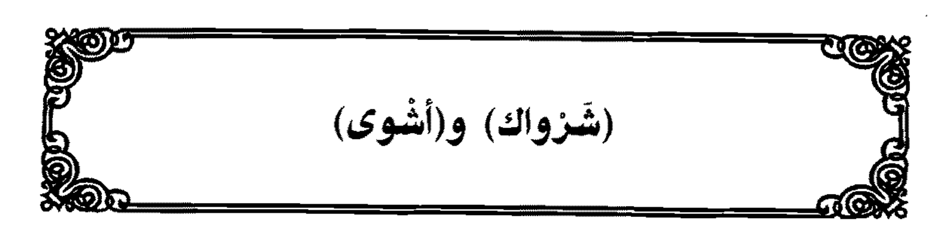
للنسب؟. . . لهذا كان الأمرُ مشكلاً على حُذّاق اللّغة، وطَرَحهُ مجمع اللغة القاهري للبحث في دورته التاسعة والثلاثين عام ١٣٩٣هـ، وانتهى إلى جواز إجراء اللفظ من ألفاظ العقود على ما هو عليه بالياء، وجعل الإعراب بحركة ظاهرة على ياء النسب. كما أجاز أن يُقال: «في الخمسينات والستينات» و«الخمسينيات والستينيات»، كأنهم أَجْرَوْهُ مُجرى «غِسلين» والنسبة إليه: غسلينيّ. وهذا أبْينُ وأيسر. وكان مقتضى القياس على لغة الإعراب بالواو والياء، أن يقال: خَمسِي وعِشريّ وثلاثي؛ نسبة إلى خمسين وعِشرين وثلاثين، كما نص على ذلك المحققون. لكننا عدلْنا عن ذلك؛ لأن اللفظَ في نحو «العيد الخمسيني» صار كالاسم أو الوصف الثابت. . .

ومن جهة أخرى ـ وهي شرعيةٌ لا لغويةٌ ـ: لا يُطلق في الإسلام على يوم من أيّام العام «عيد» إلا على عيد الفطر، وعيد الأضحى؛ فهذان هما العيدان اللذان يحرُم صيامُهما حضرًا وسفرًا. وفي أيام التشريق خلاف؛ لأنها تابعةٌ لعيد النَّحْر، وشاع في كتب العلمِ تسميةُ يوم الجمعة بعيد الأسبوع.

❑ **الخلاصة:**

قل: الخمسينيُّ، أو: الخَمسيّ، وليس في الإسلام ما يسمّى عيدًا إلا عيد الفطر، وعيد الأضحى.





(شَرْواك) و(أشْوى)

شَرْوى، كـ«تَقْوى»؛ بمعنى: مِثْل. مِنْ أفصح الفَصيح الشائع على الألسنة اليوم، ويحسبه العامِّيّ من العامِّيّ. . . جاء هذا اللّفظ في الآثار، وورد في الأشعار؛ ففي الأثر عن عمر: «فلا يأخذ إلا تلك السّن من

شَرَوَىٰ إبله»، أي: مثلها. وعن علي: «ادفعوا شَرْواها من الغنم»، أي: مثلَها منها.

ومن شعر الجاهليين قولُ الحارث بن حِلِّزة اليَشكُري:

وإلى ابنِ ماريةَ الجوادِ وهل شَرْوَى أبي حسّانَ في الإِنسِ

أي: لا أحد مثله.

وقالت الخنساء:

أخَوانِ كالصَّقْرين لم يرَ ناظرٌ شرواهما

وقلت في «ما هبَّ ودَب»:

مثلُ اشترى: باع، كذلكم شَرى شرواكَ؛ أي: مثلك في المجد جَرى

يقال: هم شرواك، وهن شرواك، وهو وهي وهما شرواك؛ أي: مثلك.

ويكثر ورودها في كتب الفقه؛ لورودها في آثار الأحكام.

وأما (أَشْوَى)، أي: أهْوَن، فمشتقّةٌ من «الشَّوَى»: وهو الأمر الهيِّن. كما نصَّتْ على ذلك المعاجمُ. وهي أيضًا من الألفاظ التي لا تُستَعمَلُ في مقام الفصاحةِ والخطابةِ ومراعاة البيان العربي؛ لِظَنّهم أنها غير فصيحة.. ويُطلَق الشَّوى أيضًا ـ كما في «القاموس» ـ على رُذَالِ المال، واليدين، والرجلين، والأطرافِ، وقحفِ الرأس، وما كان غير مَقْتَلٍ.

❑ الخلاصة:

«شَرْواك» و«أشوَى» لفظتان عربيتان لمعنيين صحيحين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

أوقفتُ السَّيارة!!

من أكثر ما يلحن به اللّاحنون الخلطُ بين الثلاثي والرباعي. وأخبرني أحد الظرفاء: أنه جلس إليه رجلٌ لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، وأخذ يَنعَى على الذين لا يحسنون الإعراب، وقال: إن جمهورهم (يُلحِنون) وضَمَّ الياء، فقال له جليسُه: نعم! لأنهم لا يفرّقون بين الثلاثي والرباعي... وانفضّ المجلس وهو لا يزال عاذلاً غير عاذر.. ومسألتُنا هذه من هذا الباب. قال: أبو عمرو بن العلاء لم أسمعْ في شيءٍ من كلام العرب: أَوقفت فلانًا... وقال الصَّفَدي في «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»: «والعامّةُ تقول: أوقفتُ دابّتي..والصواب: وَقَفْت. وحكى الكسائي: ما أَوقفك هنا؛ أي: أيُّ شيءٍ صيّرك إلى الوقوف»، واتفق المحققون على أنها لغة رديئة.

واستعمال الرَّديء عند اللغويين كاستعمال المكروه عند الفقهاء، كلٌّ منهما يطمح الذوق السليم إلى تركه؛ فلا حاجة إلى أن يدع الإنسان العربيُّ المبينُ الفصيحَ إلى الرديء. ولم يُستعمَل في القرآن إلا الثلاثي، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾، ولم يقل: أوقفوهم. وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾، ولم يقل: أُوقِفوا، وقال: ﴿إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾، ولم يقل: مُوقَفون. ونسبها الفيّومي إلى تميم. فإن صحّت نِسْبتُها إليهم فلا يصحّ أن يقال عنها: رديئة... فإني لا أزالُ أُكْبِر بني تميم؛ لثلاث حكاهنَّ أبو هريرة، ولثلاث أُخَر. ومما يُضعِفُ هذه النِّسْبَةَ كلامُ أبي عمرو في أنّه لم يسمعْها، وأبو عمرو تميميٌّ مازنيٌّ يَبْعُدُ أن يخفى عليه ذلك الأمر.

وفرّق بعضهم بين الفعلين؛ فجعلَ «أَوْقَفَ: لِمَا يُمسَك باليد. وجعل وقَفَ: لِمَا لا يُمسَك بها».

☐ الخلاصة:

قل: وَقفت السَّيارة، ولا تقل: أوقفتها.



الواسطة!!

لا أحدَ يجهل معنى الواسطة في زماننا ممّن يشيعُ النطق بها في مِصْرِه. وقد يئسَ أهل اللّغة وغيرهم مِنْ تَرْكها. وتُستعمل في عصرنا بمعنى الوسيلة، فيقال: ذهبت إلى مكة بواسطة السيارة. ويقال أيضًا: قُبِل فلان بواسطةٍ. أو: لأن لديه واسطةً. ويُرمَز لها كنايةً بـ«فيتامين واو» وبعض معانيها يصدُق عليه معنى «الشفاعة».

فهل استُعمِلت هذه اللّفظة في كتب المتقدمين بمعناها المذكور؟ وهل نَصّت عليه المعاجم؟

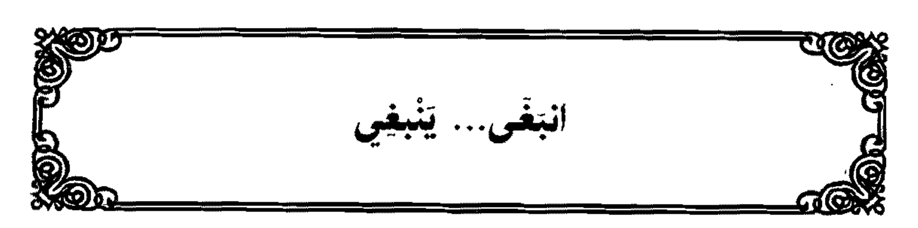
أما المتقدمون من أهل القرون الأولى فلم يُعثَر على شيء في كلامهم استعمالُ «الواسطة» بهذا المعنى. وأما المعاجم المُعتمَدَةُ فإنّما أوردَتْها على معنًى آخر، في نحو قولهم: واسطةُ القلادة؛ أي: الجوهر الذي في وسطها. ومنه: واسطةُ القوم: أشْرَفُهم حَسَبًا. . . أما المتأخّرُون فقد شاع استعمالُهم لها على معنى ما يُتوصَّل به. جاء ذلك في كلام أبي حامد الغزالي، والقاضي الجرجاني. وجاء أيضًا في كلام ابن مالك؛ وهو ممّن يُتَقَوَّى بكلامه في الترجيح. قال في الألفية:

التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمَّى بَدَلا

وبه تأيّد مجمع اللّغة حين أقرَّ استعمالَها على معناها المعروف. . . وأوردَها «المعجم الوسيط» تبعًا لذلك، ورمز لها بـ«مج»؛ أي: مجمع اللّغة. . ولكنني أقول: إنّ البحثَ في جواز استعمال لفظةٍ صحيحةِ الأصل والاشتقاق نوعٌ من الجمود المرفوض، وإنْ قصرَ مدلولُها عن ما كان شائعًا لدى العرب. بل إن الانطلاق باللفظة إلى سَعَةِ المجاز وبحارِ الكناية والتشبيه مما يجب أن يُنادى به في هذا العصر الذي حدثتْ فيه مُسمَّياتٌ لم يعرفْها

الآباء من قبلُ. فالواسطة على المعنى المعاصر: وسَطٌ بين اثنين أو شيئين. و«الواسط» في لغة العرب؛ هو: الباب. والبابُ مدْخَلٌ، والواسطة مدخلٌ؛ فما الذي يَضِيرُ إذا قيل: الواسطةُ أصلُها الواسِطُ؛ وهو: الباب؛ سُمِّيتْ به من باب التوسُّع، وزِيدت الهاء للمبالغة؟!

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



انبَغى... ينْبغِي

لم يأت هذا الفعل في التنزيل إلا مُضارعًا منفيًّا نَفْيًا مباشِرًا نحو: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾، أو غير مباشر؛ نحو: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾، فهل يصح أن تقول: انبغى لك أن تفعل كذا؟ أو: ينبغي لك؟ قال فريق من أهل اللغة: إنه لا يتصرَّف، ولا يأتي إلا مضارعًا. ومن القائلين به ابنُ مالك، وغلَّطه أبو حَيّان.

واستعمل الشافعي «انبغى» ماضيًا نحوًا من ستّين مرّةً في كتاب «الأم» وكرّرها في سائر كتبه. قال الخطابي: «انبغى» لفظة يكرّرُها الشافعي ـ رضي الله عنه ـ، وأنكرها عليه بعضُهم... ثم قال: والذي قاله الشافعي صحيحٌ؛ قال ثعلب: قال الكسائي: العربُ تقول: ينبغي، وانبغى. فهما فصيحتان. وأثبتها الزّجّاج أيضًا، وقال: انبغى؛ معناه: صَلُح... وليس في النقل ما يُستشهد به على ذلك، ولكن إقرارَ إمام في اللغة، كالكسائي، وتكرارَ الشافعي لها ـ وهو حُجَّةٌ في اللغة ـ يُؤْذِنُ بصحةِ استعمالِها. ومثلُ هذا لا يَثْبُتُ بشعرٍ ولا نثرٍ، ويكفي أنّه فِعل من الأفعال القابلة للتصرُّف؛ بدليل قبول المُطاوَعة؛ لأنّك تقول: بغاهُ فانبغى. وإنْ كان وُرودُه قليلاً.

وأمّا وُرودُه غير منفيٍّ فحُذّاق اللغة لا ينكرونه، وجَعلَه الراغب على نوعين:

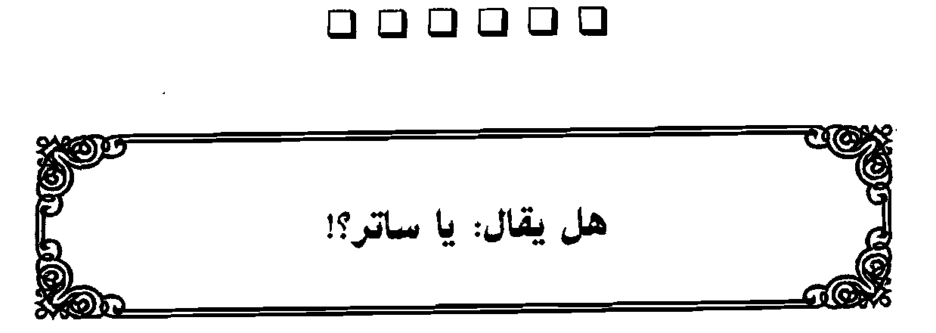
أحدهما: ما يكون مسخَّرًا للفعل؛ نحو: النار ينبغي أنْ تَحْرِق.

الثاني: على معنى الاستئهال؛ نحو: فلان ينبغي أن يُعطِي؛ لِكرمِه.

والغالب ورودُه في كتب الفقهاء؛ يعبّرون به عن النَّدْبِ. وقد قالوا في معنى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾: أي: ما يصلُح له؛ فيكون معنى ينبغي: يصلُح. أو: يَحْسُن.

والحاصلُ: أنّه يجوزُ لك ـ على الصحيح ـ أنْ تقول: انبغى لك أن تقرأ هذا. و: ينبغي لك أن تقرأه. و: هو المنبغي لك. وأنّه فِعْلٌ متصرّف، والمطاوَعةُ دليل على تصرُّفه، ولا حُجَّةَ لمن يمنع ذلك.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يقال: يا ساتر؟!

جاءتني رسالة على الهاتف الجوال من موقع «مداد» نصّها: «تعرّض الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ مع بعض طلابه لحادثِ سَيْرٍ، وفي أثناء انقلاب السيارةِ صاح طُلّاب الشيخِ: يا ساتر! فرّد عليهم الشيخ قائلًا: بل قولوا: يا ستِّير! أما ساتر فليس من أسماء الله. . .».

صحَّح الشيخ لهم ذلك؛ لأن الأسماءَ ـ أسماءَ الله ـ مبنيَّةٌ على التوقيف. والواردُ الثابتُ في السُّنة «سِتِّير» على وزن سِتِّين؛ قال ﷺ: «**إنَّ اللهَ سِتِّيرٌ يحبّ السِّتْرَ**»، ولم يَرِدْ: ساتر، ولا ستّار. ولكن يقال: هو يستر. و: قد ستر اللّهُ. و: نحنُ في ستر الله. و: اللّهُ ساترٌ. كل ذلك على سبيل الوصف والخبر؛ اشتقاقًا من اسمه «السِّتِّير» فكل أسماءِ الله مشتقَّةٌ، يُشتقُّ منها أفعالٌ وصِفات.

ومَن قال: إن أسماءَ الله جامدةٌ لا يُشتقُّ منها وصْفٌ فقد زَلّ زللًا

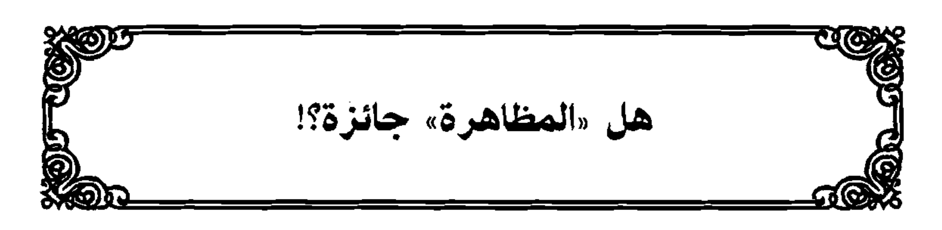
مُبِينًا؛ كأهْلِ الاعتزال، ومَنْ وافَقَهُم؛ كأبي محمَّدِ بن حَزْم. وتُعَدُّ هذه المسألةُ من أخطائه الغريبة التي لا تتفق مع عقْلِه الجبّار، وعِلْمِهِ الزّخّار، ومَيْلِهِ لحديثِ النبيّ المختارِ، وأخْذِه بالظاهر والآثار. وهذا الموضِعُ من أخطائه في تطبيقه لأصوله الصحيحة. . . والقصدُ: أنّ ما قاله الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ موافق لما ورد اسمًا، لا وصفًا. وأمّا الوصف فإنّنا نقول: يا راحمَ الضعفاء، ومنتقمًا من المجرمين، ومعذِّبَ المستكبرين. كما نقولِ: يرحم، وينتقم، ويعذّب. وليس من أسمائه الرَّاحمُ، ولا المنتقمُ، ولا المعذِّبُ. وقد جاء «المنتقم» في الأسماء التي زادها الترمذي ولم يصححها المحققون. وعليه؛ فلنا أن نقول: يا ساترَ العيبِ.

والفرقُ الدقيق بين الاسم والوصف: أن الاسمَ يُطلق ويُنادَى دون حاجةٍ إلى مضافٍ أو متعلّقٍ؛ مذكورٍ، أو مقدَّر؛ فنقول: يا رحمٰنُ، يا غفورُ، يا وهّابُ، يا ستّيرُ، وأما الوصف فإنّه يحتاج إلى قيدٍ، أو إضافةٍ، أو نحوِها؛ تحقيقًا، أو تقديرًا.

❑ الخلاصة:

أسماء الله تعالى مبنية على التوقيف، ولم يرد «الستّار» اسمًا من أسماء الله، ولنا أن نقوله على سبيل الوصف.





هل «المظاهرة» جائزة؟!

المظاهرة: إعلانُ رأيٍ، أو عاطفةٍ؛ بصورةٍ جماعيةٍ. . هكذا عرّفها مجمع اللّغة العربية؛ كما نقل ذلك المعجم الوسيط. وزعم طائفةٌ من أهل اللّغة المعاصرين أنّ استعمالَها بهذا المعنى خطأٌ لم يَرِدْ في معاجم

العربية... وقالوا: إنما وَردت بمعنى المعاوَنة والمؤازَرة؛ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾، وقوله: ﴿وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا﴾، ولها معنًى آخرُ في الشرع؛ وهو: الظِّهار؛ أن يقول لامرأته: أنتِ عليَّ كظهْر أمي. وظاهَر بين الثوبين: طابَق بينهما، ولَبِسَ أحدَهما على الآخر.

وهذا من المانعين جمودٌ ظاهر، وضعْفٌ في النظر؛ فإنّ جميع هذه المعاني موافقٌ لمعنى المظاهرة الشائعِ في عصرنا، دالٌّ عليه بالمطابقة، والتضمّن، واللزوم؛ دون تكلُّفٍ. فالمعاونة والمؤازرة بالمطابقة، وكذلك المطابقة بين الثوبين. وكلُّ مطابَقة فيها تضمّنٌ وزيادةٌ، والمظاهرة بما يدّل عليه الظهار ويلزم منه؛ من القطيعة، والفراق، والتحريم. وما تدل عليه المظاهرة في المحتجّ عليه دلالةُ التزام. وتزيد على ذلك: معنى الظهور، والبروز، وإظهار المخالفة، أو الموافقة، والسير في الظهيرة؛ لأن العرب تقول: أظْهَرَ القومُ؛ أي: ساروا في الظهيرة.

وهؤلاء حينما نَقَدُوا هذه اللّفظةَ لم يُتحِفُونا باسم بديلٍ لمعنى المظاهَرة اليوم، وما إخالُهم واجدين سواه. ويلزمهم أن لا يثبتواْ التسمية بالسيّارة، ولا الطيّارة، ولا الهاتف؛ لأن إطلاقاتها في كلام العرب ليست كإطلاقاتِنا اليوم.

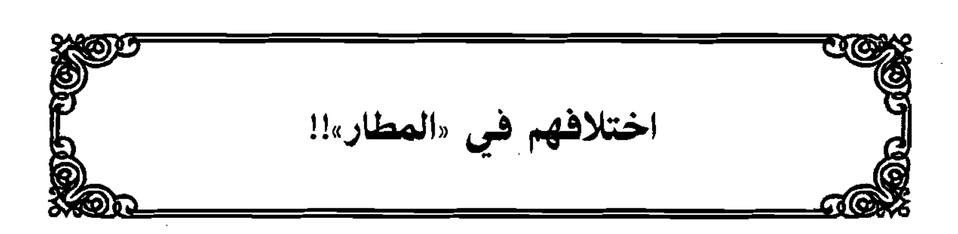
وأما المظاهرة في الإسلام: فلم تكن معروفةً، مع وجود أسبابها يومئذٍ. والواقعُ يشهد أنّ ضررَها أكبرُ من نفعها، وهي عاطفةٌ عاصفةٌ تجمع ما هبّ ودبّ ودَرَجَ من الرجال، والنساء، والولدان، وفيهم المترديةُ والنطيحةُ، ومَن كان ذا رِجْلٍ صحيحة... وهذا تذييلٌ عارض ليس من شأن «لحن القول» التفصيلُ فيه.

❑ الخلاصة:

المظاهرة: جائزة في اللغة... وأما في الإسلام فلم تكن معروفة مع وجود أسبابها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



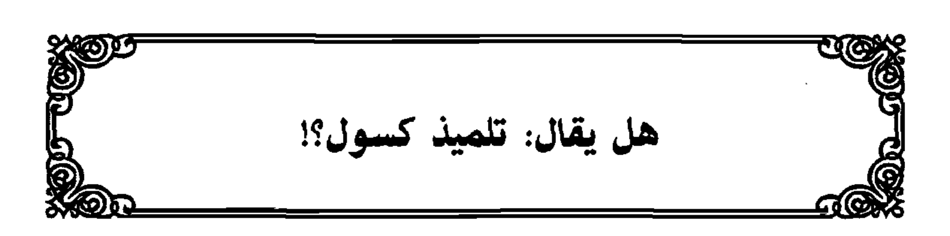


اختلافهم في «المطار»!!

نازَعَ فريقٌ من أهل اللّغة المعاصرين في جواز تسمية المكان الذي تطيرُ منه الطائرات بـ«المطار»... قال قائلٌ منهم: اسمُ المكان من الفعل الثلاثي اليائيّ الوسط يصاغ على وزن مَفْعِل؛ كـ: مجيء، ومقيل، ومَسيل؛ لأنها من: جاء يجيء، وقالَ يقيلُ، وسال يسيل. وكذلك: طار يطير. القياس في اسم المكان منه: مَطِير؛ لا مَطار. فقيل لهذا القائل: هذه القاعدة غَير مطَّرِدة؛ فإن في اللّغة حُروفًا مثل ذلك صيغت على وجهين؛ كمَعِيش ومَعاش، ومَسِير ومَسار، ومَعِيب ومَعَاب. بل إن كثيرًا من أهل اللّغة يقول: القياس في هذا فتح العين، والكسرُ شذوذٌ. نصّ على ذلك صاحب «العباب الزاخر» وشارح القاموس، وغيرُهما. وقال ابن السِّكِّيت: كُلٌّ من الفتح والكسر جائزٌ.. وأغربَ بعضُ المعاصرين ـ وهو: عباس أبو السعود ـ، فقال: المطار: من طار يَطورُ طَورًا: إذا حام حول الشيء ودار. وأما المطِير؛ فمِن: طار يطير: إذا ارتفع في الهواء، وطار بجناحيه. فجوُّ السماء هو المطِير، وما تحوم حوله الطائرات في الأرض هو المَطار. وهذا التفريق من أبي السعود تفريقٌ حسنٌ، وتوجيهٌ صحيحٌ ـ يُرَى أنه مُغربٌ ولكنه مشرِقٌ! ـ وإذا أردتَ تصوُّره فاضرب لهُ مثلًا بالمسار والمسير؛ إلاّ أنني بذائقتي اللغوية أرى أنّ المطير والمسير مصدران دالاّن على الحدَث، وأن المسار والمطار اسما مكانٍ، ولا وجود للفظ «المطار» في معاجم اللّغة لمكان الطيران، وإنما أحدثها القياس اللغوي، وقد وافق مجمع اللّغة القاهري على استعماله اتباعًا للقاعدة السابقة.

❏ **الخلاصة:**

اختلف فريق من المعاصرين في «المطار» في جواز استعماله بمعناه المعروف، والصواب جوازه.



هل يقال: تلميذ كسول؟!

خطّأ غير واحد من المصحّحين وصْفَ المذكر بـ«كسول»، قالوا: لأنه من وصف المؤنث، كرؤُوم، ونؤوم؛ فيقال: أمٌّ رؤوم، وفتاةٌ نَؤوم، وامرأةٌ كسول. ولا يقال للمذكر: كَسولٌ، وإنما يقال فيه: كَسِلٌ وكسلان. ويقال في الأنثى ـ أيضًا ـ: كَسِلة، وكسلَى، ومكسال، وكسلانة. ولكنّ الميسِّرين ـ وفيهم مجمع اللّغة ـ وجدوا في ذلك سَعَةً ومخرجًا. وتحصّل لي من خلال ما سُبِقتُ إليه وما زِدْتُه لتصحيح ذلك ثماني حُججٍ:

الأولى: أن صيغة «فعول» مما يشترك فيه المؤنث والمذكر في الغالب.

الثانية: أن معنى الكسل مشترَكٌ؛ نَصِفُ به الزوجين: الذكرَ والأنثى.

الثالثة: وجدت حديثًا، أستأنسُ به ولا أحتجّ به؛ لشدّة ضعفه. ونَصُّه: «**كفى بالمرء في دينه فتنةً أن يكثرَ خطؤه، وينقصَ عمله، وتقلَّ حقيقته؛ جيفةٌ بالليل، بطَّال بالنهارِ، كَسُولٌ، هَلُوعٌ**» أخرجه أبو نعيم في الحلية.

الرابعة: ورود هذا الوصف للذُّكران من العالمين في كلام مَنْ عُرِف منهم التحري واتباعُ الفصيح من كلام العرب؛ كما في شرح «ديوان الحماسة»، و«نهاية الأرب»، و«صبح الأعشى»، وغيرها.

والخامسةُ: أنّ أحيحة بن الجُلَاح الأوسيَّ قد قال:

فلا وأبيك ما يغني غنائي ... من الفتيان زُمَّيلٌ كَسولُ

والسادسةُ: أنّ الراعي قال في ملحمةٍ له:

طال التقلُّبُ والزمانُ ورابَه ... كسَلٌ ويكرهُ أن يكون كسولا

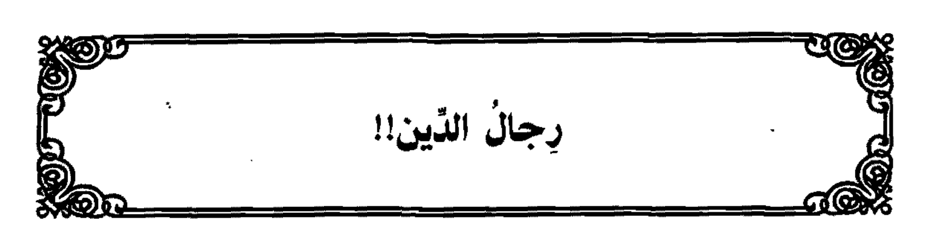
والسابعة: أن شُرّاح الحديث وحُذّاق اللّغة ـ وفيهم مَن يقيم الألفاظ كما يقيم القِدْح ـ لم يَرَوا في ذلك عِوَجًا ولا قدْحًا.

والثامنة: أنّ عِلّةَ المانعين ضعيفة.

❑ الخلاصة:

قل: فلان كسول، ولا تكن مثلَه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



رِجالُ الدِّين!!

ذكرها الدكتور بكر أبو زيد ضمن «المناهي اللّفظية»؛ لأنها اصطلاح غربيّ. قال ـ أحسن الله ذكره ـ: «فالدين في مفهومهم: العبادةُ المصحوبةُ بالرهبةِ والوحشةِ. ومعنى هذا: أنّ رَجُلَ الدين لا يصلحُ لفهم أمور المعاش... وليس كذلك في مفهوم الإسلام الذي لا يعترف بأن هناك رَجلَ دينٍ له نفوذٌ واختصاصٌ، فكلُّ مسلم رَجُلُ دين ودنيا»، ثم قال: «ولهذا لا تجدُ في المعاجم الإسلامية ما يسمّى برجال الدين، وإنما تسرّبت بواسطة المذاهب الدينية». ويؤيده في ذلك كثيرٌ من أولي الفضل والسَّعة في العلم، والمسألة تحتاج إلي بحث مفصّلٍ ومطوَّلٍ، ولكنني أوجز ما أراه، فأقول: ليس في كلمة «رجال الدين» محظورٌ لفظيٌّ ولا معنويٌّ في ذاته؛ إذا عُزِل عن المفهوم الغربي. فالدين؛ هو: الشريعة والإسلام. فإنْ كان المرادُ العلماءَ فهو مساوٍ لـ«رجال الشريعة» وإن كان المقصودُ المستمسكين ظاهرًا وباطنًا فهو مساوٍ لـ«رجال الإسلامِ». والذي أفهمُه من إطلاق الناس من أهل الإسلام أنّهم يصِفُون

به من غلّب الدين على الدنيا، وليس في مرادهم ما هو مفهوم لدى الغرب. فإن كان في خاصّةِ الناس من أراد أن ينقل هذا المعنى بلفظه ويَصِمُ به أهل التديُّن فليس ذلك في مقدوره. ومقاصدُ الناس ـ ولو قَبُحَتْ ـ لا تُلغِي مدلولاتِ الألفاظ الأصلية، وطريقةُ رفضها لا تكون بالتَّرْكِ؛ بل بإبطال المعنى الفاسد، إلا إذا أبْطَلَها الإسلامُ وأمَرنا بتركها كما أمرنا بترك «راعنا». ثم إنه لا دليلَ على أنّ «رجال الدين» مصطلحٌ غربيٌّ؛ فإنه مستعمل في دواوين الإسلام منذ قرون. وقال النيسابوري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ﴾: «... أي: كونوا من رجال الدين، أو من رجال الدنيا»، وبنحو ذلك قال الرازي في تفسيره في غير موضع... ومِنْ شِعْرِ مَزْيد الحِلِّي (ت٥٨٤هـ):

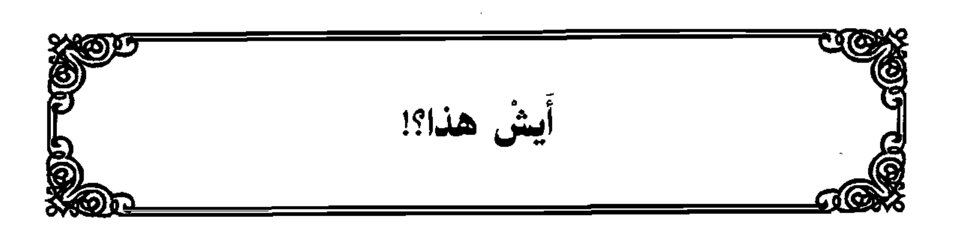
الحق عند رجال الدين أنّ له أهلاً فأصْغِ لقولي غير مكتسبِ

وقد سمعتُ من يلوم مَن أطلق هذه اللفظة ويلمزه بالعَلْمنة؛ لمجرد ذلك، وهذا بغْيٌ وعدوان، ومن أقبح أنواع اللمز.

❑ **الخلاصة:**

ليس في «رجال الدين» محظور لفظيٌّ ولا معنويٌّ في ذاته.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أَيش هذا؟!

هذا من العاميّ الفصيحِ الذي تكلم به عامة العرب... وأصل «أيش»: أيُّ شيء، كما قالوا في «بسم الله»: بسملة، «والحمد لله»: حَمْدَلة. وكقولهم: طلبقك الله؛ أي: أطال الله بقاءك. قال السيوطي في «المزهر»:

«قول العرب: أيش صنعتَ؟ يريدون: أيّ شيء؟ و: لا بشانيك؛ يعنون: لا أبَ لشانيك. و: لا تُبَل؛ أي: لا تُبَال».

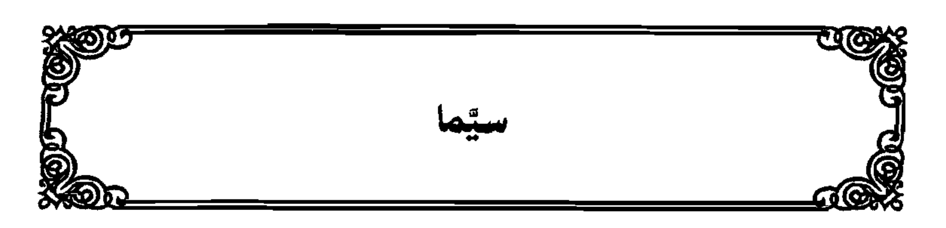
وقال ابن حجر في «فتح الباري»: «وعند أبي داود - في سؤال الصحابة عن الهَرج - قالوا: يا رسول الله إيش هو؟ قال: «**القتل القتل**»، ولم أجده في أبي داود، ولا في سائر مصنفات الحديث. والذي عثرت عليه فيه وفي غيره: أَيُّمَ هو؟ وأيُّما هو؟ وأيةُ هو؟ فلعلَّ بحْثِي قاصرٌ؛ لوجودِه في نُسخ أخرى في رواية أخرى... ورواية الصحيحين: «وما الهرْجُ؟»... ولم يُصِبْ محقق شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب حين قال: إنها مُستَحدثة، فقد نقلها علماء اللغة عن العرب، وبابُ النحت يقبل دخولَها منه؛ فإن كان الفصحاء قد تركوها، ولم تَرِدْ في شعر الشعراء؛ فلا يمنع ذلك من عربيّتها؛ لأن في كلام الناس ما هو خاصٌّ، ومنه ما هو عامٌّ. ولهم كلامٌ في بيوتهم، وفي بَيعهم، وشرائهم، وخصامهم، وحُبِّهم، وغَزَلِهم، وغير ذلك؛ يتكلمون به في مقاماتهم تلك، ولا يتكلمون به في المقامات وفي المجامع التي تطلُب الفصاحةَ والبيانَ الرفيع. وقد تُبتَذل الكلمة الفصيحة فتنحطُّ عن مرتبتها إلى مرتبة العاميّ. ومن عيون كلام ابن درستويه قوله: «ليس كلُّ ما ترك الفصحاء استعمالَه بخطأٍ؛ فقد يتركونه لاستغنائهم بفصيحِ غيره، أو لعلّةٍ أخرى».

وقد كثُر جَرَيان هذه اللّفظة على ألسنة المحدّثين والأدباء في المئة الثالثةِ والرابعة. وقد رُوِي في «أيش» كسْرُ الألف وفتحُها. والفتحُ أقربُ، وأقيس.

□ **الخلاصة:**

أيش هذا؟! من العاميّ الفصيح القديم.

□ □ □ □ □ □



سيّما

من الشائع على ألسنة وأقلام الكتاب، والشعراء، والعلماء، والواعظين إسقاط «لا» من «لا سيمّا» وهو من اللّحن الذي أنكره أبو بكر الزُّبَيدِي (ت٣٧٩هـ) قبل ألف سنة وواحدٍ وخمسين عامًا في كتابه «لحن العامّة». ولم تَرِدْ في شعر المتقدمين ممن يُستشهَد بكلامهم؛ بل لم ترد «لا سيّما» برمَّتها إلا قليلاً، ومن ذلك: قول امرئ القيس في معلقته:

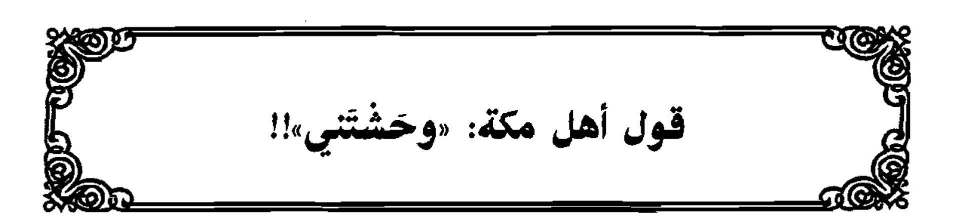
ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ ولا سَيّما يومٌ بدارةِ جُلجُلِ

قال في «تاج العروس»: «قال السَّخاوي عن ثعلب: من قالَه بغير اللفظ الذي جاء به امرؤ القيس فقد أخطأ»، ذلك بأن معنى «لا سيّما»: لا مِثْلَ. فإذا قلتَ: تعجبني كتبُ النحو لاسِيَّما كتاب سيبويه؛ كان معناه: اختصاص كتاب سيبويه بإعجاب زائدٍ على سائر كتب النحو. فإذا طرحتَ «لا» وقلت: سيَّما كتاب سيبويه؛ صار المعنى: مثل كتاب سيبويه. وهذا غيرُ مُرادٍ. فإن أرادَه من تكلم به قلنا له: إنّ العرب لم تتكلم بها إلا مع «لا»، وقد نصّ أبو جعفر النحاس شارحُ المعلقات عند شرحه لبيت امرئ القيس على أنّ «سيَّما» لا تستعمل إلا مع «لا». ومن الشعراء الذين ولِعوا بحذف «لا» ابنُ الروميّ. ولعل الشريف الرضيَّ استأنس بذلك حينما صرّح بجواز الحذف. ولغرابة هذه اللّفظة توسَّع المتأخرون في التصرف فيها بحذف الواو، وتخفيف الياء، وفتح السين، وحذف «ما»، ورأى النحاة التوسُّع في إعراب ما بعدها، فأجازوا فيه الرفع، والنصب، والجرّ.

❑ **الخلاصة:**

قل: لا سيَّما، ولا تحذف «لا».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



قول أهل مكة: «وحَشتني»!!

وردني سؤال عن كلمة «أوحشوني» في أبيات زجليّة، وفيها قوله:

فـــارقـــتـــهـــم يـــومَ لاِثـــنـــيـــنْ صُـــبـــحَ الـــثّـــلاثـــا أوحـــشـــونـــي

ثم قال السائل: هل «وحَشْني» من لحن القول، أم من صحيحه؟ وهي تكثر عند أهل مكة.

والجواب: صدقت ـ أيها السائل ـ هي من ألفاظ أهل مكة، وهي من صريح الكَلِم وصحيحه القديم؛ غير أن الاستعمال الصواب هو «أوحشتني» بالألف، (أي: أدخلت عليَّ الوحشة بسبب غيابك عني)؛ لأن هذا الفعل لا يتعدَّى بنفسه. وفي المكييّن من ينطقها كذلك... وأنقلُ لك هذا النَّصَّ النفيسَ من كتاب «تاج العروس» للزبيدي؛ قال في استدراكه على «القاموس»: «وقد أوحشتُ الرجلَ فاستوحشَ. ومنه قولُ أهل مكة: أَوحشْتَنا. وأنشدنا غيرُ واحدٍ من الشيوخ عن البدر الدماميني:

يـــا ســـاكـــنـــي مـــكـــة لا زِلـــتـــمُ أُنـــسًـــا لـــنـــا، إنّـــي لـــم أَنـــسَـــكُـــمْ
مـــا فـــيـــكـــمُ عـــيـــبٌ ســـوى قـــولـــكـــمْ عـــنـــد الـــلـــقـــا: أوحـــشَـــنـــا أُنـــسُـــكُـــمْ

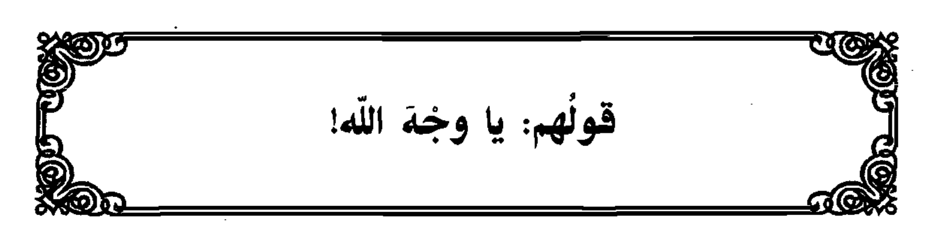
وقد ردّ عليه الإمام عبدالقادر الطبري، وحذا حَذْوَه ولدُه الإمامُ زين العابدين...». ولم أظفر بالرّد المذكور. وأردّ أنا، فأقول: لا تُرَدُّ صحاحُ الألفاظ العربية بمثل هذا الكلام الذي يشبه المزاح، ويشبه أيضًا أن يكونَ من باب التوكيد بما يشبه الذَّمَّ عند إرادة الامتداح، فإن لم يكن هذا ولا ذاك، فهو مردودٌ بما نقل عن أهل اللّغة الأقحاح، وبأنّ أصل المادة يَقْبلُ هذا الاستعمال؛ وإن لم يرد نصًّا عن العرب. وفي لهجة المكيين من التفخيم، والترقيق، والترخيم، والتخفيف، والتثقيل، والحذف، والمدّ،

والزيادة، والإبدال، والنّبْر، والتصويت؛ ما يجعلُها عذْبةَ الإيقاع، خفيفةَ على الأسماع. لأنها تجمعُ محاسن إيقاع لهجات العالَم الذي يفد إلى البلد الذي تُجبى إليه ثمراتُ كلِّ شيءٍ، وجعله الله قيامًا للناس. وقد تلقف الناسُ هذه الكلمة فشاعتْ في بلاد العرب.

الخلاصة:

«وحشتني» لم ترد عن العرب بحروفها، وصدر اللغة يتسع لها؛ لأن أصل مادتها عربي.





قولُهم: يا وجْهَ الله!

من الشائع على الألسُن قولهم: «يا وجهَ اللّهِ»، وكذلك «يا رحمةَ الله» والوجهُ صِفَةٌ، والرحمةُ صِفةٌ. والصفةُ غير الاسم، والصفةُ لا تنادَى؛ وإنما الذي ينادى الاسم؛ لأنه صادقٌ على المسمّى. والصفةُ بعض المسمّى؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، وأما السؤال والتوسّل بالصفة؛ كسؤال الله بعَظَمته، وقدرته، ورحمته، وبوجهه الكريم، فلا نزاع في جوازه بين علمائنا.

غيرَ أنه يحسُن التفصيل في قولهم: «يا وجه الله»، لأنه قد يراد بها الذاتُ؛ بل فُسِّر بها قولُه تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، أي: إلاّ ذاته. ولا يُطلقُ الوجه على الذات إلا على مَن له وجه. وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾، ولا محظورَ في إطلاقِ الوجه على الذات، مع إثبات صفة الوجه الذاتيّة لله؛ فإنّ إطلاقَه على الذات معلومٌ في لغة العربِ، وسائرِ اللغات والأفهام. وكلُّ صاحب فطرة

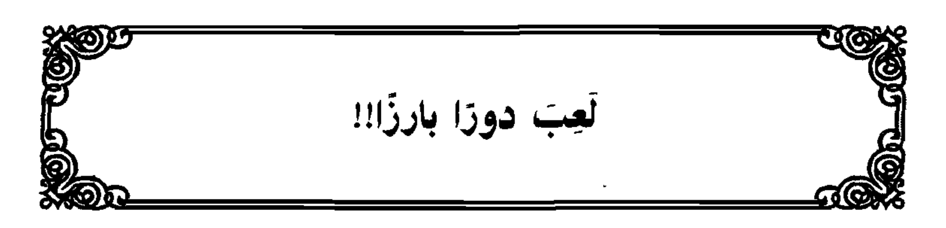
سوية لم يَرِدْ عليها ما يغيّرُها عن أصلها يفهمُ من نحو قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أمرَين؛ **أحدهما**: ويبقى ربُّك. **الثاني**: أنّ له وجهًا.

فعلى هذا التفصيل المبنيّ على مراد المتكلم يكون الكلام في الحكم على هذه المسألة. . . وفي معجم المناهي اللّفظية يقول الشيخ بكر أبو زيد ـ رحمه الله ـ: «يجرِي على لسانِ بادية الجزيرة قولُ: يا وجه الله. فسُئل المفتي الشيخُ محمد [بن إبراهيم] ـ رحمه الله ـ عن ذلك فقال: «ما تنبغي، وممكن أن مقصودَهم الذاتُ»». انتهى.

❑ الخلاصة:

يجوز أن يقال: يا وجه الله، على التفصيل المذكور.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



لَعِبَ دورًا بارزًا!!

لما أصبح اللّعب يُلبَسُ لباسَ الجدّ والحزم في قانونه وأحوالِه، واستعدادِ فرسانه وأبطالِه، وامتثالِهم لأحكامه وآدابه، وخضوعهم لجزاءاته وعقابه، صارت لفظة اللّعب لفظة محترَمة ذاتَ وزنٍ وقَدْر. وتطَّور استعمالها بتطوّر معناها، فأصبحت تُستعمل فيما يشارك فيه المرء من أمور الحياة؛ صناعةً، وإنجازًا، وإنجاحًا، ونحو ذلك. فيقولون: لعب فلانٌ في مؤتمر السلام دورًا بارزًا.

وأظن أن المستعمِل الأول للّعب على هذا النحو قد استحضر خيالُه صورةَ لاعبِ ذلك الدّور وهو يذهب ويجيء، ويستجيشُ، ويَلتجيْ، ويقتَنصُ الفُرصَ ويروغ، ويُعمِل الحيلة في تصرُّفه؛ حتى يصل إلى غايته، ويحقق هدفه، فقال عنه: «لَعِبَ»؛ استحضارًا لهذه الصورة، وتشبيهًا باللّاعب الذي يسعى إلى تحقيق هدفه. وهذا هو سرّ التطور في استعمال

الألفاظ، وسعةِ التشبيه، وضروبِ الكنايات. ولا يصح إطلاق اللّعب إلا على ضدّ الجدّ، ولولا قرنية الحال والسياق التي تُفهِم المقصودَ لَما جاز استعمالها إلا في معناها الأصلي.

ولفظ «دورًا» في قولهم: لَعِب دورًا، يعرب مفعولاً مُطلقًا، أو مفعولاً لـ(لَعِب) المُضمَّن معنى (أدّى) ولهذا كان رأي الأكثرين من شيوخ مجمع اللّغة بالقاهرة أن يقال: أدّى دورًا، مكان: لعبَ دورًا. والذوق يرفض أن يُستعمَل اللّعب في مقام التديُّن، والمعتقَد، والجِدِّ الخالص؛ فلا يقال: لَعِبَ في الإمامةِ دورًا بارزًا. وما قلته في أمر الاستحضار والتخيُّل يمنع صاحبَ الذوق الصائب، والنظر الثاقب أن يستعمله إلا فيما هو مناسب له.

❑ الخلاصة:

قولهم: «لعب دورًا»، استعملها كثير من الناس فيما لا تصلح له، والأولى أن يقال: أدّى دورًا بارزًا.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

نَموذج وأُنموذَج

وردني سؤالٌ، قالت فيه السائلة ـ مُنى محمد ـ: ما الفرق بين الأنموذَج والنموذَج؟ وما الصواب منهما؟

والجوابُ: لا فرق؛ إنما هو مثل: «ناس» و«أناس» والهمزة مزيدة، أو أُسقِطت للتخفيف. والظاهر أنها مزيدة؛ لأنه مُعرَّب «نموذَه» ومعناه: مثال الشيء الذي يعمل عليه. هكذا قال الصغاني وغيرُه. ومما يستدلّ به على أنّ اللّفظ أعجميّ لا عربيّ: مجيءُ الذّال قبل الجيم في كلمة واحدة؛ فإن هذا لا يكون في اللّسان العربي؛ كالنموذج، والساذج، والفالوذج. والذال والجيم متفقان في غير الشِّدّة والقلقلة، والجيم أقوى. وفي العربية ألفاظٌ اجتمع فيها

الجيم والذال، وتقدمت فيها الجيم؛ كالجذب، والجذر، والجذع، والجذَل... وهمزة «الأنموذج» مضمومَةٌ، ونونُه ساكنة. ونون «النَّموذج» مفتوحة، والذال مفتوحة فيهما. واللّفظان لم يردا في كلام المصنّفين في الصدر الأول من عُمُر التصنيف. ومن أحسن النصوص التي يحسن نقلها في هذا الباب: ما قاله الفيومي في «المصباح المنير». قال ـ رحمه الله ـ: «الأُنموذَج ـ بضم الهمزة ـ: ما يدلُّ على صفة الشيء. وهو مُعرَّب. وفي لغةٍ: نَموذَج. بفتح النونِ والذالِ مُعجمةً مفتوحةً مطلقًا. قال الصغاني: النموذَج: مثالُ الشيء الذي يُعمل عليه. وهو تعريب «نَموذَه». وقال: الصواب: النموذج؛ لأنه لا تغيير فيه بالزيادة». وأرى أنها من الكلمات التي يتعذّر الاستغناء عنها؛ لشيوعها وشهرتها. فإنه لا يكاد يُوجَد من لا تجري على طرف لسانه، أو قلمه؛ من كُتّاب العرب، وعلمائهم. وهي فوق ذلك من الألفاظ التي يرتسم معناها معها بسبب نسق حروفها، ومواضع خروجها. ألا ترى أنها لفظة تملأ الفم؟ وانظر إليها قبل تعريبها كيف كانت، ثم كيف صارت بعد التعريب. فقد كانت قبل التعريب «نموذه» ثم صارت بعد التعريب «نموذج» والفرق بينهما كبير، وسِرُّ الجمال محفوظٌ للغة الضاد.

❑ **الخلاصة:**

«الأنموذج» لفظ معرب.

و«النَّموذج»: لغة فيه، وهي من الألفاظ التي يصعب الاستغناء عنها؛ لشيوعها وشهرتها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الحروف الأبجدية!

يُخْطِئ من يقول: الحروف الأبجديّة؛ يريد بذلك: حروف الهجاء

(أ، ب، ت، ... ي) وهو خطأ شائعٌ يزلُّ فيه اللسانان (والقلم أحد اللسانين) لأن حروفَ «أبجد، هوّز...» لها ترتيب آخر غير ترتيب الهجاء وهي: (أبجد، هوّز، حُطِّي، كَلَمُن، سَعَفَص، قَرَشَت، ثَخَذْ، ضَظَغْ)، ويمكن أن تُقرأ على طريقة الشعر في بيت واحد من بحر المتدارك الذي زاده الأخفش:

أبـجْـدْ، هَـوَّز، حُـطِّـيْ، كَـلَـمُـنْ   سَعَفَصْ، قَرَشَتْ، ثَخَذٌ، ضَظَغُ

وقرأناها في الكتاتيب: «ثَخَّذْ، ضَظَّغْ» بتشديد الخاء والظاء، وتسكين ما بعدهما، وضبَطَها شارحُ القاموس بفتح فسكون. وفي أساطير الأولين ما يفيدُ أن أحد ملوك مَدْيَنَ كان له ستة أبناء؛ وهذه أسماؤهم. وكان «أبجد» مَلِكًا على مكة، «وهوَّز، وحطّي» بالطائف ونجد. ولم يكن «ثخذ، وضظغ» في مُعجم أهل مدين، فألحقها أهل الحجاز. وقال رجل من آل مدين يرثيهم:

ملوك بني حُطّي وهوَّازُ منهمُ   وسَعْفَصُ أهلٌ في المكارم والفَخرِ
هم صبّحوا أهل الحجاز بغارةٍ   كمثل شعاع الشمس أو مطلعِ الفجر

ويقال: أصلُها: «أبو جاد، هوّاز» كما يدل عليه هذا الشعر، ولكنهم خفّفوه بالحذف. وللمغاربة ترتيب آخر يختلف فيه موضع بعض الحروف؛ كالشين والسين. وتستعمل حروف «أبجد» استعمالين: **أحدهما**: في الحساب، **والآخر**: في الطلاسم.

والمقصود: **أنّ من يقول: الحروف الأبجدية، مريدًا بذلك حروف الهجاء فهو لاحِنٌ، والصواب أن يقول: الحروف المعجمية، أو: الهجائية، أو: الألِفْبائيّة، أو: حروف المعجم، أو: حروف الهجاء، أو: حروف ألف باء.**

□□□□□□

(بِيبان) و(أَبْوبة)

أرسل إليّ أبو الوفاء، سعيد القحطاني، قال: أنا محبّك في الله، المتابعُ حفظًا وكتابةً للزاوية الموفَّقة الناجحة «لحن القول». ثم قال: هل يمكن جمعُ بابٍ على بِيْبان؟

وأقول لأبي الوفاء: حرصُك على سلامةِ القول، وصحيح النطق شاهدٌ على سلامة طبعِك، وجميلِ ذائقتك. وحبُّك إياها - أعني: لغةَ العرب - يُدخِلُك جِنَانَ العلومِ من باب واسعٍ؛ وإن شئتَ فقل: من بِيبانٍ واسعةٍ. فلعلّك ظفرت بجوابِ ما سألتَ عنه، وفطِنتَ إليه.

نعم، يُجمع باب على بيبان قياسًا. وأكثرُ ما يَرِدُ مِن جموعه «أبواب» ثم «بيبان»؛ كتاج وتيجان، وجار وجيران، وقاع وقيعان، وخال وخِيلان. ثم «أبوبة» وهو نادرٌ؛ بل قال الأكثرون: غير جائز؛ لأنّ فَعَلًا لا يجمع على أفْعِلة، وأما قول الشاعر - وهو ابن مقبلٍ وقيل: غيره -:

هتّاكُ أخبيةٍ ولاّجُ أبوبَةٍ . يَخْلطُ بالبرِّ منه الجدَّ واللِّينا

فللازدواج؛ من أجل أن يكون على زِنَةِ «أخْبية» ومراعاة التناسُب مقبولةٌ عند أهل اللّغة، وشواهدها كثيرة. وبيت ابن مقبل من مفارِد الشواهد التي لا يُلام من لم يأذن لها بالدخول في صحاح العربية... قال في «اللسان» - بعد أن حكى عدم الجواز -: «وزعمَ ابن الأعرابي واللحياني أن أبْوِبةً جمعُ بابٍ، من غير أن يكون إتْبَاعًا... وقد كان الوزير ابن المغربي يسأل عن هذه اللفظة على سبيل الامتحان، فيقول: هل تَعرفُ لفظةً تجمع على (أفعلة) على غير قياسِ جمعِها المشهورِ؛ طلبًا للازدواج؟ يعني: هذه اللفظة؛ وهي: أبوبة».

الخلاصة:

يجمع باب على «بيبان» و«أبوبة».

□ □ □ □ □ □

التّوصيفَ، والمواصفاتُ، والتّصفيةُ

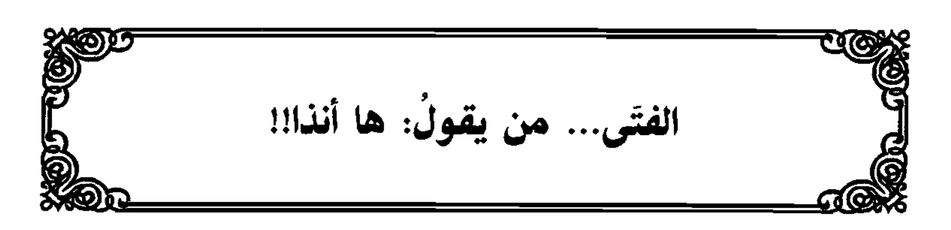
«التوصيف» و«المواصفات» و«التصفية» من الألفاظ المستعملة كثيرًا في عصرنا، وهي ألفاظ عربية صحيحة فصيحة في مادتها واشتقاقها؛ غير أنها لم تُنقل عن العرب بمعانيها المعروفة لدى المتأخرين. ولا يوجد «التوصيف» و«المواصفات» في المعاجم؛ لأنهما لم يُوجَدا في نثر ولا شعر من كلام العرب... ويستعمل التَّوصيف اليوم بمعنى الوصف المفصّل الدقيق لشيء له أوصاف، أو أجزاءٌ، أو أنواعٌ، أو صفات خفيّة... هذا ما أفهمه من إطلاق الناس واستعمالهم للفظ «التوصيف»؛ فيقولون: «توصيف المشكلة» و«توصيف المشروع»؛ وكلُّ ذلك يحتاج إلى عناءٍ، وليس أصْدقُ من هذا اللفظ في مثل هذا... وأما «المواصفات» فقد ورد مفردها في المعاجم؛ قال الجوهري: «وبَيْعُ المُواصفة: أن يبيع الشيءَ بصفته من غير رؤية». وفي مصنف ابن أبي شيبة: أن الحسن كَرِه بيع المواصفةِ.. وقوانين العربية لا تمنع استعمال «المواصفات» بصيغة الجمع وإسنادها إلى الموصوف؛ فنقول: هذا الأمر له مواصفات خاصة.. وأما التصفية فإنها تُستعمل اليوم على معنى الإنهاء، فيقال: تصفية النزاع، وتصفية البضاعة. وهو مصدرٌ مِن «صَفّى»؛ مثل: «نقّى» وزنًا ومعنًى، ومعناه: تخليص الشيء من الكَدَر... والمستعمَل لدى العرب في معنى الإنهاء؛ هو: الإصفاء، لا التصفية؛ يقال: أصفى فلانٌ من الأدب: إذا خلا عنه. وأصفى الرجل: إذا أنفدَت النساءُ ماءَ صُلبه... وقد أجاز مجمعُ اللغة قياسَ التصفية على الإصفاء؛ لاتفاقهما في

أصل المادة. كما سوَّغ استعمال اللفظين الآخرين. . . وليس للمانعين من دليلٍ إلا الجمودُ، والتضييق على أمة الفصاحة والبيان.

❏ الخلاصة:

يجوز ـ على الصحيح ـ استعمال هذه الألفاظ الثلاثة بمعناها الشائع.





الفتى... من يقولُ: ها أنذا!!

يرى كثير من النحويّين أن قول القائل: ها أنا ـ مِن غير أنْ يذكر اسم الإشارة ـ من لحْن القول. ومن أولئك النحويين: ابنُ هشام. لأن هاء التنبيه لم يُسمع دخولُها على اسم غيرِ اسم الإشارة؛ نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء. وقد يُفصَل بين الهاء وبين اسم الإشارة بضميرٍ؛ نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، وقد تُكرَّر الهاء نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾. . . ومن النحاة مَن يرى أنّ الأفصحَ ذِكرُ اسمِ الإشارةِ وجوازُ الحذفِ. ولذلك شواهد كثيرة من شعر الجاهليّين والإسلاميين؛ كقول عوف بن محلّم:

فـهـا أنـا أبـكـي والـفـؤاد جـريـحُ

وقرّر مجمع اللّغة العربية بالقاهرة الجوازَ مستشهدًا بهذا، وبغيره من شعرٍ ونثرٍ. ومن النثر: ما رُوي عن خالد بن الوليد أنه قال: «وها أنا أموت على فراشي كما يموت العَيرُ»[1]. واستعمَل مثلَه البلغاءُ من الكتّاب؛ كابن المقفّع، والحريري. وقال المبرّد في «الكامل»: «وها هي عندي». وقال

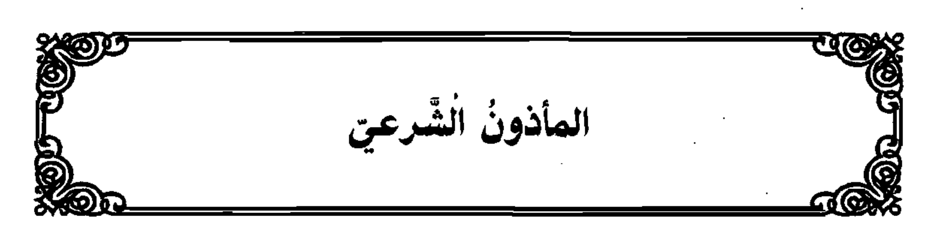
---

(١) يروى: (البعير) وهو بمعناه؛ لأن العير يطلق على البعير أيضًا.

ابن منظور في «اللسان»: «ومِن اللّغويين مَن أثبتَ أنهم قالوا: ها أنت تفعل كذا». ونقل شيئًا من ذلك العدنانيُّ في «معجم الأغلاط»، ووقع فيما لا يُحمَد، ورأى أن الحذْف هو الأعلى.. ولم أجدْ في القرآن والسُّنة إلا إثباتَ اسمَ الإشارة؛ إلا ما ورد في حديثِ مَن سأل عن الساعة؛ حين قال النبيّ ﷺ: «**أين السائل عن الساعة؟**»، قال: ها أنا يا رسول الله. ورُوِي: ها أنذا. وروي: أنا يا رسول الله. كأنه مِن تصرُّف الرواة. والأصل هو الإثبات...

وخلاصة البحث: أنّ قولَ القائل: ها أنا فعلتُ. أو: ها أنذا فعلتُ. كلاهما صحيح، والأفصح هو الثاني... وأما ابن هشام فقد وقع في ما نهى عنه، وقال في مقدمة كتابه «مغني اللّبيب»: «وها أنا بائحٌ بما أسررته»، وكرّر مثل هذا في موضعين متقارِبين من كتابه.





المأذونُ الشّرعيّ

«أَذِنَ» على وزن «فَرِحَ» من الأفعال القاصرة التي قصرتْ عن الوصول إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجرّ. وواسطتُها إلى الوصول إليه هو اللاّم؛ فيقال: أذنَ له. و: يأذن له. و: هو مأذونٌ له. هذا هو قياسها، ولم يرد في المسموع إلا كذلك. وفي الذكر الحكيم: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ بفتح الألف، وقرئ بضمِّها... والمأذون في عُرفنا: من أُذِن له في عقد النكاح. ومعناه عند الفقهاء: من أُذِن له في التصرّف؛ كالعبد والصبي. وورد كثيرًا في كتب الفقه: «باب المأذون»، أو: «كتاب المأذون».

ويرى بعضُ النقّاد أنّ تجريد المأذون من حرف الجرّ خطأ، وبحث

ذلك مجمع اللّغة، وانتهى إلى تجويز الحذف. قال المجمعيون: واستشهَد لذلك ابنُ جنّي في الخصائص بقول لبيد بن ربيعة العامري، صاحب المعلقة بقوله:

أو مذهبٌ جَدَدٌ على ألواحه النَّاطقُ المبروزُ والمختومُ

أي: المبروز به. وقول الآخر:

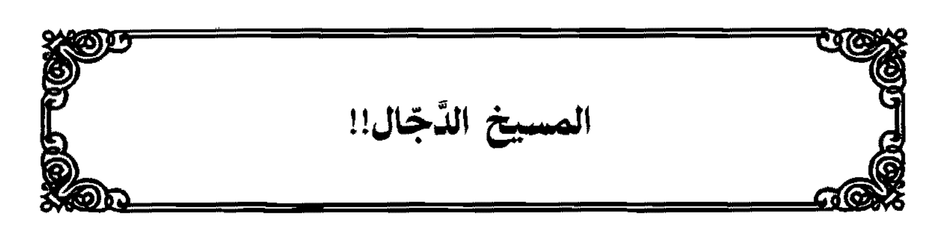
إلى غير موثوقٍ من الأرض تذهبُ

أي: موثوق به.

ولكنني وجدتُ غير واحد من فطاحِل اللغة المتقدمين يُنكرون هذه اللفظة في شعر لبيد. قال أبو حاتم: «لعله: المزبور؛ وهو: المكتوب»، وقال الصاغاني: لم أجد هذا البيت في ديوان لبيد، نقل ذلك عنهما الزبيدي في «تاج العروس»، ثم استدرك على القاموس لفظ «المأذون»، وقال: هو العبد الذي أذن له سيده في التجارة، وحذْفُ صِلتِه؛ للاستعمال.

والحق في هذه المسألة ونحوها: الجواز؛ لوجود النظير، وللتخفيفِ؛ لكثرة الاستعمال.





المسيخ الدّجّال!!

ورد لفظُ المسيح الدجّال في أحاديثَ كثيرةٍ؛ في الصحيحين، وغيرهما. ومنها: حديث الدعاء قبل السلام. وعامّة كتب السُّنة تَرويه بالحاء المهملة؛ وهو الذي أقرّه الحُفّاظ. وأنكروا على من رواه بالخاء المنقوطة،

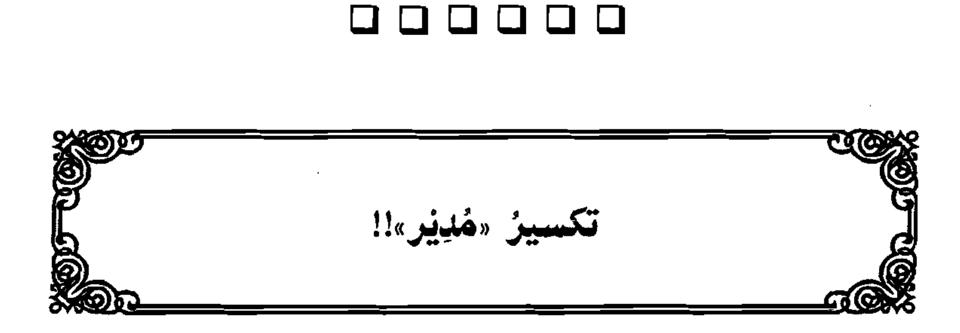
وبالَغ ابن العربي، فقال: «ضَلّ قومٌ فرَوَوْهُ بالخاء المُعْجمة». وإنما نسبهم إلى الضّلال؛ لأنهم تصرَّفوا في لفظٍ تكلّم به النبيّ ﷺ على وجهٍ آخر. وسببُ تصحيفهم هو: إرادة التفريق بين مسيح الهُدى؛ وهو: ابن مريم، وبين مسيح الضلالة؛ وهو: الأعور الدجّال.

ولكننا لسنا في حاجة إلى هذا التفريق؛ فإن المسيحَ إذا أُطلِق انصرف إلى المسيح عيسى. وأما الأعور فإنّه لا يُلفظ المسيحُ حين إرادته إلا وهو مقرونٌ بالدّجال، فيقالُ: المسيح الدجال. أو: الدجال. وأما المسيح وحدَه فلا... واجتهد آخرون، فكسروا الميم، وشدّدوا السين، فجعلوه على وزن «حِطِّين». وخطّأ ذلك ابنُ العربي وغيرُه. وقال الصفدي في «تصحيح التصحيف»: روايةُ التخفيفِ أكثرُ وأعْرفُ... وفي تسمية الدجال مسيحًا أقوالٌ كثيرة؛ قال صاحب «القاموس»: إنّه اجتمع في معناه خمسون قولاً؛ نقل ذلك عنه ابن حجر في «فتح الباري». وأقربُ الأقوال وأشهرها: أنه سمِّي بذلك؛ لأنه ممسوح العين اليمنى، «فَعِيل» بمعنى: مفعول.

والخلاصة:

المسيحُ الدجّال، بالحاء المهملة، ومن جعله بالخاء أراد التفريق بينه وبين المسيح عيسى.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



تكسيرُ «مُدِير»!!

اتفق المحققون على تغليط من يَجمع «المُدير» على المُدَراء؛ وهو الجمع الشائع اليوم. والحاملُ على الوقوع في الخطأ هو خِداع النظائر والألفاظ المُشْبِهَةُ؛ كلفظ: وزير، وسفير، وحكيم؛ التي تُجمع على «فُعَلاء»

جمعًا لا ريب فيه. وهذه الألفاظ على زنةِ «فَعيل» وجمعها «فعَلاء». قال ابن مالك:

ولـكـريـمٍ وبـخـيـلٍ فُـعَـلاَ كـذا لِـمـا ضَـاهـاهُـمـا قـد جُـعِـلا

وأمّا «مُدير» فهو على زنةِ «مُفْعِل» كمُسْلِم، ومُحسِن، ومُريد. وما كان كذلك لا يُجمع جمعًا مكسّرًا، وإنما يُجمع جمعًا سالمًا؛ فيقال: مديرُون، ومسلمون، ومُريدون... ومما يُجمع على «فُعلاء» ما كان صفةً ملازِمة؛ كـ: عاقلٍ، وفاضلٍ، وصالحٍ. بخلاف الصفات العارضة؛ كـ: شاربٍ، وضاربٍ، وقادمٍ. فلا يقال: شُرَباء، وضُرباء، وقُدماء؛ جمعًا لهذه الألفاظ بوزنها المذكور..

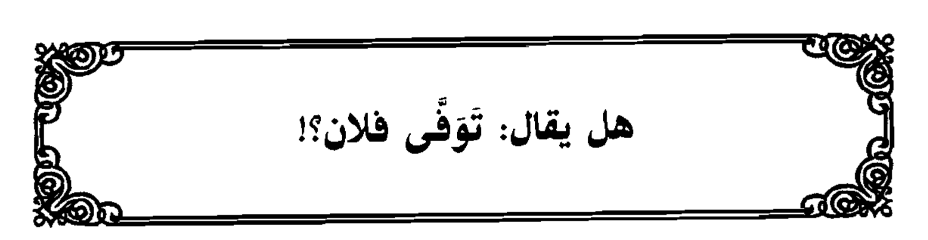
والقصدُ: أن «فُعَلاء» لا يكون جمعًا لـ«مُفْعِل» فقل - إذا جمعت «مديرًا» -: مُديرون. ولا تقل: مُدراء؛ فإنّ ما كان بوزنِ المدير لا يقبل التكسير.

ومن ذلك: مُشكلة: لا تُجْمَع على مشاكل؛ حتى قالوا: من المشكل جمْعُ مشكلةٍ على مشاكل. كما لا تجمع مُعضِلة على مَعاضِل، ولا مُسلِمة على مَسالِم... يمكن أن تكون جمع «مُشكِل» كقوله سبحانه: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾، قيل: جمع مُرضِعٍ على وزن مُفعِلٍ. وقيل: مَرْضَعٌ: محلُّ الرضاع... وهذا هو الأقرب؛ كـ: مرقَب، ومراقب، ومشهد ومشاهد، ومشرَب ومشارب. ولهذا لم يقولوا: إنه جمع مُرْضِعَة.

❑ والخلاصة:

لا يجمع «مدير» جمع تكسير، فلا تقل: مُدراء، وقل: مديرون.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يقال: توَفَّى فلان؟!

سُئلتُ غيرَ مرَّةٍ عن قولهم: تَوَفَّى فلانٌ (بالبناء للمعلوم) وكذلك المتَوفِّي: هل هو لحنٌ أم لا؟ لأنّ الميِّت ليس هو فاعل الوفاة؛ بل الفاعلُ هو الموتُ؛ كما في قول الله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ﴾ أو مَلكُ الموتِ؛ كما في قوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾، والفاعلُ الحقيقي هو الله؛ كما في قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾، ولهذا نقول عن الميِّت: تُوفِّي، والمتَوفَّى، بالبناء لما لم يُسمَّ فاعله. هذا هو المشهور والصّواب الذي لا صواب غيره؛ إذا كان المراد ما تقدّم. ولكنَّ لِلُغة الفتح والبناء للفاعل تخريجًا آخرَ، على معنى صحيح؛ أي: توفّى عُمرَه وأجلَه. وعلى ذلك القراءةُ المُثْبَتَةُ عن عليٍّ بن أبي طالب ـ ﷺ ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ بفتح الياء، وقد أوردها ابن جني في كتابه «المحتسب» في القراءات الشواذ، وخطّأها ابنُ مجاهد، وخطّأ ابنَ مجاهد. . . ولعل من حُجّة ابن مجاهد في هذا أنّه رُوي عن عليٍّ نفسه: أنه قال لمن سأله عن جنازةٍ مرَّت به: مَن المتَوفِّي؟ فقال له عليّ: «الله». . ولا حجّة لابن مجاهد في ذلك ـ إنْ كان قد احتجّ به ـ؛ لأنّ الإمام ـ كرَّم الله وجهَه، ووجوهَ أصحاب النبيّ ﷺ أجمعين ـ لم يَنفِ المعنى الآخرَ، وأجاب السائلَ بما هو مُتعارَف لدى الأوساط. والمعنى الآخر خفيٌّ لا يعلمه كثير من الناس. والقصةُ منسوبةٌ إلى أبي الأسود الدؤلي أيضًا؛ نسبها إليه النيسابوري في تفسيره. . . وقد نقل السخاويُّ في كتابه «الإعلان والتوبيخ» جواز الوجهين في «توفي» الفتح، والضّم، وتأيّد بذلك مجمع اللغة العربية بمصر، وبالقراءة السابقة.

❑ **الخلاصة:**

قل: تُوفِّي فلان، ولا تقل: تَوَفَّى، إلا على معنى: توفَّى عمره وأجلَه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

حقوق الطبع محفوظة للمؤلّف!

منع مصطفى جواد أن يقال: حقوق الطّبع محفوظة للمؤلِّف وللناشر، وقال: الصواب: محفوظة على المؤلف، وعلى الناشر. وساق نصوصًا من الآثار والأخبار؛ كقول الإمام زين العابدين علي بن الحسين في دعائه: «اللَّهم احفظ عليَّ سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي»، وقول رسول الله ﷺ: «**مَن يحفظ علينا صلاة الفجرَ لعلّنا ننام**»، قال بلال: «أنا يا رسول الله أحفظه عليك»، وقال مصطفى جواد في آخر كلامه: وأما قولهم: حفظ له كذا، فله معنى آخر؛ كقولك: أحسنتُ إلى فلان، فحفظ لي ذلك؛ أي: ذَكر الإحسان ورَعى ذِكراه فهو كالكفاء والجزاء.

قال أبو محمد: وما أظن الجوادَ إلاّ قد كبا هذه المرّةَ، ولكلِّ جواد كبوة، ولكلّ عالم هفوةٌ، ولكل صارم نَبْوةٌ، وبيان ذلك:

١ ـ ما ساقه من منثورِ الشواهد، أكثرها لا يصلح للاحتجاج به؛ لأنها في غير عصور الاستشهاد والاحتجاج، وفي الاستشهاد والاحتجاج بالحديث وأخبار الصحابة خلاف معروف؛ لأنه قد يتصرّف راوٍ من رواة الحديث والخبر، فيُورده بالمعنى. وهذه مسألة من المسائل التي تنازع فيها الناسُ منذ القِدَم، والصواب ـ فيما يظهر لي ـ: التفصيلُ، والتفريقُ بين ما دلّت القرائنُ على أنّه رُوي بالمعنى، وبين ما لم تدل عليه القرائن.

٢ ـ فرّق بين قولهم: حَفِظ عليه، وحَفِظ له بفارقٍ قريب الوضوح، ولكنّه أقرّ بجواز استعمال قولهم: حفظ له. و: موقف فلان محفوظ له. والفارق ـ مع وضوحه ـ غيرُ مُؤثّر تأثيرًا يمنع استعمالَ قولهم: حقوقُ الطباعة محفوظة للمؤلف؛ لأن معنى الجزاء والكفاء موجود فيه. والكفاءُ والجزاء معتبَران أيضًا.

٣ ـ اللاّم في «لَهُ» للمِلْك، وهو مناسب لكلِ فعلٍ أو شِبْهِهِ يحتاج إلى ذلك؛ فحين نريد أن نُخبِرَ عن شيء بأنّه محفوظٌ لفلانٍ من الناس؛ أي: مِلْكٌ له، ولا نحتاج في ذلك إلى سَماع؛ فنقول: هذا محفوظ لك. و: موضوعٌ لك. و: مكتوبٌ لك. و: مُثْبَتٌ لَك. و: مَقُولٌ لك... إلخ، ومَن منع مِن ذلك فقد حجّر واسعًا.

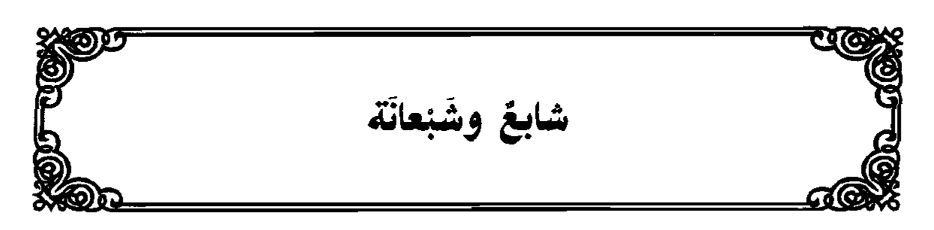
٤ ـ أنّ التضمين؛ الذي هو: التعبير عن معنًى مرادٍ مناسبٍ لفظُه لحرف الجر بلفظٍ آخر مشاركٍ للمعنى الآخر من أساليبِ البيان البليغة التي ورد بمثلها القرآن؛ كمثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، أي: يخرجون. وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾، أي: وما يدخلُ، وقوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾، أي: يُسْقَى بها. وهذا أحسنُ من القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

٥ ـ أنّه قد ورد في الأخبار «حَفِظَ له»، ومن ذلك حديث: «**مَن يَحفَظ لنا الشمس**». وكُتبُ العلماء طافحةٌ بقولهم: «محفوظةٌ لنا»، أو: «حفظه لنا»، و: «يحفظه لنا».

الخلاصة:

مَن قال: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ليس بلاحن، وزعم مصطفى جواد أن الصواب: محفوظة على المؤلف.





شابعٌ وشَبْعانَة

يرى بعض علماء اللُّغة أن الوصف باسم الفاعل على صيغته من «شَبِعَ» لا يصحّ؛ فلا يقال: فلانٌ شابِعٌ. بل يقال: شبعان. ويقال في

المؤنثة: شبْعَى. ولا يقال: شبعانة. ولكنه ورد في شعر الهذليّين «شابعٌ»؛ قال قائلهم:

وقلتُ لهم: شاءٌ رغيبٌ وجاملٌ فكلُّكمُ من ذلك المالِ شَابعُ

وبعضهم خصه بالشعر؛ قال ابن سِيْده في «المُخَصَّص»: «وقد يجيء في الشعرِ شابعٌ، والأنثى شبعى وشبعانَة» فصحَّ - إذن - أنّ اللّفظين جائزان. وورود ذلك في الشعر كوروده في النثر؛ فإن العربي لا يرتكب اللّحن بتغيير الصّيَغ وتبديلها لضرورة شعرية، ثم إن التنظير مؤذِنٌ بالإذن لِصَوْغ اسم الفاعل من «شبع» على شابع؛ كـ: لبِثَ فهو لابث. و: رشِد فهو راشد. و: سَلِمَ فهو سَالم. هذا في ما كان فعله لازمًا، وأمّا ما كان فعله متعدّيًا؛ كـ: (عَلم، وحَفِظ، وعَمِل، وشَرِب)؛ فهو: (عالم، وحافظٌ، وعاملٌ، وشارِبٌ)؛ ففيه القياس... يقول ابن مالك في ألفيته في هذا المعنى:

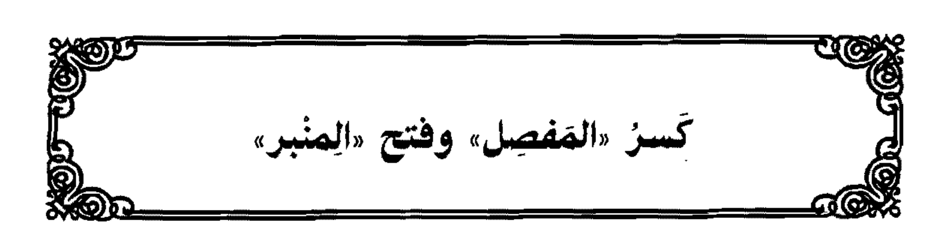
وهْوَ قليلٌ في فعُلتُ وفَعِلْ غيرَ معدًّى بل قياسُه فَعِلْ
وأفعلٌ فعلانُ نحو أَشِرِ ونحو صدْيانَ ونحوُ الأجهَرِ

وقصَدْتُ بالتنظير في كلامي: القياسَ الجزئي. وأعني به: ما كان خارجًا عن القياس، ولكن له نظائرَ تُخرجُه من النادر الذي لا حكم له. وبالشذوذ: الذي يكون من حقّه أن يُهمَل.

❑ الخلاصة:

يتّسع صدر اللغة لاستعمال شابع وشبعانة، وإن ضاق به بعض اللغويين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



كَسرُ «المَفصِل» وفتح «المِنبر»

«المَفْصِل»: مُلتقى كلِّ عظمين. وكَسْرُ ميمِه، وفتحُ صاده لحْنٌ لا يُجبَرُ، والصوابُ: فتحُ ميمه، مع كسر الصاد، وجمعه: مفاصِل، كـ: مَجلِسٌ ومجالس، ومَنزِل ومنازل، ومَعدِن ومعادِن... ومثلُ: «مَفْصِل» «مَحفِل» في وزنِه، وهو أيضًا مما يلحنُ فيه اللاّحنون، وأما «المِفصَل» - بكسر الميم وفتح الصاد -؛ كـ(مِفتَح)؛ فهو: اللسانُ، كأنهم جعلوا وزْنَه كوزن الآلة؛ لأنه آلة الكلام.. ومما يقع فيه اللّحن، وسبق في التنبيه إليه ابنُ هشام اللّخمي في «تقويم اللسان»: كلمة «مِنْبَر» يفتحون ميمه وهي مكسورة؛ لأنه وَسيلةٌ، ويُصنع كما تُصنع الآلة، وفي اللّغة ألفاظٌ يجوز في ميمها الحركات الثلاث؛ يقال عنها: مثلثة الميم، ومن ذلك: مَخدع، ومَغْزل، ومَصْحف، ومَطْرف، ومن ذلك - أيضًا -: المُكْث، والمعنى واحدٌ لكل لفظ، وقد عقد ذلك ابنُ مالك في مُثَلَّثِهِ المنظوم، فقال:

في الميم من مُكثٍ وميم مِطْرفِ ... ومخدَعٍ ومِغزلٍ ومُصحفِ
ثلِّثْ، وعُصوادًا عليهنَّ اعطفِ ... أي: هُوشَةُ الخصام باصطخابِ

و«المطرف»: ثوبٌ له أعلام، واقتصر صاحب «القاموس» على ضبطه بالضم؛ كـ: مُكرَم، وقال شارحه: «الاقتصار على ضمِّه قصورٌ ظاهرٌ». ثم أثْبتَ تثليثَه. والفتح والكسر من: «طَرَف»، والضم من: «أُطرِف». هذا هو القياس المعروف.

❑ **الخلاصة:**

قل: المَفصِل، كمجلس إذا أردت مفصل العظام، وقل: منبر، كمِفْتح، ولا تفتح ميمه.

هل يُبدّل الطيّب بالخبيث؟!

المشهور في كتب الفقه واللغة أن الباء في نحو: تبدّل فلان الشرَّ بالخير. وكذلك: «استبدل»، و: «اشترى». وفي الذكر الحكيم: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾، وقوله سبحانه: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾، وقوله: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الباء في هذا ونحوه داخلةٌ في الغالب على المتروك... قال أبو حيان في «شرح التسهيل»: «وعلى هذا نظَمَ علماءُ الشعراءِ. قال أبو تمام:

تبدَّل غاشيه بريمٍ مُسلَّم ... تردَّى رداء الحُسْنِ وشْيًا منمنَما»

ولم يُسلَّم لأبي حيان تعميمُه وتغليطُه للعلماء والشعراء. وردّ عليه أبو سعيد ابنُ لبّ الغرناطي، وفصّل في ذلك تفصيلاً حسنًا، وجعل ما كان من قبيل تغيير الشيء؛ نحو: بدّلتُ الخاتَم بالحَلَقة. الباء داخلة على المأخوذ لا المتروك. والغالبُ فيه حذفُ الباء؛ نحو: ﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾، ومن الباب قول أبي الطيب:

مَن لِبِيْضِ الملوك أن تُبدّل اللَّونَ ... بلون الأستاذِ والسَّحنَاءِ

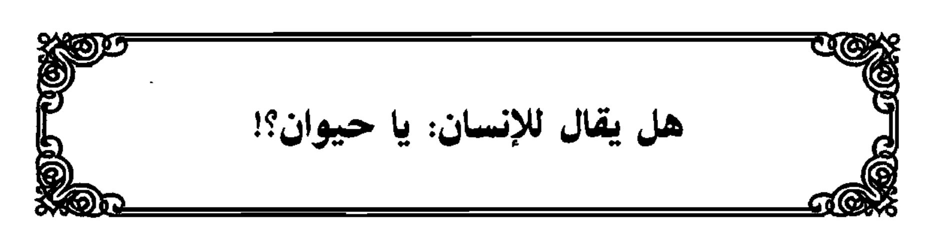
أي: تُغيّر لونَها بلون الأستاذ «كافور»؛ فإنْ ضُمّن التبديلُ معنى الإعطاء فالباء داخلةٌ على المتروك؛ كقوله سبحانه: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾، وأما ما عدا ذلك ـ وهو: إذا قصد بالتبديل الاستعاضةَ ـ فالأصل دخولُها على المتروك، وقد تدخل على غيره. والسّياقُ هو الذي يُعينُ المراد... هذا في التبديل والاستبدال، وأما الشراءُ فقد زعم بعضُهم أيضًا طردَ القاعدةِ، وأن الباء في ذلك تدخل على المتروك، وتكلّف جوابًا باردًا غير سائغ في الباء التي في قوله سبحانه: ﴿فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ

يَشْتَرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ﴾... هذا موجَز ما جاء في هذه المسألة. وإشباعُها ـ هنا ـ متعذّر.

الخلاصة:

الأصل في نحو: تبدّل كذا بكذا، أنّ الباء تدخل على المتروك، وإذا قصد بالتبديل الاستعاضة فقد تدخل على غيره، والسياق هو الذي يعين المراد.





هل يقال للإنسان: يا حيوان؟!

الحيوان في اللسان العربي: كلُّ ذي رُوحٍ ـ الجَمعُ والواحد فيه سواء ـ، والحياةُ الدائمة، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾، والإنسانُ نوع من الحيوان؛ فهل يسوغ أن يُقال له: يا حيوان؟!

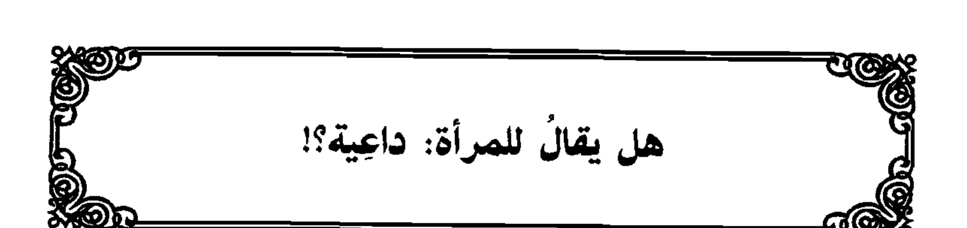
وأجيبُ عن هذا بجواب مختصرٍ مفصّل، فأقول: الإنسان حيوانٌ؛ أي: حيّ. كما أنه: جِسْمٌ، وشيءٌ، وجوهر. غير أنّ العُرفَ في هذا المقام هو الذي يمنع من إطلاقه في الخطاب؛ لا الإخبار. وقد غلب العُرفُ على استعمال الحيوان في غير الإنسان؛ فالحكمُ في هذا المقام للذّوق الذي يفرضه العُرف؛ فمن قال لإنسانٍ: يا حيوان! فقد لَمَزَهُ. كمن قال له: يا دابَّة! والدّابّة تصدُق على كلِّ ما دبَّ على الأرض، وغلبَ إطلاقُها على ذوات الأربع عُرفًا، وكذلك كلُّ لفظٍ مشترك له معانٍ متعدِّدةٌ؛ كـ: العَيرْ؛ يُطلق على السّيد، والطَّبل، والوتد، وجَبل بعينه، ورجل بعينه، والبَعير، والحمار. وغلبَ استعمالُه على الأخير.

والذوق الرفيع لا يأذنَ في عُرفنا اليوم أن نُطلِقَه على السّيد، ولا مَن دون السيِّد. والسيد؛ هو: الزعيم. وسبب تعدد المعنى للَّفظ الواحد اختلافُ الواضع؛ فالمعاني المجموعة في معاجم اللّغة تَجمع لغات القبائل المتعدِّدة، وربما كان الواضعُ واحدًا، ولحظ شبَهًا، أو جامعًا ما؛ كالتضادّ. ولو أردنا أن نتكلّف معنى جامعًا للمعاني التي ذُكِرت للعير لقلنا: الجامع المشترك هو الثَّبات، وقوة الاحتمال. ولكنني أرغب عنه، وأقول لمن جعل لكل لفظٍ تعدّد معناه وتصاريفُ لفظِه أصلًا واحدًا: يلزمُك أن تقولَ بأنّ الواضع واحدٌ لكل لفظ، وأن قبائل العرب على تباعُد أطرافها اجتمعت خواطرُها، ولحظت ذلك المعنى الجامع. وتلك التي تستكُّ منها المسامع.

❏ **الخلاصة:**

في الألفاظ ما له معنى خاصّ في العرف، فلا يحسن استعماله في معناه العام، كالحيوان، يصدق معناه على الإنسان وغيره، ولكن العرف يستعمله في مقابل الإنسان.

❏ ❏ ❏ ❏ ❏ ❏



هل يقالُ للمرأة: داعِية؟!

هل يقال للمرأة: داعيةٌ، كما يقال للرجل؟... هذا سؤال وردني من سائلٍ لم يذكر اسمَه.

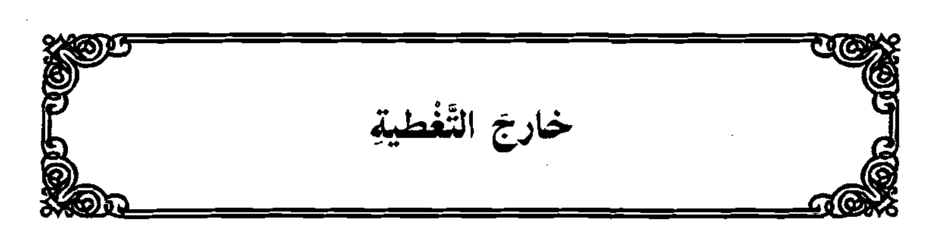
والجواب: نعم، يقال للمرأة: داعية. بل هذا الوصف ـ من حيث هُو ـ خاصٌّ بها؛ لأن حرف التأنيث لها لا للرجل، كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه: «**والمرأة في بيت زوجها**

راعية»، ولكنّ الرّجل سلبَها هاء التأنيث هنا؛ لأن عمل الدّاعي في الأصل مما يعمله الرجلُ. واستحق الهاء؛ لأنه قام مقام نفسه ومقامَها، فأخذ وصفَه وَوَصْفَها. وهذه الهاء للمبالغة؛ كما نقول: فلان رَاوية، وداهية، وباقعة. وكـ: هُمَزة، ولُمَزة، وضُحَكة، وسُخَرة، وطُلَعه. لكثيرِ الهمْز، واللّمْز، والضّحك، والسخرية، والاطّلاع. وكقولهم: فلانٌ علاّمة فهّامة. غير أن المبالغة فيه من جهتين: الأولى: الصّيغة؛ لأنه على وزن «فَعَّال» والثانية: الهاء. والأصل أن هذه الهاء التي تدخل على الوصف المذكر لا تكون إلا في شأنٍ من شؤون الرّجل؛ هذا هو الواقع الذي بُنِيَتْ عليه اللغة. كما أن المرأة استغنت عن هذه الهاء، وسَلَبَتْ معنى ما دخلت عليه لِما اختصت به دون الرجل، فقيل لها ـ أو عنها ـ: حائضٌ، وحاملٌ، ومرضعٌ، وطالقٌ، وقاعدٌ. ولا يقال عنها: حاملة، ومرضعة، وطالقة، وقاعدة. إلا على معانٍ أُخَر، وصفاتٍ عارضة قد يشترك فيها الرجل.. واعلمْ أن لفظ «الداعية» بالمعنى المعروف اليوم وصْفٌ حادثٌ صارَ إطلاقًا عُرفِيًّا خاصًّا بالمسلم الداعي إلى الخير. وكان له إطلاقات؛ منها: الداعيةُ إلى بدعته. وأما إن كان السؤال عن إطلاق «داعية» على المرأة في الشرع، فليس في الشرع ما يمنع من ذلك بما يناسبها، ولكن الدعوةَ بالنسبة لها عَرضٌ، وبالنسبة للرجل المؤهل فرْضٌ، وليس لها أن تكون في دعوتها (رَجُلَة!) تتشبه ببعض دُعاة الرجال في صوتها، وحركتها، وجرأتها، وتخرج من ثوب أنوثتها، وطبعها؛ حتى يظُنَّ مَن يراها أنها رجلٌ في ثوب امرأة... ومِرآة العصر وامرأتُه تعكس لنا منها عليها شواهدَ.

❑ الخلاصة:

يقال للمرأة: داعية، بالهاء، وهي أحق بها وأهلها، وهذه الهاء فيها للتأنيث، وفي الرجل للمبالغة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



خارجَ التَّغْطيةِ

التغطية: مصدرُ «غطّى»، ومعناه: السَّتر، وفي الاستعمال المعاصر يقال: «الهاتف خارجَ التغطية» و«الرصيد لا يغطِّي»، ويقولون: غطّت الصحيفةُ هذا الموضوعَ تغطيةً كاملةً... والمعنى في ذلك كلّه: الإحاطةُ، والتعميمُ، والشمولُ. ولا يصلُح أن تقول: خارج التغطية؛ أي: خارج السّتر. ولا أن تقول: الرصيدُ لا يغطي. أي: لا يستر. وقد طُرِحَتْ هذه اللفظة بين أيدي المَجْمعيّين في مصر، فخرجتْ من بين أيديهم سالمةً، وإذا هي قائمة على أصولِها، لابسةٌ ثوب الاستعارة التصريحية، ومما قالوه في حيثيات حكمهم: إن هذه اللفظة لم تُسمع في كلام العرب، وهي منقولة بطريق الترجمة من لغة أخرى، ويجوز استعمالها بمعنى الاستيعاب؛ على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية.

والاستعارة التصريحية يُشبَّه فيها الشيء بالشيء كأنّه وُضِع له؛ من غير تصريح بالتشبيه. ومنه: إيراد الأمثال فيما يناسبها، وكقول الشاعر:

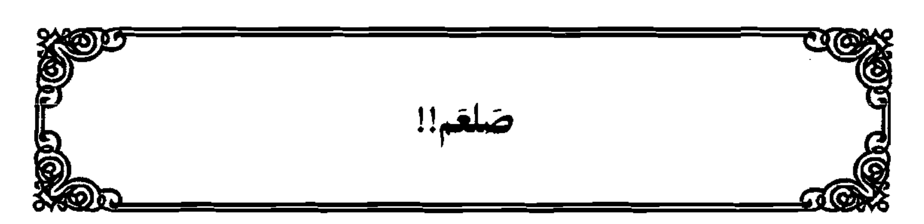
فـإن قـومـيَ لـم تـأكـلـهـمُ الـضَّـبـعُ

شُبِّهَت السَّنَة المجدبة بالضَّبع؛ على سَنن الاستعارة التصريحية. و«تأكلهم» ترشيح للاستعارة. وكذلك التغطية شُبِّهت بالإحاطة والشمول. ولا أرى حاجة إلى هذا كله؛ فالشمول معنى ملحوظ في أصل المعنى؛ فإن العربَ تقول: غَطَا الشيءُ (بتخفيف الطاء)؛ أي: امتلأ، و: غَطَتِ الشجرةُ: طالت أغصانُها وانبسطتْ على الأرض. و: غطّى الليلُ الشيءَ: ألْبَسه ظُلْمَتَه، وسَتَرَهُ، وعلاه. وفي هذا غناءٌ عن اللجوء إلى الاستعارة، فمن قال: الهاتف خارجَ التَّغطيةِ، فقد قال قولاً سديدًا؛ لأن مرادَه أنه غيرُ داخل في لباسِه، قاصِرٌ عنه، وفي هذه الإشارة ما يكفي لشرح النظائر؛ فإن إمكان التفصيل متعذر.

الخلاصة:

قولهم: الهاتف خارجَ التغطية، والرَّصيد لا يغطّي، قول صحيح تتسع له اللغة ولا ترفضه.

□ □ □ □ □ □



صَلعَم!!

هذه اللَّفظة ذات الحروف الأربعة اختصارٌ يُشْبِهُ النَّحْتَ المعروفَ في اللغة، يَرْمِزُ بها بعضُ المؤلفين وخاصّةً أصحابُ الحواشي للجملة الدعائية (صلَّى الله عليه وسلَّم)، ومنهم من يرمز إلى ذلك بالحرف «ص». فأما الأولى فلا أشكّ في خطإٍ مَن يلفظ بها كما هي، ولعلّه لا يسلم من الإثم؛ فإنّ الأدعية لا تلهجُ بمثل هذا العبث؛ الذي لا معنى له إلا الكسل، والتهاونُ بالدعاء الشريف، وكاتبُها غيرُ بعيد من ذلك؛ فهو ـ وإن لفظ بأصلها ـ متسبِّبٌ في وقوع غيره في المحظور، وقد شنّع على مَن يكتب ذلك، أو يلفظُ به: الأئمةُ؛ كأحمدَ، وغيرِه.

وذكر لنا بعضُ مشايخنا أنّ من النّاس من كان يظنّ حين يقرأ هذه الكلمةَ أنها اسمٌ لنبيٍّ من الأنبياء اسمُه «صلعم»، ولا يظن ظانّ أن هذا مِثلُ بعض الجمل التي نحتتها العرب؛ كقولهم عن جملة (أطال الله بقاءَك): طلبقَهُ، وكذلك: دَمْعَزَهُ؛ إذا قال: (أدام الله عزّهُ) فهذا حكاية عن الدعاء المذكور؛ فإنهم لم يكونوا يقولون: طَلْبقَهُ الله، ودَمْعَزَهُ. فهذا أشبه بالدعاء عليه؛ لا الدعاء له. وأما الرمز بحرف الصاد فهو دون ذلك؛ لأنه لا يحتمل إلا الرّمز، ولا يُوقع في اللَّبْس والوهْم، وليس في لفظه قُبحٌ، وله نظير في القرآن. والأَوْلى ـ مع ذلك كلّه ـ كتابةُ الصلاة على النبيّ (صلَّى الله عليه وسلَّم) كاملةً بجميع حروفها. وعِلمُ النحت الذي أشرتُ إليه آنفا متوقِّفٌ

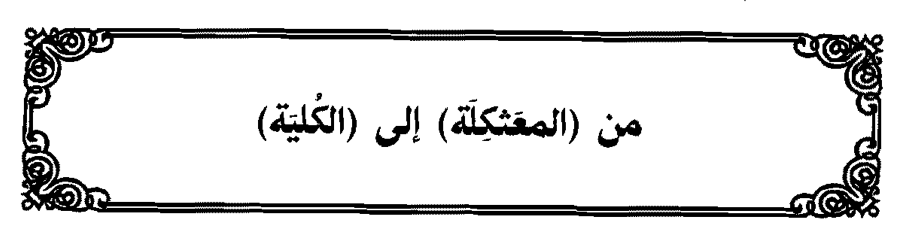
على السماع، ولذلك ألفاظٌ محصورةٌ؛ وهي: بسمل، إذا قال: (بسم الله) و: سبْحل، إذا قال: (سبحان الله) و: حوقل، إذا قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله) وحَيْعَل، إذا قال: (حيّ على الفلاح) و: حَمْدَلَ، إذا قال: (الحمد لله) و: هيلل، إذا قال: (لا إله إلا الله) و: جَعْفَلَ، إذا قال: (جُعِلْتُ فداك). و: طلبق!! إذا قال: (أطال الله بقاءَك). و: دَعْمَزَ، أو دَمْعَزَ. إذا قال: (أدام الله عِزَّك). ويُروى عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: ما تَرَبْعلبَنْتُ قَطّ. أي: ما شربتُ اللّبن يومَ الأربعاء. ولا تَعَمْقَعْدَدْتُ قط، أي: ما تعمَّمْتُ وأنا قاعدٌ. ومثل ذلك أيضًا: من يرمز للفظ: «تعالى» بـ«تع». ومن كتب ذلك بالرمز المذكور، أو قرأه كذلكَ فقد فاته الدعاء بهذا اللفظ؛ والدعاءُ عبادةٌ لا يُرغَب عنها.

وقريبٌ من ذلك لفظ: «رضي الله عنه» يُرمز لها بالراء والضاد، ومعظم من يستعمل ذلك أصحابُ المصنّفات في التواريخ والفهارس.

❑ **الخلاصة:**

لا تكتبْ «صلعم» واكتب «صلَّى الله عليه وسلَّم».





من (المعَثكِلَة) إلى (الكُليَة)

كلُّ موجودٍ عرفتْه العربُ وضعتْ له اسمًا؛ فإذا كان مجلوبًا ـ أي: مستوردًا ـ وضعتْ له اسمًا، أو أبقتْ اسمَه الأعجميّ، وهو الغالب، أو غيّرت في أحرُفه. وأما ما كان غير مجتلب؛ كأعضاء الجسم. فلكلٍّ منها اسمٌ معلومٌ. ومن ذلك: (البنكرياس).

لكنَّ المعاجم المبسوطةَ لم تحفظْه لنا... وأخبرني أبو تراب ـ

رحمه الله ـ (وهو الظاهري، لا الحزمي) أنّ العرب تسمِّيهِ: (المعثكلة) و(اللّبلابة) والأوّل أقرب؛ لمطابقته للاشتقاق؛ فإن العثكالَ والعُثكولة: العِذْق، وهو في النخل بمنزلة العُنقودِ من العنب.

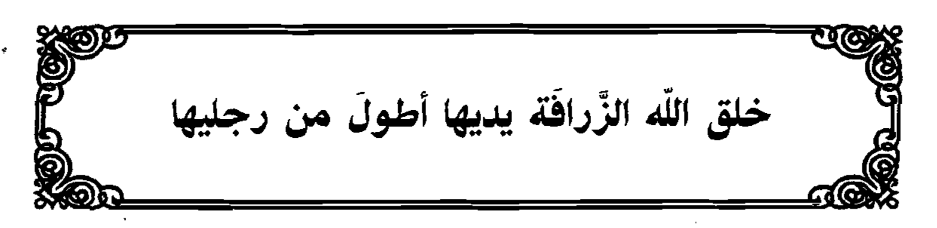
فإذا كان الشيءُ مِن صُنع الله ـ كأعضاء الجسم؛ مثلًا ـ، أو ممّا أقْدرنا الخالق على صُنعه ـ هذا إنْ كنّا قد صنعنا شيئًا على غير مثال سابقٍ سبقَ إليه غيرُنا (أعني: اخترعناه) ـ؛ فليس لنا أن نطلبَ، أو نستعيرَ له اسمًا من كلام غيرنا؛ فالصانعُ أحق بتسميةِ صَنْعتِه، والوالد أحقُّ بتسمية ولدِه. ولا ضيرَ في بقاءِ تسميته على ما هو عليه؛ وإن كان لنا عمل فيه فبتعريبه وصياغته على وزنٍ من أوزان العربية؛ كتلفاز، على زنة «فِعْلال» أو «تِفْعَال» وكلاهما من الأوزان العربية. فإن كان له ترجمة حرفية؛ وهذا لا يكون إلا إذا كان له نظير لدينا ترجمناه، أما المخترعات فلا.

وأمّا (الكُلية): العضو المعروف، فبضمّ الكاف، جمعُه: كُلًى، بالضم؛ من حيث استبدال الاسم الأعجمي بالاسم العربي، هذا في الأوّل، وأمّا الثاني: ففي كَسْر الكاف منه. والصّوابُ: الضَّمُّ.

❑ الخلاصة:

قل: الكُلية، بضم الكاف، لا بكسرها، وقل: المعثكلة عوضًا عن البنكرياس.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



خلق الله الزّرافَة يديها أطولَ من رجليها

الزَّرافة: الحيوانُ المعروفُ، يقال: زرَّف في الكلام؛ أي: زاد فيه، وأطال، قال في «القاموس»: «والزّرافة، كسَحَابة» وقد تُشدّد فاؤها: الجماعةُ

من الناس، أو: العَشرةُ منهم، و: دابّة، فارسيّتُها: (أُشتُركأَوْبَلَنْك)؛ لأن فيها مَشَابهة من: البعيرِ؛ وهو: معنى «أشتر». والبقرِ؛ وهو: معنى «كاو» والضَّبُع؛ وهو: معنى «بلنك» من: زرَّف في الكلام: زادَ؛ لِطُولِ عُنقها زيادةً على المعتاد، ويُضمُّ أولُها في اللغتين، ج: زرافيّ، وأزرَف: اشتراها.

والمثالُ المُعَنْونُ بِه من الأمثلة الواردة في كتب النّحو، يذكره المصنفون في باب الحال، كما يذكره أصحابُ المبسوطات، وموسوعات الحيوان؛ ككتاب «حياة الحيوان» وذكر ذلك صاحب «المستطرف في كل فن مستظرف» وبعض كتب التفسير؛ كتفسير «اللباب» لابن عادل، وبعضُ كتب الفقه؛ ككتاب «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»، و«الشرح الكبير» لابن قدامة، و«كشاف القناع». وأوّل مَن ذكرها في مصنَّفٍ «سيبويه» في كتابه، ونقلها الزمخشري في «الأساس»، والزبيدي في «التاج»، وابن هشام في «مغني اللبيب»، وابن عقيل في «شرح الألفية»، والمرزوقي في «الأمالي».

وتلقَّيناها في مراحل الدراسة من مقرّرات النحو، وأفواه المشايخ.

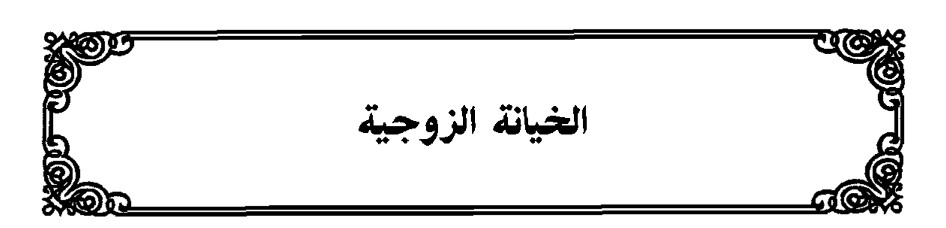
والحقيقة أنّ يدي الزرافة ليستا أطولَ من رجليها؛ بل رجلاها أطولُ من يديها؛ ولكن خداعَ البصر بسبب طول العنق المتصل باليدين هو الذي أوهمَ طولَهما وقِصَرَ الرِّجْلين. قال المعلم بطرس البستاني في «دائرة المعارف»: «وكان من اعتقاد البعض فيها أن يديها أطولُ من رجليها إلى أن أفسدهُ الامتحان؛ لأن رجليها أطول من يديها بنحو قِيراط، أو ما يزيد عليه قليلاً؛ وذلك باعتبار الطول من أسفل الإبط من اليدين، ومن نقطة انفصال الرجل عن جسم الزرافة في الرجلين؛ لكنّ ارتفاع الكواهل وانتصاب العنق يوهِمَان الناظرَ أنّ اليدين أكثر طولاً».

والقصْد: أنّ الحواسّ قد تُخدَع، ويشغلُها شاغلٌ مّا عن الحقيقة، فتراه على وجهٍ آخر؛ كمن يرى شيئًا بعيدًا يظنه إنسانًا وليس بإنسان، أو العكس، وكمن يرى السرابَ يظنُّه ماءً، فإذا جاءه لم يجده شيئًا. وكمن يرى المتحركَ يظنُّه ساكنًا، ولكن لشدة سرعتِه يرى أنه ساكنٌ، أو إذا رآه متحركًا على هيئة الدوران، لا يدري أحرَكتُه ذات اليمين، أم ذاتَ الشمال.

الخلاصة:

قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها... غير مطابق للواقع.





الخيانة الزوجية

الخيانة الزوجية في المعنى العصري: علاقةُ أحدِ الزوجين بغير زوجهِ علاقةَ عاطفةٍ وودٍّ. ومن أنواعها: ارتباطُ الرّجل بامرأةٍ بنكاحٍ حلالٍ. ولي على هذه العبارة والمرادِ بها نقدٌ ينتهي بها إلى الدخول في دائرة «لحن القول»؛ وذلك من وجوه ثلاثةٍ:

الأول: أن هذه العبارة من العبارات الدخيلة على ثقافتنا؛ من حيث معناها، ومضمونها.

الثاني: تَسْميةُ العلاقة المذكورةِ؛ سواءً كانت حلالاً أم حرامًا بالخيانة الزوجية، ونِسبتُها إلى لفظ (الزوج) ووصفُها بها تسميةٌ باطلة؛ لأنها إنْ كانت خيانةً محرّمة فهي خيانة للشرع؛ لا للرجل، ولا للمرأة.

الثالث: علاقة الرجلِ بامرأةٍ أُخرى علاقة مباحة يجيزها الإسلام؛ لا يصح أن يقال عنها: خيانة أصلاً؛ لأنّ الخيانة في لغة الشرع وفي العرف العامّ مذمومةٌ، يستحق صاحبها اللّوم والجزاء. والأمر أوضح من أن يُفصَّل فيه أكثرُ من هذا... وأمّا قوله سبحانه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾، فالمراد: الخيانة في الدِّين والإيمانِ؛ فإنهما كفرتا ولم تؤمنا. وليس المراد: الزنا.

روى المفسرون أن امرأة نوحٍ كانت تقول للناس: نوحٌ مجنونٌ، وامرأةَ

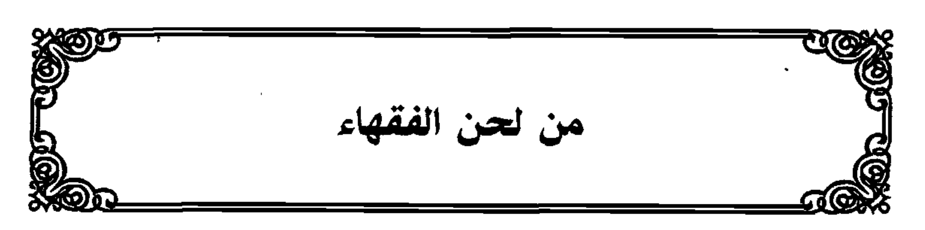
لوط كانت تدّل على الضّيف. هذا هو قول السلف؛ كابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، قال الزمخشري: «ولا يجوز أن يُراد بالخيانة: الفجورُ؛ لأنه سَمْجٌ في الطباع، نقيصةٌ عند كل أحدٍ؛ بخلاف الكفر».

قال الشوكاني في تفسيره: «وقد وقع الإجماع أنه ما زَنتْ امرأةُ نبيّ قطُّ، وقيل: المراد بالخيانة: النفاقُ، كانتا تُظهِران الإيمان وتستُران الكفرَ. والخيانةُ صفةُ المنافق».

❑ الخلاصة:

لا يجوز نعت علاقة الرجل بامرأة أخرى علاقة مباحة بالخيانة الزوجية.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لحن الفقهاء

في الأحكام الشرعية ما يُبنى الحكمُ فيه على المعنى اللّغويِّ لاسم المحكوم عليه، أو وَصْفِه؛ ومن ذلك: الخمرُ. وُصِفت بأنّها رِجسٌ، فحَكم عليها فريق من الفقهاء وغيرهم بأنها نَجِسةٌ نجاسةً حِسِّيّة؛ ظنًّا منهم أنّ الرّجس والنّجس بمعنًى واحد، والله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾، فقالوا: رِجْسٌ بمعنى: نَجس، وكأنهم ذُهلوا عن الميسر والأنصاب والأزلام؛ لأنها ليست نَجسةً باتفاق منّا ومنْهم. ومن حذّاقهم من قال: الرِّجْس له معانٍ؛ فما ناسب الخمر منها، فهو كذلك. والنّجس مناسبٌ له غيرُ مناسب للميسر؛ وإنما المناسب للميسر المعاني الأُخَر؛ كالإثم، والقذارة المعنوية، أو النجاسة المعنوية. ونحن لا نخالفهم في جواز استعمال المشترَك في أكثر من معنى في شيءٍ واحدٍ، أو أشياء متعدّدةٍ؛ بدليلٍ؛ كالعموم، أو دلالة اللغة. ولكننا نطالب بالبُرهان الذي دلّ على التَّفْرِقَة، كما نطالبهم بصحة ذلك لُغةً. فإن المعاجم لا تذكر ذلك،

وإنما تذكر من معانيها: القَذَر، والإثم، والشكّ، والعذاب، والعمل الذي يؤدي إلى العذاب، والغضب.

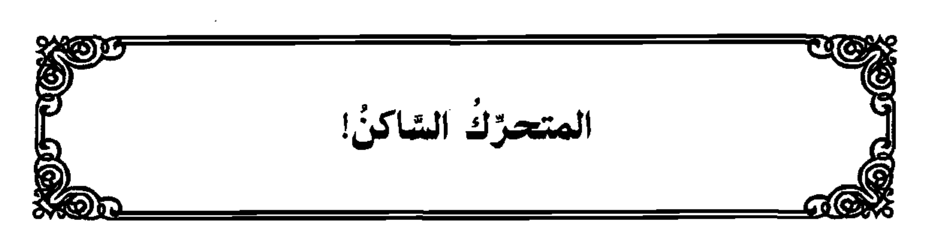
والمتحقق لديَّ ـ بعد البحث ـ أن الرِّجْس: اسمٌ لكل ما يُستقذَر؛ كما قال الزجاج، وغيرُه. وأن القول بمرادفته للنجس خطأٌ مردودٌ، وأن الخمرَ غيرُ نجسَةٍ. ولهذا الخلاف أثرٌ لا يخفى. . . وكذلك الخنزير، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾، فإذا قيل: المراد بـ«رجس»: نجس، والنجاسةُ حين تُطلق تنصرِفُ إلى النجاسة الحسيّة؛ فيكونُ لَبَنُه، وعرَقُه، ولُعابُه، وسائرُ رطوباته نجساً. وكذلك: الرَّوْثُ ورد أنّه رِجْس، أو رِكْسٌ. وهذا من المواضع التي يكون الخطأ أو الصواب فيها مبنيًّا على الإصابة في فهْم المعنى اللغوي للفظة العربي ودلالاتِها. وقد ثبت في اللغة المعاني التي تدل عليها لفظة رِجْس، وليس منها النجاسة. وإنما حصل الوهم في تفسيرها بسبب الشَّبَه الذي بينها وبين «نجس» وهو شَبَهٌ لفظي، وبسبب آخر يلتقيان فيه، وهو القَذَارة؛ فكلٌّ منهما قذر؛ وهذا الشبه معنوي.

ومن اللغات المنقولة في «رِجْس»: كسْرُ الجيم، وفتح الرّاء أيضًا.

❑ الخلاصة:

لم يأت الرِّجس في لغة العرب بمعنى النجس.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



المتحرِّكُ السّاكنُ!

ليس من لَحْن القولِ أن نحرِّكَ، أو نسكِّن هذه الألفاظَ، وهي:

كُتُب وكتْب، ورَسُل ورُسْل، وسُبُل وسُبْل، وحُمُر وحمْر، وقدُس

وقدْس. بل كلّ ما جاء على وزن فُعُل جاز إسكان وسَطِه باتفاق. وأما ما جاء على وزن فُعْل، بالإسكان، فالبصريون لا يجيزون تحريكَه، إلا إذا ثبت فيه النقل عن العرب؛ لأنّ الأولَ جاء على سنن التخفيف، ففيه انتقالٌ من ثقيل ـ وهو الحركة ـ إلى الخفيف ـ وهو السكون ـ، وطلَبُ الخِفَّة من حاجيّات اللغة. وأما هذا ففيه انتقالٌ واستبدالُ الذي هو أدنى بالّذي هو خيرٌ، والخير هو التخفيف بالسكون، والعدولُ عنه إلى الحركة من مكروهات اللّغة العربية. وقد قرئ بالإسكان في بعض الكلمات التي وردت مضمومة كـ«رسُلُنا، سُبُلُنا، القُدُس، عُذُرا، نُكُرا، عُقُبا، رُحُما، هُزُوا، كُفُوا، جُزُءًا، جُرُف، عُرُبا، ثُلُثي اللّيل، شُغُل، اليُسُر، العُسُر، الأكُل، الرُّعُب، الأُذُن» كل ذلك يُقرأ بالإسكان وبالضم. ولم يَرِدْ إسكانٌ في: «كُتُب، حُمُر، عُمُر، الحُبُك» فيما ثبت قراءته واشتهر، فليس كلُّ ما ورد في اللغة قُرئ به، وليس كلُّ ما جاز في اللغة جازَ في القراءة؛ بل كل ما جازَ في القراءة جازَ في اللغة، ومما يجوز تحريكه وتسكينه ـ وهو على نوعٍ آخر ـ: وُلْد ووَلَد، وسُخْط وسخَط، وقُفْل وقَفَل، وعُرْب وعَرَب، وعُجْم وعَجَم، وعُجْب وعَجَب. في ألفاظ كثيرة مشبهة.

❑ الخلاصة:

كل ما جاء على وزن (فُعُل) جاز إسكان عينه باتفاق.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الحَلقةُ... والحَلَقات

كثُر السؤال عن لام «الحلقة»: هل هي ساكنة أم متحركة؟

وأعجّل ثمرةَ البحث، فأقول: كِلا الوجهين جائزٌ، فمن شاء فليفتح، ومن شاء فلْيسكّن.

وألخّص آراء علماء اللّغة، في هذه الجُمل:

الأولى: الحلقة؛ هيَ كلُّ شيء مستديرٌ؛ كحلقة الباب، وحلقة الفضة والذهب، وحلقة الناس. ومن هذا: حديث النفر الثلاثة في الصحيحين: «فرأى فُرْجَةً في الحلقة فدخل فيها».

الثانية: لم يختلف اللغويون في الإسكان، وأنه الأصل. والخلاف بينهم في جواز الفتح.

الثالثة: ممن حكَى فتح اللام: سيبويه، واللحياني، وكُراع النّمْل في (حلَقة الناس) دون (حَلْقة الحديد). وأجازه: أبو عمر بن العلاء، وأبو عبيد، والمبرّد.

الرابعة: قال ثعلب: كلُّهم يجيزه (أي: الفتح) على ضعفه. وقال النووي: هي لغة رديئة.

الخامسة: من سكَّن اللامَ في المفرد سكّنه في الجمع، وأما التحريك فجمعُه: حَلَق وحلَقات؛ كـ: سمَكة، وسَمَك، وسَمَكات.

السادسة: ممن أنكر الفتحَ ابنُ السكيت، وقال الشيباني: ليس في كلامهم «حلَقة» بالفتح إلا جمعُ حالِق؛ وهو: الذي يحلق الشعر.

السابعة: اختار ابن فارس الإسكان، وخصّ الفتحَ بحلَقة السلاح، وقال: «السلاح كله يسمّى: الحلَقة».

والثامنة: ممّا استُشهِد به على الفتح من شعر الشعراء: قول الأعشى:

حلفتُ بالملح والرمادِ وبالنـ ... ـار وباللّهِ نسْلمُ الحلَقهْ

والحلَقة ـ هنا ـ: السلاح.

وقول الفرزدق:

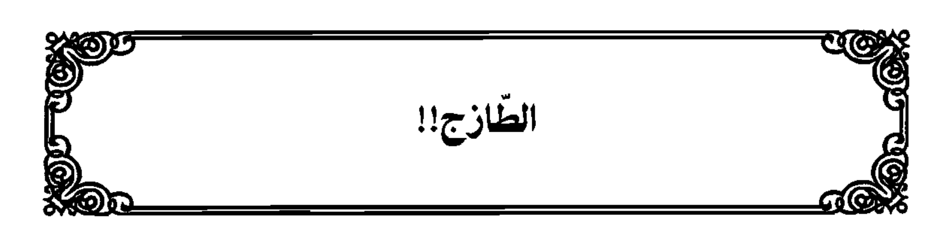
يا أيها الجالس وسْطَ الحلَقهْ ... أفي زنًا قُطِعْتَ أم في سَرِقهْ

وقول الآخر:

لـم يـخـبِ الآن مـن رجـائـك مَـن حـرّك مِـن دون بـابـك الـحَـلَـقَـهْ

الخلاصة:

يجوز لنا في لام «الحلقة» السكون والتحريك.



الطّازج!!

الطّازج، معناه: الطّري. قال ابن الأثير: قال الشعبي لأبي الزناد: تأتينا بهذه الأحاديث قَسِيَّة؛ أي: رديئة، وتأخذها منّا طازَجة؛ أي: صحيحة خالصةً.

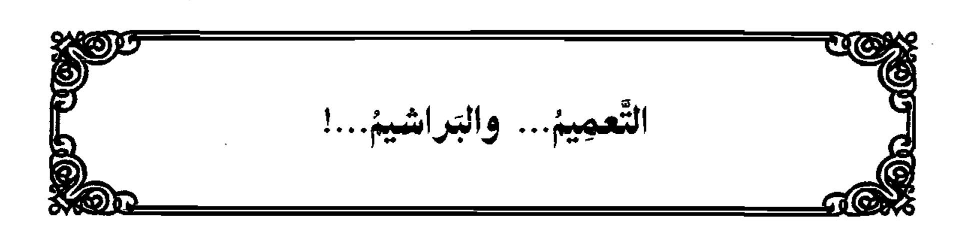
والطّازج معرَّبُ «تازه» فارسّية؛ ولكنّها عُرِّبت قبل أكثر من ألف وثلاث مئة سنة. ويقال: هذه دارهمُ طازجة؛ أي: خالصةٌ. والاستعمال المعاصر يقصُرُ معناها على ما يؤكل أو يُشرَب. ويقولون: «طازه» لما يُطعم وما لا يُطعم، كما قال الأوّلون؛ ولكن بمعنى حصولها للتّوّ. ومعنى «الطازج» معنًى حيّ، لا تخلو منه لغة من لغات العالم، وفي لغة الضاد ما يغني عنها لمن أراد. وفي القرآن: ﴿لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾، وأمّا اطّراحُها جملةً والمطالبة بتركِها، فهذا تكليف بما فيه مشقة، وأرى في هذه اللفظة ونظائرِها كـ: «نموذج، والسرداب، والبَخْت ـ وهو: الحظ ـ، والساذجُ، والكاغَد ـ وهو: القرطاس ـ، والطِّراز، والبَوْسُ ـ وهو: التقبيل، والطَّبْل، والزِّئبق، والخام، والدّكّان، والزُّرفين ـ أي: حلقة الباب ـ، والأسطوانة، والميزاب، والجَورَب، والبشت، والغترة، والبستان، والفستان» وغير ذلك كثير.. . أرى بقاءها على ما هي عليه، فقد عُرِفت هويتُها،

ودوَّنها أصحاب المعاجم، وكتبوا في ذيلها: «معرَّب» فلا خوف مِن نِسبتها إلى العربية. وفي القرآن ألفاظ معرّبةٌ ـ على الصحيح ـ؛ ولكن الذي يخافه الغيارَى على لغة القرآن أنْ تُحرَّفَ الألفاظُ العربية؛ في لفظها، أو معناها، أو يتسلّل إلى العربية ما ليس منها، وتُجعَلَ عربية في حسابهم، وهم في غفلة معرضون.

الخلاصة:

كلمة «الطازج» كلمة معرَّبة، ككلمة نموذج، والساذج، والطراز تستعمل على أنها معربة، ومعناه في اللغة: الطَّري.





التَّعمِيمُ... والبَراشيمُ...!

جاءني سؤالان من سائلٍ واحدٍ؛ سأل فيهما عن «التعميم» و«البراشيم»: ما محلّهما من صحيح اللّغة وفصيحِها؟

قال عبدالعزيز: لفظةُ «التعميم» لفظةٌ عمَّت بها البلوى، ولا مناص من استعمالها؛ إن لم تكن عربية الاستعمال والدلالة، فكيف وهي من جيِّد الكلم وصحيحِه لفظًا ودلالةً؟ ومعناها في الأصل: ما يضادُّ التخصيص. ويقال: عمَّم الشيءَ: جعله عامًّا. والمصدر: التعميم. والمراد به اليوم في العُرف الإداريّ معروفٌ؛ فهو إطلاق عرفيّ.

وللعُرف أن يخصّص ما شاء من القول لما شاء، وفي مصطلحات العلوم إطلاقات كثيرة غلبَ استعمالُها عليها دون غيرها.

وأما البَراشيم، فلها في عُرف من ينطق باللسان العربي في هذا العصر معنيان:

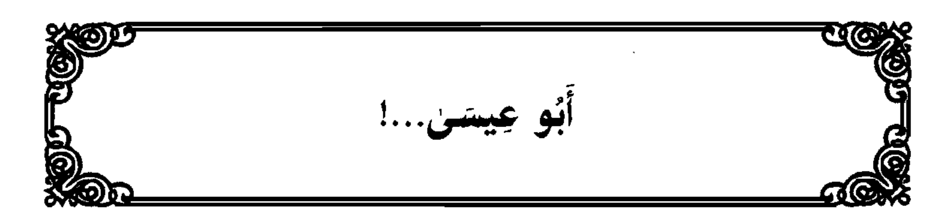
أحدهما: البِرْشامة؛ وهي: حبّة الدواء المغلّفة. والواحد بِرشام، والجمع البراشيم. والمستعمَل المفردُ. وهو لفظ دخيلٌ على لغة العرب؛ كما نصّ على ذلك «المعجم الوسيط».

الثاني: البِرشَامُ: الخطوطُ الدقيقة التي تكتب في حاشية الثوب، أو الورقِ، أو الجلد، لا يكاد يعرفها مِن صِغَرِها غيرُ كاتبها. والتلاميذ يسمون ما يفعله الطالب في الامتحان من الكتابة على هذا النحو للانتفاع به في الاختبار؛ يُخادعُ به الممتحِنين، ويسترِقُه من طرف خفيّ: «برشامًا» وهو إطلاق حسنٌ صحيحٌ؛ فإنّ معاجم اللغة المعتمَدة تقول: «بَرشَم في الشيء: نقّطَه نُقَطًا مختلفة الألوان. وبَرْشَم بَرْشَمَةً وبِرْشَامًا: أدامَ النظرَ، وأحَدَّه»، وكلا المعنيين صادق على «البرشام» المستعمل في زماننا؛ الأول: على سبيل الحقيقة، والآخر: من باب المجاز المرسل؛ فإن النَّقْط الصغير يحتاج إلى إحْداد النظر. ولعلَّه ممتزِجٌ معناه من معنى البَرَشِ والوشْم. والبَرَشُ: نُقَطٌ صغيرةٌ سوداءُ، أو حمراءُ، أو غبراءُ. والوشْم: معروف.

❑ الخلاصة:

كلمتا «التعميم» و«البراشيم» كلمتان صحيحتان في الميزان، أصلهما ثابت في اللسان.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أَبُو عِيسَى...!

حكى الشيخ ملاّ علي القاري في «شرح الشمائل»: أنَّ من العلماء من كَرِه أن يكنى الرجل بأبي عيسى؛ لأنّ عيسى ـ عليه السلام ـ لم يكن له أبٌ، «وحُجّة القائلين بالكراهة: ما رواه أبو داود، وابن شبَّة، وعبدالرزاق،

والبخاري في «الأدب المفرد» عن عمر بن الخطاب - ﷺ - مِن إنكاره على من تَكنّى بأبي عيسى، وقوله: وهل لعيسى مِن أبٍ؟»".

وممّن يُكْنىٰ بأبي عيسى: عبدالرحمٰن بن عمر بن الخطاب، والمغيرة بن شعبة، ومحمد بن عيسى الترمذي.

قال عبدالعزيز: هٰهنا أمور:

أولها: أن المتكنى بأبي عيسى لم يدّعِ أن عيسى - عليه السلام - كان له أب، ولا هو معتقِدٌ لذلك.

الثاني: ليس في الاكتناء بأبي عيسى ما يوهم أن عيسى كان له أب.

الثالث: يلزُم من كراهة ذلك كراهة التكني بأبي آدم؛ لأنّه لم يكن له أب. وكراهة التكني بأمِّ آدم. وكذلك التكني بأم حوّاء. نعم، كما يكره التكني بأبي الحديد؛ لأن الحديد جمادٌ، لا أب له، ولا أم.

الرابع: ليس في كلام عمر ما يدل على النهي، ولا ما يدل دلالة مؤكدة على كراهته؛ بل يمكن دلالته على التعجُّب أيضًا. هذا إن صح الأثر عن عمر.

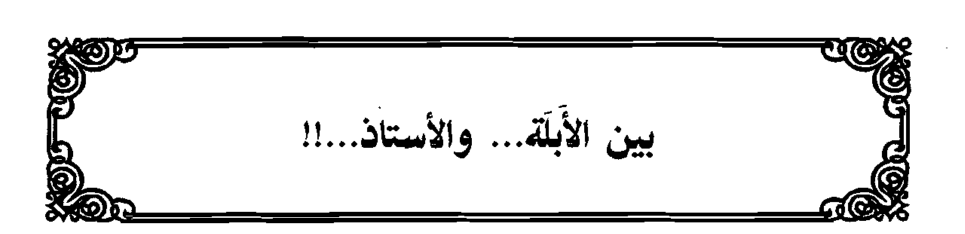
الخامس: ممّا يدلُّ على أن كلام عمر - ﷺ - محمولٌ على التعجُّب: أن ابنَه عبدالرحمٰن كان يُكْنَى بأبي عيسى، ولم يُنقَل إنكارُه عليه. وعمرُ لا يُقرُّ ما يكرهه بين أهله.

السادس: ماذا يقول الكارهون في رجل له ابن سمّاه: عيسى، وكناه الناس بأبي عيسى تكنيةً حقيقيَّةً مطابقةً للواقع؟ أنمنعُه ونمنعهم من ذلك؛ لأن نبيَّ الله عيسى لم يكن ذا أب؟ وما دخلُ نبيِّ الله في هذا؟!

السابع: بابُ الكنى بابٌ واسع، كان من عادة العرب التوسُّع فيه، فتكني بالأناسي، وأسماء الحيوان، والنبات، والجماد، والمعاني، وتكنّي الرجلَ قبلَ أنْ يُولد له، وتكني الصبيّ وهو في أيامه الأولى، كما تسميه. وقد يكون للرجل أبناء، ولا يكنى بواحد منهم، ويبقى على كنيته الأولى؛ كأبي بكر - ﷺ - لم يكن له ابن يسمّى بَكرًا.

وحاصل الأمر: أن التكنّي بأبي عيسى يبعُد أن يكون مكروهًا كراهةً شرعية، ومَن كَرِهه من العلماء لم يعبّر عن أنه يكرهُه شرعًا، ولا يُعدُّ من لحن القول الذي نبحث فيه، ولكن كلامَ المانع من صميم لحن القول.





بين الأبلَه... والأستاذ...!!

الأستاذ: كلمة أعجميَّة معرَّبة، من الألفاظ الشائعة، وهمزته أصلية. ومن علامة أعجميته: اجتماع السين والذال؛ فإنهما لا يجتمعان في لفظ عربي. وكذلك: الجيم والصاد، والطاء والتاء. واستعملته العرب بعد عصر الاستشهاد؛ قال الشهاب الخفاجي في كتابه «المعرّب والدخيل»: «لم يوجد في كلام جاهلي»، وأنا لم أجده في كلامِ مَنْ دونهم إلى المئة الثانية. ويُنسَب إلى الشافعي قوله:

أخي لن تنال العلمَ إلا بستةٍ ... سأنبيك عن تفصيلها ببيانِ
ذكاءٌ وحرصٌ واجتهادٌ وبُلغَةٌ ... وصحبةُ أستاذٍ وطولُ زمانِ

وخاطب الإمامُ مسلمٌ الإمامَ البخاريَّ بأستاذ الأساتيذ.

وللأستاذ معنيان:

أحدهما: معنى حسن؛ وهو: الماهر بالشيء العظيم. وهذا هو معناه الشهير، وهو الذي نعنيه بإطلاقنا اليوم.

والمعنى الثاني: معنى عاميّ. فقد نقل الزبيدي في «تاج العروس» عن أبي الخطاب بن دحية قولَه: «واصطلحت العامة إذا عظّموا المجْبُوب (بالجيم) أن يخاطبوه بالأستاذ. وإنما أخذوا ذلك من الماهر بصنعته؛ لأنه

ربما كان تحت يده غلمان يؤدِّبهم؛ فكأنه أستاذ في حُسْن الأدب». وحكاه عن ابن الجوزيّ عن شيخه أبي منصور الجواليقي، وقال الشهاب الخفاجي: «والعامة تقوله بمعنى الخَصِيِّ؛ لأنه يؤدِّب الصغارَ غالبًا». وبه كان يلمِزُ المتنبي كافورًا الإخشيدي؛ فإذا رَضِي عنه نَعَتَهُ بأبي المِسْك؛ يراعي في إطلاقه هذا اسمَه، وفي الأول جسمَه... وقلت في «ما هبّ ودبَّ»:

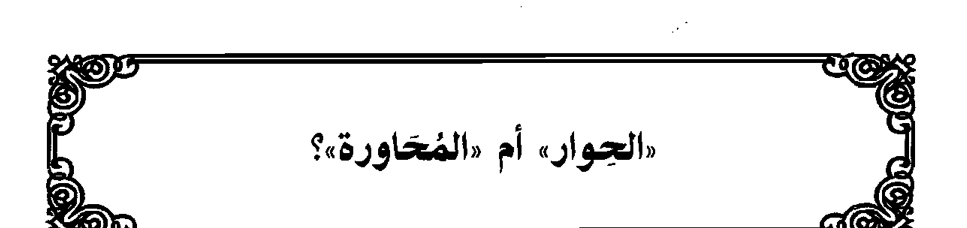
وعـيّـروا كـافـورَ بـالأسـتـاذِ لِـمـا يـصـيـبُ عـالـيَ الأفـخـاذِ

وأمّا الأبْلةُ: فهي الأستاذة (على المعنى الأول في الأستاذ) والأخت الكبيرة، ويفخِّمون لامَها؛ لتفخيم بائها عندهم، ولا تفخيم للام في العربية إلا في لام الجلالة بعد فتح أو ضم، ويجوز تفخيم اللام إذا جاورت حرفًا مفخّمًا؛ بضوابط معلومة. ولا يبعد أن يكون غير العرب أخذوا هذه اللفظة من العرب، وصيّروها إلى هذا المعنى العُرفيّ؛ لأن الأبِلَ في لغة العرب: الحاذِقُ بالقيام على الإبل وتسمينِها، وبإنماءِ المال. والأنثى: أَبِلَةٌ.

❑ **الخلاصة:**

«الأبلة» و«الأستاذ» لفظان غير عربيين، ولا يبعد أن تكونَ «الأبلة» من أصل عربي.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

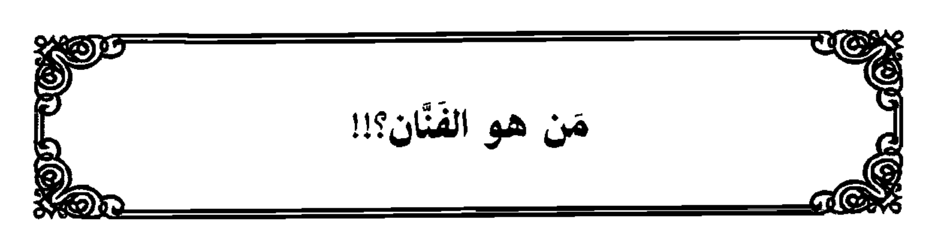


«الحِوار» أم «المُحَاورة»؟

قبل خمسةَ عشر عامًا طارحْتُ العلاّمة أبا عبدالرحمٰن ابنَ عقيل الظاهري في لفظةِ «الحِوار»؛ قلتُ: إنّها لا تُرَادِفُ المُحاورة، وإنَّ استعمالَها بمعناها من لحن القول. قال: كلاّ؛ إنها كلمةٌ صحيحة بمعناها المعروف؛ كالتّحاور والمحاورة. وكنت ثَقِفْتُ ذلك تقليدًا لأبي تراب ـ رحمه الله ـ عن

جِلادٍ وجِدالٍ صحفيّ كان بينَه وبين واحدٍ مِنَ الكَتَبَةِ.. قال فيه أبو تراب: لم يَرِدْ في كلام العرب لفظُ الحوار في مكان المحاورة، ولا النقاشُ بمعنى المناقشة. ولم أجدْهُ بعدُ في كتابه «لجام الأقلام» ولا «أوهام الكتاب» ولا «كبوات اليراع». وامتدّ البحثُ بيني وبين شيخِنا ابن عقيل لياليَ وأيّامًا، لا يمرُّ يومٌ إلا ونأخذ فيه بِطَرَفٍ من أهدابِ التَّحاوُر في «الحوار»؛ فلمّا كُنا في بعض الليالي المضيئةِ بِصَفْوةٍ فاضلةٍ من العلماء؛ منهم: معالي الشيخ صالح بن حميد، والشيخ عبدالله بن عقيل الحنبلي، والدكتور عمر السبيل ـ رحمه الله ـ، في منزل والده الشيخ محمد؛ فكثُر الحوار، وطَال البحث، ونادَوا بـ«القاموس»؛ فإذا فيه: «والمحاوَرة والمَحْورة والمحُورة: الجوابُ؛ كالحَوير. والحَوار: بفتح الحاء وكسرها». فمِنّا مَنْ فَهِم أنّ المحاورة توافق «الحوار» في معناه؛ وهو: الجواب. وأمّا معنى المحاورة؛ الذي هو: سؤال وجواب بين طرفين، فلا. ومِنّا مَن فهم أنّ كُلًّا منهما بمعنى الآخر؛ لأنه هو الذي يؤيده القياس الصّرفي؛ لأن «فاعَلَ» له مصدران: الفِعالُ، والمفاعلة؛ كما حرّر ذلك ابنُ مالك في ألفيته في النحو، إجمالاً، وحرّره في مثلثه المنظوم؛ تنصيصًا، وفي مثلثه المنثور؛ تفصيلاً. وجَعَل الحوارَ كالمحاورة.. والصّحيح: أنّ بين الفِعال والمفاعلة فرقًا دقيقًا؛ فالفِعالُ: اسمٌ لِلَحَدَثِ وحدَه، دون اعتبارِ حصولِ الشيء من اثنين. والمفاعلة تكون باعتبار ذلك؛ وبيانُه في الحوار والمحاورة: أنّ ما يحصُل بين زيد وعمرو؛ مِن: سُؤالٍ، وجوابٍ، وقولٍ، وردٍّ في جملته يسمّى: حِوارًا؛ كأنّه من ذاتٍ واحدةٍ، وفُسِّر بالجوابِ بهذا الاعتبار. والمحاورة: حِوارٌ يُلحَظ فيه جوابُ الطرفين كليهما. ويزيد ذلك وضوحًا التأمُّل في الفرق بين المكالمة والكلام؛ فإن الحوارَ بمنزلة الكلام.

والحاصل: أنّ لفظة «الحوار» ألطفُ، وأظرفُ، وأخفُّ في الميزان، وعلى اللسان، وفيها معنًى بعيدٌ قريبٌ في أذهان البلغاء، متلفِّعٌ بأدبٍ سامٍ؛ وهو: أنك حين تسمّي ما يكون بين اثنين من كلامٍ وجدلٍ حوارًا تكون قد جنحتَ إلى الوفاق، ورمزْت إلى الاتفاق؛ لأن المحاورة تنفكّ عن حِوار وحِوار، و«الحِوار» شيء واحدٌ، والجمع ـ هنا ـ أولى من التفريق لدى كل رفيق من كل فريق.



مَن هو الفنَّان؟!!

قال قائل: إذا كان الفنَّانُ في اللغة هو الحمار الوحشيّ، فلماذا أُطْلِقَ على صاحب الموهبة الفنّية؛ كالشاعر، والكاتب، والمصوّر، والممثّل، والموسيقي؟ وما الجامع بين هؤلاء وبين (أبي زياد)[1]؟

قال عبدالعزيز: أصلُ هذه المادة في القرآن، قال سبحانه: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾﴾، أي: غُصونٍ أو ألوانٍ مختلفة، وليس في القرآن غيرُها. ومادة «فنن» في معظم تصريفاتها تطلق على طرقٍ وأجناس متعددة، وعلى ما يُعجِب.

يقال: افتنّ في كلامه: إذا أخذ في فنونٍ من القول. والأُفنون: الغصن الملتفّ، وأول الشباب. والتَّفنينُ: التخليطُ. وشَعْر فَيْنان: له أفنان. وامرأة فَينانَة: كثيرة الشّعَر. والرجل المِفَنّ: هو الذي يأتي بالعجائب. وفَنْفَن إبلَه: فرّقها؛ كسلًا وتوانيًا. والفنونُ: الأخلاط من الناس، ليسوا من قبيلةٍ واحدةٍ.

وأمّا تسميةُ الحمار الوحشيّ بالفنَّان؛ فلأنه يأتي بأنواع من الجرْيِ وفنونٍ من المَشْيِ، لا يأتي بها غيرُه. فخُلِعَ عليه هذا الوصف المبالَغ فيه؛ اعترافًا بتميُّزِه ومهارتِه في ما أبدعَ فيه، قال الأعشى:

وإن يك تقريبٌ من الشدّ غالها ... بمَيعة فَنانِ الأجاريّ مُجذَم

والأجاريّ: أنواعٌ مِن جَرْيِهِ.

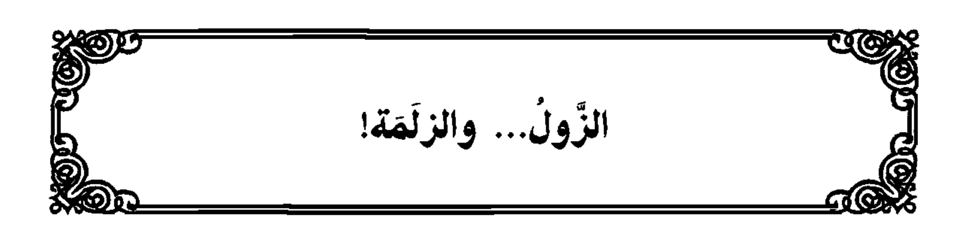
فظهر بهذا أن إطلاقَ «الفنان» على صاحب الموهبة الفنيّة إطلاق صحيح؛ لأنّه مِن: فنّ الرجل فنًّا: إذا كثُر تفنُّنه في الأمور. والمبالغة فيه «فنّان»، وأنه لم يُسمَّ بذلك كما سُمِّي الحمار الوحشي بجامع الحماريّة في

---

(١) أبو زياد: كنية الحمار عند العرب.

كلٍّ؛ بل سُمِّي به هذا وذاك لمعنًى اتَّصف به، فيه معنى الإبداع والتنوُّع. ومن ذلك: فُنونُ العلم؛ أي: أنواعه.





الزَّول... والزلَمَة!

من فصيح الكَلِم الذي يظنُّه الجمهور عامِّيًّا: كلمة «الزول» يطلقها أهل بلاد «السودان» على الرَّجُل، ويقال: يا زَولُ؛ أي: يا رجل، ولا يقال عندهم للمرأة: زولة... وفي «لسان العرب»: الزَّول: الشخص، والغلامُ الظريف، والصقْر، وفرْجُ الرَّجل، والجوادُ، والعَجَب، والبلاءُ، وموضعٌ باليمن، والشجاعُ الذي يتزايلُ الناس من شجاعته؛ أي: لا يثبتون، والأنثى: زولة، وجمع زول: أزوالٌ، وقلتُ في نظم هذه المعاني بـ«ما هبَّ ودب»:

ومِنْ فصيحِ كلِم السُّودانِ	الزَّولُ: للصّقرِ وللإنسانِ
وفرجِه وللظريفِ الفطنِ	وعَجَبٍ وموضعٍ باليمنِ
وللجوادِ والشجاع والبَلا	والزولةُ الأنثى، وسلِّمْ لِيْ علىٰ...

أي: على أهل السودان... وأما «الزلَمة»؛ فهو: الرجل أيضًا في مراد الشاميين، قال في تكملة المعاجم: «ويقال: يا زَلَمَة؛ أي: يا رجلُ؛ حين يُناديٰ شخصٌ غيرُ معروفٍ من المنادَى، ولا يبالي مَن يكون. والجمع: أزلام. وأهل مدن الشام يريدون به الراجل الذي يمشي على قدميه، وحين يراد به الجنودُ، فإنّ الجمع زُلْم؛ يعني: المُشاة منهم». وأما المعاجم الأصيلة فلا تذكر لها هذا المعنى، وإنما تذكر لها معنًى آخر؛ هو: «الهيئة، وهَنَةٌ تتدلّىٰ من عُنق المِعزىٰ، ولها زلمتان»، وجاء في «مستدرك تاج العروس على القاموس»: «والزَّلَم: الغلامُ الشديد الخفيف، والجمع أزلامٌ».

فلعلّ أهل الشام أخذوه من هذا، وزادوا عليه الهاء، أو أن لهم مرادًا مَجازيًّا واستعاروا لفظ: «زلَمة» على أحد المعنيين السابقين... وفي منظومة للحدّاد (دارِسٌ يمنيٌّ كان بالحجاز قبل نحو أربعين عامًا، له نظم في لهجات العرب المعاصرة) يقول فيها:

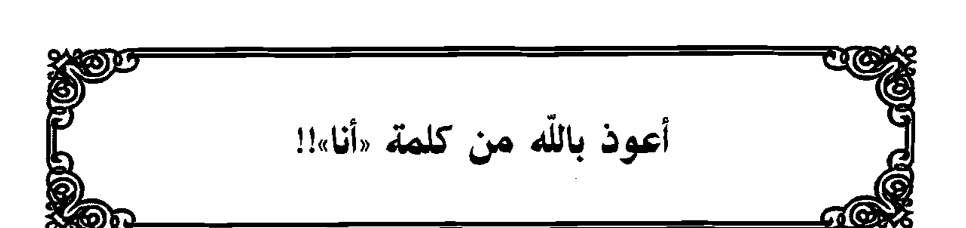
واستبدلوا اسمَ رجُلٍ بزولِ ... من بعد عشرٍ وتمام الحولِ
واستبدلوا اسم رجلٍ بزلَمَهْ ... كما نقولُ عِندنا للغَنَمهْ

والظاهر من كلامه هذا أنه لم يكن يعلم أنّهما مِن حُرّ كلام العرب لا سيّما «الزول»، أو أنه أراد أن يتَغَشْمر أو يتَطنَّز. والغَشْمرةُ، والطّنْز: عربيتان فصيحتان.

❑ **الخلاصة:**

كلمة «الزول» من صريح كلام العرب، وكذلك «الزَّلَمة» مع توسّع في استعمالها أو نوع تغيير.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أعوذ بالله من كلمة «أنا»!!

ما أكثر الكلمات التي يقولُها من يقولها تقليدًا لمن يسمع، بلا برهانٍ من العقل، ولا دليلٍ من الشرع، والمقلِّدُ ذاهلٌ فيما يقلّد عن الحقيقة والصواب. ومن هذا هذهِ؛ أعني: (أعوذ بالله مِن قولة: أنا)، وهي نوع من التواضع المزخرف، ولا ذنب للفظة «أنا» إلا أنّ إبليسَ قالها في الاحتجاج على فضلِه على مَن خُلِق مِن تراب؛ وهو: آدم. وذلك حين قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾. ولابن القيم تحذير منها، ومن كلمة «لي» التي قالها فرعون، و«عندي» قال قارون: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾.

قال عبدالعزيز: هذه المَقولةُ من البدع اللفظية المعاصرة المتكلَّفة؛ لأمور لا تخفى على أولي الألباب:

أحدها: لا معنى لأنْ يستعيذ المرء من لفظةٍ بريئةٍ من السوء والفحشاء في ذاتِها، ولا يُفهم منها معنًى إلا بتركيب، وهم يقولونها بعد النطق بها، وفي كل سياقٍ حتى لو كان الكلام في خيرٍ؛ بل هو الغالب؛ بل الواقع يشهد أنها لا تُقال إلا قبلَ كلامٍ حسَن.

الثاني: إما أن يكون قائل ذلك صادقًا فيما يقول، وإما لا يكون. فإن كان صادقًا فلا معنى له، وحَمْدُ الله على تسديده في القول أولَى. وإنْ كان كاذبًا فاستِعاذتُه تلبيسٌ من تلبيس إبليس.

الثالث: إن كان إبليسُ قد قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، فقد قال النمرود: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ وهو أشد منه، وقال فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾ وهو أفظع منه.

الرابع: قال موسى كليم الله: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾، وقال قبله إبراهيم خليل الله: ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، وقال نبينا ﷺ: «**أنا النبيّ لا كذب**»، وإبليس كاذبٌ، ورُسلُ الله صادقون. وهذه المقولة تقال في مقام الصِّدقِ، لا في مقام الكَذِبِ، ولم يقولوها.

الخامس: ما بالهم لا يقولون: أعوذ بالله من كلمة «عندي»، ومن كلمة «لي» وهن ملزوزات في قرَنٍ؟! وكذلك: «نحن» و«إنّا» وتاء المتحدِّث؟

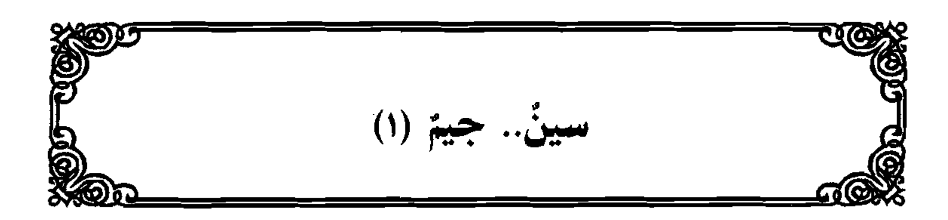
السادس: لم تُحفظْ ـ فيما نعلم ـ هذه الجملةُ عن صاحبٍ مِنْ صَحْبِ النبيّ ﷺ، ولا عالِم، أو فاضلٍ متقدِّم. ولا يخلو كلامُ مَن ينطق باللسان العربي من «أنا» فهلْ غفلوا عنها، أم الخَلَفُ أهدىٰ؟!

السابع: إن كان في الألفاظ المفردة ما يصح الاستعاذة منه فهو كلمة «لو» التي تفتح عمل الشيطان، وأما «أنا» فبريءٌ مما يقولون!

الخلاصة:

لا حاجة إلى أن يقول المرء: أعوذ بالله من كلمة «أنا».





سينٌ.. جيمٌ (١)

عَزَبٌ وأَعزَبُ

تُلقىٰ إليّ أسئلة كثيرة، منها ما أجيبُ عليه غَداة صدوره، ومنها ما أؤخره إلى حين؛ لحاجتي إلى البحث أو التحقيق، أو التوثيق، أو لأنه لم يأت وقت الإجابة، وأنا لا أُهمِل سؤال سائل ورَدَ من ذكر أو أنثى، ولو كان في الهاتف الجوّال، ومن أسئلة البريد: سؤالُ الأستاذ/ فهد العودة عن قولهم: رجلٌ عَزَبٌ، هل الأفصح: عزبٌ، أم أعزب؟ وهل يُقال للمرأة: عازبةٌ أم عزباء؟ وسؤال آخر قال فيه: هل كلمة «قوارير» الواردة في القرآن يصح أنْ نُطلِقَها على علبة المياه المعدنية؟ وهل كلمة «جركل» عربية؟ وسؤال ثالث قال فيه: هل الصواب: توافرتْ المعلوماتُ أم توفّرت؟

والجواب: كل من اللّفظين (عزب وأعزب) صحيح، ولا خلاف في فصاحة الأوّل. وأما «أعزب» فأقوال أهل العلم في فصاحته، أو صحته، أو شهرته اضطراب. وفي الحديث الصحيح: «**وما في الجنة أعزب**». قال النووي: «هكذا ورد بالهمز في جميع نسخ بلادنا، وهي

لغة». وقال ابن عمر - كما في صحيح البخاري -: «وكنت شابًّا أعزبَ»، وجعله الصَّفَديُّ في «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» من أغلاط العامّة. وقال ابن منظور في «لسان العرب»: «ولا يقالُ: رجل أعزب، وأجازه بعضُهم». وأصل الكلام للجوهري، نقله عن ثعلب وأبي حاتم؛ لأنه لم يُسمَع في كلام العرب. وأما الحديث؛ فكثيرٌ من أهل اللغة لا يرون الاحتجاج بلفظه؛ لاحتمال أن يكون مرويًّا بالمعنى، أو تصرّفَ فيها الرواة الذين جاؤوا بعد عصر الاستشهاد... وأما المرأة فيقال فيها: عزْباءُ؛ جريًا على القاعدة المعروفة: ما كان مُذكَّرُه على أفعل فمؤنثه على وزن فَعْلاء؛ كأحمر حمراء، وأعزب عَزباء. هذا إنْ صحّحنا كلمة «أعزب»، وأما من أنكرها، فلا يقول ذلك؛ بل يقول: عزَبةٌ، هكذا قال أبو العباس المبرّد، وغلّطه الزجّاج، وقال: «إنما يقال: رجل عَزَب وامرأة عَزَب، لا يُثنّى، ولا يؤنّث، ولا يُجمَع؛ لأنه مصدر. كما تقول: رجلٌ خَصْمٌ، وامرأة خَصْم، قال الراجز:

يا من يدل عزبًا على عزبْ

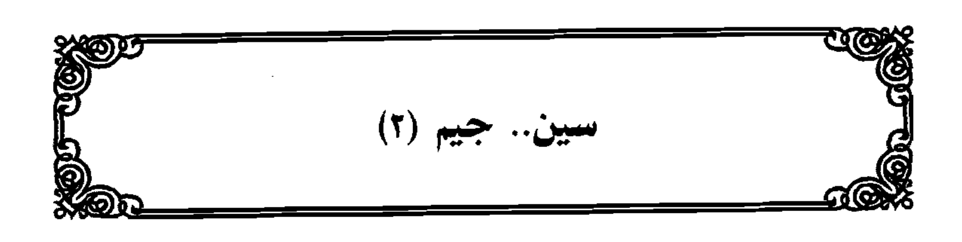
وقلت في «ما هبَّ ودبّ»:

وأعزب بهمزه قد صرّحوا   وعزَبٌ من غير همزٍ أفصحُ

☐ الخلاصة:

يقال: رجل أعزب، والأفصح: عزب، ويقال: امرأة عزَبة، أو: عزباء، أو: عزب.

☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐



سين.. جيم (٢)

قوارير

السؤال الثاني من أسئلة الأستاذ/ فهد العودة: وردت كلمة «قوارير» في القرآن الكريم، ويطلق على علبة المياه المعدنية «قارورة» فهل هذا الإطلاق صحيح؟

والجواب: نعم، هذا إطلاق حسن صحيح؛ إن لم يكن صحيحًا من باب الحقيقة، فهو صحيح من باب المجاز. فإن عُلبَةَ الماء شفَّافةٌ، فيها رِقَّةُ الزجاج، ويُرى مِن دونَها ما وراءَها. ألم تر أنهم لا يطلقون على ما ليس شفّافًا (كالإناء من النحاس، والمعدن) قارورةً؟ وأما قوله سبحانه: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾؛ فلِبياضها وصفائها. وعن ابن عباس: «ليس في الجنة شيء إلا أُعطيتم شَبَهَهُ في الدنيا، إلا قوارير من فضة»، وفي تفسير السلف: «أواني من زجاجٍ في بياض الفضة، وصفاء القوارير»؛ فهذان قولان:

أحدهما: أنّها من زجاجٍ يُشبِهُ الفِضَّةَ.

والثاني: أنها من فضة، وهي في صفائها كالزُّجاج. وقولُ ابنِ عباس يؤيّدُه...

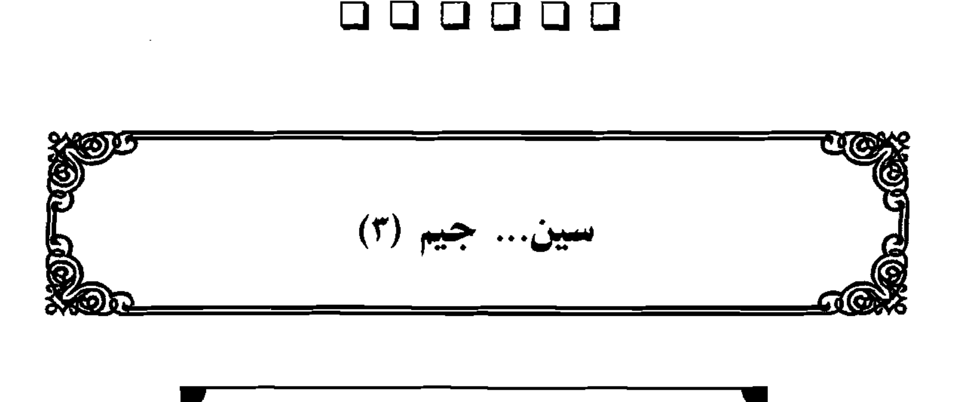
ومعاجمُ اللغة تنص على أن القوارير من زجاج. وقال صاحب «القاموس» - وفي «القاموس» ما هو ضعيف -: «والقارورةُ: حَدَقةُ العين، وما قرَّ فيه الشرابُ ونحوُه، أو هو خاصّ بالزجاج. وقوله سبحانه: ﴿قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾، أي: من زجاجٍ في بياض الفضة، وصفاءِ الزجاج».

والذي ظهر لي من خلال نصوص الوحيين وكلام العرب: أنّ القارورة في لسان العرب من زجاج، ولم يفسر أحد من أهل التأويل قوله سبحانه: ﴿صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ بغير الزجاج. ولأنّ القوارير من زجاج شبَّه النبيُّ ﷺ النساءَ بِها؛ حينما قال: «**رِفْقًا بالقوارير**». هذا حين يكون الكلامُ بلا قيد، فأمّا إذا قُيّدَ بشيء؛ كالفضة ونحوها، أو كان من باب التشبيه؛ فهذا سائغٌ، وبابه واسعٌ، والآيةُ من هذا الباب. ولا يخفى فيه الصوابُ على أولي الألباب.

❑ الخلاصة:

إذا أطلق لفظ القوارير فالمراد: ما كان من زجاج، فإن كان من غيره أضيف إلى نوعه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



(جَرْكَل)

السؤال الثالث من أسئلة العودة: هل كلمة «جَرْكَل» عربية؟ وإذا كانت غير عربية، فما الكلمة التي في معناها؟

والجواب: لا وجود لهذا الاسم، ولا مادّتِه في «لسان العرب»، ولا أدري ما أصلُها، ولم أهتدِ إلى أصلٍ يشير إلى أنها معرَّبة. فالظاهر أنه من الدَّخيل على كلام العرب، ويبعد أنْ يكون هذا الاسم حكايةً لصوت الماء حين يُصبُّ فيه. فإذا كان كذلك؛ فالتسمية صحيحةٌ، سواءً كان الواضع

عربيًّا، أو أعجميًّا. فإنّ أصوات الأشياء لا تختلف، ويسمعها الأعجمي، كما يسمعها العربيّ. غير أن حكايتها من غير العربي على قسمين ـ فيما أرى ـ:

أحدهما: أن يكون بحروفٍ موافقة لحروف العربية؛ كالباء والميم في كلمة «بُمْ»؛ فإن كل ناطق من الناس يفهم من النطق به بنبرة معينة وقوعَ شيء ارتطم، أو انفجر في الأرض. ولا أظنُّ لغة من لغات العالم تخلو من هذين الحرفين، وهما حرفان ضروريّان؛ فليس في الحروف ما يظهر نطقه في المخارج غيرهما وغير الفاء، هي أول ما يتلقنه الصبيّ؛ لأنه يرى مخارجها فيقول: «بابا» و«ماما» و«فاذر» و«ماذر» في اللغة الإنجليزية. وهكذا سائر اللغات، لا يخلو فيها اسم الأبوين من حروف الشفتين ـ فيما علمتُ ـ إلا ما ندر.

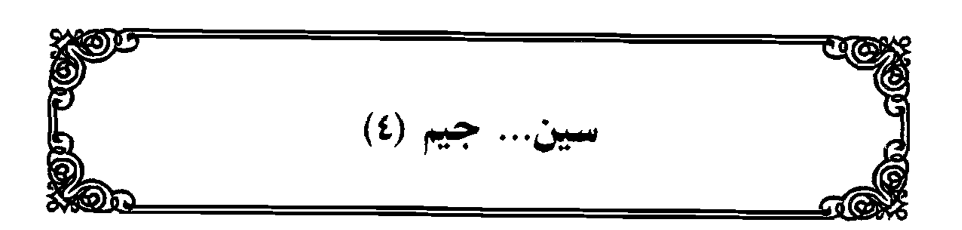
الثاني: أن ينطق به بحروف ليست عربية خالصة، فيتلقّفها العربي بِلُغَتِه، مع فهمه للمقصود من الاسم، وفطنته للأصل، وقد يتناسى أصل التسمية.

وكلمة «جَرْكَل» إن كانت حكاية صوت، فهي من هذا الباب، ويحتمل أن تكون التسمية الصوتية من ناطق عربيّ في العصور المتأخرة. وحكاية الأصوات لا يُشترَط فيها النقل عن العرب؛ بل الباب فيها مفتوح على مصراعيه إلى يوم يبعثون.

❑ الخلاصة:

لا وجود للفظة «الجرْكل» في معاجم اللغة، ويحتمل أن يكون دخيلاً، أو حكاية صوت.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



سين... جيم (٤)

توافَر الشيءُ وتوفَّر

السؤال الرابع، من أسئلة الأستاذ فهد العودة ـ وهو آخرها ـ: هل الصواب أن يقال: توافرَ الشيءُ أم توفّر؟

والجواب: هذا السؤال أجاب عنه عددٌ من قُرَّحِ الكَتَبَةِ الضالعين في دراسات الأساليب، ومنهم أسعد داغر في كتابه «تذكرة الكاتب»، ومصطفى جواد في كتابه «في التراث اللغوي»، وأبو تراب الظاهري في كتابه «كبوات اليراع». وفي كلامهم شيءٌ من الاختلاف؛ فأسعد داغر يمنع أن يقال: «توفّر» إلا على معنى: رعى حُرُماتِه، وصرَف هِمَّتَه إلى الشيء، ولم يرض بذلك مصطفى جواد، وردّ على «داغر» ورماه بالتسرُّع في حكمه هذا، وقال: إن من يقول: توفّر الشيء؛ أراد: تجمَّع، وتحصّل، ولكنهم ـ أي: الفصحاء ـ يستعملون «على» معه، وأيّده أبو ترابٍ، وساق لذلك من كلام أهل العلم والأدب؛ كابن المعتز، وابن أبي الحديد، وزياد بن سمية، وأبو تراب يوافق جوادًا في جمهور ما يقرّره.. والذي أحرّر لك في هذه المسألة موجزًا هو:

أولاً: يقِلّ ورود هذين الفعلين في كلام العرب شِعْره ونثره. وممّا يُنسب إلى عنترة قوله:

يرون احتمالي عفّةً فيريهمُ   توفُّر حِلْمي أنني لستُ أغضبُ

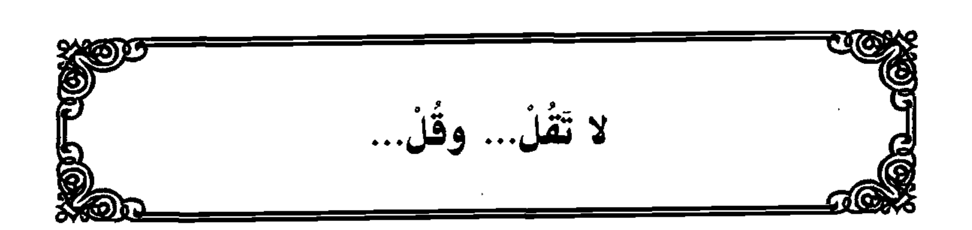
ثانيًا: أصل مادة هذا اللفظ الواو والفاء والراء، وهو أصل يدلّ معناه على الكثرة، غير أن صيغة تفعّل في «توفّر» تفيد التجمّع، وصيغةُ «توافر» تفيد التكاثر.

ثالثًا: قال الخليل في «العين» عن العقيقة، وتبعه سائر المعاجم: «تُوفَّر أعضاؤها فتطبخ بماء»، ومعناه: تُجمَع. والكثرةُ فيه ملحوظة. وقال أبو عبيد: قال الكسائي: إعفاء اللحى: أن تُوفَّر، وتُكثَّر.

رابعًا: لم أجد في بحثي ومطالعتي «توافَر» في حُرّ كلام العرب، ولكنها صيغة صحيحةٌ لأصل صحيح مستعمل في كلامهم.

خامسًا - وهو ثمرة البحث -: إذا قلت: توفّرت الأسباب. أو: توافرت. فالوجهان صحيحان، ويلحظ في الأوّل معنى الاجتماع، وفي الثاني الكثرة. والثاني لازم للأول؛ ولو كان في شيء متصل. فلا تثريب على مَن نطق بهذا أو ذاك... ولنا عودةٌ أخرى مع غير (العودة).





لا تَقُلْ... وقُلْ...

لا تقل: مُزدوَج، وقل: مزدوِج، بكسر الواو؛ لأنه اسم فاعل من ازْدوَج، كما تقول: مزدهر، من: ازدهَر، ولا يأتي منه ازدُوِج فهو مزدَوَج؛ لأنه لازم غير متعدٍّ.

ولا تقل: مكثت هنا ردْحًا من الزمن. بل قل: ردَحًا؛ بتحريك الدال. قال في «القاموس»: «وأقام ردَحًا من الدهر؛ محرّكةً».

ولا تقل: بيني وبينه عِلاقة، بل افتح العين، وقل: عَلاقة؛ لأن العِلاقة - بكسر العين -: ما يُعلَّق به الشيء.

ولا تقل: رُعاع الناس، وقل: رَعَاع، بفتح الراء؛ كسَحَاب، وهم: «الأحداث الطّغام، والرَّعاعة: النّعامة، ومن لا فؤادَ له ولا عقل».

ولا تقل: أنا متواجدٌ في مكان كذا، بل قل: موجود؛ من الوجود لا من التواجد، والتواجدُ: من الوجْدان المعبّر عن الاختلاجات في النفس وانفعالاتها.

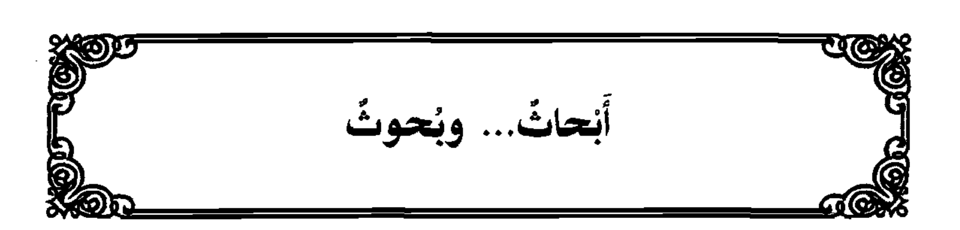
ولا تقل: أسأل الله لك طُولَة العمر، بل قل: طُولَ العمر.

ولا تقل: نرجو القُبُول ـ بضم القاف ـ وقل: القَبول ـ بفتحها ـ وهو مصدر شاذٌّ. قال أبو عمرو ابن العلاء: «لم نسمع غيره»؛ لأن فعلَه متعدٍّ، ومصدرُه لا يكون على زِنة فَعول، والظاهر أن أبا عمرو لم يُرد صيغته المناسبة لفعله؛ بل أراد وزْنه مصدرًا بهذه الصيغة مطلقًا. فإن أراد ما سبق صحّ ما استدركه ابن برّي عليه؛ وهي أربع كلمات: (الوَضوء، والطَّهور، والوَلوع، والوَقود) كلّها بفتح أولها، هكذا نقل الزبيديّ في «تاج العروس» ولم يعلّق عليه. والحقّ أنّ بينها وبينه فرقًا، فهذه أسماء، وليست مصادر، وكلامُ أبي عمرو على أصله... هذا وقد حُكِي عن ابن الأعرابي ضمُّ قافِ القُبول، ولم يتقبّله المحققون بقَبولٍ حسَنٍ.

❑ الخلاصة:

قل: مكثت ـ هنا ـ ردَحًا من الزمن، وراجع الألفاظ الأخرى.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أَبْحاثٌ... وبُحوثٌ

جاءني سؤال من أحد الباحثين عن كلمة «بحث» هل تجمع على «أبحاث»؟ لأن من اللغويين مَن منع من ذلك، وقال: لا تُجمع إلا على «بحوث»؛ لأن من القواعد المشهورة لدى النحاة: أن الاسم الثلاثي الذي صحّتْ حروفه الثلاثة، ولم يضعّف، وكان على زنة «فَعْل» بفتح، فسكون؛ لا يُجمع على «أفعال» ولكن يجمع على «فُعول» أو «أَفْعُل»؛ كسهْم وأسهُم،

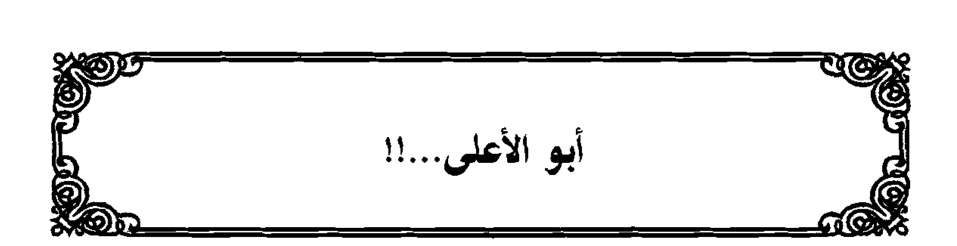
ورعد ورُعود، وبرقٍ وبروقٍ. وأما نحو: وغدٍ وأوغاد، وثوبٍ وأثواب، وحيٍّ وأحياء، وجَدٍّ وأجداد؛ فمعتلّة، أو مضعّفة.

والجواب: أنّ هذه القاعدة أغلبيّة، وليست قاعدة مطّردة، فقد ورد في الكتاب العزيز الذي لا ريب فيه: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، والأحمال جمع «حَمْل» بفتح الحاء لا بكسرها؛ غير أن النحاة قالوا: إن هذا شاذّ مخالف للقاعدة. ولو كان الأمر مقتصرًا على هذا المثال لسلِّم لهم ذلك، ولكن المحققين عثروا على كلمات كثيرة جُمعت هذا الجمع؛ من ذلك: فرْخٌ وأفراخ، ونجلٌ وأنجال، وشطرٌ وأشطار، وكبشٌ وأكباش، وزنْد وأزناد، وغير ذلك كثير، ولا يُغتَرّ بقول ابن هشام: إنه لم يرد في اللغة من ذلك إلا ثلاثة ألفاظ، فقد جمع مصطفى جواد وغيره أكثرَ من عشرة ألفاظ. ومثل هذا لا يجوز الحكم عليه بالشذوذ، ولكنَّ النحاة ـ كثيرًا منهم ـ ليسوا من ذوي الوَرَع، أو لا يرون سلوكَ سبيل الوَرَع في هذا؛ فيضعون القاعدة قبل الاستقراء التام فما عثروا عليه بعد ذلك حكموا عليه بالشذوذ... ولهذا أمثلة لا يتسع المقام لذكرها.

❑ **الخلاصة:**

يجمع «بحث» على أبحاث كما يجمع على بحوث، كفرخ وأفراخ، ونجل وأنجال.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أبو الأعلى...!!

اعترض الشيخ حمد الجاسر على أبي الأعلى المودودي ـ رحمهما الله ـ على تكنّيه بأبي الأعلى؛ لأن الله يقول: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾. قال

الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «معجم المناهي اللفظية»: «ولا يظهر لي المنع؛ لأنّ للمخلوق علوًّا يناسبه، والخلقُ في ذلك متفاوتون».

وكلام الشيخ بكر كلامٌ حسنٌ صحيحٌ؛ فالألفاظ المشتركة لا يُمنع استعمالُها إلا عند اللّبس والإيهام، أو حين ينصرف الذهن إلى معنى محظور، أو وَرَدَ مانع من الشرع؛ ولذلك أمثلة، وإلاّ فقد يُسمَّى بـ«أكرم» ويكنى بـ«أبي الأكرم»، والله يقول: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾، ويُسمَّى بـ«جميل» وهو من أسماء الله، ويقال: أبو المؤمن، و«المؤمن» من أسماء الله الحسنى؛ باتفاق، كما يُقال: العالم الجليلُ، والرجل الكريم. وقد قال الله لموسى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٦٨﴾، فأخبر أنه الأعلى..

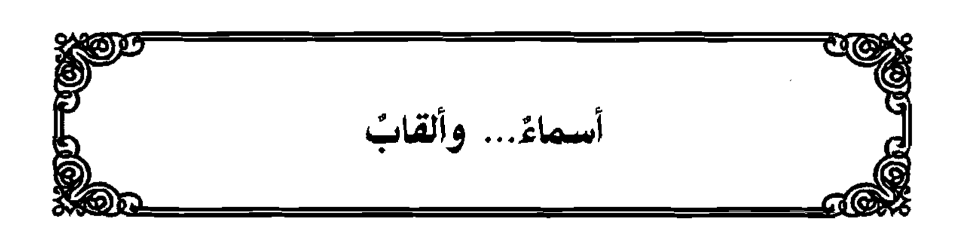
فإن قيل: هذا وصْفٌ، وذلك عَلَمٌ، وفي العَلَمِيّة (اسمًا، أو كنيةً، أو لقبًا) ما ليس في الوصفية، و«الأعلى» من أسماء الله؛ كما قال ابن تيمية وغيرُه.

قيل: الصفة يَرِدُ عليها ما يَرِد على الاسم من الاشتراك الذي يجوز به الاستعمال، أو لا يجوز؛ ولا فرق، ولولا الصفة التي تضمّنها الاسم، والمعنى الذي اشتمل عليه لما كان للمانع مسوّغ، وإنما تَسْمُو أو لا تَسْمُو الأسماء بمعانيها وصفاتها التي دلّ عليها اللفظ مطابقة، وتضمُّنًا، ولزومًا.. واللفظ الوحيد الذي لا يقبل الاشتراك؛ واقعًا، ولا يقبل التثنية، ولا الجمع، ولا التصغير؛ قانونًا صرفيًّا، هو: لفظ الجلالة، قال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾.

❑ الخلاصة:

لم يُصبْ من أنكر على مَن يُكنى بأبي الأعلى.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أسماءٌ... وألقابٌ

للألسُن عثرات في نطق أسماء بعض الأعلام وألقابهم... ومن ذلك:

(الجمَّاعيلي) عبدالغني المقدسي الدّمشقي (ت٦٠٠هـ) صاحب «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام»، ضُبِط بتشديد الميم، والمشهور التخفيف؛ وهو لحن.

(ابن خُردَاذْبُه) اضطربت النَّقَلَة في ضبطه، والمشهور ما أثبتُّه، وهو صاحب كتاب «المسالك والممالك» (ت٢٨٠هـ) اسمه: عبيدالله بن أحمد.

(العُكْبرَي) بضم العين وفتح الباء، يُنسب إليه جماعة؛ منهم: أبو البقاء (ت٦١٦هـ).

(الحَرَاليّ) علي بن أحمد المفسِّر (ت٦٣٨هـ) بفتح الحاء، والراء مخففة، وكسر اللام مشدّدة.

(عكاشة) بتخفيف الكاف، وتشديده، وهو ابن محصن الصحابي المعروف، أحدُ من يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب؛ فمَن شدّد لم يلحن، ومن خفّف كذلك.

(عَرَابة) على وزن سَحابة، ويُلحَن فيه بضم العين، وهو: عَرابةُ، الأوسي، الأنصاري، الذي عناه الشمّاخ بقوله:

إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ   تلقَّاها عَرابةُ باليمينِ

(ابن بَرْهان) بفتح الباء، لا بضمها، كما يلفظها بعض الطلبة، وهو: عبدالواحد بن علي (ت٤٥٦هـ).

(عُرقوب) بضم العين، وهو المشهور بإخلاف الوعد.

(ابن نُباتة) عبدالعزيز بن عمر، السَّعْدي، من شعراء سيف الدولة، و(نُباتة) بضم النون، لا بفتحها.

(الدِّينَوري) بكسر الدال، وسكون الياء، وفتح النون.

(صُرَّدُرّ) بضم الصاد، وفتح الراء مشدّدة، سماه في «سير أعلام النبلاء»: (صُرَّدُرّبَعْر) (ت٤٦٥هـ)، جَمَع شعرُه بين الرّقة والجزالة، قال له نظام الملك: أنت صُرَّدُرّ، لا صُرَّبَعْر. وديوانه مطبوع.

(أويس القَرَني) بفتح الراء لا بسكونها، وهو: التابعي المعروف الناسك (ت٣٧هـ) شهد صفين مع علي.

(بِشْر المَرِيسي) المعتزلي (ت٢١٨هـ) ذُكِر في رائه التشديد والتخفيف.

(ابن قاضي شُهبة) بضم الشين لا بفتحها (ت٨٥١هـ).

(جَذِيمة) على وزن عَزيمة، وهو: جذيمة الأبرش الجاهلي، من ملوك الدولة التنوخية في العراق.

(أبو نُوَاس) بضم النون، والواو المخففة، شاعرُ العراق في عصره (ت١٩٨هـ) وفتْح النون وتشديدُ الواو خطأٌ.

(الحارث بن حلِّزة) بكسر الحاء وكسر اللام مشدّدةً، وهو: صاحب المعلّقة المشهورة التي مطلعها:

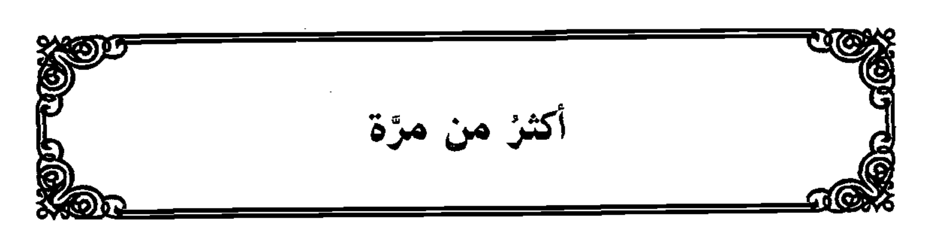
آذَنَتْنا ببينها أسماءُ ... رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ

أكثر فيها من الفخر، وأخبار العرب.

❑ الخلاصة:

الحرص على النطق الصحيح بأسماء الناس وألقابهم وبأسماء سائر الأشياء من تحرِّي الصدق والبعد عن تحريف الكلِم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أكثرُ من مرّة

عثَر شيخُنا العلاّمةُ أبو عبدالرحمٰن ابن عقيل الظاهري في بعض كتبي على هذه الجملة: «وقد قَبِلَهُ أكثرُ من واحد»، فكتب عندها مصحّحًا: «قَبِلَه غيرُ واحد»، فأعجبني تصويبه؛ لأنّ الأكثر يفهم منه أن ما دونه كثير، وما دونه ـ هنا ـ هو «واحد» والواحد غير كثير... وأصَّل هذه التخطِئة بتعليلها اللّغوي، الناقد، إبراهيم اليازجي، غير أني بقيت في شكٍّ من ذلك؛ لأن هذه العبارةَ ونحوَها مسطورة في كتب نحارير العلماء؛ من أهل النحو، واللغة، والفقه؛ كسيبويه في الكلام عن «أو»، وابن حزم في «الفِصَل» و«المحلَّى»، والزبيدي في «تاج العروس» وغيرهم كثير... ووَقَفْتُ من بعد ذلك على قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فوجدتهم ـ ولله درّهم ـ قد بحثوا هذه العبارة، وقرّروا فيها الجوازَ؛ لأن التفضيلَ قد يدلّ على مجرد الوصف باللفظ الذي جاء به، لا المفاضلة، كقوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾، ثم قال المجمع: إن هذا التعبير (أكثر من واحد) ورد في فصيح الكلام؛ ومن ذلك ما جاء في صحاح الجوهري: «كَرِه بعضُهم بيع الرّطاب أكثر من جزَّة واحدة»، ونحو هذا قوله سبحانه: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ﴾، أي: أكثر من أخ واحدٍ، أو أكثر من أختٍ واحدةٍ. ففي هذه الآية أكبر شاهد على جواز قولهم: أكثر من واحدٍ، وإذا جاء نهرُ اللّهِ بطلَ نهر مَعقِل.

❏ الخلاصة:

يجوز أن يقال: أكثر من واحد، كما يقال: غير واحد... قال سبحانه: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ﴾، أي: أكثر من أخ أو أخت.

حضر أحمدْ حسنْ (١)

المعضلة التي وقف عندها المجمعيُّون حيارَى، ولم يظفروا لها بشاهد يحاجّون به في عرَصات مساجلة الفصحَى، ولم يجدوا من دونها ملجأً، أو مُدَّخلاً يجمحون إليه هي ما يجري على ألسنة الناس كافة من حذف لفظ «ابن» بين العلَمين، وقَبِل المجمعيّون بالحذف على مضض؛ لأنه مما عمّت به البلوَى، فأوقعهم ذلك في ضائقة أخرى، وهي: كيف تُعامَل تلك الأسماء في الإعراب بعد الحذف؟

فمن قائلٍ: الحلّ هو تسكين أواخر الأسماء؛ فنقول: حضر أحمدْ حسنْ صالحْ، نُسكِّنها على الحكاية؛ كما نقرأ حروف الهجاء، فنقول: ألفْ، باءْ، تاءْ.

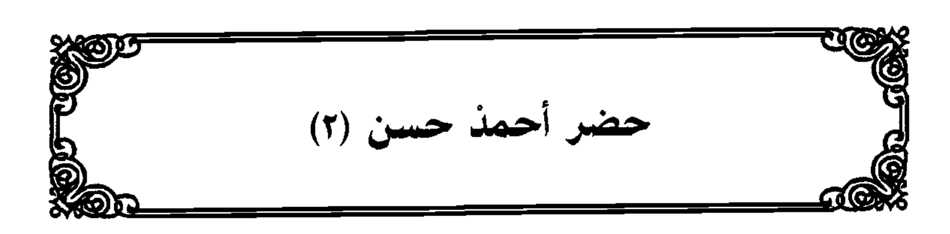
فقيل له: إنك لم تُصب الصواب؛ لأنّ هذه الحروف لم تُسبق بعامل، فليست في موقع الفاعل، أو الخبر، أو غيرهما، وإنما هي بمنزلة الأعداد المسرودَة؛ حين نقول: واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ، فكلامُك في وادٍ، ومسألتُنا في وادٍ آخر.

ومن قائلٍ: نسكِّنها إجراءً للوصل مُجرى الوقف، وقد قرأ حمزة: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ﴾ بإسكان الهمزة وصلاً.

فكان مما قيل في الردّ على هذا القول: إن قراءة حمزة في هذا الحرف مما انتُقِد عليه؛ حتى إن أبا العلاء المعرّي نكّت عليها في كتابه «رسالة الغفران» فقال ـ على لسان حيّةٍ سكنت دار حمزةَ ـ: «إنها أخذت عليه وجوهًا كان يقرأ بها، ونصّتْ على هذه القراءة بعينها، وقالت: إنّه يقرأ بأشياءَ يُنكرها عليه أصحاب العربية» ورُدَّ على أبي العلاء، وحيّته، وسائرِ المنكرين بأن الإسكان في قراءة حمزة له وجهٌ سائغ، وقياسٌ صحيح، وشواهدُ صريحة، وهي ـ أيضًا ـ من بابٍ آخر؛ لأن السكون ـ هنا ـ على

حرف ثقيل وهو الهمزة، وفي كلمة واحدة، لا كلمتين أو أكثر، ولم يُرتَكب فيها حذفٌ كما ارتُكِب في مسألتنا، فالتنظير بها خلط في الاستدلال، أو نوع مغالطة، وهو مُنكَر قبيح، والأول غفلةٌ معيبة... وللكلام تتمة.





حضر أحمدْ حسن (٢)

سبق فيما كتبته ذِكْرُ وجهين لتوجيه مثل هذا الأسلوب الحادث الذي يعدّ من النوازل الكبرى على أهل اللغة، وأن الحلّين المقترَحين مغموزان بالخلط في الاستدلال، أو الخروج عن محل النزاع... وهناك رأي ثالثٌ أوهىٰ منهما، وأبعد عن الصواب؛ وهو: أن تُجعل الأسماءُ مركبةً تركيبًا مزجيًّا، فنقول: حضر أحمدَ حسنُ، ورأيت أحمدَ حسنَ؛ كما يقال في «حَضْرَموت وبعلَبكَ»، ويُمنع من الصرف للعلمية، والتركيب المزجي، واعتُرِض على هذا الرأي بأنه لو ساغ لنا ذلك لما ساغ في نحو: حضر أحمد حسن صالح. فإنه لا عهْدَ لنا بنظيره في العربية؛ فالمركبات المزجية لا تزيد على كلمتين، ومسألتُنا تكون كذلك، أو ذاتَ ثلاث شُعَب، أو أربع، أو أكثر. ثم إن معنى المزج لا نفهمه هنا كما نفهمه في «حضرموت» ونحوها، ثم ماذا تقولون في نحو: عبدالله عبدالكريم؟

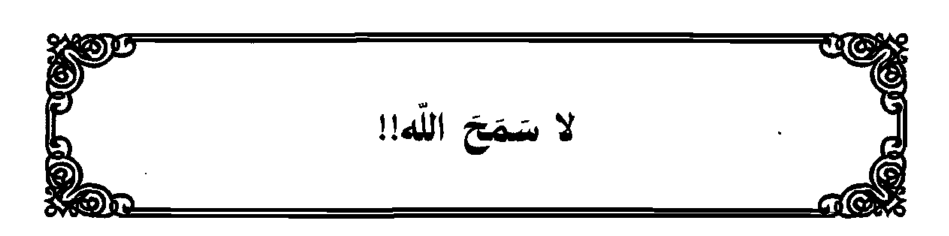
ومنهم من قال: يُعرب الاسم الأوّل على حسب العوامل، وبقية الأعلام تُجرّ بالإضافة؛ فنقول: حضر أحمدُ حسنِ صالحٍ؛ بإضافة كلِّ علم إلى ما بعدَه، ويُعترَض عليه بالأسماء المركّبة؛ فإنه لا يصلح معها هذا الحلّ، كما يُعتَرض عليه وعلى سائر الحلول بأنه لا مخرج من اللَّبْس الذي أحدثه تساهلكم في إسقاط كلمة «ابن»؛ فإننا لا ندري حين نفْقِدُها: هل هذه الأعلام المتعدّدة هي لِذَاتٍ واحدةٍ؛ لأنّ في الناس من يتألّف اسمه من

اثنين، أو ثلاثة؟ أم هو لذوات متعددة؟ ومع هذا كله فإن الحلّ الذي مال إليه فريقٌ من أولئك الأفاضل، والذي أميل إليه؛ هو: القول الأول، لا لشيءٍ؛ إلا لأنه أيْسَرُها.

❑ الخلاصة:

أيسر الأقوال التي قيلت في نحو: «حضر أحمد حسن»: إسكان أواخرها، على الحكاية كما نقرأ حروف ألفْ باءْ.





لا سَمَحَ الله!!

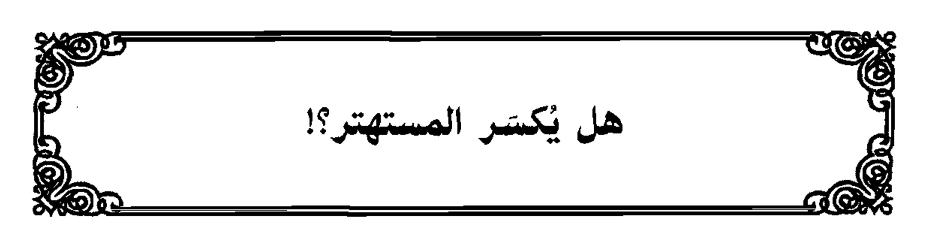
«لا سمحَ الله» جملة دعائيّة في صورة خبر؛ معناها: لا أَذِن الله، أو: لا قدّرَ الله، وهي من الألفاظ الجارية على ألسنة العامّة والخاصّة في هذا العصر... وفي جواب السؤال (١٠٧٥١) من فتاوى اللجنة الدائمة: «لا بأس بقول القائل: لا سمح الله.. إذا كان المرادُ بذلك طلبْ العافية مما يضرّه». وفي فتاوى ابن عثيمين: «أكره أن يقول القائل: لا سمح الله»، وعلّل الكراهية باحتمال أن يتوهّم أحدٌ أنّ أحدًا يُجبِر الله على شيء؛ لأن الله لا مُكْرِهَ له؛ كما ثبت ذلك في الصحيح. وقال الدكتور بكر أبو زيد في كتابه «المناهي اللفظية»: «والوضْعُ اللغوي لمادّة (سمح) لا يساعد عليه».. والبحثُ الدقيق في معاجم اللغة يكشف عن ثلاثة معانٍ للفظ (سمح)؛ **أحدها**: الموافقة على المطلوب. **والثاني**: فِعل الشيء في تسهّل وتيسير. **والثالث**: بمعنى: جادَ، وأعطى عن كرم وسخاء. وغالبًا ما تكون هذا المعاني في المحبوب، لا في المكروه. وقول القائل: لا سمح الله؛ إنما يكون في المكروه عنده، غير أن تخريجَه على أحد المعاني الثلاثة -

لا سيّما الأوّل ـ ممكن، والسّماحُ في هذه الجملة موافقةٌ على مطلوب القدَر والأسباب، والله مسببها؛ لأن المصائب عن قدر، ولا تخلو من أسباب، وفوق ذلك: تشتمل جملة: «لا سمح الله» على معنًى بلاغيٍّ دقيق يشتمل على أدبٍ حسن؛ لأن المتكلم نزَّل المكروهَ منزلة المحبوب، ومن جليل الأدب أنْ لا يُنسبَ الشرُّ إلى الله؛ وإن كان من عنده، وتشتمل ـ أيضًا ـ على لطيفة أخرى؛ وهي: ظَنُّ العبد أنّ القويَّ العزيزَ لطيفٌ بعبده؛ وقد يخرَّج هذا على المعنى الثاني والثالث.

❑ **الخلاصة:**

لا حرج في قول: «لا سمح الله»، بمعنى: «لا أذن الله».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يُكسَر المستهتر؟!

المستَهتَر بذكر الله: المُولَع به، وتاؤه مفتوحة، وكسرها لحن؛ كما سيأتي تفصيل ذلك... وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: أنّ النبيّ ﷺ قال: «**سبق المفرِّدون**»، قالوا: ومن المفرّدون يا رسول الله؟ قال: «**الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات**». وعند الترمذي: وما المفرِّدون؟ قال: «**المستَهتَرون بذكر الله؛ يضع الذكر عنهم أثقالَهم فيأتون يوم القيامة خفافًا**». وفي مسند أحمد: «**الذين يُهتَرون في ذكر الله**». وقد ساق عبدالحق الإشبيلي في كتابه «الجمع بين الصحيحين» روايةَ مسلم، وزيادةَ الترمذي، وقال: «وإسنادُ مسلم أصحُّ وأجلُّ»، والبحث هٰهنا لغويّ، لا حديثي، وهو ذو ثلاث شُعب:

إحداها: أنّ كثيرًا من كتب السُّنة المطبوعة ضُبطت فيها تاء

«المستهتَرين» الثانية بالكسر، والصوابُ الفتحُ، والكسر لحنٌ لا يصحّ؛ نقلاً، ولا لغةً.

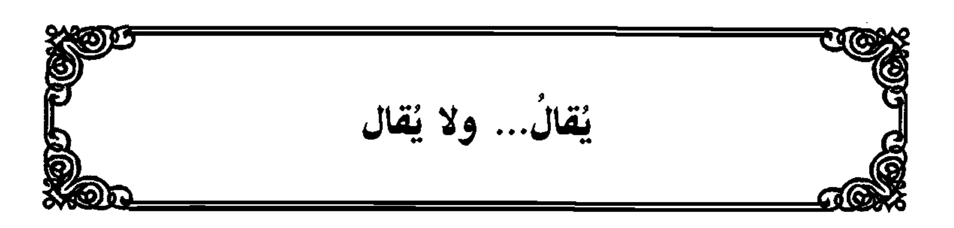
الثانية: هذه اللفظة من الألفاظ التي جاءت مُغيَّرةَ الصيغة على صورة الفعل المبنيِّ للمفعول؛ ومن ذلك: «استُهتِر، عُنِيَ، هُرِع»، يقال: أُهتِر الرجل بكذا، واستُهتِر بالشَّيء: أُولع به، لا يكاد يفعل سواه، ولا يبالي بما قيل فيه. ومعنى المستَهتَرين بذكر الله: الذين لا يبالون ما قيل فيهم، وما شُتِموا به.

الثالثة: الجاري على الألسنة نُطقًا وقصدًا؛ هو: إطلاق المستهتَر على المستخفّ، وإيراده مورد الذّم. وهم مع ذلك يكسرون تاءه الثانية؛ فلا الكسر صحيح، ولا كلُّ مستهتَر يُذَمّ.

❑ **الخلاصة:**

المستهتر، بفتح التاءين، وكسر التاء الثانية لحن، وهو الذي لا يبالي بما قيل فيه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



يُقالُ... ولا يُقال

هذه ألفاظ، وجمل، أذكر كيف يكون النطق بها صوابًا، واللحن فيها، على الإيجاز:

- يقال في الفصحى في النسبة إلى «نحو»: نحْويّ، بإسكان الحاء، **ولا يقال**: نحَوي، بفتحها.

- يقال: لعلّه قال كذا، **ولا يقال**: لعلّه قد قال؛ لأنه لا يجتمع الترجّي والتحقيق.

- يقال: خُبز محمَّس بالسين؛ لا بالصاد.

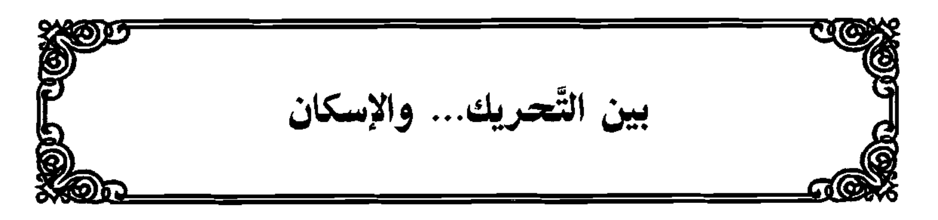
- يقال للدّباء المعروف: القَرْع، بسكون الراء، ولا تُفتح.
- يقال: الخَصْر، بفتح الخاء، **ولا يقال**: الخِصر، بكسرها.
- يقال: هو مُبغَض، **ولا يقال**: مبغوضٌ؛ لأنه من الفعل «أبغضَ» الرباعي.
- يقال: حُرِم فلان من كذا، **ولا يقال**: أُحرِم؛ بمعنى: مُنِع، إلا على لغة ضعيفة، أشار إليها صاحب «القاموس».
- يقال: اجتمع فلانٌ وفلان، **ولا يقال**: اجتمع فلان مع فلان؛ لأن الأفعال التي تدل على الاشتراك تفيد المعيّة، فلا معنى لتكرارها.

وكل ما ذكرتُه هو من كتاب «المدخل في تقويم اللسان» لابن هشام اللخمي؛ ما عدا الكلام في «حُرِم» و«أحرم».

❑ الخلاصة:

الحرص على سلامة النطق بالأشياء على وجهها من تحري القول السديد الذي أمرنا به.





بين التَّحريك... والإسكان

مما يُلحَن فيه بالتسكين، وحقُّه التحريك: هذه الألفاظ:

- (الزُّهَرة) على وزن هُمَزَة: الكوكب المعروف. والناس يسكّنون الهاء.
- (الذَّقَن): منبت شعر اللحية. وسكون القاف لَحْن.
- (الصَّلَعَة): المكان الخالي من الشعر في الرأس. وسكون اللام لَحْن. وفي المثل: «مُثقَلٌ استعان بذَقَنِه» يضرب لمن يستعين بمن أذل منه وأقل شأنًا.
- (على وشْك) يقال: أنا على وشْك الذَّهاب، بسكون الشين، وفتحها

لحن، وهو مصدر: وشُك الأمر، يَوْشُكُ وَشكًا، وَوَشاكَةً، وَوُشكانًا: سَرُع، وقرُب؛ فهو وشْك.

ـ (هَمْدان): من قبائل اليمن، وفتْحُ ميمِها لحْنٌ، وعكسها بلدة (هَمَذان) بفتح الميم، وإسكانها لحن. يقول السيوطي في ألفيته في عِلم الأثر:

وللقبيلِ نِسبةُ الهَمْدَاني وبلدٍ أَعْجِمْ بلا إسكانِ

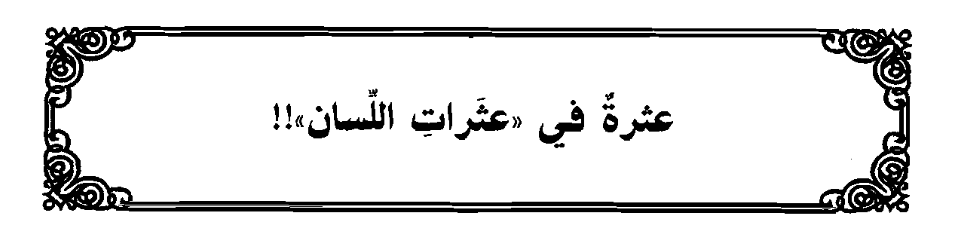
ـ (عالم نحْوي) لا نَحَوي؛ نسبة إلى النحْو.

ـ (إرْبًا إرْبًا) بسكون الراء؛ أي: عُضوًا عُضوًا. وفتح الراء غلط. وقول عائشة رضي الله عنها: «غير أنه كان أملكَكم لأرَبه»؛ فيه وجهان: فتح الألف، والراء، والثاني: كسر الألف، وإسكان الراء، وأكثر المحدِّثين يضبطونه على الوجه الأول، وجمع «إرْب» آرابٌ، وأرْآبٌ.

❑ **الخلاصة:**

من لا يبالي بسلامة نطقه وصون لسانه عن الخطإ، وهو ممن يؤخذ عنه، ففي منهجه خلل.





عثرةٌ في «عثَراتِ اللّسان»!!

للشيخ عبدالقادر المغربي (ت١٣٧٥هـ) نائب رئيس المجمع العلمي العربي في دمشق، وأحد علماء اللغة والأدب، أصله من تونس، له كتيب اسمه: «عثرات اللسان» جمع فيه ألفاظًا تعثُر فيها الألسن. ومما نبَّه عليه أمرٌ استبشعتُه مِن مثله؛ وهو اللغوي المدقّق. وذلك أنه ذكر في كتيّبه المذكور أنّ إسكان الهاء في «وهُو» وفي «وهي» لحن لم تَرِدْ به اللغة، وأنه لا يُسوَّغ

ذلك إلا في العروض. وتلك عثرة لا تقال؛ لأنها معلومة عند متوسطي العارفين بالعربية، الممارسين لمادتها بالضرورة؛ بل هي اللغة التي قرأ بها فطاحِلُ العربية من القراء، ومن السبعة: أبو عمرو بن العلاء، وعلي بن حمزة الكسائي، بل قرأ بها نافع المدنيّ، من رواية قالون الذي يقرأ الناس بروايته في البلاد التونسية، التي هي بلد الشيخ عبدالقادر المغربي نفسه، في الأصل، والمسكِّنون من القرّاء يسكّنونها بعد الواو والفاء واللام؛ كما قال الإمام الشاطبي في «حرز الأماني»:

وها «هو» بعدَ الواوِ والفَا ولامِها وها «هي» أَسْكِن راضيًا باردًا حَلاَ

ووجه التسكين هنا: أنّ الضمّ والكسرَ حركتان ثقيلتان؛ لا سيّما عند التوسط بين حركتين، أو أكثر. ومن مقاصد العربية، التخفيف؛ لا سيّما في الحرف الضعيف، والهاءُ من ضعيف الحروف، فخُفّفت بالإسكان. والعرب قبائلُ مختلفة، ويعسُر على بعض الألسن ما يسهُل على ألسنة قوم آخَرين.

ثم قال ـ أعني: المغربي ـ في آخر التنبيه على الإسكان: إنه لا يُسوَّغ إلا في العروض. وهو توكيد على أنها عثرة ذات قرار، وأنها ليست سبْقَ قلمٍ، ولا وهْم خاطر. لهذا لزم التنبيه، والاستدراك.

❑ **الخلاصة:**

يجوز إسكان الهاء في (وهو، وهي، فهي، لهي، ثم هي، ثم هو).

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

العالَم يستنكِرُ مثل هذا!!

كتب أحد الدّارسين في أساليب اللغة، وأغلاط العامة كتابًا، نحا فيه منحى التعسير، ونأى عن قصد السبيل، في كثير من مباحثه، ومن ذلك:

إنكارُه على مَن يقول: «العالَمَ يستنكِرُ مثل هذا الفعل»، وقال: الصواب أن يقال: يستنكر هذا الفِعل؛ لأن مِثل الشيء ليس هو ذات الشيء؛ بل هو شيء آخر، وأخذ يُفصِّل القولَ في ذلك، ويتأيّد له بما لا يتأيّد به.

قال عبدالعزيز: فقه اللغة يأبى هذا الإنكارَ، ويصححُ إجراء الكلام في هذا المضمار؛ بل يرى أنّ إقحام كلمة «مثل» في هذا الأسلوب أبلغُ من حذفها. ولذلك شرح طويل، لا يتسع له المقام، وكتبُ المعاني قد استوفت الكلام فيه؛ في نحو قولهم: «مِثلُك لا يبخلُ، وغيرك لا يجود»، أي: أنت لا تبخلُ، وأنت تجود، وهو أحد الوجوه في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، أي: ليس كذاته شيء، واللّهُ ليس له مِثلٌ. والباحثُ في أسرار العربية يجد فيها من الخروج عمّا عُهد، وعن مقتضى الظاهر ما يعجَب له أولو الألباب؛ ولكنهُ خروجٌ لطيفٌ إلى معنى طريفٍ؛ كقولهم في المريض: مطبوبٌ، وفي اللديغ: سليمٌ، وفي الفلاة: مفازةٌ، ويسمون الغراب: أعورَ، وما هو بأعور؛ إن يريدون إلا وصْفَه بأن بصره حديدٌ. ويقولون: التهجُّد، والتأثُّم، والتحرُّج؛ ومعناها: ترك الهجود، والإثْم، والحرَج، والتفزيعُ: إزالة الفزع، ومنه: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، وهو مخالف لما تدلُّ عليه صيغة «التَّفْعيل» ويسمون المرأة التي تتنزّه عن القذَر: القَذُور، والرجل: قُذَرَة، ويطلقون على الشاعر المشهور: الأبلَه، ويقولون: نهار صائمٌ، ونهرٌ جارٍ، وللمفسرين من أهل البيان تنظيرٌ لهذا عند قوله تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧﴾، ونحو ذلك مما له ملابسات تسوِّغ الخروجَ في الإسناد، وقد أطبقَ العلماء على صحة إطلاق «القدَرية» على نُفاة القَدَر، والنسبة في الألفاظ تدل على ما صدقت عليه بالحرف، لا بالحذف؛ لكنهم اكتفوا بقرينة الحال، وما هو معلوم، وفي باب النَّسَبِ سَعةٌ، ومخالفات للقياس، ليست في غيره، والقصد: أنّ العربية ـ كما قال حافظ إبراهيم ـ:

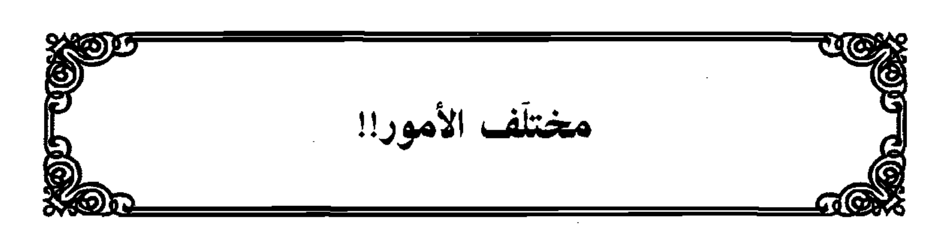
البحر في أحشائه الدرّ كامنٌ

وبحرُها عذْبٌ فراتٌ؛ فمن تبلَّد فيها، وحجّر واسعَها؛ صيَّرها ملحًا أُجاجًا.

❑ الخلاصة:

قل ولا حرج: العالم يستنكر مثل هذا.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



مختلَف الأمور!!

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ [فاطر: ٢٧، ٢٨]، «اختَلَف» بفتح التاء واللام، اسم فاعله مختلِف بكسر اللام؛ كما في المواضع الثلاثة في الآيتين. فإذا أردنا أن نقول: بحثنا في مختلِف الأمور، أو نحو هذا لم يَجُزْ لنا أن نفتح اللام؛ وهو الخطأ الذي يقع فيه كثير من الناس، فيقولون: مختلَف الأمور، و: مختلَف الآراء، و: مختلَف الكتب؛ أي: أنواعها، و«مختلَف» بفتح اللام: اسم مفعول. وهذه الصيغة في اسم المفعول لا تكون إلا لما كان فِعْلُه متعدّيا تعدِّيًا ذاتيًّا ـ أي: من غير حرف الجر ـ؛ كمُختبَر، ومنتظَر. وأمّا إذا كان فعله لازمًا؛ كـ: اختلف، واجتمع، وجلس، ونظر، واستقر؛ فإنه يتعدَّى بالجر، فنقول: مختلَف فيه، و: مُجتمَع، و: مجلوسٌ عليه، و: منظور إليه، و: مُستَقَرٌّ فيه، وهكذا، واسم المفعول لا يكون اسمَ مفعولٍ إلا وفي باطنه المفعول، وعملُه ثابت ما دام عليه قائمًا، وأما اسمُ الفاعل فهو كفعله، يبقى لازمًا مع الفعل اللازم، ومتعدّيًا مع المتعدّي، فإذا أردْنا أن نعدّيَه في اللازم أتينا بحرف الجر؛ كما قال ابن مالك:

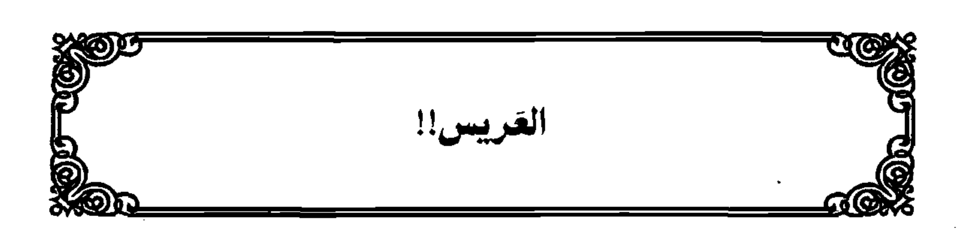
وعَدِّ لازمًا بحرف جرِّ	وإن حذف فالنصبُ للمنجرِّ
نقلًا وفي أنّ وأن يطردُ	معْ أمن لبسٍ كعجبتُ أن يَدوا

أي: إن ورد التعدي من غير حرف جر فيما لا يتعدى بنفسه، فإن المنجرّ يبقى منصوبا؛ وذلك في النقل، ولا يقاس عليه... فالصواب: أن نقول: مختلِف الأمور، بكسر اللامِ، وفتحُها في مثل هذا لحنٌ شائعٌ.

❏ الخلاصة:

يقال: بحثنا في مختلِف الأمور، بكسر اللام، وفتحها لحن.

❏ ❏ ❏ ❏ ❏ ❏



العَريس!!

العَروس: وصفٌ يستوي فيه الرَّجلُ والمرأةُ ما داما في إعراسهما، وكذلك (العِرْس) للرجل والمرأة. ولا يقال: عِرْسَة؛ لأنه وصف مشترَك بينهما؛ لأن كُلًّا من الزوجين ملازمٌ للآخر. والعربُ لم تضع فارقًا بين الرجل والمرأة فيما يستويان فيه، ولم يختص به أحدهما؛ سواءً طالت مدّته - كلفظ: الزَّوج؛ يسمّى به الرجلُ والمرأة، من غير تاءٍ فارقة - أو قَصُرتْ - كالعروس - ولأنهما كالذات الواحدة؛ فلا حاجة للتفريق، والسياقُ، والحالُ، وسائر القرائن اللفظية، وغير اللفظية هي التي تعيّن أحد الزوجين الذكر والأنثى، ويُجمَع العروس؛ إذا كان وصفًا للرجل على عُرُس، فإذا كان وصفًا للأنثى، جمع على عرائس، والجمعُ يردّ الأشياء إلى أصلها. ولم يُعجِب ابنَ فارس نعتُ الرجل بالعَروس، وقال: إنه من زَعمات الخليل بن أحمد، ورأى أن الأحسن أن يقال للرجل: مُعرِس؛ أي: اتخذ عروسًا. وقد يقال للمرأة: عَروسَة؛ كما يقال لها: زوجة، ولكنه ليس من فصيح الكَلِم.

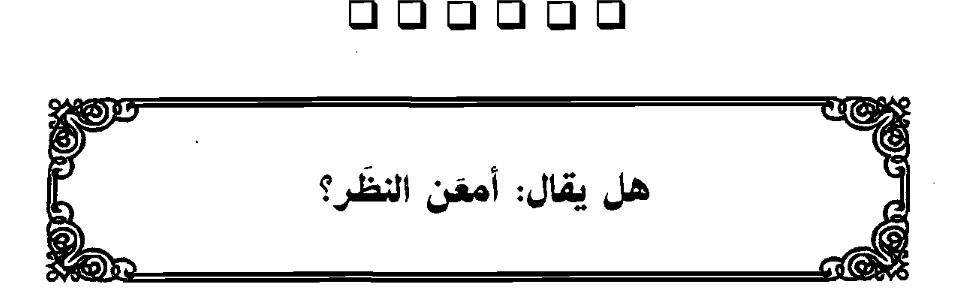
وأما العريس بالياء: فلم يُنقَل عن العرب؛ بل هو لفظ مُحدَث اضطُرّ إليه للتفريق بين الرجل والمرأة. ويُنزَّلُ الحكم في استعماله منزلة الضرورات،

تستعمل حين لا قرينة ثَمَّ، ولا من لا يفهم القرينة؛ لأن مادتها، وصيغتها موجودة في «لسان العرب»، ولولا خشية التوسُّع في هذا لما كان في إدراجه في فصيح الاستعمال، وصحيح الكلم مِن ضَيرٍ، ويُجمَع العَريس على عِرسان، وأصل المعنى في مادته يعود على الملازمة والإقامة.

❑ **الخلاصة:**

العَروسُ: لفظ يطلق على كل من الزوجين، الذكر والأنثى، ولا يقال: عروسة، وأما العريس فلفظ محدث.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يقال: أمعَن النظَر؟

هٰهنا ثلاثة ألفاظ: أمعَن النظر وأمعنَ فيه، وأنعَم النظر في الأمر، ثالثُها: تمعَّن في الأمر، فأما الثاني فمُتَّفق على صحة إطلاقه واستعماله؛ يقال: فلان أنعَم النظر في أمره: إذا أطال الفكرة فيه، ومادة «نعم» فيها معنى الاستقرار والزيادة، وكلُّ من تأنَّق في أمره، ودقَّق فيه، فقد أنعم النظر فيه.

وأما الثالث: فخطأٌ محْضٌ، لا تعرفه العرب إلا على معنى: تصاغَر، وتذلَّلَ، وانقاد، ولا يُغترّ بما قاله صاحب «محيط المحيط»: تمعَّن في الأمر: روَّى فيه، فذلك مِن زَلَلِه في عمله، ولم يكن على يقينٍ من قوله؛ فأشار في إثْر ذلك إلى احتمال أنها مولّدة، ولا ريبَ أنها مولّدة خِداجٌ، غيرُ تمام.

وأما الأول: فمحلُّ خلاف بين اللُّغويين، والصَّوابُ جوازُه، وهو واردٌ في معظم المعاجم استعمالاً وتقريرًا، وفي القاموس: «وأمعن في الأمر: أبْعَدَ، وأمعن الضبُّ في جحره: غاب في أقصاه».

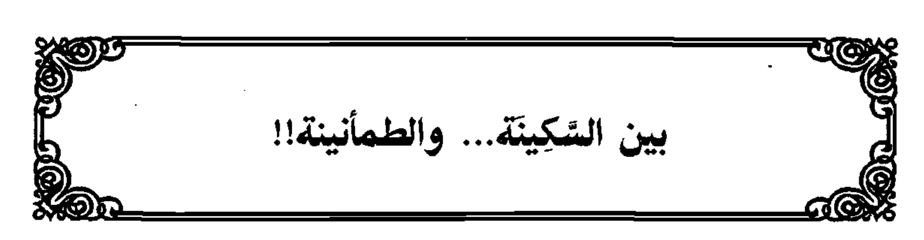
وممن خطَّأ «أمعن النظر»: محمد عبدالعظيم في كتيِّبٍ له يسمى: «عثرات الأقلام»، ولا حجة له في ذلك إلا الضَّلالُ عن سَعة اللغة، وعبقريّتِها.

والفرق الدقيق بين (أنعم النظر، وأمعنه): أن الإنعامَ الزيادةُ، وإطالة الفكرِ، والإمعانُ: الإبعادُ والمبالغة في استقصاء الشيء، فكلٌّ من اللفظين صحيح؛ بلا تفضيلٍ، ولا ترجيح.

❑ **الخلاصة:**

قل ولا حرج: أمْعَن النظر في الأمر، كما تقول: أنعم النظر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



بين السَّكِينَة... والطمأنينة!!

السِّكِّينة، بكسر السين والكاف المشدّدتين: لغة في السَّكينة؛ على وزن السَّفينة، وقرئ بهما قول الله تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، هكذا قال «القاموس»، وهو خطأٌ اغترَّ به بعضُ المحققين، فنقله في بعض كتبه، والصَّواب المنقول عن حملة اللغة ـ كأبي زيد، والكسائي ـ: ثلاث لغات؛ **إحداهما**: اللغة المشهورة. **والثانية**: بفتح السين، وتشديد الكاف. **والثالثة**: بكسر السين، والكاف مخففة. فخلط صاحب «القاموس» بينهما، فجمع بين الكسر والتشديد؛ كما نبّه على ذلك شُرّاحُ القاموس، ويبقى لفظ «السِّكِّينة» بكسر السين والكاف المشددة، وفتح سينها لحنٌ، وهي لغة في «السكين» التي ورد ذكرها في القرآن في موضع واحد؛ هو قوله سبحانه: ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾، وأنشد ابنُ سِيْدَه قولَ الراجز:

سِكِّينة من طبع سَيفِ عمرو ... نصابها من قَرْنِ تيسٍ برِّي

ولفظ «السِّكين» مذكرٌ، وقد يؤنث، والسَّكِينَةُ معناها: السكون والاطمئنان، ووردت في القرآن في ستة مواضع؛ ثلاثةٌ منها في سورة الفتح؛ والأول في سورة البقرة، واثنان في سورة التوبة المعرَّف منها بـ(ال) اثنان، وواحدٌ مُنَكَّر، وثلاثة أضافها الله إلى نفسه، ولكل موضع من المعنى ما ليس للآخر.

وأما الطُّمأنينة؛ فمن الناس من يفتح طاءها، وهو لحن لا ريب فيه. وتصغير هذه اللفظة - أعني: الطمأنينة - من مَحَارات النحاة، وحُقَّ لهم ذلك، ومن استخف بهذا فليجرِّب. ولا لوم على مَن لامه إن أنشد قول الراجز:

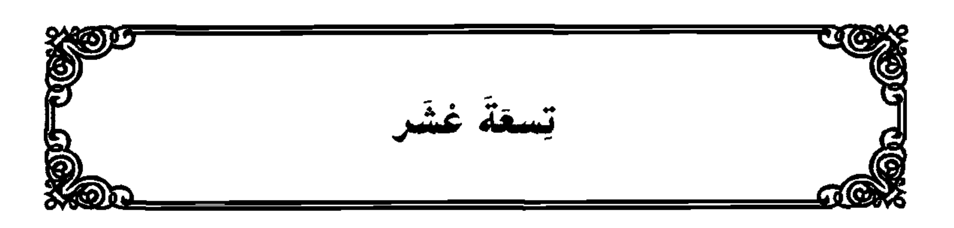
سوف ترى إذا انجلى الغبارُ ... أفرسٌ تحتك أم حمارُ؟

ومعناه قريب من معنى السّكينة.

❏ الخلاصة:

السكينة: بفتح السين، وتخفيف الكاف، وتشديدها، وبكسر السين، وتخفيف الكاف، وأما تشديدهما مكسورتين فلحن إذا كان المراد الطمأنينة، والطمأنينة، بضم الطاء، وأما فتحها فلحن.





تِسعَةَ عَشَر

هذا اليوم هو اليوم التاسع عشر من شهر رمضان، والليلةُ التي تليه هي ليلة العشرين؛ أوّل ليالي العشر الأواخر في رأي فريق من أهل العلم؛ إذا كان الشهر تسعةً وعشرين يومًا. وتكون ليالي الوتر ليلةَ العشرين، والثاني

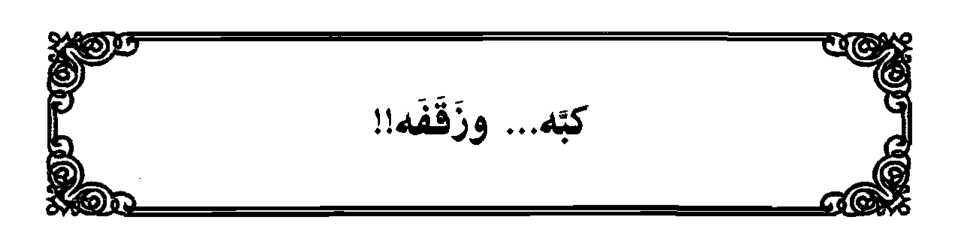
والعشرين، والرابع، والسادس، والثامن والعشرين، وقد فصَّله تمامًا على الذي أحسن أبو محمد ابن حزم في كتابه «المحلَّى». والبحث اللغوي في لفظ تسعة عشر، وما أشبهه، هو ما ينطق به عامة الناس من العرب، بإسكان عين «عَشْر»؛ فهل هو صواب، أم هو من لحن القول؟ نعم، هو صواب، ومِن صحيح ما ورد عن العرب، وقد قرأ أبو جعفر المدني وغيرُه قولَه سبحانه: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ بإسكان العين؛ فإنه لتتابع الفتحات، قبل العين فتحتان، واثنتان بعدها، أو أربعٌ إذا ضُمَّت الآية إلى ما بعدها. والعينُ حرف حلْقِيٌّ، وتسكينُه تخفيف؛ لعسر مخرجه؛ لأن حروف الحلق من أصعب الحروف مخرجًا؛ لا سيما ما كان من وسطه وأقصاه؛ لِبُعدها عن اللسان والشفتين. ودليلُ عسرها: أن غير العربي لا يستطيع النطق بها على وجهها، وما نطق بها ذو لسان أعجمي إلا فضحتْه؛ إلا قليلاً منهم. والحاءُ أعسرها، ولكنها في اللسان العربي أيسر حروف الحلق، ولم تتصرف فيه العرب كما تصرفوا في العين والهاء بتخفيفهما بالإسكان؛ بتسكين «وهْو» و«مَعْ» وتخفيفُ الهمزة بالإبدال، والحذف، والإدخال بين الهمزتين، والنقل، والسكْت قبله. وأما الغين، والخاء فهما أقرب إلى أقصى اللسان. وأمرُهما أهونُ، وأيسر.

ونُقِل عن أنس بن مالك أنه قرأ: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ بضم التاء، والضم - هنا - حركة بناء لا حركة إعراب؛ لتوالي خمس فتحات. ومَن سكّن العينَ هنا سكّنها في سائر الأعداد المركبة المفتوحة الجزأين؛ وهي: أحد عشر، وثلاثة عشر... إلى تسعة عشر... والمقصود: أن لهجات العرب لا تُحصى كثرةً، وأنّ ما ننطق به كثيرٌ منه يُحسب أنه لحن، وما هو بلحن، وقد حَفِظَتْ القراءات المتواترة والشاذة في هذا الباب ما لم يحفظه شعرُ شاعر، ولا نثْر ناثر.

❑ الخلاصة:

يجوز في «أحد عشر» وأخواتها إسكان العين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



كبّه... وزَقَفه!!

من أبي عمّار المغامسي بالمدينة المنورة، وردني هذا السؤال: هل كلمة «كَبَّ» التي نستعملها بمعنى سكب فصيحة؟ وهل قولنا: «زقفتُ الشيء» بمعنى: أمسكت به، بعد أن رُمي عليّ ـ صحيح أيضًا؟ وما مفرد هذه الكلمات «حليب» «ذهب» «هواء»؟

وأجيب على السؤالين، الحسنين، الأملحين بإيجاز، فأقول: الزّقفُ في لغة العرب: التلقُّف. وهو بمعنى ما ذكرتَه سواءً سواءً، وفي «الفائق» في غريب الحديث، للزمخشري: «يأخذ الله السماوات والأرض يوم القيامة بيده، ثم يتزقّفها تزقُّف الرمّانة. التزقُّف، والتلقُّف أخوان؛ وهما: الاستلاب، والاختطاف بسرعة»، وذكر آثارًا أخرى، والحديث مذكور في «النهاية» لابن الأثير، ولا يختلف أهل اللغة في صحة هذه اللفظة بمعناها المذكور؛ سواءً صح لفظ الحديث، أم لم يصح.

كما لم يختلفوا في صحة كلمة «كَبَّ»، ومعناها: كفأ وقَلَب. وفي تكملة المعاجم: «كبَّ: صَبَّ، وسكب، وأراق. وكبَّ القَدَحَ: أفرغ ما فيه»، وهذه المعاني مردودةٌ إلى ما ذكرته أمهات كتب اللغة. وهاتان اللفظتان (زقفهُ، وكبّه) من روائع الكلم التي حفظتها قبائل الجنوب، ونطَقَتْ بهِ.

وأما السؤال عن مفرد كلمة الحليب، والذهب، والهواء، فجوابه: أنّ هذه الألفاظ وما شابهها؛ كلفظ: الماء، واللبن، والعسل. لا مفرد لها؛ بل هي من نوع الإفراد. واصْطُلِح على تسميتها باسم الجنس الإفرادي؛ يُطلق اللفظ منها على القليل والكثير، فما يملأ الكأسَ يسمّى ماءً، وما مُلِئ به البحر هو ماءٌ أيضًا، كالمصدرِ، يطلق على القليل والكثير. فضرْبُ رجلٍ سوطًا واحدًا؛ كضرب رجلٍ ألفَ سوطٍ؛ كلٌّ ذلك ضرْبٌ. وإنما لم يكن له مفرد؛ لأنه ليس له جزء يصدُق على مسمَّاه، ينفصلُ وحده، كما تتميز

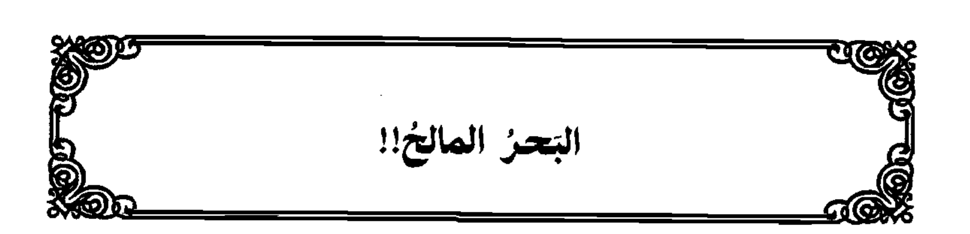
التمرة عن التمر، وإنما يتميز بالقلة والكثرة؛ فقليل من الهواء هواء، وكثير منه هواء، وبعض القليل هواء، وكلُّه إذا جمعته هواء.

ولك شكري على ما أبديتَه من عنايتك بفصيح اللغة وصحيحها، وما سجّلتَه من إعجابك الشديد، وثنائك على «لحن القول» وإن كنا، وأنتم، وصالحُ المؤمنين، لا نَحمد لحنَ القول الذي جرَّدنا أقلامنا لنبذه بالعراء، بلا مراء.

الخلاصة:

«زَقَف» و«كبَّ» لفظتان صحيحتان فصيحتان، واسم الجنس الإفرادي، كالماء، والهواء، يطلق على القليل والكثير.

□ □ □ □ □ □



البَحرُ المالحُ!!

قال الإمام الشافعي في أول كتابه «الأم»: «كل ماء من بحرٍ عذبٍ أو مالح فالتطهرُّ به جائز»، فأنكر عليه المبرّد، وغيرُه، ونسبوا الإمام إلى اللحن، وقالوا: الصواب: مِلح، لا مالح؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾، فأثار ذلك حفيظة الأئمة من الشافعية؛ كالبيهقي، والجويني، والنووي، وحُقَّ لهم ذلك؛ فالشافعي إمام في اللغة؛ نقلاً ودرايةً، وأجابوا بأجوبة، نقلها النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» وأقْوَمُها، وأقواها: أن هذه الصيغة من الصيغ المنقولة عن العرب؛ يقال: ماءٌ مِلْحٌ، وماءٌ مالِحٌ، وفيه لغتان أخريان: مَليح، ومُلَاح ـ بضم الميم، ولام مخففة ـ نقلها أبو سليمان الخطابي. ومن شواهدها: قول عمر بن أبي ربيعة:

ولو تَفَلَتْ في البحرِ والبحرُ مالحٌ لأصبحَ ماءُ البحرِ من ريقها عذبا

ووُجِد هذا البيت في قصيدة لمحمد بن أبي صفرة، واستشهد لها ابن برّي بشواهد أُخَر، وأثبتها: ابن فارس، والراغب الأصفهاني، والبَطَلْيوسي، وآخرون، وقالوا: إنها لغة صحيحة قليلةٌ. ونقل الأزهري عن أبي عُمر غلام ثعلب؛ قال: سمعتُ ثعلبًا يقول: كلام العرب: ماءٌ مالح، وسمك مالَحٌ، وقد جاء ماء مِلْحٌ. وقال آخرون: هي لغة رديئة، ليست بالعالية، وأنكرها من المتقدمين يونس بن حبيب، وقال: لم أسمع أحدًا من العرب يقول: ماء مالح وعدم سماعه ليس بحجّةٍ، وإنما هو مَبْلغُه من العلم، فقد سمعها الثِّقاة، ونقلوها؛ ولكنهم يقولون: هي قليلة، أو رديئةٌ، وبقي أن يقال: لأيّ معنى آثر الإمامُ الفصيحَ، أو ما دونه على الأفصح؟

والجواب: لا يلزم اختيارُ ما هو أفصح في الكلام، ولا ما هو أفشى وأشهر، ولو لزم ذلك لضاع كثير من الكلام المنقول عن العرب. وفي القراءات القرآنية الصحيحة الثابتة ما وصفه النحاة، واللغويون، بالقلة، والندرة، والرداءة، بل ضعَّف بعضهم كثيرًا من القراءات التي نقلها الأئمة، وجعلوا كلام الشعراء الهائمين حجّةً على القراءة: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾، ولما كان المقام مقامَ خطاب للعامّة، وفي مسائل الفقه؛ حَسُنَ أن يُختار ما هو شائع لدى العامة. وبدا لي فرقٌ دقيق بين مِلْح ومالح؛ وهو: أنّ الملح وصف ثابت كماء البحر، والمالح لِمَا طرأت عليه الملوحة؛ كالفرق بين الصفة المشبهة، واسم الفاعل. ولهذا نظائر.

❑ الخلاصة:

قل ولا حرج: ماءٌ مالح، والأفصح أن تقول: مِلحٌ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



بَسْ!!

في محفلٍ جمع صَفْوةً من أهل العلم والفضل في لجنة إصلاح ذات البين بمكة، شاركت فيه بكلمة (وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَم) ونبّهت على شيء من لحن القول، استحسنَه من كان بالحضْرة، وقلت: إنه ضربٌ من إصلاح ذاتِ بين الكَلِم والمنطق. فقال أوسطهم: فما معنى كلمة «بَسْ» وقد أوردتَها في كلامك؟ فقلت تظرُّفًا: الصّواب فيه كسر الباء، أشير إلى معنى آخر، سيأتي ذكره. وأوجز هٰهنا ما قيل في هذه اللفظة من مسوّدات كتبتُها من قبل:

قال المجدُ في «القاموس»: «بَسْ: بمعنى حَسْب. أو: هو مُستَرْذَل». فقال الزبيدي متمِّمًا: كذا قاله ابن فارس.

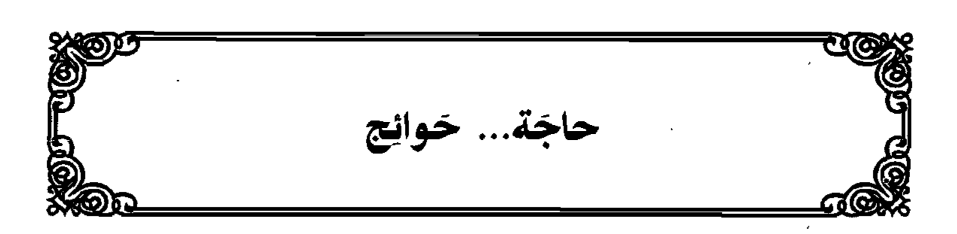
ولم أجده لابن فارس في «المقاييس» ولا في «المجمل»، ثم قال: «وقد صحّحها بعض أئمة للغة، وفي الكشكول للعاملي عن بعض أئمة اللغة: أنها فارسية، وليس للفُرْس في معناها كلمة سواها، وللعرب كلمات كثيرة؛ منها: حسْب، وبَجَل، وقَطْ. ومنها: أمسِكْ، واكْفُف، وناهيك، ومَهْ، ومهلاً، واقطعْ، واكتَفِ»، ورجَّح المجمعيون فارسيتها، ولا أعلم مسوغات ترجيحهم، فالنقول متكافئة، والمادة عربية، وفي الألفاظ ما هو مشترك بين اللغات، وهو أصلٌ في كلٍّ منها، لم ينقله أحد عن أحد؛ لا سيّما حكايةَ الأصوات، والألفاظَ ذات الحرفين والثلاثة، و«البَس» بفتح الباء: الهِرّ، والأنثى: بَسَّة، بفتح الباء أيضًا. لا بِكسْرها، كما نلفظه اليوم؛ فهو لحن، باتفاق. والجمع: بِساسٌ، بالكسر، وأما «بِس» بالكسر - ولا يكون إلا مكرّرًا - فهو دعاء للغنم، وزجْر للإبل. ويجوز فيه فتح الباء، وضمها أيضًا، والظاهر أن سينه مخففة، وأما مادة «بَسَسَ» فمن مواد القرآن؛ ومنه: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥﴾ أصله من: بسَّت الأفعى: إذا انسابتْ

مسرعةً. وصفوة القول: إن «بَس» بمعنى: حَسْب؛ كقولنا: فقط. عربيةٌ فصيحةٌ في الأرجح. ومن أمثلة العامّة المشهورة: كلَّما أقول: يا رب توبة، يقول الشيطان: بسّ النَوبة.

الخلاصة:

بَسْ، بمعنى حسْبُ: لفظة عربية، وبكسر الباء: دعاء للغنم وزجر للأبل، و«البَسّ» القِطّ، بفتح الباء، وكسرها لحن.





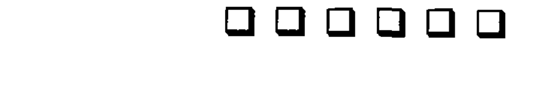
حاجَة... حَوائج

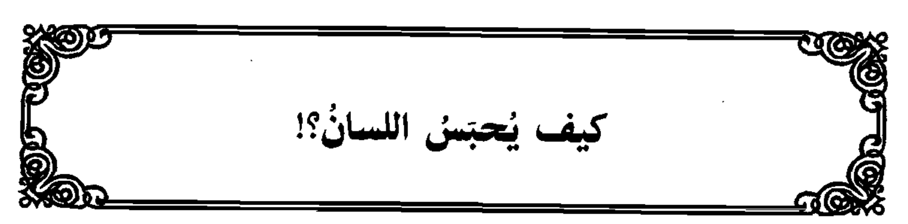
اللّغويون والجموع في نبأٍ عظيم؛ فالمقيس فيها كثيرٌ، والمسموع كثير، وفيها النادر، والقليل والشاذ، وما جاء على صيغة الجمع وهو مفرد، وما جاء على صيغة من صيغ المفرد وهو في معنى الجمع، وفيها ما يجمع على صيغة جمع القلة وهو كثير، وما جُمع على صيغة الكثرة وهو قليل... ومما اختلفوا فيه، أو أنكروه: جمع مشكلةٍ على مشاكل، ومدير على مدراء، وصبور، ونحوه؛ جمعًا مذكرًا سالمًا، وكذلك لفظ كثير؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولم يُسمَع كثيرون.. ومن ذلك: جمع حاجة على حوائج. قال الحريري في «دُرَّة الغواص»: «ويقولون في جمع حاجة: حوائج؛ فيُوهمون فيه... والصواب: أن يُجمع في أقلّ العدد على حاجات؛ كقول الشاعر:

وقد تُخرِجُ الحاجاتُ يا أمَّ مالك كرائمَ من ربٍّ بهن ضنينِ

وأن يُجمع في الكثرة على حاجٍ؛ مثل: هامَةٍ، وهامٍ»، وسبقه المبرّد

إلى ذلك، وقَبْلَه الأصمعي، وكان يقول: هو مولّد. وتبعهم في ذلك أصحاب القياس. ورأيُ الأكثر أنه سماعي، وفي ذلك شواهد من شعر الشعراء الأقحاح؛ كالشماخ، والأعشى، والفرزدق، وهميان بن أبي قحافة. وتُروى في ذلكَ أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة. ولعلّ أصحَّها إسنادًا حديث: «**ولا تقضوا عليها - أي: على الطرق - الحوائج**». ومن مشهورها: «**إن لله عبادًا خلقهم لحوائج الناس**»، ولأبي عمرو بن العلاء، وابن الأعرابي، وابن خالويه إنشاداتٌ. وأثبتها الخليل، في «العين»، وابن دريد في «الجمهرة»، وابن جني في «اللمع»، وابن السكيت في كتابه «الألفاظ». وقال الجوهري: «هو كثير في كلام العرب»، وقال الزبيدي في «التاج»: «وهو رأي الأكثر». ومِن هؤلاء مَن يقول: حوائجُ جمْع حائجة. ثم انقسموا إلى قسمين، فقال فريق منهم: حائجة هو المفرد؛ إلا أنه لم تنطق به العرب، وقال فريق آخر: بل نطقت به، ولم يوردوا شاهدًا على ذلك. ويكفي فيه نقل الأثبات؛ كأبي عمرو بن العلاء، قال - رحمه الله -: يقال: في نفسي حاجة، وحائجة، وحوجاء. والجمع: حاجاتٌ، وحوائجُ، وحاج، وحِوَج. **فظهر بهذا أن لفظ «حوائج» صيغةٌ صحيحة؛ نقلاً صحيحًا، وأن فرسان النصوص إذا جالت في ميادين الكفاح، طارت رؤوس المقاييس في مهابّ الرياح.**





كيف يُحبَسُ اللسانُ؟!

الثاء، والذال، وكذلك الظاء، أحرف تخرج من ظهر طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ويتعذر النطق بها نطقًا صحيحًا إلا بإخراج طرف اللسان ملتصقة بأطراف الثنايا العليا وحبس اللسان عن النطق بهذه

الأحرف ظاهرة من الظواهر الكبرى يحتاج علاجها إلى مؤتمرات، وخطب، وحملة توعيةٍ طوافةٍ من الحجاز، إلى الشام، إلى مصر؛ لأن اللحن فيها تحريفٌ للكَلِم من بعد مواضعه، وانتقالٌ بالكلمة من معناها إلى معنى آخر لا يريده المتكلم، أو إلى ما لا معنى له في العربية، وإلى خلطٍ في مقاصد الكلام.

فانظروا ـ مثلاً ـ إلى هذه الجملة كيف يمكن أن تنقلب إلى معنى باطل، أو إلى ما لا وجود له أصلاً في لغة العرب «حدث ثابت الثَّبت، ثم الثوري الثقة، بثلاثة وثلاثين حديثًا»، فإذا حبستَ اللسان، ولم تخرج حين النطق بالثاء، فسوف تُصبح (حدَّس سابت السَّبت، سُمّ السَّوري السقة بسلاسة وسلاسين حديسًا)، وانظروا إلى أي شيء تؤول إليه كلمة «مذبذبين، والمبثوث، الغذاء، والعذاب، والإثم، والإذن، ذلك، المؤنث، المذكر، الغث، الثمين، شذور الذهب، البذر، الحث، البث، النواجذ، المآخذ، البحث، الكثّ، الذباب، إذا، جَثا، الأنثى، الثمرات»، ومئات الكلمات من ذوات الذال، أو الثاء، حينما يُحبس اللسانُ؟! فإذا كان ذلك اللحن في ألفاظ القرآن فهو أقبح، واللاحن به آثمٌ باتفاق؛ إذا كان يمكنه النطق الصحيح. وليس النطق بهذه الحروف من غير مخرجها بأشنعَ ممّن أخرج لسانَه حين لا يجوز إخراجه؛ كما يقول الألثغ إذا نطق بالسين في «أسّس» فيقول: «أثّث»، فاتقوا الله ـ أيها الناس ـ في ألسنتكم، ولكأني بالحروف تكفِّر اللسان، وتقول له كلَّ حينٍ: اتق الله فينا فإنما نحن بك، فإن أنت استقمت استقمنا، وإن أنت اعوججتَ اعوججنا.

❑ الخلاصة:

الثاء والظاء، تخرج من ظهر طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، فمن حبس اللسان دونها فهو لاحن لحنًا ظاهرًا.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

هل النوايا حسنة أم النيّات؟!

نوايا؛ كـ: حوايا، وطوايا، على زنة (فعائل) مما اشتهر على ألسنة المتأخرين على أنه جمع (نيّة) في معنى النيات، ومن الباحثين من انتهى إلى المنع مِن جمْعِه على هذه الصيغة؛ لأنّ القياس الصّرفي لا يصححها، وليس ثَمَّ سماع يؤيدُها. وأما حوايا، وطوايا، فهما جمع حويّة، وطويّة، على وزن (فَعِيْلة)، ومفرد نوايا: نيّة، على زنة (فِعْلة).

وسوّغ الجمعَ فريقٌ آخرون من أهل العصر، ومنهم اللغوي المبين، على النجدي ناصف، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وحيثيات الجواز عنده تتلخص في:

١ ـ شيوع هذا الجمع في لغة العصر؛ حتى لا يُذكَر جمعٌ سواه للفظ النيّة.

٢ ـ أن جمع التكسير يشيع فيه السماع، ثم أورَد كلماتٍ كثيرةً جُمعت سماعًا على وزن «فعائل»؛ كالضرّة والضرائر، والكَنّة والكنائن، والحُرّة والحرائر، والنَّظير والنظائر.

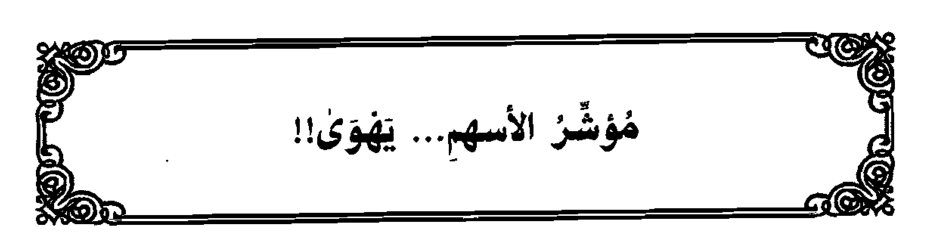
وتوسط آخرون، فأجازوا الجمع؛ لا على أنه جمع (نيّة) ولكن على أنه جمع «نَوِيّة» على زنة فعيلة؛ فيطّرِد القياس حينئذٍ، وممن ذهب إلى هذا محمد شوقي أمين، والعلاّمة ابن عقيل الظاهري، وهذا قول مستقيم؛ لموافقته القانون الصرفي؛ غير أنّ هٰهنا سؤالاً كبيرًا يطلب جوابًا؛ وهو: هل سُمع عن العرب لفظ (نَويّة)؟ فسيقولون: لا. فيقال لهم: إنكم لم تمنعوا (نوايا) في الأصل إلا لأنها لم تُسمع، فَلِمَ أجزتم (نَوِية) وهي لم تسمع؟ إنما سُمعت (النّيّة) وأنتم تعلمون علم اليقين أنّ جمع التكسير

لا يدانيه باب آخر من أبواب الصرف في خروجه عن القياس، وما فيه من وفرة المسموع.

❑ الخلاصة:

لم يسمع عن العرب: نوايا، ومن قال: هي جمع نَوية صحّ له ذلك مع استشكال.





مُؤشِّرُ الأسهمِ... يَهوَىٰ!!

هكذا سمعته، بفتح الواو، من قناة إخبارية مدوّية في آفاق الأثير، ولو سمعها أبو علقمة النحويُّ لتوجّع من ذلك ما بين وابلته إلى دَأْيةِ عنقه، وكان أشدّ عليه من انحدار المؤشر، وخسارة المال؛ فإن النحويين يألمون من اللحن، كما تألمون! وأرباب المال يقولون: ليت المؤشرَ يهوَى، فإن يهوَى معناه: يُحِبّ. يقال: هوِيَ يهوَى الأمرَ؛ أي: أَحبَّه وتعلّق به ـ بكسر الواو في الماضي، وفتحها في المضارع ـ؛ كأن الحُبَّ يرقى بصاحبه من سُفل إلى عُلْوٍ. والكسرةُ من أسفلَ، والفتحةُ من فوق؛ كما نقول: رَقِيَ يَرقَىٰ على وزن فرِح يفرَح. وفي قراءة شاذّة: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو؛ أي: ترتفع. ومصدرهُ: الهوَى الذي هو قائد الشَهوة، وآفةُ العقل، وفيه يقول ابن دريد في مقصورته:

وآفةُ العقلِ الهوَى فمن علا ... على هوَاه عقلُه فقد نجا

وقال الآخر:

إنارةُ العقل مكسوفٌ بطوعِ هوًى ... وقلبُ عاصي الهوى يزداد تنويرا

وأما (هَوَى يهوِي) فمعناه: سقط. وفِعلُه الماضي بفتح الواو، ومضارعه بكسرها؛ لأنه سقوط من عُلْوٍ إلى سُفلٍ، والفتح من فوق، والكسر من أسفل؛ كما نقول: رمَى يرمِي. والرّميُ منتهاه إلى سقوط. وفي الذكر الحكيم: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ۝٣١﴾، أي: تسقط، والمصدر: الهُوِيُّ، وفي شعر الأفوه الأودي (ت٥٧٠م):

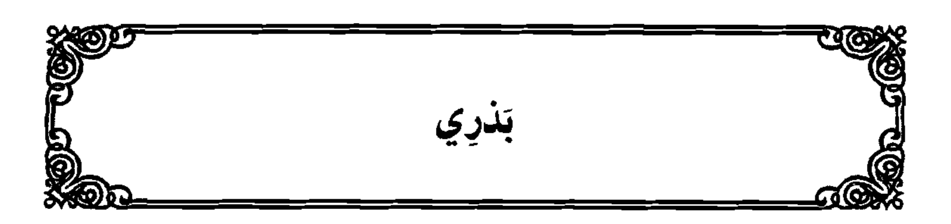
فَرَدَّ عليهم والجيادُ كأنّها قطًا سَاربٌ يَهوِي هُوِيَّ المحجَّلِ

فيا أيها الإخباريّون، لا تجمعوا علينا بين خسارتين، خسارةٍ في المال، وخسارةٍ في المقال. ولو حرَصنا على صون المقال حِرْصَنا على المال لهان علينا ما نلقى، ولكان لنا ذلك عن كل خسارة في الدنيا عوضًا.

❑ الخلاصة:

إذا عبَّرت عن السقوط فقل: هَوَى، يهوِي، كنزل يَنزِل، وإذا أردت الحبَّ فقل: هويَ يهوَى، كطرِب يطربُ.





بَذرِي

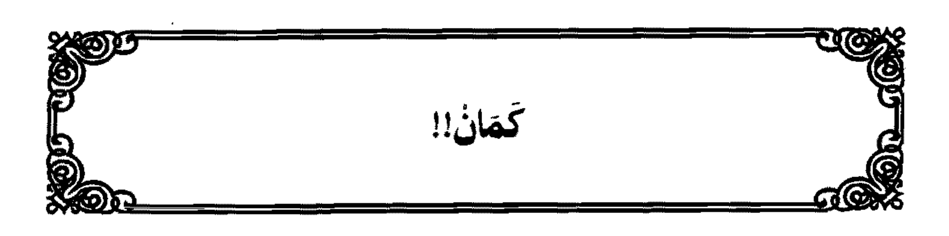
من الألفاظ الدّائرة على الألسنة: لَفظة (بَذرِي)، نقول: جئْنا بدري؛ أي: باكرًا. ولم أجد هذا الاستعمال، وأمّا أصلُ اللفظة (الباء، والدال، والراء) فلا خفاء في وجودها، وموافقةِ أصل معناها للمعنى المقصود في ما نستعمله الآن؛ لأنَّ أصلَ معنى هذه المادّة: هو الإسراع إلى شيء؛ كما قال ابن فارس، ومن ذلك: بادرتُ إلى الشيء؛ أي: أسرعتُ، وسبقت إليه، والبَدْريّ من الغيث: ما كان أوَّلَ الشتاء. ويقال: بدَرَ إلى الزرع: بكّر به

أوّل الزمان. فلا نزاع إذَنْ في صحة الإطلاق على المعنى المتقدم، وبقي الاستعمال. . . هل هو صحيح، أم لا؟ وكيف يُخرَّج على أصله؟ الظاهرُ: أن الاستعمال صحيح، ويخرَّج على أن المعنى: جئنا في وقت بدريٍّ؛ أي: في وقت مبكر، كما أُطلِق على الغيث الذي يكون قبيل الشتاء بدريًّا.

❑ الخلاصة:

لم يسمع عن العرب «بدْريّ» ولكنَّ مادّته عربية، ويجوز تخريجه على معنى مستعمل.





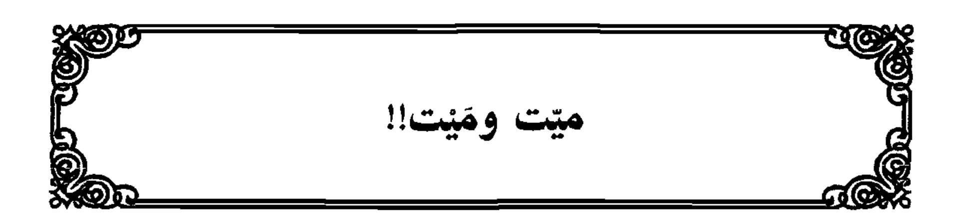
كَمَانْ!!

هي من الألفاظ الشائعة التي تدُور على الألسنة، وخاصةً في بلاد الحجاز وهي بمعنى: (أيضًا) فإنْ كانت غيرَ دخيلة، ولا معرّبة، فهي من الألفاظ العربية التي طرأ عليها تحريفٌ يسيرٌ في اللفظ والمعنى. وأصلها فيما أحسب ـ وأرجو أن لا أكون من المتكلفين ـ (كما أنَّ) فخُفِّفت الجملة بإسقاط الهمزة، وإدماجِ الكلمتين؛ حتى صارا كالكلمة الواحدة. واللحنُ الذي يحصل في استعمال هذه الكلمة؛ هو: استعمالُها وحدَها، أو في آخر الكلام؛ وهو ما لا تستعمل فيه (كما أنّ) فكأنهم تناسَوا موضعها في نسق الكلام؛ لأنهم نسَوا الأصل الأصيل، ونقلوا معناها إلى كلمة (أيضًا) التي تُستعمل في جميع الأحوال: في أول الكلام، وآخره، ووسطه؛ كما تُستعمل كلمةُ (كمان) سواءً سواءً. ومن المكيِّين اليوم الذين من غير العرب من ينطق بها بهاءٍ كهاء السكت؛ فيقول: «كمانَهْ» فلعلّ أصله: «كما أنه» فحُذِفت الهمزة تخفيفًا.

الخلاصة:

«كمانْ» لفظ عامِّي، يحتمل أن يكون أصله «كما أنَّ».

□ □ □ □ □ □



ميّت ومَيت!!

هل من لحن القولِ إطلاقُ الميّت (بالتشديد) على مَن مات؟

هذه المسألة فيها خلاف قديم، وكان أبو عمرو بن العلاء ممن يرى ذلك، ويقصُرُ الميّت (بالتشديد) على ميّت الأحياء، وأمّا من خرجت روحه فهو المَيْت، ويؤيد ذلك: تفريقُ بعض القراء بينهما مراعاةً لهذا المعنى، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي:

وما لم يَمُتْ للكلّ جاء مُثقَّلاَ

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾، قرأه الجميع بتشديد الياء، والذي انتهى إليه المحققون جوازُ إطلاق الميّت على مَن مات، ومن لم يمت... وكنتُ كتبتُ في هذه المعاني أبياتًا أشرْتُ فيها إلى الخلاف، ورأْيِ أبي عمرو؛ وهي:

ووجهانِ فيمن مـاتَ، سِمْهُ بميّتٍ ... وميْتٍ، ولا أولَى، ولأَوّلُ أمثَلُ

لمن لم يمتْ، واعكسْ بعكسٍ، وعندنا ... معاشرَ أهل الإرثِ هذا يفضّلُ

وقال الخليلُ الصَّمْعَيُوتُ مبيِّنًا ... عن ابن العَلا شِعْرًا ففيه تَأمّلوا

أيا سائلي تفسيرَ مَيْتٍ وميِّتٍ ... فدونك قد فسَّرتُ ما عنه تسألُ

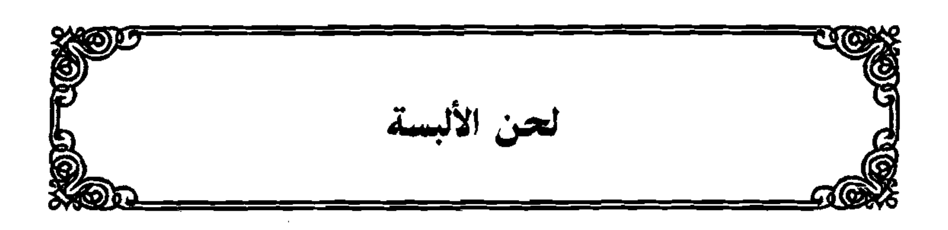
فمن كان ذا روحٍ فذلك ميتٌ ... وما الميْتُ إلا من إلى القبر يحملُ

فهذا جوابٌ واضحٌ ومفصّلٌ ... وإن جاء نهرُ اللهِ لم يأتِ مَعْقِلُ

الخلاصة:

من العلماء من فرق بين «ميِّتٍ» و«ميت»، والصحيح جواز إطلاق «الميِّت» على مَن مات ومن لم يمت.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



لحن الألبسة

من الدَّخيل على لُغتنا أسماءُ كثيرٍ ممّا نلبس؛ بسبب أنّ قومنا ليست لهم يدٌ صَناع؛ حتّى للضروري من لوازم الحياة، فوفدت علينا صِناعةُ غيرنا بأسمائها، فهم أحقّ بها وبتسميتها. وأنا أرى أن يكون تعامُلنا مع الدخيل من الأسماء على صورٍ ثلاث:

الأولى: إمّا أن يكون الشيء المسمّى باسم دخيل، له اسم مماثل في لغتنا العربية؛ فهذا لا بدّ من اطّراح الأعجمي، وتسميته بالاسم العربي المبين.

الثانية: وإمّا أن يكون لفظُه قابلاً للتعريب، وليس له اسم في العربية؛ لأنّ المسمّى مُحْدَثٌ؛ فهذا يُتصَرَّفُ في الاسم الدخيل بالتعريب إن أمكن، إلى الصورة:

الثالثة: ألاّ يمكن تعريبُه ولا التّصرُّف فيه؛ فنُبقِيه على ما هو عليه دون تصرف... وممّا وردَنا من ذلك: (الغترة) ليست عربية، ولا يوجد في اللغة (غتر) أصلاً، مع شبهها باللفظ العربي، ولقد نازعني ليلةً من الليالي العلاّمة ابن عثيمين في هذا النفي فأتيت له بالقاموس، فاللسان، فالتاج، فلم يجد شيئًا، وكان ـ رحمه الله ـ علمه بالنحو أكبر من علمه واشتغاله باللغة. وكذلك (الفستان) على وزن البُستان، أصله بالطاء بدل التاء. و(الفنيلة) معرّبة

و(الكلسون) و(البوت) و(البشت)، وقلت في «ما هبّ ودبّ»:

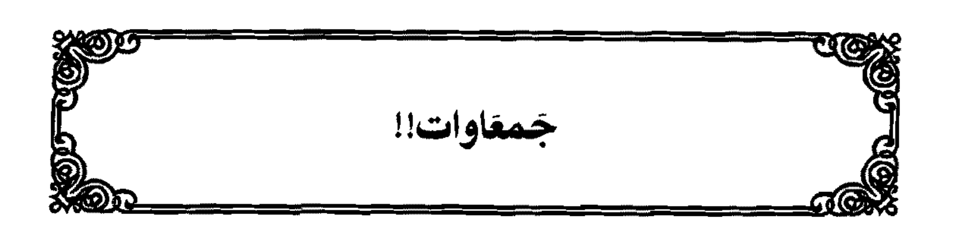
لَـيـس فـي الـقـامـوسِ والـلِّـسـانِ ... لَـفـظـة غُـتـرةٍ ولا الـفـسـتـانِ
والـبـشـتِ والـبـوتِ ولا الـفـنـيـلـةُ ... والـكـلَـسُـون. ثـم بُـوتٌ بـوتـةُ
لِـشَـجـرٍ وبـلـدةٍ بـمَـرْوَ ... وانسب إليها بُوتَقيْ. وأَشْوَىٰ
لفظة ذي نجدٍ، وأصلُه الشَّوى ... أي: هيّنُ الأمر، رَواه من روَى

وشرح هذه المعاني مبسوط في «ما هبّ ودبّ».

❑ الخلاصة:

«الغترة... وأخواتها» من المعرَّب الدخيل على العربية.





جمعاوات!!

سمعت خطيب مصر المصقع الشيخ/ عبدالحميد كشك - يرحمه الله - يقول: فخرجت الطالبات جمعاوات، جمع (جمعاء) تأنيث (أجمع) ولم أجد له شاهدًا في اللغة؛ لأن جمْعَها المنصوص عليه في كتب اللغة (جُمَعْ)، ثم وجدت للحريري كلامًا في بيضاء، وسوداء، وخضراء على بيضاوات وسوداوات، وخضراوات، وقال: (وهو لحنٌ فاحشٌ؛ لأن العرب لم تجمعْ فَعْلَاء التي هي مؤنث أفعل بالألف والتاء، بل جمعته على فُعَل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾).

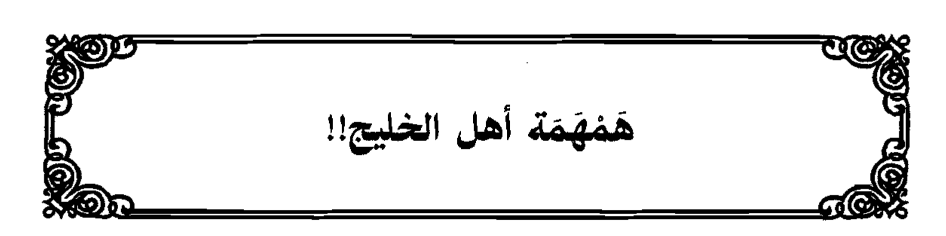
ووافقه في ذلك الشهاب الخفاجي، وأما ما رُوِي مرفوعًا: **«ليس عن الخَضْرَاواتِ صدقةٌ»**، فهو اسم، لا صفة، كبيداء، وصحراء... ومن

المحققين مَن قال: هو جمع خضرة، والصحيحُ في جمعه خُضروات؛ لا خَضْرَاوات.

❑ **الخلاصة:**

يجمع «فَعْلاء» الذي مذكره «أفعل» على «فُعَل» لا «فَعْلاوات».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هَمْهَمَة أهل الخليج!!

سُئلت عمّا يَلْهَجُ به أهل الكويت، والعراق، وغيرهم حين يبتدئون بعض كلامهم بقولهم: هَمْ أنا جئت... هَمْ عرفت... ووجدت هذه المسألة بعينها في كتاب «درَّة الغوّاص» للقاسم بن علي الحريري؛ حيث قال: ويقولون للمخاطب: هَمْ فعلتُ. و: هَمْ خرجتُ. فيزيدون «هَمْ» في افتتاح الكلام، وهو من أشنع الأغلاط، والأوهام.

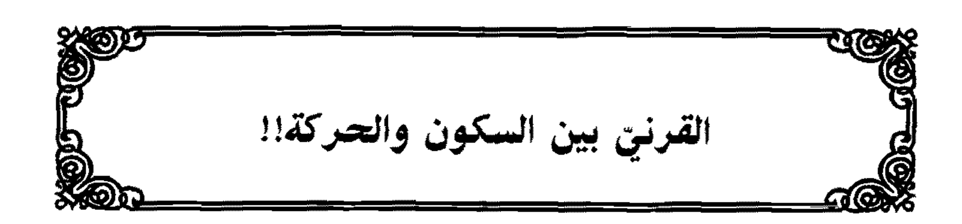
وحُكِي عن الأخفش أنه قال لتلاميذه: جنِّبوني أن تقولوا: بَسْ، وأن تقولوا: هَمْ، وأن تقولوا: ليس لفلان بَخْتٌ.

وعلّق عليه الخفاجي بأنّه وقع في «صحيح البخاري» في كتاب الحج: هَمْ هذا الحديثُ حديثُ مالك، وحكى بعض الشراح عربيَّتها، وأنها بمعنى: «أيضًا»، وجعلها الرضيّ لغة في «أَمَا» الاستفتاحية، ومن لغاتها: «هَمَا وعَمَا»، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاثة، فيقال: هَمْ، وعَمْ، وأم.

وأما (بَس) فبمعنى: حسْب. كما في «القاموس».

وأما (البَخْتُ) بمعنى الحظ؛ فمولّد، أو مُعَرّب، باتفاق.

والحاصل: أنَّ من عَلِم حجةٌ على مَن لم يعلم، وأن القول بأنّ «هَمْ» لغة في «أم» التي أصلها «أما» قولٌ لا يأباه الإنصافُ؛ لما علمت.



القرنيّ بين السكون والحركة!!

أُوَيْس القرَني: التابعيّ الجليل؛ بل سيدّ التابعين. يَلحن اللاّحنون في رائه المفتوحة فيسكّنونها، وإنما هي بالفتح؛ نسبةً إلى جده قَرَن بن ردْمان بن ناجية بن مراد... بهذا جزمَ أئمة النَّسَب؛ كـ: ابن الكلبيّ، والهمداني، وابن حبيب، وروى مسلمٌ في صحيحه حديثَ فَضْلِه، قُتِل بصفِّين مع علي بن أبي طالب، وقيل: مات بدمشق، وقيل: بمكّة، ونَسَبه الجوهريُّ في (الصحاح) إلى (قرن المنازل) ميقات أهل نجد، وقد غلّط العلماءُ الجوهريَّ فيما قاله من جهتين:

إحداهما: فتح راء «قرْن المنازل».

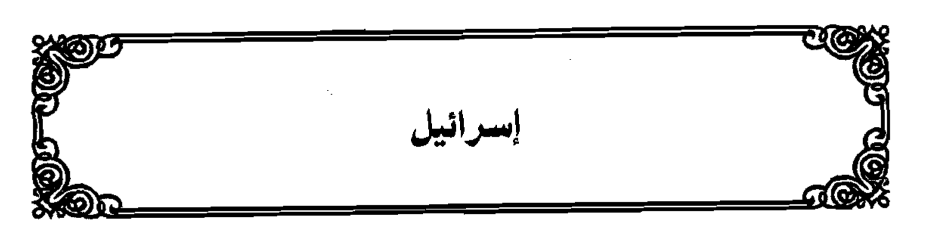
الثانية: نِسْبة «أويس القرَني» إليه.

ومما شاع على الألسنة نِسبتُه إلى «بلْقَرْن» القبيلة المشهورة، التي يُنسب إليها فَخرُها، صاحِبُنا، ووديدُنا، الشيخ: عائض بن عبدالله، وأدعوه إلى تحقيق صحّة هذه النسبة التي ترجَّح خَطأُها سلفًا. كما أدعوه إلى تحريك الراء، وهو الوسط، كما حرّك الوسط الثقافي بسكونه؛ فإنّ في حركة العالِم بَركةَ العالَم، والعُزلة لا تجوز لمثله.

❑ **الخلاصة:**

قل: أويس القَرَني، بفتح الراء، ولا تقل: القرْني، بسكونها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



إسرائيل

«إسرائيل»: كلمة عبرانية؛ معناها: جنديّ الله، و: الرجل المحارب، و: اسمُ نبيّ الله يعقوب - عليه السلام -.. وفي دائرة المعارف للمعلم بطرس: «وقد ورد إسرائيلُ في سِفْرَيْ الأيّام اسمًا ليهوذا، وورد في استيرًا اسمًا للشعب كلِّه، وقد استُعمِل إسرائيل اسمًا للعوام؛ تمييزًا لهم عن الكهنة، واللاويين، وغيرهم، مِن الخَدَمة» فاسم (إسرائيل) بمعناه السّامي لا تستحقّه أُمَم اليهود الذين يسعون في الأرض فسادًا؛ وإنّما هي تسميةٌ استُغفِل بها العالَم، وسُمُّوا في القرآن: هُودًا، ويهودًا، ونُودُوا بـ «بني إسرائيل».

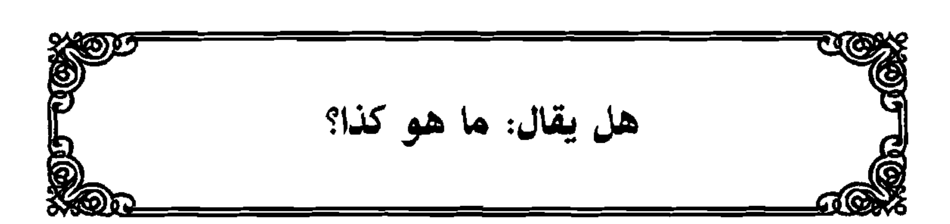
وكتب الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود بحثًا سماه: «الإصلاح والتعديل فيما طرأ على اسم اليهود والنصارى من التبديل» انتهى فيه إلى أنه لا يجوز إطلاق بني إسرائيل على اليهود الذين انفصلوا بكفرهم عن بني إسرائيل الأوّلين؛ فإنّ لأولئِك فضائلَ لم يعرفها هؤلاءِ، ولم يجدوا ريحها... وكلامه - رحمه الله - في من يطلق عليهم إسرائيل.

فإن قيل: هو اصطلاح تعارف الناس عليه، وغلّب على غيره، وتُنُوسِيَ معناه الأصليّ، ولا مشاحة في الاصطلاح، ولا في أسماء المسمّيات، قلنا: بل قد يكون في الاصطلاح مشاحّة، ولحنٌ في القول؛ وهذا منه.

❑ الخلاصة:

إطلاق اسم «إسرائيل» على يهود اليوم من لحن القول.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يقال: ما هو كذا؟

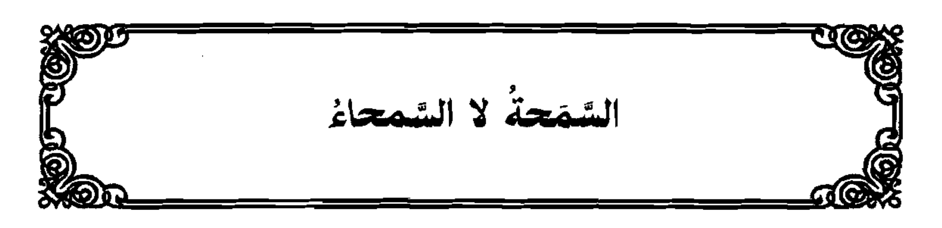
كانَ مِن أشياخنا مَن يرى أن ضمير «هو» بعد «ما» الاستفهام وقبل الخبر من اللحن الشائع، وأنه لم يُسمَعْ نظيرُ ذلك في ما يصحّ به الاستشهاد. ولا حاجة إليه. ثم وجدْتُ في قرارات مجمع اللغة العربية أنّ المجمع سوّغ مثل هذا، وعلّل جوازَه بأن هذا الضميرَ ضميرُ فصل؛ للدلالة على أن ما بعده خبر لما قبله، أو: أنه مبتدأٌ ثانٍ، وخبرُه ما بعده، والمبتدأ التالي وخبرُه خبر للمبتدأ الأول، أو: على أن الاسم الظاهر بعده بدلٌ من الضمير، فإذا قلت: ما هو الأمر؟ كان الضميرُ خبرًا، و«الأمر» بدلاً منه.

وكل هذه التعليلات لها حظّ من القوّة، ولا ينقصها إلا أنه لم يُسمَع نظيرُه في شيء مما يصحّ به الاستشهاد؛ مع كثرة ورود هذا الأسلوب في كلامهم دون ضمير، فلا أقلَّ من أن يقال: إنه مخالِف للفصيح من كلام العرب العرباء.

❑ **الخلاصة:**

يقال في الفصيح: ما هو الأمر؟ والأفصح: ما الأمر؟

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



السَّمحةُ لا السَّمحاءُ

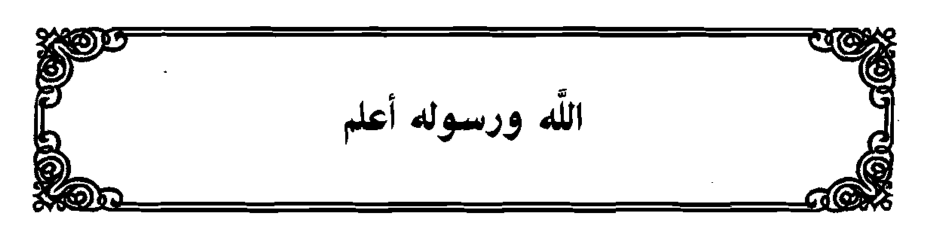
ثبت في الحديث الصحيح: «**أحبُّ الأديانِ إلى الله الحنيفية السّمحَة**»، ولم يقل: السَّمحاء؛ لأنها لا يأتي منه أسمح؛ فلا يقالُ: دينٌ أسمحُ،

وشريعة سمحاء، ولا يأتي فَعْلاء إلا إذا جاء في مُذَكَّرِهِ (أفْعَلُ) كـ: أحمر وحمراء، وأحمق وحمقاء، وأعور وعوراء، وكثيرًا ما يكون في الألوان والعيوب، فمن قال: الشريعة السمحاء فهو لاحِنٌ؛ لِما عرفتَ.

❑ الخلاصة:

قل: الشريعةُ السَّمْحَة، ولا تقل: السَّمحاء؛ لأن مثل هذا لا يأتي إلا لما كان مذكره «أفْعَل».

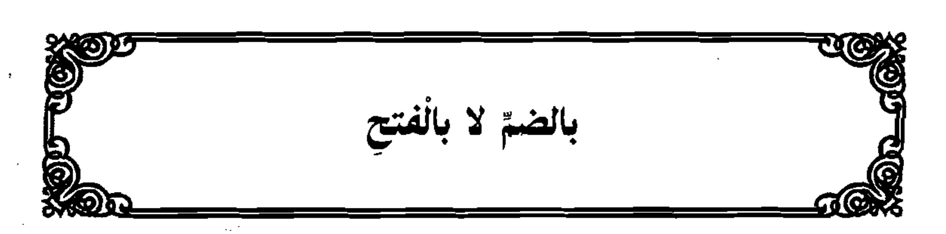




الله ورسوله أعلم

لا يقال بعد وفاة النبيّ ﷺ: الله ورسوله أعلم، بإطلاقٍ؛ إلا فيما هو من أمور التشريع، وما أُطْلِعَ عليه من الغيب، فلا يجوز (ورسولُه أعلم)؛ لأنه لا يعلم الغيب إلا الله، وأمّا في حياته ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقد كان الصحابة يُسألون في أمور الدين، فيقولون: الله ورسوله أعلم.





بالضمِّ لا بالْفتحِ

مما يُلحن فيه بالفتح، وحقُّه الضم: هذه الألفاظ:

ـ أسماء على وزن فُعلول؛ منها: (جُمهور، وعُصفور، وصُرصور،

وبُرغوث، وصُندوق، وخُرطوم) كلها بضم أولها، وفتْحُها لحنٌ، وكذلك ما كان على زنتها، ويستثنى من ذلك كلمة (صَعْفوق) الرجل اللئيم؛ فهي بالفتح، وأنشدَنا شيخُنا الشنقيطي بيتًا في ضم جيم (الجمهور) و(الجُل) و(الجُزء) من أحسن ما نظم، وهو:

وضمُّ جيم الجلِّ والجُمهور والجُزء واجب لدى الجمهورِ

ـ (الرُّصافة وجُدّة) بضم أولهما، وهما مدينتان معروفتان، وفتحهما لحنٌ.

ـ (المُنَاخ) بضم الميم، مأخوذ من أنختُ البعير، فبَرك، ولا يقال: ناخ البعير، والمُناخ: هو المكان الذي تُناخ فيه الإبل، وعادة العرب أنهم يختارون المكانَ الطيِّب الهواء، ثم توسّعوا في استعمال المُناخ حتى أُطلِق على ما هو معروفٌ اليوم.

ـ (مُفَاد الكلام) هذا أيضًا بالضم؛ لأنّ فِعله رباعي (أفاد) ففَتْحُ ميمه غلطٌ.

ـ (عُطارد) كوكبٌ معروفٌ، بضم أوله، والفتحُ لحنٌ.

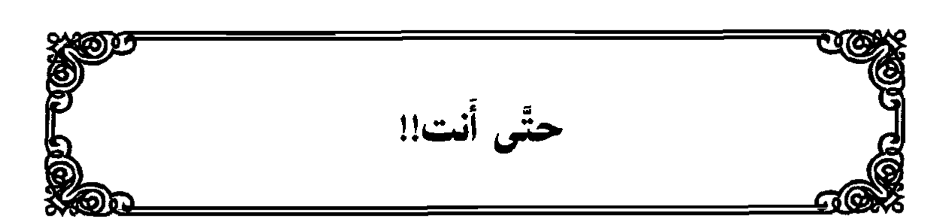
ـ (قُشَعْرِيرة) بضم القاف، وفتحِ الشين، وسكون العين؛ على وزن: (الطُّمأنينة) وفي الناس من يفتح الطاء؛ وهو لحنٌ أيضًا.

ـ ومن ذلك: (وَضَعْتُ الأمر نُصْبَ عَيْني) بضم النون؛ أي: أمامَها. وفَتْحُه بمعناه هذا خطأٌ.

❑ **الخلاصة:**

كل هذه الألفاظ يجب فيها ضم أولها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



حتّى أَنت!!

قال الفرزدق:

فواعجبًا حتّى كُليبٌ تسبُّني ... كأن أباها نَهشلٌ أو مجاشعُ

أورَدَ بيتَ الفرزدق هذا ابنُ هشام في كتابه «مغني اللبيب» وقال: معناه: فواعجبًا يسبُّني الناسُ حتى كليبٌ تسبُّني. والذي جعله يقدِّر هذا التقدير: أن «حتّى» تجيءُ غايةً لما قبلها. وما قبلها في البيت لا يصلُح أن تكون غايةً له. ومِثْل ذلك: ما اشتهر على الألسنة من قولهم: حتّى أنت يا فلان.

وقد خطَّأ بعضُ الكرام هذا الأسلوبَ؛ لأنه لم يُعهد في اللغة استعمالُ حتّى في مستهلّ الكلام.

ومن أجازه ـ وهو الحق ـ قدّر له من الكلام قبله من نحو ما قدّره ابنُ هشام في البيت. وكثيرٌ مِن وُجوه النحو مبنيٌّ على الحذف، وفي الكلام المشهور على ألسنة معلمي النحو: لولا الحذفُ والتقديرُ، لعرفَ النحوَ الحميرُ. وأنا أقول: الكثيرُ؛ بدلاً من الحمير؛ فإن الحميرَ وأشباهَها لا تعرف النحو بتقديرٍ، ولا بغير تقدير.

❑ **الخلاصة:**

لا حرج في قولهم: حتى أنت.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

التَّنصُّت والتصنُّت

يشيع على ألسنة العامة استعمالُ « التصنُّت » (بتقديم الصاد على النّون) ويشيعُ على ألسنة الخاصة «التّنَصُّت» بتقديم النون، والمقصود من اللفظين: الإنصاتُ في استماع، فأما الأول: فلا وجود له في السماع، ولا وجه له في القياس... وأمّا الآخر؛ وهو «التنَصُّت»: فلم يُسمَع عن العرب، ولا ذُكِر في معجم من المعاجم، وإنما أورده بعض المتأخرين كالبستاني في كتابه «محيط المحيط» وكذلك «المعجم الوسيط» ولكن القياس لا يأباه، وإليك البيان:

أولاً: التنصُّت من «نَصَتَ» يقال: نَصَتَ للحديث، وأنصت له. وهذا مُثبت في معاجم اللغة[1]. فأصل المادّة موجود بعين الترتيب الموجود في «التّنصُّت».

ثانيًا: التنصّت تَفَعُّلٌ من «نَصت». والتفعُّل معنًى من المعاني التي تعبّر العرب بها لزيادة في المعنى؛ كالمبالغة، والقصد، والتكثير، ونحو ذلك. والتّنصت فيه من المعاني ما ليس في الإنصات؛ وهو: القصد، والمبالغة في الإنصات، والإنصات من حيث لا يشعر المتكلم. ونظير ذلك: التعرُّف، والتصرُّف، والترقّب، والتّلَصُّص.

ثالثًا: التنصُّت: مصدرُ «تنَصّت» كـ: تكلّم، وتعرّف، وتصرّف. والأصلُ أنْ يُبحَث عن ورود الفعل على مذهب الكوفيين الذين يقولون: إنّ الأصل هو الفعل، لا المصدر. واستعمال تفعُّل مِن فَعَلَ مُتَوسَّع فيه، والسماعُ فيه غير لازم.

---

(١) انظر على سبيل المثال: معجم مقاييس اللغة «نصت».

الخلاصة:

لا تقل: التصنّت، وقل: التَّنصُّت.

□ □ □ □ □ □



واجباتُ الكسر

إليكم مجموعة من الألفاظِ التي تَزِلُّ بها الأقلام، وتعثُر بها الألسنة. كثيرٌ منها ممّا نبّه عليه الأوّلون والآخرون؛ أمثال: الزبيديُّ، في «لحن العامَّة»، والصّقلّي في «تثقيف اللسان»، وعبدالقادر المغربي في «عثرات اللسان»:

(البيئة) وهي: الحالة. سمعتُ بعضَ علماء عصرنا يلفِظها بفتح الباء؛ وهو لحْنٌ. والصواب الكسر. وقد نبهته على ذلك، فأجزل الشكر.

(سِيف البحر)، أي: ساحل البحر. وجاء ذِكْره في «صحيح البخاري». ويُطلق أيضًا على ساحل الوادي.

(بِلقيس) ملكة اليمن. بكسر الباء. ومن الناس من يفتح الباء؛ حتى إنّ بعض الخاصّة من نبلاء الدّعاة لم يستطع نُطقَها بالكسر حتى بعد التصحيح.

(صِهيَون) بكسر الصاد، وسكون الهاء، وفتح الياء على زنة (فِرعون) جبلٌ بالشام. وفتح الصاد أو ضمُّها، وضم الياء: غلط.

جاء في المثل: (أسمع جَعجعةً ولا أرى طِحنًا)، أي: طحينًا. وفتْحُ طائه لحْنٌ؛ لأنّه بالفتحِ مصدرُ (طحن).

(عِيان) يقال: رأيته عِيانًا، بكسر العين. والفتح خطأ.

(اللِّثة) منبت الأسنان، بكسر اللام لا غير، وثاؤه مخففة.

(الفِراسَة) جاء في الأثر: «**اتق فِراسَة المؤمن**»، بكسر الفاء. وفتْحُها لَحْنٌ.

(مِساحة الأرض) (علم المِساحة) بكسر الميم؛ لا غير.

(لَحْم نِيّ) الذي لم ينضج، والذي لم تمسَّه النار. بكسر النون.

يقال: (امش على هِينتك)، أي: على مهلك. بكسر الهاء. وفتْحُها لَحْنٌ.

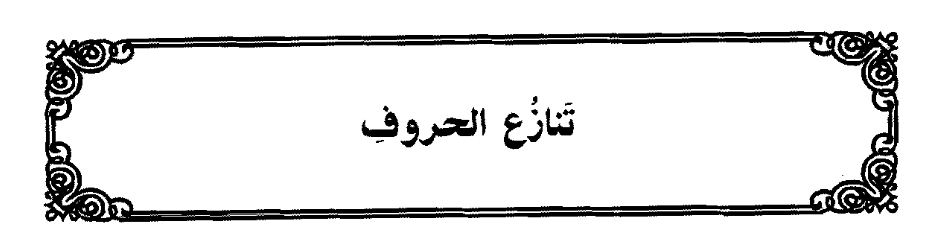
ما كان على وزن (فِعالَة) مما هو بمعنى الصَّنعة والحرفة لا المصدر؛ نحو: (الخِطابة، والوِزارة، والرئاسة) فهذه بالكسر. فإن قُصِد المصدر؛ نحو: خطب خَطابة. و: يعجبني استماع الخَطابة. فبالفتح.

ما كان اسم آلة على وزن (مِفعل ومِفعلة) بكسر الميم؛ نحو: (مِلعقة ومِحبرة ومِنبر) كلها بكسر أوّلها قياسًا.

❑ **الخلاصة:**

لا تفتح هذه الألفاظ، وكن مع الكاسِرين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



تنازُع الحروفِ

يسأل السائل عن ما يعبر به بعضهم حين يقول: أنا لم ولن أذهب. أو: لا ولن آتي. ونحو ذلك مما يجتمع فيه حرفان عاملان.

وجوابه: أن هذه من الأساليب التي بحثها المجمع اللغوي، ورأى جواز التعبير بهذا الأسلوب، وأنه من باب تنازع العامِلَين المعروفِ في باب النحو.

وأقول: من يمنع استعمال مثل هذا الأسلوب الذي جمع سهولةً، وبلاغةً، فهو ضعيف الحسّ، قليل الاطلاع على الأساليب العربية، أو قليل الانتفاع بها؛ ذلك بأن أساليب اللغة زاخرةٌ بما يشبه هذا الاستعمال، وأن المنزع البلاغي - وهو المبالغة في توكيد النفي - متروكٌ للعربي يتكلّم فيه بما يشاء؛ بشرط أن لا يَخْرم قانونًا لغويًّا، ولا يدخل في أسلوبه ما ليس بعربي، فإنْ كان الذي ينكرُ مثلَ هذا الاستعمال؛ لاجتماع حرفين، فقد جاء في اللغة اجتماع حرفين متماثلين وغير متماثلين؛ ومن ذلك قول جميل:

لا لا أبوح بحبِّ بَثْنةَ إنها ... أخذَتْ عليَّ مواثقًا وعُهودَا

وفي غير المتماثلين قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾، وهذه مثل ذلك الأسلوب، والفرق بينهما: أن الفعل في الآية موجودٌ؛ فلو قيل في غير القرآن - مثلاً -: فإن لم ولن تفعلوا، لكان ذلك سائغًا مقبولاً. ولنا بعد ذلك أن نتكلف تقدير فعل للأداة الأولى نفْهمه من الفعل الذي بعد «لن»، ولنا أن لا نقدِّر شيئًا، ونجعل الحرفين مسلّطَين على فعلٍ واحدٍ.

ومِن العلماء مَن أجاز التنازُع في الحروف كالتنازع في الأفعال. وهي مسألةٌ فيها خلافٌ قديم لا ثمرةَ له، مع اتفاقهم على جواز الأسلوب الذي تجتمع فيه أداتان؛ مثل: «إنْ» و«لم» في الآية السابقة. والجمهور يقولون: إن الفعل مجزومٌ بـ«لم». ويجعله ابن العلج، والشاطبي النحوي من باب التنازُع الذي يَصدُق عليه قولُ ابن مالك في تنازُع الأفعال:

والثّانِ أَولَى عند أهل البصرهْ ... واختار عكسًا غيرُهم ذا أُسْرهْ

وأنشد لي العلاّمة النحوي أحمدُ بن شيخه حامد (ت١٣٢٨هـ) قولَ بعضهم في هذا الباب:

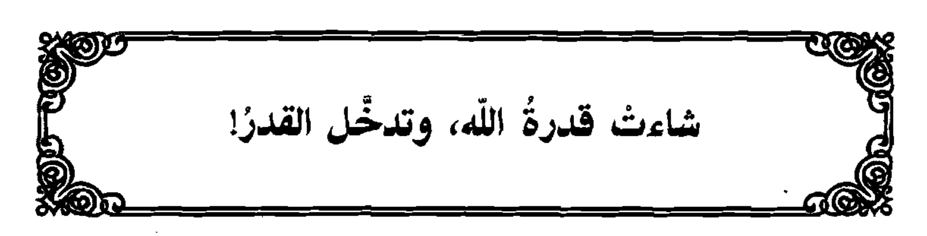
وجوّز ابنُ العلج في الحروفِ ... تنازُعًا، وليسَ بالمألوفِ
تمسُّكًا بقوله تعالى ... في الذكر «إن لم تفعلوا» وقالا
الشاطبيْ: بأن ذاك جائزُ ... في شعرهم كما يقولُ الراجزُ

حـتـى تـراهـا وكـأنَّ وكـأنْ ... أعـنـاقـهـا مـشـدّداتٌ بِـقَـرَنْ
ورُدّ الاوّلُ: بـأن «لـم» و«إنْ» ... لـم يتحدْ معناهما، والشـرط أَنْ
يـتـحـد الـمـعـنـى، وأمّا الـثـانـي ... فـأوّلٌ مـؤكَّـدٌ بـثـانـي

الخلاصة:

قولهم: لا ولن أفعل كذا، أسلوب صحيح.

□ □ □ □ □ □



شاءتْ قدرةُ الله، وتدخَّل القدرُ!

لا يقال: شاءتْ قدرةُ الله، و: لا شاءتْ حِكمتُه، وإنما يقال: شاء الله، و: أراد الله؛ لأنه هو الذي يشاء، ويريد، والصفةُ لا تستقل وحدَها بإرادة ومشيئةٍ؛ لأنّ الصفة معنًى من المعاني، نعم، يقال: هذه حكمة الله، وتلك إرادة الله، كما قال الله: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾.

وأما قولهم: تدخّل القدر، فهي عبارة غير مقبولة؛ لأن التدخّل يكون ممن لا شأن له في الأصل بما تدخّل به؛ كالمتطفّل، أو ممّن لا يدخل في الأمر إلا حين يُعْيِي غيرَه، وكلا الأمرين غير صحيح؛ فالقَدَرُ واقع بكل حالٍ على أحوال مختلفة، والصحيح أن يُقال: نزَلَ القدَرُ، و: وقع، ونحو ذلك[١].

الخلاصة:

قل: وقع القَدَرُ، ولا تقل: شاءت القدرة؛ لأن الصفة لا تستقل وحدها.

---

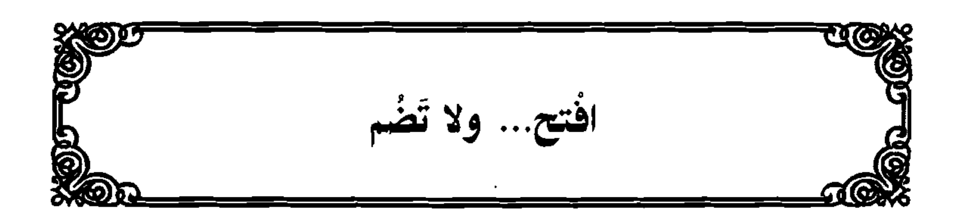
(١) انظر: «المناهي اللفظية» لابن عثيمين: ١٢٦ ـ ١٢٧، و«معجم المناهي اللفظية» لبكر أبي زيد: ٣١٣.



شيخ الإسلام

لم يكن هذا اللّقبُ معروفًا في القرون الأولى، وما يُذكَر عن عليّ بن أبي طالب أنه قال عن أبي بكر وعمر: إماما الهدى، وشيخا الإسلام لا إسناد له، ونعَتَ به الذهبيُّ الصحابيَّ عبدَالله بن عُمر، واشتهر هذا اللقب في جماعة؛ أبرزُهم: ابنُ تيميّة ـ رحمه الله ـ، وتحامل عليه أعداؤه فكفّروا مَن لَقَّبَهُ بشيخ الإسلام، وكتب في ذلك ابنُ ناصر الدين الدمشقي كتابه المشهور: «الرد الوافِر على مَن زعم أنّ مَن لقّبَ ابن تيمية بشيخ الإسلام كافر»، ويغمزه معارضوه بالاقتصار على لفظ الشيخ فقط، وللدكتور بكر أبي زيد بحْثٌ في هذا في كتابه «معجم المناهي»[(١)].





افْتح... ولا تَضُم

مما سبقت إلى التنبيه إليه: ما دوّنه عبدُالقاهر المغربي، مما يضمّه العامة، وحقُّه الفتح، وسأضيف إلى ما ذكره ألفاظًا أُخَر، وفوائدَ مناسبةً، من ذلك:

(بَحيرا): الراهب المشهور، بفتح الباء وكسر الحاء؛ لا بالضم والفتح.

---

(١) ص٣٢١.

جاء في المثل: (سكت ألفًا ونطق خَلفًا) بفتح الخاء، وهم يضمونها، ومعناه ـ هنا ـ: الرديء من القول.

جاء في الشعر:

لا يصلحُ الناس فوضى لا سَراةَ لهم ولا سَـراةَ إذا جُـهّـالـهـم سـادُوا

بفتح السين، وهم يضمونها، والسَّراةُ مفردُه: سَريّ؛ وهو السيد.

يقال: فلان فيه ظَرف؛ أي: كِياسةٌ، ولطافة، وهو بفتح الظاء، وسكون الراء، وضم الظاء لَحْنٌ.

(عَبيد بن الأبرص) الشاعر الجاهلي المشهور، على وزن فَريد، وهم يلفظونه بالتصغير، وكذلك: (عَبيدة) السّلماني المحدّث، بالتكبير لا بالتصغير.

(لَجنة) بفتح اللام، وهم القوم المجتمعون لتدبير أمر من الأمور. وضم اللاّم لَحْنٌ.

(المَوصل) بفتح الميم: البلد المعروف بالعراق، وضَمُّه لَحْنٌ.

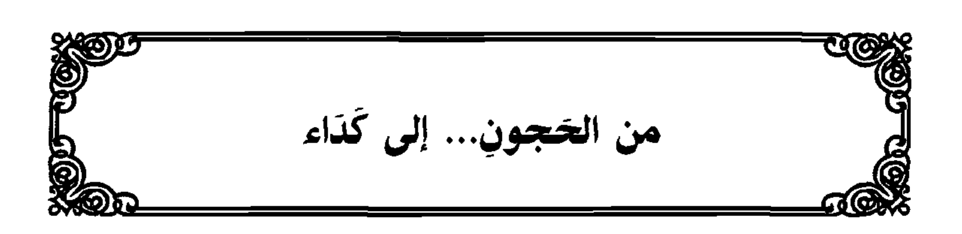
(يَمْنة ويَسْرة)، يقال: التفت يَمنة ويَسرة، بفتح الياء منهما، وضمُّ الياء خطأٌ.

(المَناوي) بالفتح: منسوب إلى (مَنَا) بلدٌ بمصر.

❑ **الخلاصة:**

لا تضم هذه الألفاظ، وكن من الفاتحين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من الحَجونِ... إلى كَدَاء

يلحن كثيرٌ من الخاصّة في هاتين الكلمتين بالضّم، وهما مفتوحتا الأوّل؛ حتى إنّ المؤرخَ عاتق البلادي ضبط «الحَجون» بالضمّ، وقال في كتابه «معالم مكة»: «الحُجُون: بضم الحاء المهملة والجيم على التوالي» هكذا قال، والمعاجم لا تذكُر إلا بالفتح، والعامّة يزيدون لحنًا آخر فيقولون: الحُجُول، وموضع «الحَجُون» معروف اليوم، وهو عند مقبرة المعلاة، وهو الذي عناه مُضاض الجُرهمي بقوله:

كأنْ لم يكن بين الحَجون إلى الصّفا　　　أنيسٌ ولم يسمُر بمكة سامرُ

وأمّا «كَداء»؛ فهي: المرتفع الذي بين جبل (الحجون) وجبل (قعيقعان) وكافُها مفتوحة. وهناك موضع معروف جنوب المسجد الحرام اسمه: كُدَيّ، وموضع ثالث يسمَّى: كُدَى، على وزن هُدى؛ يعرف اليوم بـ(ريع الرسام) كما قال البلادي. كان يُؤخذ فيه الرَّسمُ على البضائع التي تدخل إلى «مكة من جُدّة»، والحي الذي عنده يسمّى: «حارة الباب».

وفي «الحَجون» و«كَداء» أملاني شيخُنا الشنقيطي بيتًا من الرجز تُضرب إليه أكباد الإبل؛ وهو قول بعضهم ضبطًا وتاريخًا:

إن كَداءً والحَجُون انفتحا　　　لمّا أتاهما نبيُّنا ضُحى

فقد أشار الناظم إلى ضبط اللفظين، وإلى معنى تاريخي، وهو انفتاحهما يوم فتح مكة للنبيّ ﷺ، وكان ذلك ضُحى كما قال الناظم، وهذا غايةُ الطرافة والإبداع؛ وهو يشبه الاستخدام المعروف في البلاغة، الذي فيه قولُ الأول:

وللغزالةِ شيءٌ من تلفّتِهِ　　　ونُورُها من ضِيا خدَّيه مكتسبُ

فاستخدم الشاعر «الغزالة» في معنييه، وهما: الحيوان المعروف، وأشار إلى ذلك بقوله: (من تلفّته)، واستخدمها في المعنى الآخر، وهو الشمس، فقال: (ونورُها من ضيا خديه مكتسب).

ومثلُه قول الآخر:

فسقى الغَضَا والساكنيهِ وإن هـمُ ... شبّوه بين جوانحي وضلوعي

فاستخدم الغضا في معنيين، الأول: موضع يسمى: الغضا، ودلّ على ذلك قوله: «والسّاكنيه». واستخدمه في المعنى الآخر: وهو الجمر لشجرٍ بطيء الخمود، ودلّ عليه قوله: «شبّوه».

ولي في مثل هذا أبيات من قصيدة رائية فيها استخدام للمعنيين أو أكثر؛ ومن ذلك قولي:

وأبْغضُ الجبنَ في نفسي وآكلُه ... أكلَ المحبِّ له فاستعملِ النَظَرا

أردتُ: جبن الأخلاق، وجبن الأَخْلاف، ومنه أيضًا قولي:

وأركبُ العَيرَ في عَيرٍ، وأربطه ... فيهِ، ومنه، وأخشاه إذا نَظَرا

العَيرُ الأول: الحمار، والثاني: الجبل، والثالث: البعير ـ أعني: الضميرَ في «أربطه» ـ، والضمير في «ومنه»: إلى كل خارج بين شيئين؛ لأنه يسمى عَيرًا أيضًا، والضمير في «فيهِ»: إلى الوتد، والضمير في «وأخشاه»: يعود إلى معنى السّيدِ؛ لأن العَيْر يُطلق على هذه المعاني كلِّها. يقول ابن مالك في مثلثه:

حمار العَيرُ وطبلٌ ووتِدْ ... ورَجَلٌ وجَبَلٌ وما تجِدْ
من ناتئٍ وسَطَ شيءٍ، ويَرِدْ ... وهْو بمعنى سيّدِ الأصحابِ

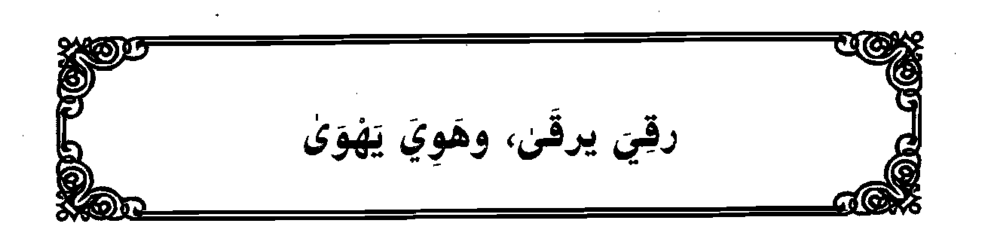
ولهذا الأسلوب نظائرُ في القرآن؛ من ذلك: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾، فقوله: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُوا۟

عَنْهَا﴾ يعود على مسائل لم يُسأل عنها. وقوله: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ يعود على مسائل سُئِل عنها. ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾، المراد بالإنسان: آدم. ويُرادُ به أيضًا: بنو آدم. ولهذا أعاد الضمير إليه في قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ﴾ لأنه هو الذي خلقه من نطفة.

❑ الخلاصة:

إنّ كداءً والحجونَ انفتحا لمَّا أتاهما نبيُّنا ضحىٰ

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



رقِيَ يرقَىٰ، وهَوِيَ يَهْوَىٰ

للألسن عثراتٌ في أفعال «الرُّقيّ، والرَّقية، والهَوى، والهُوِيّ» بمعنى: السقوط، وها هي ذِي مفصَّلة:

- هَوِيَ يَهْوَى، على وزن: طَرب يَطْرَب؛ بمعنى: أحَبَّ. بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع؛ كأن الحُبَّ يَرقى بصاحبه ويرفعُه. قال سبحانه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ۝٨٧﴾.

- هَوَى يهوِي، على وزن: نزَل يَنزِل. بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع. قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ۝٣١﴾، وقد شاكَلَتْ حركتُه معناه أيضًا، فبدأ بفتح، وانتهى بكسر، والسقوط أيضًا من فوق إلى أسفلَ، وعكسه الفعل الثالث.

- رَقِيَ يَرْقِي، وهذا من الرقية، على وزن: ضَرب يضرِبُ.

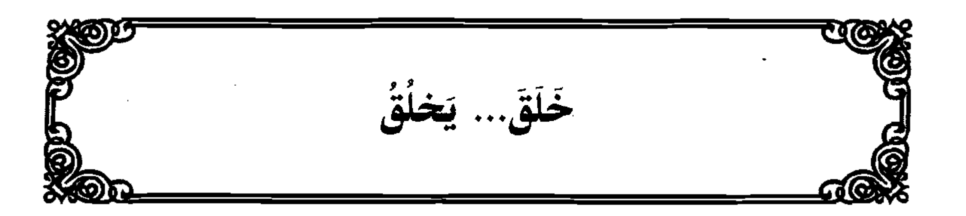
وفي الفعلين الثالث والرابع يقول بعض الناظمين:

وفِعْلُ رُقيةٍ أتى كـ(ضَربا)   وفعل ذي الصعودِ جا كـ(طربا)

❑ الخلاصة:

إذا أردت الرّقية، فقل: رقَى يَرقي، كضرب يضرب، وإذا أردت الرُّقيّ فقل: رقِيَ يَرقَى، وقل في الحُبّ: هوِي يهوى، وفي السقوط: هَوَى يهوِي.





خلَقَ... يَخلُقُ

يأتي «خلق» في اللّغة على معان وتصريفات مختلفة:

- خلق، من الخلق؛ بمعنى: التقدير. ولامه مفتوحة في الماضي، مضمومة في المضارع. وهذا مشهور.

- خلق، بمعنى: افترى، واختلق. وهو في التصريف مثل الذي قبله، وفي القرآن: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾. وجاء في الشعر:

ولأنت تُخلق ما فَرَيْتَ وبعـ   ـضُ القومِ يخلُق ثمَّ لا يَفرِي

- خَلِق الثوبُ، بمعنى: بَلي. وهذا لامه مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، على وزن: (نَصَر، وكَرُم، وسَمِع). والثوبُ الخَلَق، بفتح اللام: البالي، وجمعه خُلْقان، وثوبٌ أخلاقٌ: إذا كانت الخُلوقة فيه كُلِّه... وفي ذلك يقول الناظم:

خَلَقْت لتقدير وكذْبٍ مضيُّه بفتحٍ، وصنعُ الله خالقِ ذا الخَلْق
وضمٌّ لآتيها، وللماضِ ثَلِّثَنْ بقصد بلاء الثوب إن كنت ذا صِدْقِ
وفي قصْد فقرٍ أو ملاسةٍ اكسرَنْ ولا تعبُدنْ إلا المهيمنَ ذا حقِّ

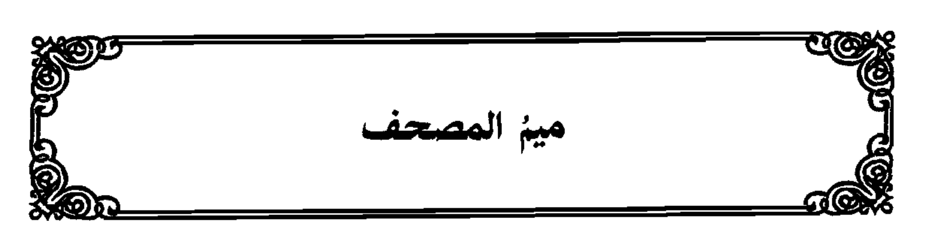
ومعنى قوله: «لآتيها» أي: مضارعها؛ لأنه لما يُستقبَل من الزمان.

❑ الخلاصة:

«خلق» التي بمعنى: (قدَّر) أو (اختلق) على وزن نصر ينصر.

«خلق» التي بمعنى: (بَلي) مثلثة اللام.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



ميمُ المصحف

ورد في سؤال من سائل يريد التنبيه على اللّحن في النطق بـ «المُصحَف» بالضم والكسر؛ لأن القياس ـ فيما قال ـ هو الفَتح وحَسْبُ.
والجواب على ذلك: أن ميم المَصحف مفتوحة قياسًا؛ إذا كان فعله «صَحف» الثلاثي، فإن كان من أصحف الرُّباعي؛ أي: جُعِلت فيه الصُّحف فهو بالضّمّ، ولكن مِن العرب مَن استثقل الضمّ فكسر الميم؛ كما قال ذلك جماعةٌ من اللغويين منهم الفرّاء، فاجتمع في ميم «المصحف» الحركات الثلاث، وبهذا جزم ثعلب، وقال: الفتح لغةٌ فصيحة، وقال أبو عبيد: تميم تكسرها، وقيس تضمّها. وكل هذا مما نقله الزبيدي في «تاج العروس» في صحف. وقال ابن مالك في مثلثه:

في الميم من مُكْثٍ، وميم مُصحفِ ومَـُـِخدع ومَـُـِغزل ومُـَـِطرف

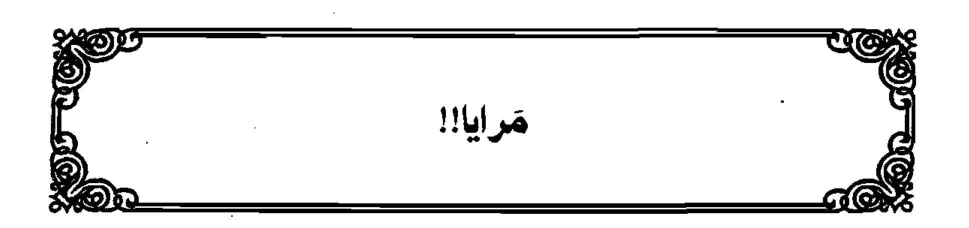
ثلّثْ، وعُـَصِوادًا عليهنّ اعطِفِ   أيْ: هوشةُ الخصامِ باضْطخابِ

ومن الألفاظ المثلثة ميمها: لفظ «مُـَجِسد» أيضًا، والمجسد: الثوب المصبوغ بالزعفران، أو القميص، ومن طرائف ابن الأعرابي قولُه: لا تخرجنّ إلى المساجد في المجاسِدِ.

❑ الخلاصة:

لفظ «المصحف» مثلث الميم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



مَرايا!!

قال الحريري في «درّة الغواص»: «ويقولون في جمع مِرآة: مرايا؛ فيُوهمون فيه كما وهم بعض المُحْدَثين حين قال:

قلت لما سَترتْ   لحيتُه بعضَ البلايا
فِتَنٌ زالتْ ولكنْ   بقيت منه بقايا
فهب اللحية غطّت   منه خدًّا كالمرايا
مَن لِعينيه التي   تَقسِم في الناس المنايا

والصواب أن يقال فيها: مَرَاءٍ؛ على وزن مَرَاعٍ. فأمّا مرايا، فهو جمع ناقة مَرِيّ؛ وهي: التي تدرّ إذا مُرِيَ ضرعُها. وقد جُمعت على أصلها الذي هو مَرِيّة، وإنما حذفت الهاء منها عن إفرادها لكونها صفةً لا يشاركها المذكر فيها».

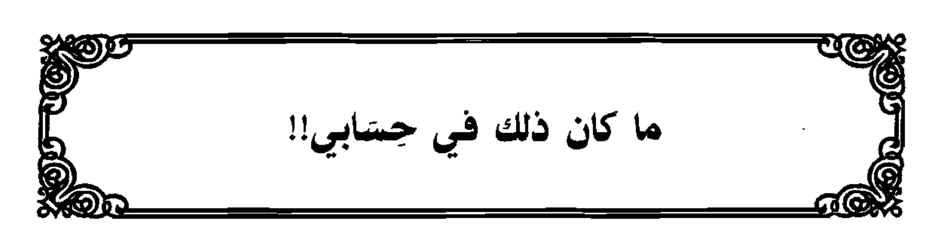
هذا نَصّ كلامه، ولم يقبله المحققون، وقالوا: إن ما ذكره غيرُ

صحيح؛ روايةً، ولا درايةً. وفي صحاح الجوهري: «والكثير مَرَايا». ونقله الزبيدي عن الأزهري، وكذلك الخفاجي في ردّه على الحريري حَكى جمعَ «مرايا» عن جماعة من أهل اللغة؛ كـ: ثعلب في «الفصيح»، وابن السكيت، وابن قتيبة، وقال الخفاجي في آخر ردّه عليه: «فقد عرفتَ صحّة مرايا؛ نقلاً، وعقلاً، وسماعًا، وقياسًا، لمن جليت بصيرته، وما أنشده من الشعر؛ لا وَهْمَ فيه كما توهّم».

❑ **الخلاصة:**

التحقيق: أن جمع مرآة على مَرَايا جمع صحيح.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



ما كان ذلك في حِسَابي!!

خطّأ الحريريّ مَن يقول: ما كان ذلك في حسابي؛ لأن الحساب هو الشيء المحسوب. والصواب ـ عنده ـ أن يقال: ما كان ذلك في حُسْباني؛ أي: ظنّي. ونقل الخفاجي عن عَلَمِ الدين السخاويّ المقرئ (ت٦٤٣هـ) أنه استعمالٌ لمصدر العدد في باب الظن. وهو غلط؛ إلا أن يريد: لم يكن فيما عدَدْتُه.

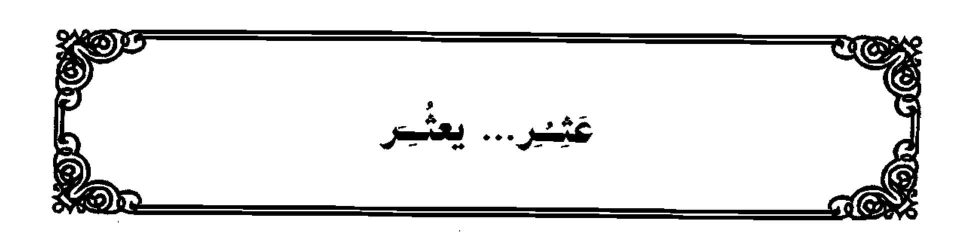
كما نُقلَ تصحيحُ ذلك عن ابن برِّي، وابنِ قتيبة في «أدب الكاتب»؛ لأنه مصدر (حسب) بمعنى: ظن. والمصدر منه: الحساب؛ أي: المحسوب، تقول: لم يكن ذلك في حسابي، أي: محسوبي، على سبيل التوسع، والصوابُ: ما قاله هؤلاء المحققون. ولم يكن الحريري ـ رحمه الله ـ ممن يَضْرِبُ في باب التوسُّع والمجاز بسهمٍ وافرٍ؛ فإنّ حركة النفس في حساب المظنونات كحركتها في حساب المعدودات، تنتهي بنتيجة

ظنية، أو قطعية؛ وإن كانت في حساب العدد قطعيتُها أثبت، ما لم يكن في الحساب غلط، وفي «تاج العروس» ما يفيد جواز ذلك أيضًا.

❑ **الخلاصة:**

لم يصب الحريري في تخطئة من يقول: لم يكن ذلك في حسابي.





عَثِـر... يعثُـر

يعثر اللسان في «عثر» بمعنييه، وصيغته، في الماضي والمضارع. ذلك بأنّ «عثر» من الألفاظ المشتركة في المعنى؛ ومن معانيها: (عثر): إذا كبَا، أو زلّ، فهذا يجوز فيه الفتح، والكسر، والضَّمّ، في ماضيه ومضارعه؛ فيكون على وزن (ضرب، ونصَر، وعلم، وكرُم) كما في «القاموس»، فتقول: عثَر يعثِر، كضرب يضرب، و: عثَر يعثُر، كنصر ينصر، و: عثِر يعثَر، كعلِم يعلَم، و: عَثُر يعثُر، ككَرُم يكرُم.

والمعنى الثاني: عثر؛ بمعنى: وجَدَ. تقول: عثرتُ على الكتاب؛ أي: وجدتُه. فهذا مفتوح الماضي مضموم المضارع؛ على وزن نصَر ينصر.

ومما أملانا شيخُنا الشنقيطي في ذلك قول بعضهم:

عثرت على الحكم الذي كنت جاهلا ... فماضيه مفتوح وآتيهِ فاضمم
وناقةُ خِلِّي في الركاب مثلثٌ ... مضيًّا وشكل الماضِ للآت قد نمي

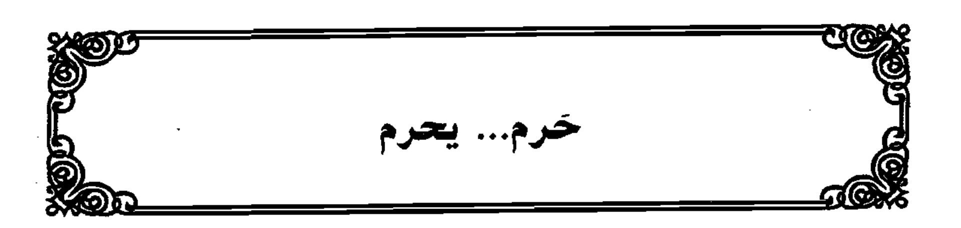
يقول: إذا كان (عثر) بمعنى وجد الشيء فماضيه مفتوح التاء، وآتيه ـ أي: مضارعه ـ مضموم. وأما إذا كان (عثر) بمعنى تعثَّر؛ نحو: عَثَرت الناقة

في الرِّكاب. فيجوز في ثانه الحركات الثلاث؛ سواء كان الفعل ماضيًا، أم مضارعاً.

الخلاصة:

«عثر» بمعنى وجد، كنصر ينصر، و«عثر» إذا زلّ، كضرب، ونصر، وعلم، وكرُم.





حَرم... يحرم

يقع اللّحن في الفعل (حرم) ماضيه، ومضارعه. وهو ثلاثة:

الأول: حَرَم؛ بمعنى: مَنَع، وهذا مفتوح الماضي مكسور الراء في المضارع، يقال: حرَمه يحرِمه، ولا تُضم راء مضارعه، ومن اللاحنين من يضم؛ الياء جهلاً بالتفريق بين ما هو ثلاثي وما هو رباعي، ومن اللغويين من حكى جواز كسر رائه في الماضي منه؛ يقول الناظم:

حَرَم، أي: مَنَعَ، ماضيه فُتِحْ وكسر ماضيهِ لبعضٍ مُتَّضِحْ

الثاني: حَرُمَت الصلاة تحرُم، بضم رائه في الفعلين، ومنهم من حكى الكسر. وفي ذلك يقول الناظم:

حَرُمت الصّلاة جا ككَرُما وجا لدى بعضهم كعَلِمَا

الثالث: (حَرُم) ضدّ (حَلّ) وهذا على زنة فَعُل يفعُل، باتفاق.

وفي ذلك يقول:

وإن تــردْ ضــدَّ الــحــلال: حَــرُمــا   وذاكَ فـي الـقـامـوس مـمـا رُسـِمَـا

الخلاصة:

- حَرَمَ، بمعنى: منع، على وزن ضرب.
- حَرُم، على وزن كرُم، وعلِم، إذا كان معناه: حرمت الصلاة.
- حَرُمَ، ضدّ حَلَّ، على وزن كَرُم.

□ □ □ □ □ □

انشغل عنّي، وانصاع له

لم ينقل عن العرب (انصاع للأمر) ولا (انشغل عن كذا) وفي القاموس: انصاع: انفتل، أي: عاد سريعًا، ونقل الزبيدي في «تاج العروس» عن كتاب «غريب الحمام»: «وانصاع الطير انصياعًا: ارتقى». ونقل الشيخ أبو تراب الظاهري عن «تذكرة الكاتب» بعد الكلام عن هذه المادة في كتابه «كبوات اليراع» كلامًا حاصله: أن المتأخرين كثيرًا ما يبنون «انفعل» من أفعالٍ لم يُسمَع منها ذلك، فيقولون: انصاع لمشورته، و: انفسد، و: انكدر عيشه، و: انشغل عنه، وكل ذلك خطأ؛ لأنه لم يُسمَع، أو سُمِع على معنى آخر. انتهى حاصل كلامه.

والذي يتحقق عندي في «انصاع له» هو جواز التعبير به؛ لوجهين:

أحدهما: أنه سُمِع النطق بـ«انصاع».

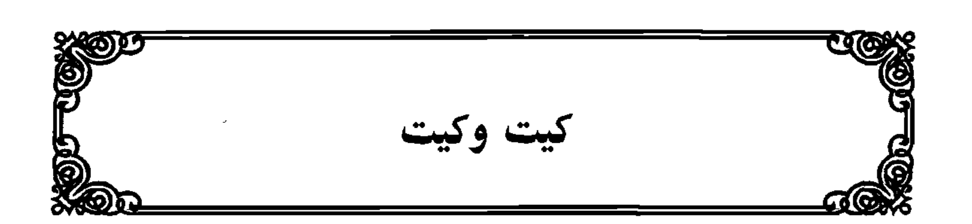
الثاني: أن الانصياع بتعبيرنا المعاصر هو: خضوع للشيء ورجوع عن العناد. واستعمال اللفظ فيما لم يُستعمَل فيه من حيث الأصل مع بقاء المعنى

الأصليّ فيه نوع من التوسع المقبول، والمجاز المستحسن. والمانع من ذلك لا يستطيع أن يقف أمام نظائر كثيرة مقبولة باتفاق. وهذا الحكم ليس كالحكم على (انشغل) التي لم يُسمَع النطق بصيغتها قط. فالصواب - إذن - أن يقال: شُغِل عنه. ومن أراد أن يقول: انصاع له، فليقل: أذعن. أو: خضع. أو نحوهما.

❑ **الخلاصة:**

يجوز التعبير بـ(انصاع) على سبيل التوسع، وأما (انشغل) فلم يسمع النطق به، والصواب أن يقال: شغِل عنه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



كيت وكيت

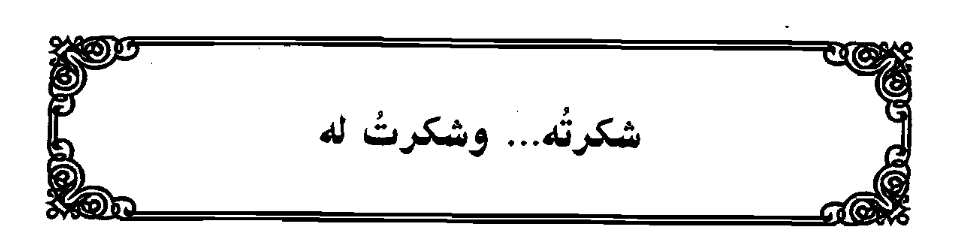
يخطّئ الحريريّ مَن يقول: قال فلان: كيت وكيت؛ لأن العرب تكنّي بذلك عن الفعل لا عن القول، فتقول: كان من الأمر كيت وكيت، وقال فلان: ذَيْت وذيت، هكذا قال، فردّ عليه ابن برِّي في حواشيه على «درّة الغواص» وعزا هذا التفريق إلى ثعلب، وقال: إنَّ سيبويه والخليلَ ومَن تابعهم لا يفرّقون بين «كيت وكيت» و«ذيت وذيت» وذكر أن الحريري نفسَه نسيَ ما قاله هنا، فقال في مقاماته: فقهقهوا من «كيتِ وكيتِ» وإنما أَضْحَكَهم خبرُ «ذَيتِ وذيتِ».

والحقّ ما قاله ابن برِّي، وقد حجّر الحريريُّ واسعًا، واستدلاله بأن العرب تقول: كان من الأمر استدلالٌ لا يمنع من دخول القول فيه؛ فإن الأمر من الأمور قد يكون قولاً، وقد يكون فعلاً، ألا ترى أنه يصح لدى

الحريريّ وثعلب وغيرهم أن يقولَ القائل: كان من الأمر أنْ قال فلان. فإذا أردت أن تكنّي عنه قلت: كيت وكيت... وفي «تاج العروس»: «وهي كناية عن القصة أو الأحدوثة؛ حكاها سيبويه»؛ ثم أورد حديث: «**بئس ما لأحدكم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت**». والفرق الدقيق بين «كيت وكيت» و«ذيت وذيت» ـ فيما يظهر لي ـ: أن **الأولى**: تقال فيما ينطوي ضمنه كلام وتفصيل زائدان، أو ما له شأن. **والثانية**: في الكناية عما هو دون ذلك.

تنبيه: تضبط الكاف والذال في اللفظين بالفتح، وبكسر الآخر، وحكي الفتح والضم أيضًا، والمشهور الفتح.





شكرتُه... وشكرتُ له

يقال في الكلام الفصيح: شكرتُ له، و: شكرتُ نعمته، و: شكرته على نعمته، فهذه ثلاثة أمثلة مختلفة:

فأما الأول: فإنه معدّى باللام، وكلما كان الشكر للمنعم عدّي باللام، قال تعالى: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ﴾، وقال: ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾.

وورد في الشعر تعديته بلا واسطة؛ فمن يستشهد بالشعر للنثر يرى جوازه، ومن لا يحتج بالشعر إلا للشعر لا يرى جوازه في النثر؛ لا سيّما في مثل هذا اللفظ الذي ورد في النثر ورودًا لا يُحصى كثرة.

وأما الثاني: فإنه غير مُعدًّى باللام؛ لأن المشكورَ النعمةُ. قال تعالى: ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾، لأن الشكرَ غير مستحق للنعمة، ولا يبعد أن يكون مضمَّنًا معنى «واذكروا»..

وأما الثالث: فالقاعدة فيه: إذا ذُكر مع الفعل المُنعِم والنعمةُ عُدِّي إلى المنعم بلا واسطة، وإلى النعمة بـ«على» كما في المثال. ومن يدّعي أن الشكر لا يعدّى إلا باللام يقول: إن الشكر مضمّنٌ فيه معنى الحمد؛ كأنه قال: حمدتُه على نعمته. وهناك أسلوب رابع يعدّه بعضهم لحنًا، والتحقيقُ أنه ليس بلحن؛ وهو: شكرتُه، وشكرتك، ونحوهما؛ دون ذكر المشكور عليه؛ فهذا مخالف للأفصح.

❑ **الخلاصة:**

قل: شكرت له، وشكرت نعمته، وشكرته على نعمته، ولا حرج أن تقول: شكرته دون ذكر المشكور عليه، ولهذه الاستعمالات فروق دقيقة.





الجدالُ في الحجِّ

السكون والطمأنينة والرفق من الإخبات الذي هو منزلة من منازل السائرين في مقامات العبودية. وفي آيات الحج: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾، والصبر على ما يصيب الإنسان من غيره؛ فلا يرتكب فاحش الجدل والمِراء من الإخبات، ونُهِيَ الحاج عن الرَّفَثِ قولاً وفعلاً، وعن الفسوق قولاً وفعلاً، وعن الجدال بالباطل، أو ما يفضي إلى الباطل. وأما الجدال بالحق للحقّ بالحسنى فلا حرج فيه، وللسَّلف في الجدال المنهي عنه هنا أقوال؛ فمنهم مَن قال: الجدالُ المحرَّم: أن تماريَ مسلمًا حتى تغضبَه فيسبَّك، وهذا كثير، ومنهم من قال، المراد: لا جدالَ في مواضعه، وكانوا يتمارَون في مواضعه وفي زمانه وكالجدال في أيامنا هذه في المسعَى،

وتوسعتِه، وقد فُرِغ منه منذ دهر؛ يجادلون في الحق بعد ما تبيَّن، ولم يجادلوا في توسعة المرمى!! وقيل: الجدال: أن تقول طائفةٌ: حجُّنا أبرُّ من حجِّكم، وكقول بعضهم اليوم: حَمْلتُنا خيرٌ من حَمْلتكم، وجدلِهم في ذلك، وقال آخرون من السلف: هو الفخر بالآباء، وكانوا يفاخرون بالآباء والأجداد؛ ولهذا قال الله لهم: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، وكفخر الناس اليوم بالأحزاب، والمذاهب، والطوائف، والأجناس.

وقال بعض السلف: الجِدالُ هنا: أن يختلف الناس: أيهم صادف موقف إبراهيم، وأيهم سبق إليه. ويشبه ذلك في عصرنا جدال سائقي الحافلات والمراكب، وتنازعهم في السَّبق، وإفساح الطريق، والوقوف، وغير ذلك.

والجدَل طبع بشريّ يغلب الإنسان؛ فالإنسان أكثر المخلوقات جدَلاً، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ۝٥٤﴾، أي: أكثر الأشياء جدلاً، ويجوز أن يكون المعنى: جدله أكثرُ شيءٍ، والأول أظهر.

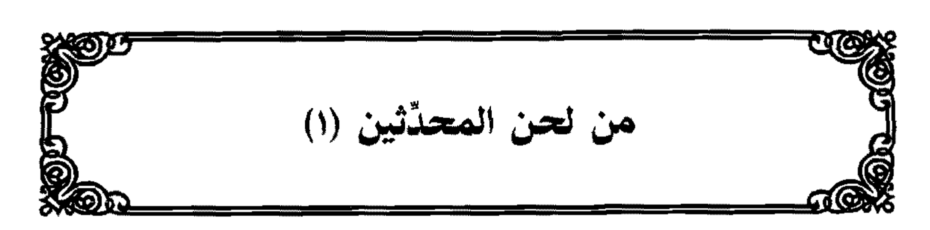
فإذا نزع الحاج المتَّقي إلى شيءٍ من ذلك تذكّر أمْرَ ربّه فإذا هو مُبصرٌ، ولم يتمادَ في جداله، ولا في منكر القول ولحنه؛ لأنه حاجٌّ. كما يقول الصائم إن سابَّه أحدٌ أو قاتَله: إنّي صائم.

وكان من رحمة الله سبحانه: أنّ من حج فلم يرفُث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، ولم يقل: ولم يجادل؛ لأن الجدَال طبعٌ غالب؛ كما سبق.

❑ **الخلاصة:**

صون اللسان عن اللغو في «الحج» وفي «الصوم» تربية على الطيب من القول، وحسَنِه، وسديده.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لحن المحدِّثين (١)

لا يحيطُ باللغة العربية إلا نبيٌّ ـ كما قال الشافعي ـ، ولا يسلمُ من اللّحْن إلا من عُصِم. وقد عقد ابن جني بابًا لما لحنَتْ فيه العرب، وما من أحد نطق بالعربية ممن لم تكن العربيةُ مَلَكَةً خاصة له، وسليقةً خالصة إلا ولَحَن؛ ومن ذلك: المحدّثون، وللخطابي كتاب سماه: «إصلاح غلط المحدثين»، ولا يراد بالمحدِّثين هنا الرُّواة الذين نقلوا هذه الأحاديث؛ بل المرادُ: كلّ من ينتمي إلى الحديث وإن لم يكن راويًا. وجمهور هذه الأخطاء وقع من هذا الصنف، ومن ذلك:

- في حديث ذي اليدين: «فخرج سَرَعانُ الناس» بفتح السين والراء، وقيل: بسكون الراء، قال الخطّابي: «والأول أجود»، ومن قال: سِرْعان الناس، بكسر السين فهو لاحنٌ.

- «دُومة الجندل» بضم الدال، قال ابن دريد: أصحاب الحديث يغلطون فيفتحون الدال.

- قوله ﷺ: **«مَن قتل معاهَدًا لم يرَحْ رائحة الجنة»**، رويَ: **«لم يَرَحْ»**. قال أبو عبيد: هو الصواب، بفتح الياء والراء؛ أي: لم يجد ريحها. ورُوي بكسر الراء، وروي بكسرها وضم الياء، قال الكسائي: هو الصواب.

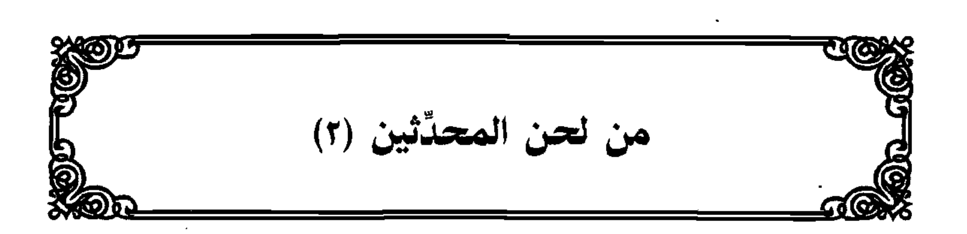
- في حديث الأضحية بالجذعة، قال النبيّ ﷺ: **«ولا تَجْزِي عن أحدٍ بعدك»** بفتح التاء؛ أي: تقضي الواجب عن أحدٍ بعدك. ورواها بعضهم بضم التاء؛ أي: تكفي. وهو غلط.

- في حديث القبر: **«لا دريتَ ولا تَليت»** هكذا يقول المحدثون. قال

الخطابي: والصواب: ولا ائتليت؛ أي: ولا استطعت. ولكن من أهل اللغة مَن صحَّحه، وقال: أصله: ولا تلوتَ، فقُلبت الواو للمزاوجة، وإتباعًا لقوله: **«لا دريت»**.

ـ حديث: **«من أصبح آمنا في سِربه»**. قال الخطابي: أجمع المحدثون والنحاة على كسر السين، إلا الأخفش فإنه قال: سَربِه، بالفتح؛ أي: آمنًا في نفسِه.





من لحن المحدِّثين (٢)

مما أصلحه المحققون من غلط المحدِّثين روايةُ بعضهم لحديث: **«ما أذِن الله لشيء كأذَنِه لنبيّ يتغنى بالقرآن...»** رواه **«كإِذْنه»** بكسر الهمزة وسكون الذال. وهو غلط، والرواية الصحيحة بالفتح فيهما، و«الأَذَن» بالفتح: الاستماع.

ومن ذلك: حديث: **«لخُلوف فم الصائم»** بضم الخاء وحَسْبُ، وفتحها خطأٌ باتفاق المحققين، قال القاضي عياض: هذه هي الرواية الصحيحة، وكثير من الشيوخ يروونه بفتح الخاء، قال الخطابي: وهو خطأ، ومعناه: تغيُّر رائحة الفم بسبب الصيام.

ومن ذلك قول النبيّ ﷺ: **«ما من أحدٍ إلا وله شيطان»**، قيل: ولك يا رسول الله؟ قال: **«ولي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلمَ»** بفتح الميم، والفاعل الشيطان؛ أي: دخل في الإسلام، ورجحه ابن منظور، واستشهد له. أو معناه: انقادَ واستسلم، وكفّ عن الوسوسة. وعلى هذا عامة الرواة إلا سفيان بن عيينة؛ فإنه يقول: فأسلمُ، على أنه فعل مضارع، والفاعل

النبيّ ﷺ، وكان سفيان يقول: الشيطان لا يُسْلِم. والرواية الأولى المشهورة هي الصحيحة لأمرين:

أحدهما: أنها الظاهر المتبادِر، ويقوي هذا الظاهرَ قولُه: «**أعانني عليه**».

الثاني: أنّ النبيّ ﷺ قال بعده: «**فلا يأمُرني إلا بخير**»، والشيطان لا يأمر بخير؛ بل يأمر بالشرّ والفحشاء.

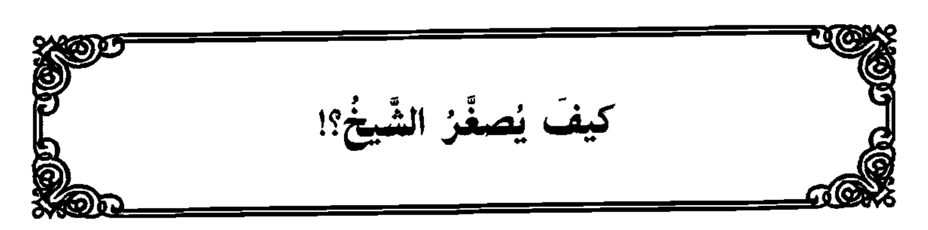
قال النووي: قال الخطابي: الصحيح المختار الرفعُ، ورجح القاضي عياض الفتح، وهو المختار. ولكنني لم أجد ترجيح الخطابي في «إصلاح غلط المحدثين» واكتفى بحكاية القولين.

وورد التصريح بإسلامه في مسند البزار بسند ضعيف.

❑ الخلاصة:

يرى بعض العلماء أنّ اللحن في كلام رسول الله ﷺ من الكذب عليه.





كيفَ يُصغَّرُ الشَّيخُ؟!

منذ أكثر من عقدين من الأعوام كتب بعض الكاتبين مقالاً يردُّ فيه على العلّامة ابن عقيل الظاهريّ في تصغيره لفظة شيخ على شويخ، وقال الكاتب: تصغير «شيخ» على شويخ خطأ؛ لأن القياس في الاسم المنقلبة ألفُه عن ياء، أو واو، أن يُردّ ثانيه إلى أصله. وأصْلُ شيخ من شاخ يشيخ، فقياس تصغيره شُييخ، لا شُويخ، كما يصغّرُ «باب» على بويب؛ لأن ثانيه واو. وأول من يُذكَر عنه تخطئة ذلك من مصنفي المعاجم: الجوهري؛ قال

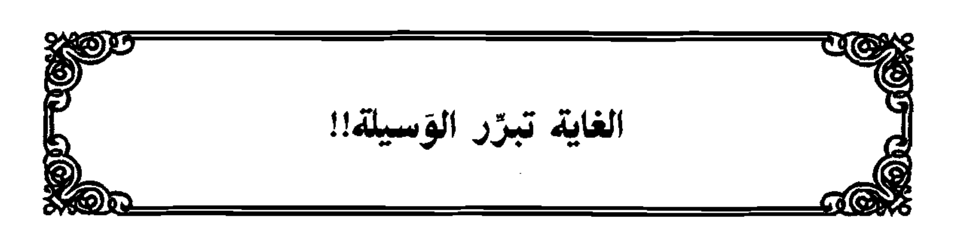
في الصحّاح: «وتصغير الشيخ شُيَيْخ، وشِيَيْخ أيضًا بالكسر، ولا تقل: شُوَيخ». وكلامه مبني على القاعدة المعروفة، وشذّ منها كلمة «عِيد» يُصغَّر على عييد، والقياس عُويد؛ غير أنه لم يُسمَع؛ وهو مذهب أهل البصرة. وأما أهل الكوفة فيجيزون إبدال الياء في «شيخ» واوًا عند التصغير، وكذلك كل ألف منقلبة عن ياء، فيقولون: شُويخ، ونُويْب؛ لأنه سُمع تصغير «بيضة» على بويضة، ويقولون أيضًا في «بيت»: بُوَيت، وفي «عين»: عوينة... وهكذا. وهم يجوِّزون ذلك؛ لأن الياء في التصغير متحرّكة بالفتح، ولا تَقوى الضمَّةُ على قلبها. ونصّ سيبويه في كتابه على أن هذا القلب غلطٌ، وحكى السيرافي: أنها لغة. وقد وافق الكوفيين ابنُ مالك في التسهيل، كما أجازه مجمع اللغة القاهريّ. فلا لوم إذن على ظاهريٍّ نجد، وإنما يطالَب بدليل التصحيح، أو دليل الترجيح. ومن لطيف ما نُظِم في الشيخ وجَمْعِه:

إذا رمتَ جمعَ الشَّيخ وهو مجرَّدٌ ... يصير رمادًا عند ما ضمه الجمعُ
شيوخٌ وأشياخٌ وشِيخانُ شِيخةٌ ... مشايخُ مَشْيوخاءُ مَشْيخةٌ سبعُ

❑ الخلاصة:

يجوز أن يصغَّر لفظ «الشيخ» على «شُيَيْخ» و«شُويخ».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الغاية تبرّر الوَسيلة!!

هذه القاعدة من فاحش لحن القول، ومُنكَرِه، وزُورِه، وهي مبدأٌ من المبادئ التي بَنى عليها الكاتب اليهودي ميكافللي تفاصيلَ كتابه «أسس الغزو الاستعماري وأخلاقه النفعية»، وكم من أخلاق فسدت، وأعراض استُبيحت،

وأموال نُهبت، وعقولٍ ضُيعت بسبب هذا القول الفاجر، والقاعدة الكاذبة الخاطئة.. إن تبرير الوسيلة من أجل الغاية شعارٌ ترتفع أعلامه في هذا العصر؛ لكثرة الوسائل، ومِن قبلُ كان واحدًا من سبل الشيطان وحِبالاتِه، وأصولُه ضاربة بأطنابها في أعماق تاريخ البشر، منذ أن طَوَّعت لأحد ابني آدم نفسُه قتْلَ أخيه فقتَله؛ غير أنه ندم، وأصحاب هذه المقولة لا يندمون، والسبب في ذلك: أنهم يعملون بها على أنها قانون من قوانين الحياة، ومن يعمل كذلك يفرحِ بالغاية ولا يندم؛ لأنه ينطلق من مبدإٍ، وقابيل لم يكن له من قائد سوى الأَثَرة والهوى.

إنّ غريزة حُبّ البقاء، والطمع، والهوى، وخُبث الطوية، والغِلّ، والحسد من وراء تبرير الوسيلة للوصول إلى الغاية، ومن زَعَماتِ زعماء صِهْيَون (على وزن فِرعَون): أنهم صفوة العالم وشعب الله المختار، وهم أحقّ بالحياة الدنيا، والدارُ الآخرة خالصة لهم؛ لأنهم أولياءُ لله من دون الناس. وإفسادُهم اليوم، وبغيُهم وعدوانُهم، وكيدُهم الأحمر، وقتلُهم الناس بغير حقٍّ صورةٌ من صور القسوة التي عوقبت بها قلوبُهم، فطَوَّعت لهم أنفسهم العملَ بكل وسيلةٍ تورث بقاءَهم، وتطيلُ حياتَهم؛ فحياةُ غيرهم تبدأ حينما تنتهي حياتُهم، وحياتُهم هي الحقيقة بالبقاء وحدَها، ولا نهاية لها إلى يوم يبعثون. ألا فليعلم العالَم أنّ من يُقتلون اليوم في «غزة» لو كانوا يهودًا واعتدى عليهم بعضُ المسلمين بهذه الوحشية والقصف المدمر لوجب على المسلمين ردُّ البغي والظلم، وكف أيدي الناس عنهم.. فكيف والظالمون هم الصهاينة، وأهل غزة يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله؟! إن الله على نصرهم لقدير.

❑ **الخلاصة:**

الغاية لا تبرِّر الوسيلة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الصُّمودُ في الحربِ!!

قال فريق من اللغويين المعاصرين: لا يجوز لغةً أن يقال: الصمود في الحرب، أو: الصمود أمام العدو، بل يقال: الثبات في الحرب، بدلاً من الصمود؛ لأن الصمود من الصّمْد، وفي معنى الصَّمْد: تحرُّكٌ وسَيْرٌ ومَشْيٌ إلى الأمام، وهو حركة؛ ولا يصحّ إطلاقُ ما كان مشتملاً معناه على حركة على السكون والثبات، فمن وقف في الحرب على سبيل المقاومة والمناهضة قيل عنه: ثابتٌ، والمصدر: الثبات، وفي الكتاب العزيز: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾﴾.

وقالوا أيضاً: لو جاز أن يُعبّر بالصمود عن الثبات في هذا المقام لما كان ذلك صوابًا؛ بل الصواب أن يقال: الصّمْدُ أمام العدو؛ لأنه هو المصدر؛ يقال: صَمد له صمدًا، وهو كالقصْد وزنًا ومعنًى، قال مصطفى جواد: «العرب لا تعرف لفظ الصُّمود»، وسخِرَ من القائلين بذلك، وقد أفزعني ما قال، وهُرِعْت إلى مبسوطات المعاجم اللغوية، فلم أجد مَن ذكَر الصّمود، وكلّهم يقول: صمد يصمد صمدًا، ومعناه: قصد؛ فهو متعدٍّ لا لازم، ولم يذكر الصمود إلا ابن القطّاع، وبكلامه تأيّد المجمعيون في القاهرة، وقالوا بجواز استعمال الصمود في المعنى الشائع؛ وهو الحقّ. ولي على ذلك دليلان:

أما أحدهما: فتصحيحي؛ وهو: أنّ «صمد» في اللغة يُطلق على معنى القصد، وهذا هو الذي نوافق فيه على منْع الصمود معنًى ولفظًا في الجملة المذكورة؛ فهو مُتعَدٍّ، ومعناه: القصْد. ويُطلق (صمد) أيضًا على ما فيه صَلابةٌ وثباتٌ. وبنحو ذلك قال ابن فارس، وهذا هو الذي اشتققنا منه الفعلَ ومصدرَه. والفعلُ ـ هنا ـ لازم، ومصدر اللازم قياسًا مطّردًا في مثل هذا الصمود. قال ابن مالك:

وفَــعَــلَ الــلازمُ مــثــلُ قَــعَــدا لــه فــعــولٌ بــاطــراد كــغَــدا

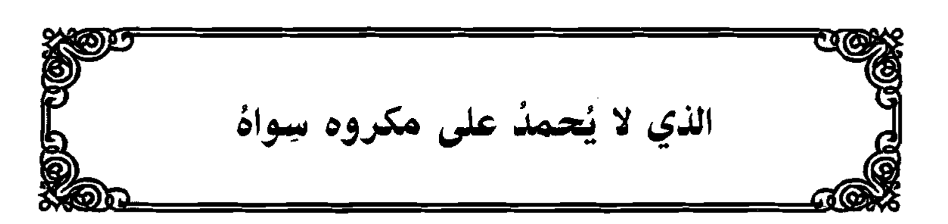
والصمود بمعنى الثبات راجعٌ إلى هذا الأصل؛ ألا ترى أنهم أطلقوا على الصخرة الراسية الثابتة في الأرض المستوية «صُمدَة» بفتح الصاد وبضمها؟ **وهذا هو الدليل الثاني**؛ وهو ترجيحي.

ولهذه المادة تفريعات كثيرة في المعنى، وللمفسرين في معنى «الصَمَد» اسمًا من أسماء الله أقوالٌ وفوائد في اللغة والاشتقاق في هذه اللفظة؛ لا يجدها الباحث في مطولات المعاجم.

❏ الخلاصة:

إن شئت قلت: الثبات في الحرب، وإن شئت فقلْ: الصُمود فيها، ولا حرج.





الذي لا يُحمدُ على مكروه سِواهُ

الذي لا يُحمد على مكروهٍ سواه هو الله، الذي لا إلـٰه إلا هو الملك.. ولبعض العلماء رأيٌ في هذه الجملة. قال العلامة ابن عثيمين في شرحه على رياض الصالحين: «ما يقوله بعض الناس اليوم: الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواهُ؛ فهو خطأٌ غلطٌ؛ لأنك إذا قلت ذلك فهو عنوان على أنك كارِهٌ لما قدّره الله عليك. ولكن قل كما قال النبيّ ﷺ: «**الحمد لله على كلّ حالٍ**»، وقال في موضع آخر: «إنها عبارة بشعة». وفي كلامه ـ رحمه الله ـ نظر من وجوه:

الأول: أن من يقول ذلك لا يقوله ساخطًا على القدر ولا جزعًا منه؛

بل يقول ذلك إيمانًا واحتسابًا، وإخبارًا بأن الله وحده هو الذي يُمدح على ما قدّر وما أصاب من مصيبة، ولا يقول ذلك المؤمنُ إلا وفي قلبه أن ما أراده الله من مكروه هو خير؛ بقرينة إفرادِ الله بهذا الحمد؛ فإن العبد يعلم أن المكروه من غير الله مكروهٌ محضٌ لا يحمد عليه، وليس في قدرة المخلوق ـ أيِّ مخلوق ـ أن يكون ما يكون منه شرًّا ينقلب إلى خير محض، أو إلى شر فيه خير في ذاته أو عاقبته.

الثاني: أن ما يكتب على ابن آدم قسمان: خير وشر، ومحبوب ومكروه. والمولى سبحانه يُحمد على كل ذلك، ويشكر على الخير والمحبوب. والحامد حين يحمد ربَّه على ما أصابَه؛ واصفًا لما لا يحبه بوصفه المنبعث من شعوره بالمكروه الذي صبر عليه، أو رضي به. وفي الذكر الحكيم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾، وكذلك الموتُ، يكرهه الإنسان؛ وهو حقٌّ لا بد منه.

الثالث: هذه الجملة جملةٌ قديمة نقلها ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» عن أعرابي أنطقَه بها فطرته، ونُقِلت من غير نكير.

الرابع: لو قال قائل: أطيعُ الله في ما أُحبُّ وفي ما أكره لم يكن مذمومًا، ولَمَا كان في كلامه سخط. ولا فرق بين المقالين.

الخامس: المكروه تعبيرٌ عمّا في النفس، وما فيها من ألم، أو همٍّ، أو غمٍّ. ولو قال مَن حلّ به ذلك: الحمد لله على ما نزلَ بي مِن همٍّ، أو ألَمٍ، لحَسُن ذلك منه.

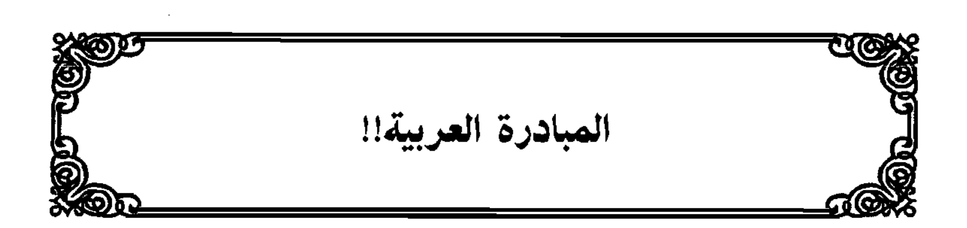
السادس: إن كان هذا القول منافيًا للرضا ـ وهو في الحقيقة غير منافٍ ـ فقد اختلف أهل العلم في وجوب الرضا بالقضاء، واتفقوا على وجوب الصبر عليه.

السابع: أننا نقولها ونسمع من يقولها، ولا نفهم منه نحن ولا يفهم منا هو سخطًا ولا جزعًا. ومع هذا كله؛ فالأولى أن يُقال: الحمد لله على كل حال. وكلامي مُنصَبٌّ على القول بأنها عبارة بَشِعةٌ، ومِن لحْنِ القول وغَلَطِه ولَغَطِه. وما مِنّا إلا مردودٌ عليه.

❑ الخلاصة:

الصواب جواز أن يقول العبد: الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



المبادرة العربية!!

أنكر الدكتور: محمد تقي الدين الهلالي (رحمه الله) على مَن يطلق لفظ المبادرة بمعناها المشهور، قال في كتابه «تقويم اللسانين»[١]: (ومن ذلك: استعمالُهم المبادرةَ في الدعوة إلى مفاوضةٍ، أو عرضِ أمرٍ)، ثم قال في نقده: (ولا تزال هذه اللفظة طريّةً لم يمرَّ عليها زمنٌ طويل؛ فإن هذه اللغة الشريفة التي نُكبت بأهلها، وكانت لهم خيرَ لغةٍ، وكانوا لها شرَّ أهلٍ) هكذا قال. وكان مِن الحِرَاص على الدفاع عن حِمى العربية، وربّما دفعتْه غيرتُه إلى تحجير واسعٍ، وتحريجِ قائلٍ، وجنوحٍ إلى المعاجلة دون معالجة. ومن هذا: هذا؛ فإنه لَم يُصب الصوابَ ـ في ما أرى ـ من جهتين:

إحداهما: تفسيره المبادرة بالدعوة إلى مفاوضةٍ، أو عَرْض أمرٍ.

والثانية: منْعُه من إطلاق المبادرة بمعناها اللغوي على هذا المعنى. والذي يوضح هذا: ما قالتْه معاجم اللغة؛ فإن أهل اللغة مُجْمِعون على أن معنى المبادرة: المسارعةُ. يقال: بَدَر إلى الشيء بُدورًا، وبادرَ إليه مُبادَرةً وبِداراً. وفي الذكر الحكيم: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟﴾، ونحن لا نفهم من المبادرة اليوم بمعناها المشهور إلا المسارعةَ بشيء؛ كَحلٍّ واقتراحٍ،

---

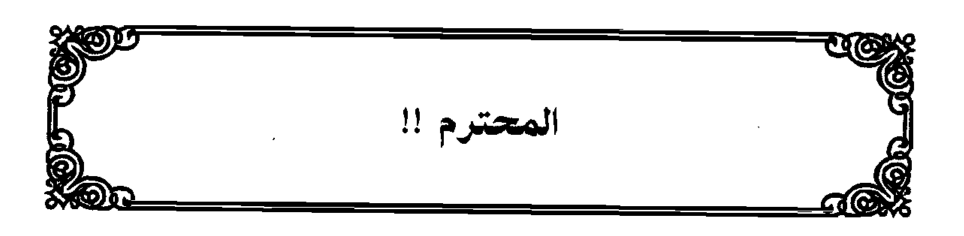
(١) المراد باللسانين: اللسان والقلم، ويقال: القلم أحد اللسانين.

ونوع إصلاحٍ. وصارت بالغلبة مصطلحا سياسيا، تُلقى إلى طائفتين مختلفتين، أو أكثر؛ يبادر بها غالبًا في شأن العرب مع أنفسهم، أو مع غيرهم؛ لكثرة النكبات التي تُلقَى من بين أيديهم، ومن خلفهم، وعن أيمانهم، وعن شمائلهم. فيبادِر مَن يبادِر منهم، أو من غيرهم برأيٍ يَعرِضُه ولا يفرضه؛ كـ: مبادرة السلام، والمبادرة العربية، والمبادرة المصرية، وغيرها. وتسمَّى مبادرةً بهذا الاعتبار؛ فهي مُسارَعةٌ إلى الدعوة إلى مفاوضة، أو عرض أمر. ولو قيل: إنها الدعوة إلى مفاوضة - كما قال الهلالي - لما حُقَّ لأحد أن يمنع ذلك، ولكان من باب المجاز المرسل، وهو نوع من البيان الذي لا نهاية للتحليق في فضائه، إلى يوم الفصل.

❑ **الخلاصة:**

ليس في العربية ما يمنع من «المبادرة العربية».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



المحترم !!

سؤال طريف، من سائل ظريف يقول فيه: هل كلمة «المحترم» المستعملة في زماننا لفظةٌ عربية دَلالةً ونطقًا؟

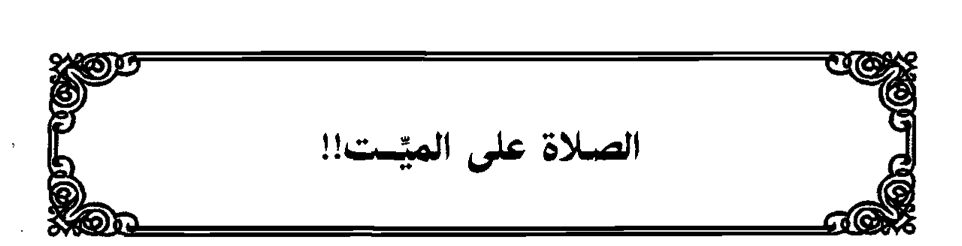
وللإجابة على هذا السؤال، أقول: الألفاظ التي ننطق بها اليوم في اللسان العربي، إمّا أن تكون من الألفاظ التي نطقت بها العرب كما هي؛ بدلالتها الحقيقية، أو المجازية. وإما أن تكون اللفظةُ أيضًا مسموعةً عن العرب، ولكن التجوُّز، أو الترجمةَ نقلها إلى معنًى آخر، أو مسمّى لا تعرفه العرب؛ لأنه لم يوجد لديها. وإمّا أن تكون اللفظةُ موجودةً من حيث الأصل والاشتقاق، لا من حيث الصيغة. وإمّا أن تكون دخيلةً على اللسان العربي،

ونطق بها على ما هي عليه. وإما أن تكون لفظةً أعجميَّةً ثم عُرِّبت. فهذه أنواع خمسةٌ لا أجد لها سادسًا. فانظر إلى لفظ المحترم من أي الأنواع الخمسة هو، ستجده من النوع الذي لم تنطق به العرب بلفظِهِ، ولكنّ مادّته موجودةٌ، واشتقاقَه سائغٌ. فمادة الحاء والراء والميم مادّة ثرّةٌ؛ لها معان، وصيغ كثيرةٌ؛ غير أن العرب لم تقل: احترم، ولا محترم، بصيغة اسم الفاعل، ولا اسم المفعول. وكذلك لم يُنقَل المصدرُ منه. واستعمَلتْ نظيرَه؛ كـ: اجترح، واكتسب، ومكتسب، ومحتقر، ومحتظر، وحَمْلُ النظير على النظير مما يُعمل به بلا نكير، وقد بحثت عن هذه اللفظة فوجدت صاحبَ «صبح الأعشى» قد ذكرها في ألقاب العامّة المُحدَثة، ومثل ذلك: الموقّر، المكرّم، وصاحبُ الحضرة، وجَنابُ فلان، والحُجة، والحاكم لدى المُحدِّثين، والعارف في عبارات أهل التصوف، بقي أن يقال: فما معنى احترَمَهُ؟ قيل: معناه: جعل له حُرمَةً وقدْرًا.. وفي المصنفات الفقهية لهذه الكلمة حظّ وافرٌ.

❑ **الخلاصة:**

لفظ «المحترم» لم تنطق به العرب ولكن مادته موجودة، واشتقاقه سائغ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الصلاة على الميّت!!

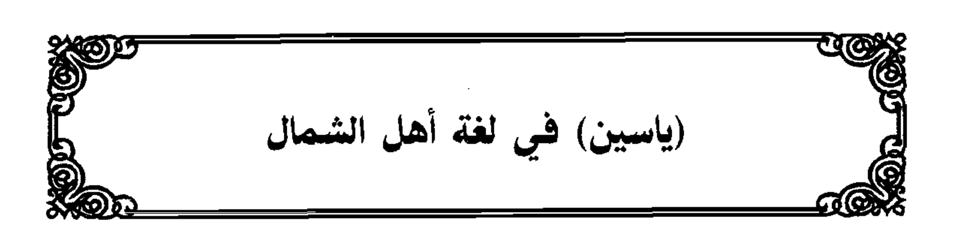
الأوْلَى أن يقول المنادي لصلاة الخسوف والكسوف: الصَّلاةَ جامعةً ـ بالنصب ـ وأن يقول لصلاة الجنازة: الصَّلاةَ على الميت ـ بالنصب أيضًا ـ والعلماء يقولون عن التقدير: أُحضُروا الصلاةَ جامعةً.

نُصِب الأول على المفعولية، والثاني على الحاليّة. والرفع جائز على أنه مبتدأ وخبر. والنصب لديهم أولى وأرجح. وكذلك قولُ المنادي اليوم: الصلاةَ على الميّت، أي: أدّوا الصلاةَ على الميت؛ لأنه يخاطِب مَن حضر؛ فلا يصح التقديرُ بـ(احضروا) وإذا نُصب وجب عليه إذا قال: «يرحمكم الله» أن يجزم الفعل؛ لأنه بعد طلب.. واللفظ من أصله غير مأثور، والاجتهاد يسوِّغه؛ فهو مُحْدَثٌ إضافي له أصلٌ في نظيره.. والخطْبُ في هذا سهلٌ؛ غير أن إخواننا النحويين فيهم من ابتُلِي بالعَنتِ، والوسواس، والبحث عن الوجوه والاحتمالات في الألفاظ دون المعاني، وفي مثل هذه المشاهد التي تذكِّر الآخرةَ يأتي الشيطان إلى ذوي الإعراب، ويَلِجُ عليهم من كل بابٍ، فلا ينصرف من صلاته إلا وقد استتمَّ وجوه الإعراب وشواهدَها، وأخبرني صاحبٌ لي: أنه صلّى بجانب شيخ له - وسمّاه لي - كان يتعلم عنده ألفيةَ ابن مالك، فلما قرأ الإمام في صلاة العشاء آياتٍ بعد سورة الفاتحة جعل الشيخ، وهو قائم يصلّي، يعرب المُشكِل من كلم الآيات بكلامٍ له حرفٌ وصوتٌ، يهمس به همسًا؛ وهو لا يشعر بما يهذي، وبما يلقيه الشيطان في أمنيّته؛ ليفتنه في صلاتِه، والشيطانُ يَدخُل على كل امرئ من بابه وتخصُّصِه الذي برع فيه، أو حاله التي هو عليها؛ فيُدخِل عليه الزَّهْوَ، والعُجْبَ، والغرور. أو يُشْغِله بما هو فيه عمّا هو أهم منه وأولَى. ولابن الجوزي في «تلبيس إبليس» وابن القيم في «ذم الوسوسة» والذهبي في «زَغَل العلم» تنكيتٌ بديع، بلسان التقريع، ومزابر التشنيع، في مَن لعبت بهم الوسوسة في كل رِيعٍ. ولكلِّ قومٍ هادٍ.

☐ الخلاصة:

الأَولى أن يقال في النداء للخسوف والكسوف: الصلاةَ جامعة، ولصلاة الميت: الصَّلاةَ على الميّت، بالنصب.

☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐



(ياسين) في لغة أهل الشمال

وردني أسئلةٌ من الباحث، الأستاذ/ عايد الحازمي. يسأل فيها عن ألفاظٍ مستعملَة في الشعر الشعبي الشمالي، أو في غير الشعر، من ذلك: لفظ «ياسين» وردت في شعرهم. قال: «وبعض أهل التفسير يقول: إنها لغة كَلْبٍ، وهم سكان الشمال، ومعناها لديهم: يا حَيْف».

والجواب على ما سأل عنه الباحث الحازمي، أبسطه في الأمور الآتية:

١ ـ المتتبّع للهجات القبائل العربية التي لم يمتزج أهلها بغير العرب يجد أن عامّة ما تلهج به ألسنتهم من صحيح اللغة، ولا يخلو من إحدى حالات ثلاث:

الأولى: أن يوافقَ ما يلهجون به ما حفظته لنا معاجم اللغة في النطق والمعنى.

الثانية: أن يوافقَه في المعنى مع تغيير في اللفظ بنقصٍ، أو زيادةٍ، أو قلبٍ، أو إدغامٍ.

الثالثة: أن تكون مادَّةُ اللفظ موجودةً في المنقول عن العرب، ولكنها استُعمِلت في معنى آخر.

وغير ذلك نادر. وقد تتبّعتُ لهجاتٍ بعض البطون في قبيلة حرب، فلم أجدْها تخرُج عن ما سبق.

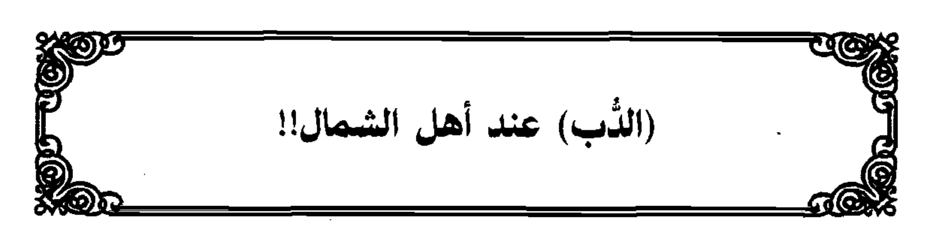
٢ ـ كلمة «ياسين» لم أجدها بمعنى: «يا حَيف» في مبسوطات المعاجم؛ فإنْ وُجِدَ من ينسبها إلى قبيلة كلب، وصحّ ذلك، فقد انتهى الإشكال، ولا معنى للسؤال.

٣ ـ يحتمل عندي احتمالاً ليس بالقويّ أن يكون أصلُها «ياشَين» بالشين المفتوحة، والشَّينُ: العيب. وهو من لوازم معنى الحيف؛ إذ الحيف الجور، والظلم.

❑ الخلاصة:

كلمة (ياسين) بمعنى: يا حيف، لا وجود لها في معاجم العربية، ويحتمل أن يكون أصل سينها شينًا.





(الدُّب) عند أهل الشمال!!

من أسئلة الباحث، الأستاذ، عايد الحازمي، سؤاله عن كلمة «الدّبّ» قال: إنها وردت في الشعر الشعبيّ، بمنطقة الشمال بمعنى «الخبل» أو «البليد» فهل ثبت هذا عن العرب أم لا؟

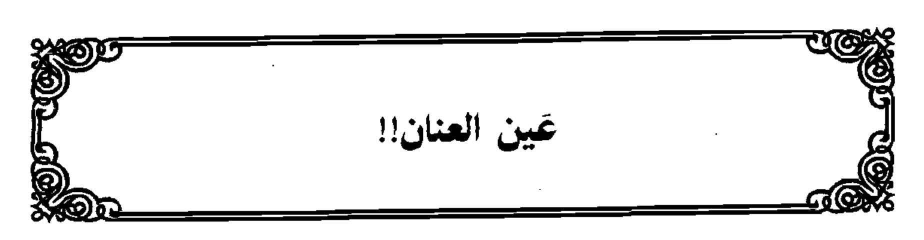
والجواب: إننا لا نحتاج في مثل هذا إلى نقل عن العرب؛ لأنَّ اللفظَ مُستعمل على معنى التشبيه، ومثل ذلك لا يُشترط فيه السَّماع ما دام اللفظُ عربيًّا، والوجُه في التشبيه صحيحًا. فإن كان في التشبيه خطأ، فهو قصورٌ من المستعمِل في تصوّر العلاقة بين المشبّه والمشبّه به. على أنه يمكن الادّعاء بأن تشبيهَ كلٍّ محسوس بكلّ محسوس ممكنٌ لِعَلاقةٍ مّا بينهما؛ ولو بجامع التضادّ في كلٍّ. وعليه؛ فإن لغتكم ـ يا أهل الشمال ـ صحيحةٌ فصيحةٌ. وحكى صاحبُ «تكملة المعاجم»: أنّه يُطلَق «الدّب» على: الرجل البليد، والأبله، والغبيّ، والجِلْف، وغير المهذّب، ووجهُ الشَّبَهِ عندي هو: ما يتّصف به «الدُّبُّ» مِن بُطءٍ في الحركة، وما يدل عليه مظهرُه، والمطّلع على ترجمة «الدّب» في كتب تراجم الحيوان يلمس ما يدلُّ على حُسن تصرُّفه،

وعجيب فطنته. وفي بعض أفعاله شَبَهٌ من الإنسان؛ من ذلك: أنه يأكل مما يأكل الناس والأنعامُ، ويضاجعُ أنثاه مضطجعةً، في خَلْوة. فهو خيرٌ مِن كثيرٍ ممّن لَبِس الثياب. وهو أيضًا يقْبل التعلّم والتأديب؛ غير أنه لا يطيع معلّمه إلاّ بِعُنفٍ، وضرْبٍ شديدٍ. والحاصل: أن باب التشبيه والتجوّزِ واسعٌ، وهو مفتوحٌ؛ لا يجهَد في إغلاقِ بابه إلا من صحّ أن يُطلق عليه ما فُصِّل عنه في هذا الجواب.

❏ **الخلاصة:**

إطلاق «الدُّبّ» على الخبل، والبليد، إطلاق صحيح.





عَين العنان!!

تخلط الألسنة بين الفتح والكسر في كلمة «العنان» (عَنان السماء، وعِنان الفَرَس) فيكسرون الأوّل، ويفتحون الثاني، والصواب: كسر عَين عِنان الفرس؛ وهو: السَّير الذي تُمسَك به الدّابَّة، وجمعُه: أعنَّة، وفتْحُ عينه لَحْنٌ، وشركة العِنان ـ بالكسر أيضًا ـ وهي عند الفقهاء: أن يَخلِط اثنان مالَهما، ويأذَنَ كلٌّ منهما للآخر بأن يتّجرَ فيه، والرّبحُ بينهما، والخسارةُ عليهما، وهي جائزة باتفاق؛ بل كلّ شركةٍ بين اثنين فأكثر؛ ما لم يكن فيها غَرَرٌ، أو ضَرَرٌ، أو تعامُلٌ محرّمٌ؛ فهي جائزةٌ، وهذا الضابط خيرٌ مما وضَعه الفقهاء من تقسيماتٍ وتعريفاتٍ لأنواع من الشركات؛ يَعْسُر ضَبْطُها على طالب العلم.

وأمَّا عَنان السماء: فهو كسَحَاب وزنًا ومعنًى، وفي الحديث القدسي: **«لو بلغتْ ذنوبُك عَنانَ السماء»**، وعنان الدّار: جانبُها الذي يَعِنّ لك؛ أي:

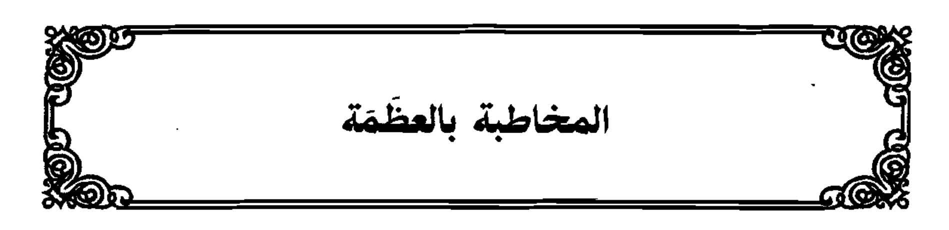
يَعرِض لك؛ كما في «اللسان». . وأملاني الشيخُ الشنقيطي في حين قراءتي عليه شِعْرَ شعراءِ الستة الجاهليين قولَ الناظم في ضبْط العنان:

بالفتحِ والكسرِ العَـنِان، كسَحاب مُمْسِك مَا[1] سَيرُ اللِّجام، ككتابْ

❑ الخلاصة:

- العِنان، بمعنى: الحبل، على وزن كتاب.
- العَنان، بمعنى: السحاب، كسحاب.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



المخاطبة بالعظَمَة

ممّا كَثُرت فيه أسئلة السائلين: السؤالُ عن المخاطبة بألقاب العَظَمة؛ كقولهم: فلانٌ صاحب العظَمَة، أو: صاحب الجلالة، أو: صاحب الفخامة، أو: صاحب الفضيلة. والإجابة عن هذا تنتظم في هذه الأمور:

أولها: هذه الألقابُ والمخاطبةُ بها لم تكن معروفةً في عهد الأسلاف، ولا استعملتْها العرب، وإنما وردتْ إليهم مِن قِبَل الأعاجم. وأكثرُ ما كانت الألقاب مستعملةً فيه العصور الوسطى، وخُلِعت على الخلفاء والأمراءِ من الألقاب ما لا يصدُق على بَشر، وكان يُخاطب الأمراء، وكذلك العلماء بمكتوباتٍ يكون الثناءُ فيها في عددٍ من السطور، وجوهرُ الموضوع أو السؤال في سطرين.

---

(١) أي: مُمسك ماءٍ، وقصره للضرورة، والمراد به: السحاب.

الثاني: من حُسْنِ الخِطاب أنْ يُنزَّل المُخَاطَبُ مَنزلتَه، فيُخاطب بما يليق به؛ فكما أنه لا يحسُن أن يُعطى المرء فَوق منزلته، لا يجوز أيضًا أن يُنزَّل دون منزلته، ويُغضى من مقامه ومكانته. فإن كان المقامُ مقامَ تألُّفٍ ودعوةٍ، كان ذلك أولى وآكد، وقد خاطب النبيّ ﷺ هرقل، فقال في كتاب بَعَثَهُ إليه: «من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم»[(١)]، ولا شك أنّه كان كبيرَهم وعظيمَهم. وتأمّل في وصْفِ النبيّ ﷺ لنفسه بالعبوديَّة ووصْفِه ذلك الكافر بالعظَمَة؛ فإنه خطاب في أعلى مقامات الحكمة في الدعوة إلى الله؛ على أنّ لقَب العبودية لله أشرف وأعظم من كل لَقبٍ، وتلقيبُه بأنه عظيم الروم تلقيبٌ موافق للواقع، وموافقٌ لما اصطلحوا عليه من تلقيب ملوكهم بذلك.

الثالث: سُئل الشيخ العلاّمة/ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ عن لفظ: «جلالة الملك المعظم»، فقال: «لا يظهر لي أن فيهما بأسًا؛ لأن له جلالةٌ تناسبه»[(٢)].

الرابع: هنالك فرقٌ كبيرٌ بين «صاحب الجلالة» و«جلالة الملك» من غير إضافةِ صاحبٍ إليهما. وكذلك: «فضيلة كذا» و«صاحب الفضيلة» فإن الصاحبيَّة تُفهِم معنى الخصوصيَّة، والجلالةُ المطلقة والكبرياءُ لله وَحده، لا شريك له في جلالة وكبرياء، وأمّا صاحب الفضيلة والوسيلة فهو النبيّ ﷺ الذي شرع لنا أن نسأل الله أنْ يُؤتِيَهُ الوسيلةَ والفضيلة، والبُعدُ عن الألفاظ المشتبهة التي تمسّ جناب الدين، وما يتعلق بحق الله ورسوله واجبٌ، والأصلُ في ذلك: قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾ وقول النبيّ ﷺ: «**لا يقل أحدكم: عبدي وأمتي وليقل: فتاي وفتاتي**»، ففي ذلك تعليم لنا أن نجتنب الألفاظَ المُوهِمةَ، والألفاظ التي تحتمل معنيَيْن أحدُهما محظور؛ لا سيما إن كان هو المتبادِر عند الإطلاق.

---

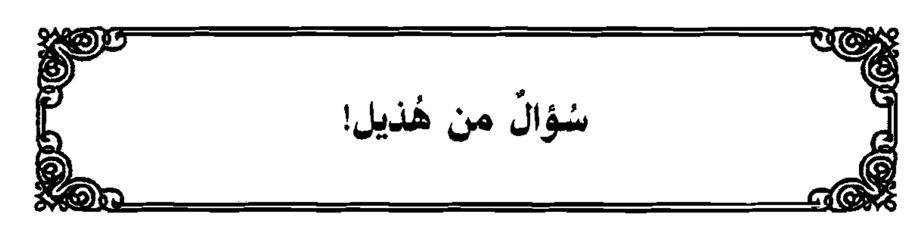
(١) أخرجه البخاري ٣٨/١ مع فتح الباري.

(٢) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم: ١١٨/١.

❑ **الخلاصة:**

لم ينكر العلماء استعمال مثل هذه الألقاب على مدار التاريخ، وأرى أن لا تقرن هذه الألفاظ بـ(صاحب) حذرًا من الوقوع في «لحن القول».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



سُؤالٌ من هُذيل!

وردني سؤالٌ من أحد فتيان هذيل، يسألُ فيه عن ألفاظ تُستعملُ عندهم، ويخشى أن تكون من لحن القول، من ذلك، لفظ: (صُمادة) يطلقونها على: (الغُترة)، ولفظ: (تبَجة) بتحريك الباء، يطلقونه على المرتفع من الأرض، ويسمّون الصّحن: (بالطّست) ويطلقون على الضرب: (اللّعْط).

وقبل الجواب على السؤال أودّ التنبيه إلى أن لفظ (الغترة) ليس بعربيٍّ أصلاً.

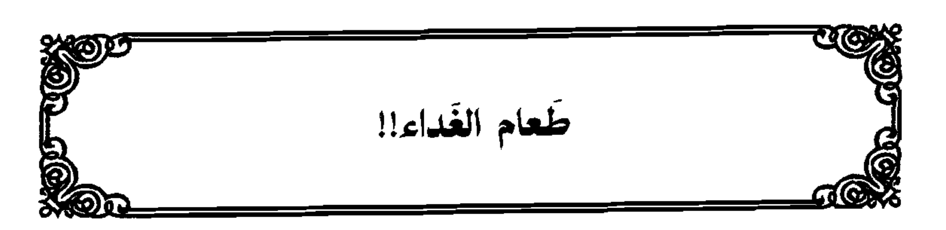
أما كلمة (صُمادة) فعربية صحيحة، فصيحةٌ لفظًا واستعمالاً، وهي من الألفاظ المستدركة على القاموس، وتطلق على كل ما يُلَفُّ على الرأس؛ مِن خرقةٍ، أو منديلٍ، أو ثوبٍ. وكذلك (الصِّماد) بكسر الضاد، وهذا اللفظ الأخير ذكره صاحبُ القاموس، بمعناه السابق، ولا يزال بعض القبائل بالجنوب، وباليمن تستعملها كذلك؛ غير أنهم لا يطلقونها على الغترة، وإنما يطلقونها على القلانس الخفيفة. وأما (تبَجة) فلا وجود لها بعد البحث، ولعلّ أصلها (ثبجة) بالثاء. وأما (طست) ففي عربيّتها خلاف بين أهل اللغة، وأوردها الخفاجي في «الدّخيل» ومن قال: إن تاءها أصلية؛ قال: إنها معرّبة، أصلها: طشَتْ. ومَن قال: أصل التاء سين، جعلها عربية؛

لأن أصل الكلمة (طسّ) وهي لغة طيء، كما يقولون في لصّ: لصْت؛ ولهذا يؤنث على طَسِيسة، ويُطلق في اللغة العربية على الإناء الكبير المستدير. وأما (اللّعط): فهو الإصابة بمؤثّرٍ مُوجِعٍ أوّلَ وقوعه. هذا ما فقهته من مجموع ما فصل فيه أهل المعاجم.

❑ الخلاصة:

- «الصُّمادَةَ»: عربية صحيحة لفظًا ومعنًى.
- «التَّبجة»: لا وجود لها في معاجم اللغة.
- «الطَّسْت» في عربيتها خلاف.
- «اللَّعْط»: الإصابة بموجع.





طَعام الغَداء!!

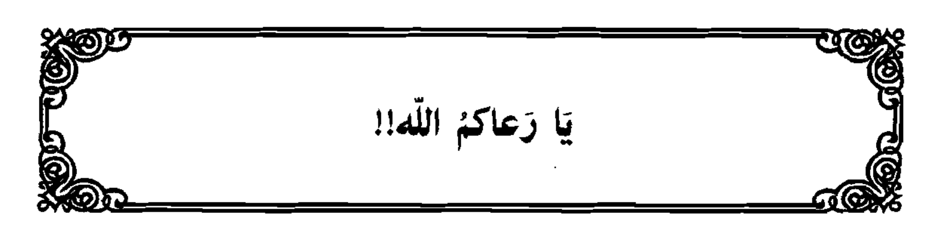
اشتهر على الألسنة تسمية الأكْلة التي تكون بعد الظهر: (الغداء) وليس كذلك؛ بل الغداء طعام الغُدُوّ، وهو الصباح، وفي صحيح البخاري: «أنَّ أبا موسى الأشعري تغدّى دَجاجًا، وفي القوم رجلٌ جالس عندَه، فدعاه إلى الغداء»، وورد في الحديث: أن النبيّ ﷺ قال في السحور: «**هلمّوا إلى الغداء المبارك**» ورد ذلك في أحاديث كثيرة، وفي سنن أبي داود: (باب: من سمّى السحور الغداء). وطعام الغداء في أوّل النهار في مقابل العشاءِ في آخر النهار، وهما أكْلتان رئيستان لدى العرب؛ يقال في تصريفهما: تغدّى وتعشّى، ورجل غدْيان وعشْيان، وغدّيتُه وعشّيتُه، وأما الفَطور (بفتح الفاء) فهو للصائم في أيِّ وقتٍ؛ سواءً كان صومًا شرعيًّا أم غير شرعيٍّ، وإطلاقُ

الفَطور على طعام أوّل النهار خطأٌ؛ إنما هو الغداء، وقال سبحانه مخبرًا عن موسى في قصته مع الخضر: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾، وقد نبّه تقي الدين الهلالي في كتابه «تقويم اللسانين» على هذه المسألة بتفصيل آخر، وقد أحسن فيما قال؛ إلا أنه لم يصب في قوله: (العرب لم يكونوا يأكلون في وقت الظهر، وليس في لغتهم اسمٌ لطعام يؤكل وقت الظهر)؛ بل كانوا يأكلون فيه أكلًا خفيفًا، ويسمون الطعام في ذلك الوقت وهو نصف النهار يسمونه: (الهَجُوريّ)، ويسمونه: (الكَرْزَمَة) أيضًا.

❑ **الخلاصة:**

طعام الغداء: هو ما يسمّى بالفطور اليوم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



يَا رَعاكمُ اللهُ!!

تجري هذه الجملةُ على ألسنة الخطباء، والواعظين. وباحَثَنِي، وسألني عن صوابها غيرُ واحدٍ؛ لأنها غير معهودة في زُبُر الأولين، ولا تجري ـ في الظاهر ـ على سَنَن أسلوب النداء المعروف.

والجواب عن ذلك: أن هذه جملةٌ من الجمل الرائعة المحببة إلى قلب المخاطَب. والخطيبُ الذكيُّ لا يَفوتُه اقتناصُ الألفاظ الموقِظة التي تهيئ القلوب لاستقبال ما بعدها، وتطرد غفلة الغافل.

وأمَّا صوابُها من جهة اللغة، فهي عندي صواب؛ لأن حرف النداء داخل على منادى محذوف، والأصل: يا هؤلاءِ، رعاكم الله، أو نحو ذلك، ولهذا نظير مشابه في القرآن الكريم، قرأ به الكسائي (أحد القراء السبعة) وذلك في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ قرأ بتخفيف اللام وياء

النداء، وما بعدَه فِعلُ أمرٍ. وقد وجهّه أهلُ العلم باللغة والقراءة على معنى: يا هؤلاءِ، اسْجدوا. وقد فصَّلتُ ذلك في كتابي «تَوجِيه المُشْكِل» وأوردتُ الشَّواهدَ الموضحة ـ ولا أقول: المؤيدة ـ؛ لأن القراءة الثابتة أقوى من كل شاهدِ شعرٍ، أو نثرٍ. ومن ذلك: قول حميد بن ثور الهلالي:

ألا يَا سلمى ثمّ اسلمي ثمَّت اسلمي ثـلاثَ تـحـيـاتٍ وإن لـم تَـكَـلَّـمـي

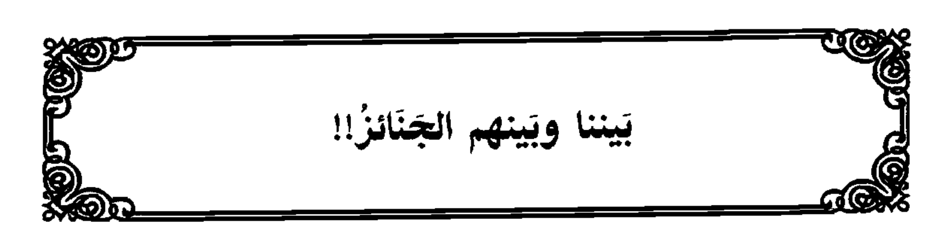
غير أنني لم أجد شاهدًا سُلِّطت فيه ياء النداء على فعل ماضٍ؛ لأنّ هذه الجملة فعلها ماضٍ، والآيةُ والشواهد الشِّعرية فعلُها أمر؛ فهل المسألة قاصرة على الأمر؟ أم للقياس ـ هٰهنا ـ مجال؟ أم هناك شاهد لم أعثر عليه؟

أترك ذلك لحذَّاق الباحثين، والمذهب لديّ واسعٌ في مثل هذا.

❑ **الخلاصة:**

لا حرجَ في اللغة أن يقول الخطيب: يا رعاكم الله.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



بَيننا وبَينهم الجَنَائزُ!!

جملةٌ مشهورةٌ، قالها أوَّل قائليها ـ فيما قيل ـ حين موت الإمام الجليل أحمد بن حنبل رحمه الله، فأرسلها مثلاً للآخرين، وصار في الناس مَن جَعلها مقياسًا يَزِنُ به قبول الميت عند الله تعالى؛ فمن كان مشيّعوه أكثر كان ذلك علامةً على رِفْعته، وكمالِ صلاحه، وفضلِه على مَنْ سواه.. حقيقةٌ شرعية لديهم لا جدلَ فيها، ولا مِراء!! وللجُمل الشائعة إذا قارنَ معناها شيءٌ من التعصب وَقْعٌ في النفس يُغلق نافذةَ التفكير، ويُدهشُ الحِسَّ عن النظر في الواقع؛ فإن الواقع شاهدُ حقٍّ على خَيبة هذه العبارة، وأنه لا

حَظَّ لها إلا التعصب، وإن وافقت الواقع في حين من الأحيان، والداعي لكثرة الحاضرين في الجنائز الشّهرةُ وحدَها؛ عن حبٍّ، أو إعجاب. وأما القبول فلا نعرف له ضابطًا معيَّنًا نُميّز به مَن لم يُرزَق القبولَ من المسلمين. وفي الصدّيقين، والشهداء، والصالحين من مات، أو قتل، ولم يُشيع جنازتَه - إن كان ذلك - إلا عددٌ يسيرٌ. وفي عامة المسلمين مَن حضرها خلقٌ لا يُحصَوْن كثرةً. ولعلّ جنازة الحجاج بن يوسف الثقفي كانت أكثر شهودًا من جنازة سعيد بن جبير، نعم، وكانت جنازة أم كلثوم أكبرَ عددًا وأعزّ نفرًا من جنازة شيخ الأزهر في وقتها، ومن الصالحين الذين آمنوا وكانوا يتقون مَن تَبِعْنا جنائزَهم في نفرٍ لا يزيدون على العشرة، ورَأَيْنا مِن أهل الضلال من تَبِعَ جنازتَه ملايين. ويُشبِه هذا جماهير الدعاة، والخطباء، والعلماء؛ فإن كثْرتهم لا سبب لها سوى التميز بنوع من الإلقاء، والأسلوب، أو العلم، أو الحال، أو كل ذلك، ولا تلازُمَ بين عَدِم القبول والقلَّة.

❑ **الخلاصة:**

كثرة المشيّعين في الجنائز ليست هي العلامة الفارقة بين الصالحين وغيرهم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



والباقي على الله!!

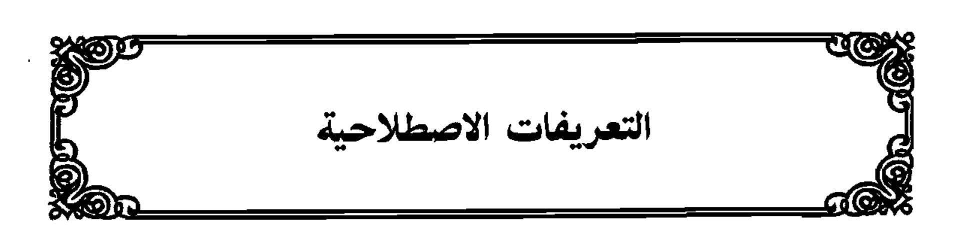
كلّنا يعلم أنَّ من يُطلِق هذه العبارة يقصد تفويضَ الأمرِ إلى الله - بعد فِعْل الأسباب -، وأنه يريد التسليم في الأمور التي لا يقدر عليها، أو لا يَعلمها، وقد تلقّفها عن غيره؛ لأنها في الظاهر جملةٌ من جُمل الأدب في القول والاعتقاد. ولكن الأمر على خلاف ما يظنُّه كثيرٌ؛ بل هي مرفوضةٌ عند التحقيق لفظًا ومعنًى، وبيان ذلك: أن الأشياء بأسبابها بيد الله، فهو مُوجد

الأسباب ومسبّباتِها، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾، فإذا كان الأمر كلُّه لله، فليس للعبد إلا حركاتٌ ظاهرةٌ، وأسبابٌ مِن ورائها قُدرةُ المولى جلَّ ذكره، فالأمر لله كلّه، أوله وآخره، ودقيقه وجليله، ثم إنّ فيها من سوء الأدب ما ليس يخفى؛ فإنها مُشعِرة بلفظها أنَّ جليل الأمر مقضيٌّ مُستوفًى من جهة العبد، ولم يَبْقَ مِن جَوْهره إلاّ بقيّةٌ متروكة إلى الله، يُتمّ ما بقي منها، ويُكمل ناقصها؛ يقول أحدُهم: فعلتُ كذا وكذا، والباقي على الله. فيقال له: فماذا أبقيت لله؟ واللغةُ والعُرف يقضيان بأنّ الباقي أقلّ من غيره في مثل هذه السياق في الغالب. واللائق بالمؤمن أن يَفْطن إلى مثل هذا، فيقول بدلاً من ذلك: عملتُ كذا وكذا، متوكِّلاً على الله، أو: والأمر لله من قبل ومن بعد، أو: علينا السعي، ومنه التوفيق، أو: ما علينا إلا التوكُّل وبذْلُ الأسباب.

❑ **الخلاصة:**

لا تقل: فعلت كذا، والباقي على الله، بل قل: فعلت كذا، وعلى الله توكلت، فإن الأمر كله لله، وإليه يرجع الأمر كله.





التعريفات الاصطلاحية

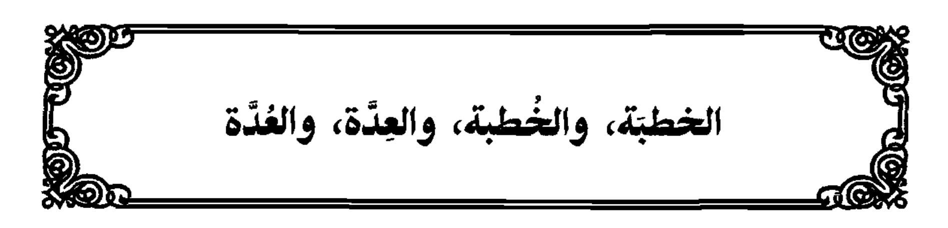
في المؤتمر الذي عُقد بكلية دار العلوم، بجامعة المينا، بمصر، في الرابع والعشرين من شهر محرم حول (التجديد في المناهج) ألقيتُ في آخر يوم منه بَحثًا حَمِيَ له فِكرُ من كان بالحضرة، وجاشت خواطرُهم، ووُصِف بالجِدّة، والإثارة، وعلّق عليه كثير من الأساتذة، وأجمعوا على تأييده، وعنوانه: (جدوى التعريفات الاصطلاحية في علوم الشريعة العربية)، ناديتُ

فيه باطّراح التعريفات المعقَّدة التي تقف عائقًا بين الطالب وفهمِه، وتُشغِله عن جوهر الموضوع؛ أمثال تلك التعريفات العقيمة التي تقول ـ مثلاً ـ: الشَّرْط؛ هو: ما يلزَم من عَدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ، ولا عَدم لذاته. وتعريفهم المبتدأ بقولهم: هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخْبَرًا عنه، أو وصْفًا رافعًا لِمُستَغنًى عنه، وبيّنتُ فيه ضعف الطرائق التي مشى عليها المصنفون، والشارحون في تسويد صحائف؛ من الاشتغال ببيان المحترزات والاستدراكات على تعريفات أُخَر لمعرَّفات لا تحتاج إلى تعريف، وأنّ تعريفَها نوعٌ من التكلُّف الذي ولِع به المتأخرون؛ كتعريفهم الغضب بأنه: غَلَيانُ دم القلب لإرادة الانتقام، وليت شعري، من الذي أخبرهم أنه غلَيان دم القلب، وكتعريفهم: الاستعاذة، والبسملة، والنوم، والحُب، وغير ذلك من تعريفات حقيقةٍ بأنْ تُدرَج في «لحن القول» والمقام هنا لا يتّسع للبسط، كما لا يتسع هنالك، وسأُخْرجُ البحث في كتاب قريبًا[١]، ومن الله أستمدّ العون والتوفيق، لا إله إلا هو.

❑ الخلاصة:

بناء المعارف على التعريفات الاصطلاحية المعقَّدة تلقين أعجميّ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الخطبَة، والخُطبة، والعِدَّة، والعُدَّة

يقع اللحن في هذه الألفاظ في ضبط الخاء والعين؛ لأنّ كُلًّا منهما يُفتح ويُكسَر. فأما الخِطبة (بالكسر) فهي خِطبة النكاح، مصدر خَطَب

---

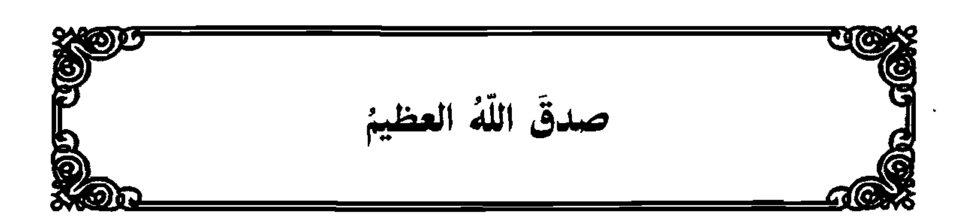
(١) طبع في كتيب صغير، صدر عن دار ابن حزم بالرياض.

يخطِبُ، على زنة ضَرَب يضرب. قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾، وأما الخُطبة بالضّم، فهي خطبة المنبر، يقال: خطب يخطُب خَطابة، بفتح الخاء، وخُطبة بضمها. والخُطبة ـ أيضًا بالضمّ ـ: لونٌ كَدِرٌ؛ حُمرةٌ في صُفرةٍ، أو غُبْرة في خُضرةٍ. كما في «القاموس». وأمّا العِدَّة بكسر العين؛ فهي: العَدَدُ. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾، وعِدّةُ النساءِ كلُّها بالكسر؛ وهي: عِدَّة طلاقها، وعِدّتها من وفاة زوجها. وليس على الرجل عِدَّة، ويُلغِزون فيه على سبيل التجوز، فيقولون: هل على الرجل عِدَّة؟ فيقال: نعم، إذا طلَّق الرابعة طلقةً رجعيةً؛ فإنه إذا أراد الزواج بأخرى لم يجز له ذلك حتى تنتهي عِدَّةُ المطلقة، فيتربّص معها مدَّة عدَّتها. وأما العُدَّة بالضمّ؛ فهي من الاستعداد. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً﴾، والعُدَّة أيضًا ـ كما قال صاحب «القاموس» ـ: (بثْرٌ يخرُج في وجوهِ المِلاح)، ولم أعرف وجهَ تخصيصه بالملاح، ولا نبَّه عليه الشُّرَّاح. ولعله من تشويق اللفظ، أو لظهوره فيهن أكثر؛ بخلاف الدَّميمةِ، فإن فيها من الأمور ما يُشغِل عن البثور.

❑ الخلاصة:

اكسر خطبة النكاح، وضم خُطبة المنبر، واكسر عِدّة الأزمنة، وضمّ عُدة الاستعداد.





صدقَ اللّهُ العظيمُ

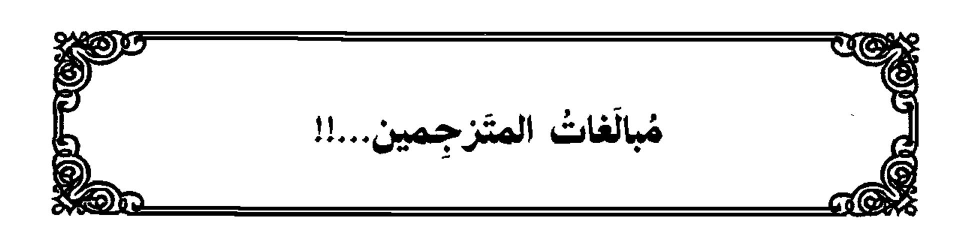
جاء معنى هذه الجملة الصادقة في الذكر الحكيم، قال سبحانه: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، أي: قل ـ يا محمد ـ لبني إسرائيل: صدق اللّهُ فيما أنزل على موسى في التوراة، فيما أحل لكم من أصناف

الطعام، إلاّ ما حرّمه يعقوبُ على نفسه قبل نُزولِ التوراة. وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾، وأصبحت هذه الجملة مِسْكَ الختام لكلِّ مَن تلا شيئًا من القرآن، في المحافل، والإذاعة، وغيرها. وصارت سُنّةً يُذمّ من تركها، ولا يكون الختام مرضيًّا إلا بها. وقد يُعذَر مَن سوَّغها من غير التزام، ولا ذَمَّ مَن تركها، ولا رأى فضلَ قائلها على من لم يقلها. ولكنني لا أعذر من استدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ على استحبابها. . . وأنقل لكم فحوى محاورةٍ وقعت بيني وبين واحدٍ من الفضلاء، استدل بالآية السابقة على أن قول القارئ: (صدق الله العظيم) حَسنٌ، ومستحبٌّ، وأنَّ الآية فيها إشارة إلى هذا المعنى. فكان مما قلتُ له: إذا كان المرادُ ما ذكرتَ، فهل فهم النبيّ ﷺ ما فهمتَ أم لم يفهم؟ فإذا كان فهم فلماذا لم يعمل، ولم يبيّن؟ وإن كان لم يفهم، وقد فهمت أنت، فهذه أكبر من أختها، وأعيذك من كلا القولين. ثم إنّ الله قال أيضًا في السورةِ ذاتها: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، فما رأيك لو قلنا بعد القراءة: آمنا بالله العظيم؛ لأن في الآية إشارةً إلى هذا المعنى؛ لأنه قال: قل آمنا بالله؟ ومثل ذلك: كل آية مناسبة مصدَّرة بـ«قل». وهَبْ أن الأمر ما ذكرت، فمن أين فهمتَ أنّ محلها بعد القراءة؟ ولعلّ الأَوْلى أن تكون قبلها، أو بعدَ كل آيةٍ، أو سياقٍ، أو آخرَ كل سورة، أو في كل مقطع يناسبُها. ولماذا لا نقولها في الصلاة، وقد أرشدنا الله إليها ـ فيما زعمتَ ـ؟ وهل نقولها سرًّا أم جهرًا؟ وهل نقولها بعد الخبر فقط؟ أم بعده وبعد الطلب؟ والتصديق لا يكون بعد الطلب؛ لأن من قال لك: قُمْ. لا تقول له: صدقتَ. بخلاف من أخبرك. . والقصد: أنّ هناك فرقًا بين من استحسن بدعةً في الدين استحسانًا مجرّدًا، وبين آخر يستحسن بدعة، وينسبها إلى الشرع جُرأةً على الحق وأهله.

❏ **الخلاصة:**

مَن أحدث في أمر الإسلام ما ليس منه فهو مردود عليه.

❏ ❏ ❏ ❏ ❏ ❏



مُبالَغاتُ المترجِمين...!!

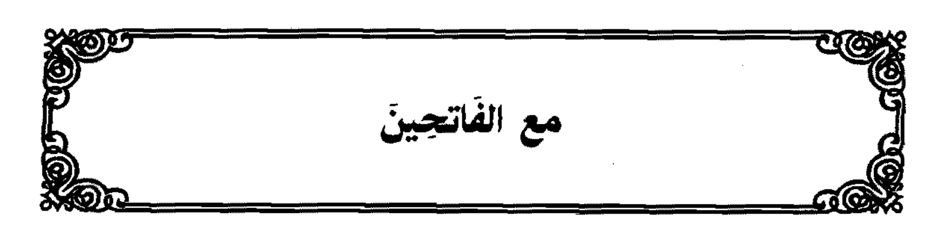
يجدُ القارئ في كتُب التَّراجِم ألوانًا من المبالغات، وفُنونًا من ألفاظِ الثناء الزائد، وإنه ليخيّلُ إليك أنّ من تقرأ عنه لا نظير له في عصره، ولا مضاهيَ له في مِصْره، ثم تجد في السِّفْر نفسه ترجمةً لآخر من أقران الأوّل، أو في طبقة تلاميذه، أو لواحدٍ من تلاميذه، أو شيوخه، خلَعَ عليه المصنِّف جُمَلًا من المديح، ووَصَفَه بالأوصاف البليغة، وقال عنه: إنه وحيدُ الدهر، وفريد العصر، وشيخ المحققين، وإمام المجددين، أو قال عنه: شيخ الإسلام، وعَلَمُ الأعلام، الأوحدُ، العلَّامة، الحبر، البحر، الفهّامة، الذي لم يرَ الناس مثلَه، أو: الذي ما رأى مثل نفسه، أو: خاتمة الحفاظ - وليت شعري من أدراه بذلك - أو قال عنه: حفِظ كُتُبَ كذا فقضاهنّ في يومين، ثم عمد إلى كتاب كذا فحفظه في أربعة أيام سواءٍ، وما قرأ شيئًا أو سمعَه إلا حفظه، ولا خَطَّ سوداء في بيضاء إلا انتقشَ ما كتبه في قلبه، وجميعُ ما حفظه لا ينساه، بل هو جارٍ على طرف لسانه حين يشاء. وربّما نقله المترجِمون عن المُتَرْجَم، وأنه قال عن نفسه: منذ أربعين سنة لم يَكتب ملك الشمال في صحيفة عملي شيئًا، أو قالوا عنه: إنه ختم القرآن بين المغرب والعشاء، أو: ختم القرآن بالقراءات في ليلةٍ واحدةٍ، أو: صلى الفجرَ بوضوء العشاء مدة أربعين سنة (وهذا أقرب إلى الذم لمخالفته السُّنة الشرعية والطبيعية)، أو ختم القرآن في يوم عشر مرَّات، وهذا غير ممكن. والتزيُّد في الحفظ ادِّعاءً أو وَصْفًا كثيرٌ ومشهورٌ، والسرّ هي المبالغة في الإعجاب، وانبساط النفس، وهما يبسطان دائرة التصوُّر حتى تتجاوز الواقعَ، ويذهَلُ العقلُ عن الحقيقة المطابقة له. ويحصل ذلك غالبًا ممن يجدون جهدًا في الحفظ، وحفظ المحفوظ، ومن كبار السن حينما يجدون تغيُّرًا في حفظهم، فيقول الواحد منهم: لما كنت صغيرًا كنتُ

أحفظ كلَّ ما أقرأ، وما كنت أنسى شيئًا، واليوم لا حفظَ، ولا تَذَكُّر. وقال لي بعضهم: كنا نحفظ كلَّ شيء أيام الطّلب، وكنَّا نقوم قبل الفجر نحفظ ونراجع، ثم لم أجد أثرًا لهذا الادعاء؛ وإنما هو عامّي مثقف. وأما القومة قبل الفجر، فكلُّ من ينام العشاء مبكّرًا سيقوم لو شاء قبل الفجر. وأنا أسهر الليل كله، وهذا أعجب؛ لأن السهر في طلب العلم أشدُّ وَطْءًا مِن طَلبِه في النهار، وسمعتُ واحدًا من الراغبين في طلب العلم يقول عنّي: إنني أحفظ كتاب «المحلّى» لابن حزم من أوله إلى آخره. وقال آخر عن آخر: إنه حفظ القرآن في شهرٍ واحدٍ. وهذا مع إمكانه بعيد، وبُعْدُه من جهة أنّ هناك فرقًا كبيرًا بين مَن حفِظَ، ومَنْ هو حافظ.

❑ الخلاصة:

جرى عمل كثير من الناس تقليدا على تقديس من سلف، والذهول عن بشريتهم، وأنهم خلق مثلنا.





مع الفَاتحِينَ

من الألفاظ الشائعة التي نبّه عليها الأقدمون ـ كابن السكيت، وغيره ـ، هذه الألفاظ التي يلحن فيها العامّة، بكسرٍ أو ضمٍّ، والصواب فيها الفتح، لا غير، ومنها ما حُكِي فيه الكسر؛ على ضعف؛ ومِن ذلك:

١ ـ الأَلْية: (أَلْية الشاة)، وجمعها: أَليات وأَلايا. همزتُها مفتوحة، والناس يكسرونها، أو يحذفونها. وكلُّ ذلك لحْنٌ. قال في «القاموس»: «ولا تقل: إِلية، ولا لِيَّة» وهي العجيزة والشحم الذي يكون فيها.

٢ ـ عِرق النَّسا، بفتح النون، ويقع اللحن فيه بالكسر. وهو عِرْق في السَّاق. ويُثنّى على نَسَوان، ونَسَيَان. وقال الزّجّاج: لا تقل عِرق النَّسا؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

٣ ـ الغَيْرة؛ وهي: غَيْرة الرجل والمرأة. وكسر غينها لَحْنٌ. والغِيرة بالكسر؛ كالمِيرَة وزنًا ومعنًى.

٤ ـ فَقار الظهر، بفتح الفاء، ولا يجوز كسرها.

٥ ـ الجَفن: غطاء العين من أعلى وأسفل. وحكى فيه «القاموس» الكسر، ولم يقبلْه المحققون، وقال ابن دريد: «لا أدري ما صحتُه».

٦ ـ البَضعة وهي: القطعة من اللحم. اقتصر ابن السكيت على الفتح، وحكى «القاموس» الكسر أيضًا، وليس بالكثير، ولا المشهور.

٧ ـ العَقار: عقار الأرض ومتاعُ البيت، ليس فيه إلا الفتح. وأما «العقَّار» الذي هو الدواء، فبتشديد القاف. وجمعه: عقاقير.

٨ ـ العَوَج، يقال: في ساقه عَوَج، ولا يقال: عِوج، بالكسر. وإنما العِوج ـ بالكسر ـ في المعاني؛ يقال: في رأيه عِوج. ولا يقال: عَوج. قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾﴾.

❑ الخلاصة:

افتح هذه الألفاظ، ولا تكن مع اللاحنين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



اللّحنُ المؤلم

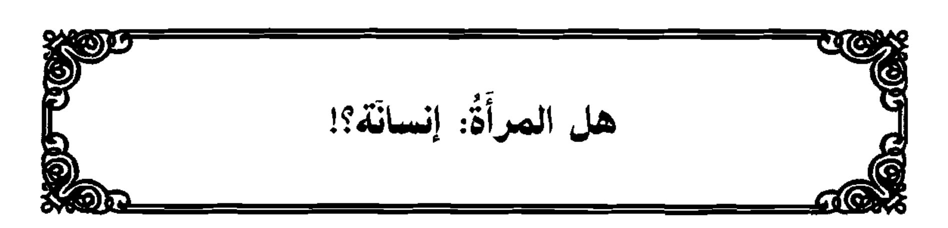
انطلقتْ قناةٌ من القنوات الفضائية، التي تُعنى بالطِّب والصِّحة، وفي ابتداء افتتاحها توالت كلماتُ المسؤولين عنها، ونادوا بالعناية بالصحة التي

هي أمانة لا يجوز التفريط فيها، أو إهمالُها. ولا تسلْ كيف كان حال إعراب الكلِم؟! وماذا حدث للمرفوع من جرٍّ ونصبٍ؟! وما استحال إليه المجرور؟! وما آل إليه المنصوب؟! ولو أصررتَ على أن تعرفَ الجواب لأسْمعتُك ما يؤثّر على صحتك؛ إن كان لك حسّ، وذوقٌ، وغَيرةٌ على الفصحى، وحِرصٌ على سلامة النطق. ولو سمعهم أبو علقمة، النحوي، أو سيبويه، أو الكسائي، لكان كلام هؤلاء أوجعَ من آلامهم التي يجدون ألمها في أجسادهم. والآفة في كلام المتكلم، الجاهل بقوانين الإعراب، أنّه يظن أنّ الفصاحة والإعراب في ضبط الكلمات ورفعها ونصبها وجرها، وأن الذي يُسكِّن أواخرَ الكلم لا يُحسِن الكلام. ونصيحتي لمن لا يعرف أن ينطق بالألفاظ على ما تقتضيه قواعد اللغة، أن يتكلم بالعامّية، ويطّرح الاعتناء بإعراب الألفاظ، والتفاصُح في نطقها، ولْيُشفِقْ أطباء الأبدان على صحة أطباء اللسان؛ فإنّ اللحن يؤلم، ولئن كان المرضى يألمون فإنّنا نألم كما يألمون.

❑ **الخلاصة:**

سلامة اللسان من اللحن مطلب لا يقل شأنه عن مطلب سلامة الجسد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل المرأةُ: إنسانة؟!

يرى بعض اللّغويين أن المرأة يقال لها: إنسان، وأن إدخال الهاء عليها لحْنٌ. وقال ابن سيده: «إنها عامية». وأما قول بعضهم؛ وهو أبو منصور، الثعالبي، وقيل: غيره:

لقد كَستْني في الهوى ملابسَ الصَّبِّ الغزِلْ

إنســـانـــةٌ فــتـــانـــةٌ بــدرُ الــدّجــى مــنــهــا خَــجِــلْ
إذا زَنَــتْ عــيــنــي بــهــا فــبــالــدمــوع تَــغْــتــسِــلْ

فهو مولّد، لا يصحّ الاحتجاج به. ولكن نقل الزَّبيدي عن جماعة من المحققين: أنها صحيحة، قليلة، وممن صحّحها: الرضي، في شرح الكافية، والشيخ ياسين، في حواشيه على الألفية، عن ابن هشام قال: (ولا يقال: إنها عامية بعد تصريح هؤلاء الأئمة بورودها، وإن قال بعضهم: إنها قليلة).

يضاف إلى هذا أنَّ الأبيات؛ إن كانت للثعالبي، فهو إمام في اللغة، يستأنس بشعره؛ لإمامته في اللغة، فهو يشبه نقلَه عن العرب.

ونقل الزَّبيدي قولَ كاهن الثقفي ـ وهو من شعراء العرب ـ:

إنـسـانـة الـحـيِّ أم إدْمَـانـةُ الـسّـمَـرِ بـالـنـهـي رقّـصـهـا لـحـنٌ من الـوتـرِ
بـالله يـا ظـبـيـات الـقـاع قـلـنَ لـنـا لـيـلايَ منكنَّ أمْ لـيـلَـى من الـبَـشـرِ

ورُوِي عن المتنبي: أنه قال هذه الأبيات:

لاعــبتُ بالــخـاتـم إنـســانـــةً كـمـثـل بـدرٍ في الـدجـى الـنـاجـمِ
وكـلـمـا حــاولــتُ أخْــذي لــه مـن الـبـنـانِ الـمـتـرفِ الـنـاعـمِ
ألْـقَـتْـهُ فـي فـيـهـا فـقـلـتُ: انـظـروا قـد أَخْـفـتِ الـخـاتـمَ فـي الـخـاتـمِ

وورد أيضًا في شعر: الشاب الظريف، والعباس بن الأحنف، وتميم الفاطمي، وغيرهم. وقبل هؤلاء جميعًا: الشاعر العَرْجي[1]، وهو أُمويّ، يُحتجّ بشعره، واسمه: عبدالله بن عمر (ت١٢٠هـ) وهو صاحب البيت المشهور:

أضـاعُـونـي وأيَّ فـتـى أضـاعـوا لـيـومِ كـريـهـةٍ وسِـدادِ ثـغـرِ

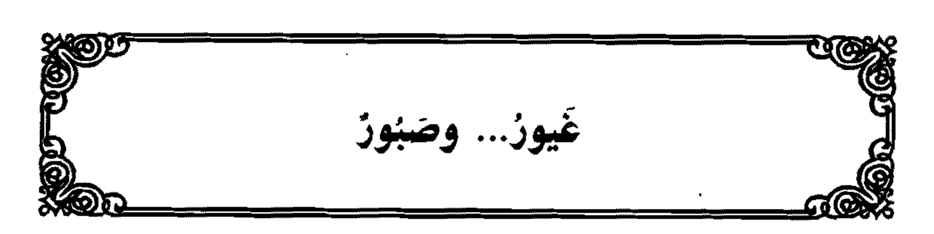
---

(١) نسبة إلى قرية «العَرْج» بالطائف.

❑ **الخلاصة:**

لفظ: «إنسان» يطلق على الذكر والأنثى من الناس، ولو قال إنسان عن المرأة: «إنسانة» لكان له مستند في ذلك.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



غَيورُ... وصَبُورٌ

«غَيور» و«صَبور» على زِنة فَعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث، يقال: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجلٌ غيور، وامرأة غَيور... ومن القواعد المحكمة في العربية: أنّ ما كان من هذا الباب؛ أي: يستوي فيه المذكر والمؤنث، بحيث لا تدخله التاء في مؤنثه فإنه لا يُجمع جمعًا سالمًا مذكّرًا. وقرأتُ منذ زمنٍ طويل في هذين اللفظين مقالاً مستفيضًا للنحوي، المدقق، الدكتور: عبدالعظيم الشنَّاوي، في أحد أعداد مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ونقل القاعدةَ المذكورة وما ينبني عليها من المنع في هذين اللفظين، واقتصر على جمعهما جمع تكسير على وزن فُعُل؛ فيقال: هُم غُيُرٌ، وصُبُرٌ، ولا يقال: غَيورون، وصبورون. وأجازه مجمع اللغة العربية؛ على عادته في التساهل بقصد التيسير والحمْل على السَّعة. والمرجَّح عندي هو المنع؛ لثلاثة وجوه:

أحدها: عدم مَجيء اللفظين، أو واحدٍ منهما مجموعًا جمعًا سالمًا مذكّرًا؛ بل الوارد في كلام العرب ما هو خلاف ذلك.

وفي جواب المقداد، حين استشار النبيّ ﷺ أصحابه قبل غزوة بدر: «إنا لصُبُرٌ في الحرب، صُدُقٌ عند اللقاء».

الثاني: اطّراد القاعدة المذكورة.

الثالث: وهو من جهة النظر: أنّه يمتنع أن يُجمع لفظُ مؤنّثٍ جمعًا مذكّرًا، ولفظ «غيور» و«صبور» وما ماثلهما لفظٌ مشتركٌ في الصيغة، يكون مؤنّثًا ويكون مذكَّرًا، وجمعه بصيغة واحدةٍ لا تحتمِل غيرَ التذكير؛ يفضي إلى تحوّلٍ من معنى إلى معنى؛ **أحدهما**: يحتمل التأنيث، **والآخر**: مذكَّرٌ دون احتمال. وفي هذا من الاضطراب ما فيه.

❑ **الخلاصة:**

قوانين العربية تمنع من جمع «صبور» على «صبورون»، و«غيور» على «غيورون»، وإنما يجمعان على «غُيُر» و«صُبُر».





لَفظُ الجَلاَلةِ

جاء في بعض أشعار المتأخرين حذفُ ألف الجلالة بعد اللام، كما في قول محمد بن القاسم الحسني اليمني في قصيدة يردّ بها على محمد بن إبراهيم السّحولي:

سامِحُوا المملوك للّهْ   واصفحوا عن كلِّ زَلَّهْ

وقوله في آخرها:

طال تقصيرًا ولكنْ   سامِحُوا المملوكَ للَّهْ

ومن نظم السيوطي في ألفية في «علم الأثر» قوله:

فقد رَوَينا عن كبارٍ جِلَّهْ   أبى علينا العلمُ إلاَّ للَّهْ

وبعضهم يعدّ هذا لحْنًا؛ لأنّه حذف لحرف أصليّ من أصولِ الكلمة، كحذف ألفِ عُثمان، وإنسان، ولا خلاف في خطإٍ هذا.

ومنهم من أجاز ذلك، وجعلهُ لغةً في لفظ الجلالة، حَكَى ذلك الإسنويُّ عن ابن الصلاح، عن الزجَّاجيّ. وقال البيضاوي: لا لَحْنَ فيه.. ومنهم من قال بجوازه في اللغة؛ وقفًا، لا وصلًا، والأفصح إثباتها.. ومما جاء في ذلك من شعر المولّدين:

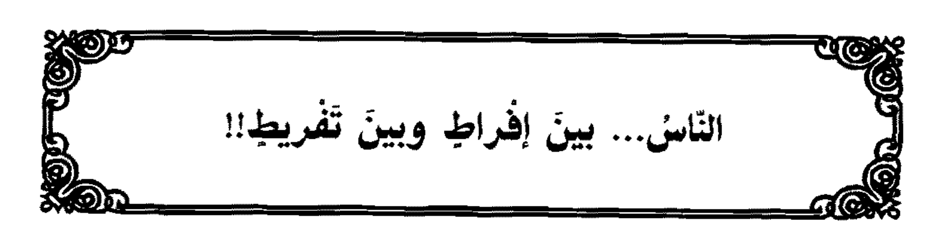
أيُّها المستبيحُ قتلي: خَفِ اللَّهْ   وإنّ عَينيكَ للدِّما مُستحِلَّهْ[1]

ولم أجد مستندًا للزجاجي، ولا لغيره في إثبات أنها لغة، وكأن المسوِّغ في الحذف عندهم أنَّ الألف لا وجود لها في الرسم، ولملاقاة الألف سكونًا بعدها. وهذا قد يَسُوغ في الذوق السمعي، واللفظي، في حال الوقف، وأمّا في الوصل، فحذف الألف؛ لأنها لم تُرسم من أقبح القبيح، ومما يَنْفِرُ منه الذوقُ الصحيح، ويكون الحذف في الشعر ضرورةً، وفي النثر تسمّحًا.

❑ الخلاصة:

من العلماء من أجاز حذف ألف الجلالة التي قبل الهاء في الشعر والنثر، وجعله لغة.





النّاسُ... بينَ إفْراطٍ وبينَ تَفْريطٍ!!

خطَّأ الحريريُّ مثلَ هذا، وجعل إعادة لفظ «بين» من اللَّحن، وقال: «ويقولون: المالُ بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة «بين» فيُوهمون فيه، والصواب أن يقال: بين زيد وعمرو، وقال سبحانه: ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ﴾»،

(١) انظر كتاب: «نفحة الريحانة» للحجي، في ترجمة محمد بن القاسم: ٢٤٨/٣.

ثم أورد اعتراضاتٍ عليه، ورَدَّها، وأوضحَ الفرقَ بين ما قرّره وبينها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾، وجعلَ المماثلة يبن هذا والمثالَ من الوهم؛ لأن المعطوفَ في الآية قد عطف على المضمر والمجرور، والبصريون يشترطون له إعادة الجارّ، وكان الحريري ـ رحمه الله ـ ينحو مَنْحى أهلِ البَصرة، قال: «ولهذا لحّنوا حمزة في قراءته: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بالجرّ[1]».

ولا أظن أن هذا الردّ ينجيه من نفوذ الاعتراض عليه؛ لأنه جعل العلّة في المنع أن لفظ «بين» تفيد الاشتراك، فلا حاجة إلى تكرارها. فيقال له: ألا توجد هذه العلّة في «بيني وبينك»؟ فإنه يمكن أن يقول: هذا فراق بيننا، ويقول: ذلك بيننا، بدل ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾.

وقد تعقّبه الشهاب الخفاجي بأن «بين» الثانية من بابِ التوكيد، واستشهد لوروده في كلام العرب بأبياتٍ؛ منها قول عدّي بن زيد:

بين النَّهارِ وبين الليلِ قد فَصَلا

وشواهد ذلك كثيرة؛ فصحَّ بهذا أن ما قاله الحريري ـ عليه الرحمة ـ غير صوابٍ؛ لورود نظيره في القرآن، وكثْرة شواهد الشعر، وضعْف التعليلِ الذي ذكره[2].

☐ الخلاصة:

خطّأ الحريري من يقول: المال بين زيد وبين عمرو، والصواب أن يقول: بين زيد وعمرو، ولكن المحققين خطأوه، والحق معهم.

☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐

---

(١) ناقشت ما قيل في قراءة حمزة والرد على ذلك بتفصيل في: «توجيه مشكل القراءات» عند هذه الآية من أول سورة النساء.

(٢) ذكر هذه المسألة وردّ عليها الحريري في كتابه «درّة الغواص»: ٢٦١، وانظر: حاشية الشهاب عليه في الصيغة نفسها.

مسألة في «ثمان»

حذفُ ياء «ثمان» ممّا جعله بعض اللغويين ـ كالحريريِّ ـ من اللحن؛ سواءً كانت مركّبةً نحو: ثمان عشرة، أو مضافة، نحو: ثمان مئة ريال، قال الحريري: لأنها كالمنقوص، تثبت ياؤه في الإضافة، وفي النصب[1]؛ تقول: جاء قاضي المحكمة، ورأيته ماضيَ العزم.

وهذه من زلاَّت الحريري، ومَن تابعَه. فإنّ ياءَ المنقوص يجوز حذفُها وإثباتُها مطلقًا، وثبوتها في المعرَّف أولى، وحذفُها في المنكَّر أولىٰ؛ ما لم يكن منصوبًا. وقد جاء في القرآن: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٢٤﴾﴾ بحذف الياء وصلاً ووقفًا، عند جميع القراء العشرة، ما عدا يعقوب، أثبتها في الوقف، وقرأ ابن مسعود، والحسن، البصري: «الجوارُ» بضم الراء؛ تناسُبًا للمحذوف.

وحكى ثعلبٌ نظيرَه في الشعرِ؛ وهو قول بعضهم:

لها ثنايا أربعٌ حسانٌ وأربع، فهذه ثمانُ

والمستشهدون به يخصُّونه بالشعر، وعليهم أن يجيبوا على ما ورد من نظيره في القرآن، في «الجوارِ»، وغيرها من الأسماء المنقوصة.

وابن مالك يقول في ألفيته في المنقوص ويائه:

وحذفُ يا المنقوصِ ذِي التنوينِ ما لم يُنصبْ أَولى من ثبوتٍ فاعلما

---

(١) يراجع في ذلك: «درة الغواص»: ٤٤٨، و«تاج العروس»: ١٥٧/٩، و«الدر المصون»: ١٠/١٦٦، و«شروح الألفية في باب الوقف»، كشرح الشاطبي: ٢٧/٨ وما بعدها.

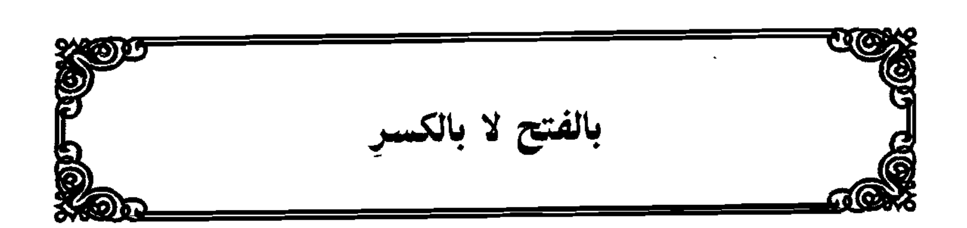
ومعنى البيت: المنقوص المنوَّن، وهو الذي لم يقترن بـ(ال) نحو: قاضٍ، وراضٍ، وراعٍ، ومستدعٍ؛ حذف يائه أولَى، ويجوز إثباتها، وعليه قراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ بإثبات الياء، وكذلك: ﴿مِن والي﴾ في ألفاظ مشبهة؛ نَصّ على ذلك الشاطبي في «حرز الأماني» وحكى أبو إسحاق الشاطبي عن ابن الأنباري: أن الكسائي والفَرّاء أبطلا الوقفَ بالياء، ثم أُبْطِلَ هذا الإبطال.

وإذا نصبت «ثمان» فقل: ثمانيًا، ولا نظير لها في ذلك سوى رَباع، وجوار، وشناح، ويمان[1].

والخلاصة:

أن في لفظ (ثمان) إذا كان مفردًا أو مركّبًا: إثبات الياءِ مفتوحة، أو ساكنة، وحذفها مع كسر النون وضمها.





بالفتح لا بالكسرِ

ما يكسره العامة والصواب فيه الفتح، هذه الألفاظ:

- (شَغاف) شغاف القلب؛ أي: غلافه، أو حجابه، أو حبّته، أو سويداؤه. وهو على زنة (سَحاب) مفتوح الأول، وكسرُه لحْنٌ.

- (الجَنان) من أسماء القلب، وكسره خطأ.

- (الغَواية) بفتح الغين، والناس يكسرونها.

---

(١) «القاموس» (ربع).

ـ (السَّقَام) المذكور في الأبيات المنسوبة إلى أبي الأسود الدُّؤلي، وفيها:

تَصفُ الدّواءَ لِذي السَّقام وذي الضَّنى ... كيما يصحَّ به وأنتَ سقيمُ
لا تنهَ عن خُلقٍ وتأتي مثلُهُ ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

ـ (تَسآل، وتَجوال، وتَرحال، وتَذْكار) وغيرها من المصادر، فإنها جميعها بفتح التاء منها، لا بالكسر؛ إلاّ كلمة (تِبيان) فبالكسر. ومن غير المصادر (تِلقاء) و(تِنبال) للرجل القصير.

ـ ومن ذلك: (لا حَراكَ به) الوارد في شعر جرير:

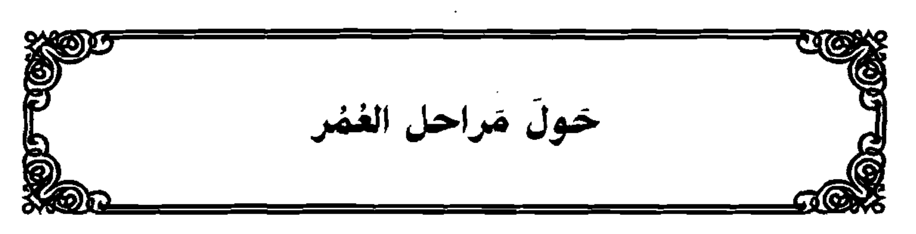
يصرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتّى لا حَراكَ به ... وهنَّ أضعفُ خَلقِ الله إنسانا

ـ ومن أسماء الناس: (ابن خَلِّكان) صاحب «التاريخ»، بفتح الخاء، والكسر خطأ.

❑ الخلاصة:

افتح «الشَّغاف» و«الجَنان» وغيرهما من الألفاظ المذكورة ولا تكسرها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



حولَ مَراحل العُمُر

أَمليتُ أبياتًا عَشَرة في مراحلِ العُمر، أحسنَ فيها قائلُها ما شاء، فسأل أحدهم: عن صحة ما صدقتْ عليه تلك الأبيات، معترضًا على بعض ألفاظها ومعناها، وأن فيها من لحن القول ما يخالف الواقع والشّرع، والأبيات هي:

ابنُ عشرٍ من السنين غلامُ رُفِعتْ عن نظيره الأقلامُ
وابن عشرين للصّبا والتصابي ليس يَثنيه عن هواه مَلامُ
والثلاثين قُوّةٌ وشبابٌ وهُيام ولوعةٌ وغرامُ
فإذا زاد بعد ذلك عشراً فكمالٌ وشدَّةٌ وتمامُ
وابنُ خمسين مرّ عنه صباهُ فيراهُ كأنّه أحلامُ
وابن ستِّين صيّرته الليالي هدفًا للمنون فهي سهامُ
وابن سبعين لا تسلني عنه فابنُ سبعين ما عليه كلامُ
فإذا زاد بعد ذلك عشراً بلغ الغايةَ التي لا ترامُ
وابن تِسعين عاشَ ما قد كفاه واعتراهُ وساوسٌ وسقامُ
فإذا زاد بعد ذلك عَشْراً فهو حيٌّ كميِّتٍ، والسلامُ

والاعتراض على البيت الثالث، والرابع، بأن الهُيام والغرام مذكورٌ معناهما في البيت الذي قبله، وأن الشدّة والكمالَ هما في سنيِّ الثلاثين، لا الأربعين. وأزيده اعتراضًا: بأن الثمانين هي الغاية التي ترام؛ لا التي لا ترام كما زعم الناظم. ومما أجبت به وأقوله هنا: ما أُجمِلُه في الإفادات الآتية:

الإفادة الأولى: يُتسامَح في الشعر ما لا يُتسامَح في غيره، ولِقَلَم الأديب من العذرِ ما ليس لغيره حين يكون الاحتمال مقبولاً. وأمّا مقام الإقناع، والاحتجاج، والبرهان، والحكم؛ فلا يُقبل منه إلا ما يَقبله العقلُ، أو الشرعُ والعقلُ.

الإفادة الثانية: المعاني التي اشتملت عليها الأبيات غالبُها صادقٌ على أناسٍ، غيرُ صادقٍ على أناس آخرين؛ فإن قُوى الناس متفاوتة، وأهواءهم مختلفةٌ؛ ولهذا فإن أرذل العمر ليس له حدٌّ معين. فمن الناس من يرذُل عمره في الستين، ومنهم من يحتفظ بقواه إلى ما فوق الثمانين. هذا هو الذي ترجّح لي بعد البحث.

الإفادة الثالثة: ما ذُكر في البيتين الثالث، والرابع جارٍ على الغالب، والشّاعر يقصدُ بالثلاثين السنينَ المنتهية بالثلاثين، وكذلك الأربعون وما

بعدها، هذا هو الأقرب بقرينة البيت الأول؛ وهذا المعنى متّجهٌ حتى مع قوله: فإذا زاد بعد ذلك عشرًا. والهيامُ، والغرام من مراتب الهوى العالية، وفي بلوغِ الأشُدِّ خلافٌ، وأما اعتراضي على بيت الثمانين فواضحٌ. ولبسط الكلام مقَام آخر.

❑ الخلاصة:

ـ يتسامح في الشعر ما لا يتسامح في غيره.

ـ ما ذكر في الأبيات، بعضها جار على الغالب.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

بين اللذع واللدغ

اللَّذْع للنّار، ولكلِّ حارٍّ. ومن ذلك: لذْعَة الحُبّ التي تؤلم القلب وتلفحُه. ويقال: له كلامٌ لاذعٌ؛ إذا كان مؤلمًا، وفي «القاموس»: «ومذّاع لذّاع: مِخلافٌ للوعد». وأمّا اللّدغُ (بالدال المهملة والغين المعجمة): فهو لَدْغُ الحية والعقرب، ومن الاستعارة ما جاء في «القاموس»: «وقومٌ لدغَى ولُدَغاء: وُقّاع في الناس، ولدَغَه بكلمةٍ: نزغه بها»، واللحنُ يقع في هذا الباب من ثلاثة أوجُه:

أحدها: استعمالُ كلٍّ منهما في موضع الآخر.

الثاني: النطق بدال وعين مهملتين. ولا وجود له في لغة العرب.

الثالث: النطق بذال وغين معجمتين، ولا وجود له أيضًا. وفي ذلك من فقه اللغة وفلسفتها أمر عَجَبٌ.

ولبعضهم نظمٌ نافعٌ جامع في هذا؛ يقول فيه:

ولـدْغٌ: لــذي سَــمٍّ بـإهـمـال أوّل ... ولـلـنّـارِ بـالإهـمـال لـلـثـانِ فـاعـرفـا
وَلا عجامُ في كلٍّ كالاهمال فيهما ... من المُهمَل المتروكِ حقًّا بلا خفا
وقد صحَّ بالوجهين نقلًا لمن يكن ... بـذيَّ لـسـانٍ بـالـمـقـالـةِ مُـجـحِـفـا

ومعنى البيت الثالث: أن كُلًّا من (لدغَ) و(لذعَ) صح في النقل إطلاقه على القول الجارح من بذيء اللسان.

❑ الخلاصة:

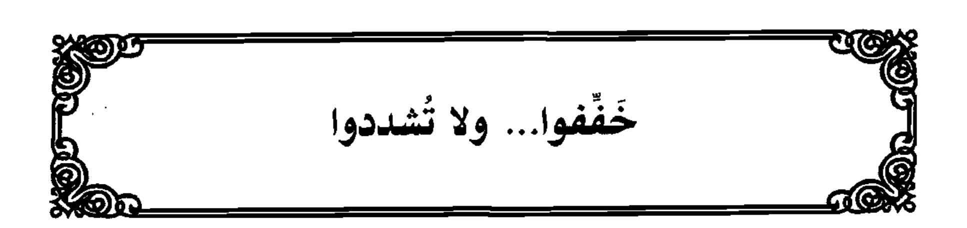
- اللذع، للنار، ولكل حار.

- اللدغ، لما كان ذا سَمٍّ، كالعقرب.

- لدَعَ، مهمل لم تتكلم به العرب.

- لذغَ، مهمل لم تتكلم به العرب.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



خَفِّفوا... ولا تُشددوا

من الأغلاط الشنيعة:

- تشديد بعضهم للفاء في (أَكْفَاء) كأبناء؛ جمع كُفءٍ. ويكسرون الكاف أيضًا، ويخلطون بين كفيف، الذي يُجمع على أَكِفَّاء، وكُفْءٍ الذي يُجمع على أَكْفَاء.

- ومن ذلك: (حافَة) فيقولون: تخرج الضّاد من حافّة اللسان، بتشديد الفاء. والصوابُ التخفيف.

- ومن ذلك: ما جاء في اللغة في معنى: استغلق عليه الكلام،

فيقال: (أُرتِجَ عليه) كـ: أُكْرِمَ. مشتقٌّ من رِتاج الباب، وهم يقولون: ارتجَّ عليه، وهو لحنٌ، ويقال أيضًا: رَتِج؛ كـ: فرِح، وارتُتِج، واستُرتِج.

ـ ومن ذلك: لفظ (رباعية) جاء في الحديث (وكُسِرت رَبَاعيَتُه) بالتخفيف على وزن ثمانية، وتشديد الياء لحنٌ، و«الرَّباعية»: السِّن التي بين الثنية والناب، ويقال للذي يلقيها: رَباعٌ، يقال: جمل رَبَاعٌ، فإذا نصبتَ أتممْتَ وقلتَ: رَباعيًّا، والناس يقولون: رَبَع.

ـ ومن ذلك (سوريَة) البلد المعروف، بالتخفيف لا بالتشديد.

ـ ومن ذلك (دُخَان) بتخفيف الخاء، والتشديد لحنٌ، وقيل: يجوز تشديدُها، وتجُمع حينئذٍ على دخاخين.

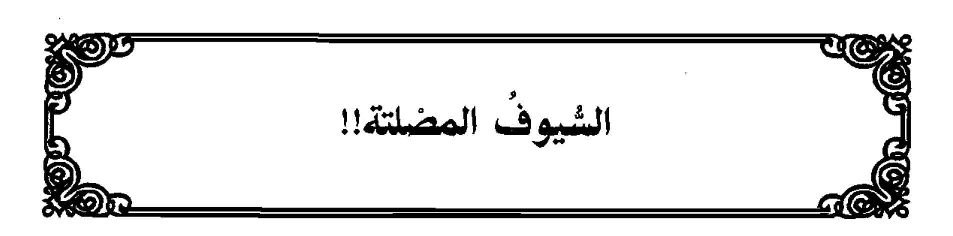
ـ ومن أسماء الناس (ابن عُنَين) شاعر دمشقي (ت٦٣٠هـ) على وزن حُنين بالتصغير، وتشديد النون وكسر العين لحَنٌ، وابن عنين هو.

ـ ومن ذلك (مَرْثيَة) من الرثاء، بتخفيف الياء؛ مثل: معذِرة. وليست من قبيل مرضيَّة، ومهديّة؛ كما توهَّم بعضهم.

❑ **الخلاصة:**

لم يُسدَّد من شدّد ما لم يُشَدَّدْ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



السُّيوفُ المصلتة!!

في تراثنا الإسلاميّ ظاهرةٌ من ظواهر العدوان في أسماء الكتب والرَّسائل، التي يردّ فيها عالم ـ أو شبهه ـ على غيره؛ يشهر عليه السُّيوف الباترة، ويحمل عليه السِّلاحَ الفاتك، ويُرسل عليه الشهبَ المُحرقة؛

لمخالفته له في مسألة قد يكون الحقُّ فيها مع المخالف، وليس هذا سبيل العلماء الربَّانيين الذين يعدلون، ولا يعتدون، وإليكَ جُملةً من تلك الأسماء:

- السيف المسنون اللّمَّاع على المفتي المفتون بالابتداع، ردَّ به البقاعي على السُّيوطي، وكان بينهما نُفْرة.

- السَّيف الهاوي على رقبة المناوي، رسالةٌ ألَّفها النواني؛ كما في كشف الظنون.

- السَّيف الصَّارم في قطع العضُد الظالم، كتبه إبراهيم الجارْبَرْدي انتصارًا لوالده على عضُد الدين الإيجي.

- السيف المسلول من غِمدِه لتلابيب التالي من عَمدِه. لعليّ بن يوسف العلائي السكري، يردُّ به على بعض القرَّاء.

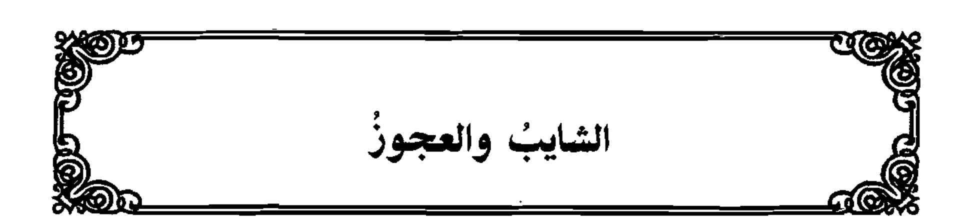
- السيوف المجليّة والمدافع الرعديّة في رقاب وقلوب المنكِر على السادة الصوفية. لمحمد بن محمد الخليلي المقدسي. لم يَشْفِهِ قَطْعُ الرقاب، فزاد تمزيقَ القلوب وإتلافَها.

- وهناك: «الكاوي لدماغ السخاوي»، وكتاب: «الصارم الهاشم لدماغ محمد هاشم»، نسأل الله السلامة!! وكتاب: «شُواظٌ من نار ونحاس تُرسل على مَن لا يعرف قدره وقدر غيره من الناس». وكتاب: «الشهب المحرقة» و: «السيف البتار لمن قال بفناء النار»، وغيرها.

ولا يزال في الناس من تعجبُهم هذه النعوت الخاطئة. ولست ممن يرى تكلّف المعاذير للمخطئ، ولو كان من علمائنا الأسلاف؛ إنما السبيل المستقيم أن نستغفر لمن سبقنا. هذا هو الذي علَّمنا ربنا؛ كي لا يكون دولة بين الأغبياء!

❑ الخلاصة:

سباب المسلم فسوقٌ، وقتاله كفر.



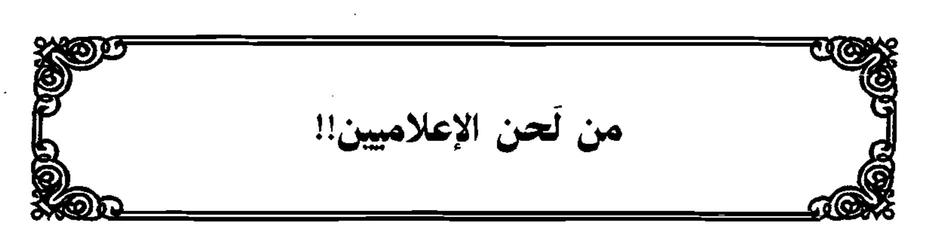
الشايبُ والعجوزُ

ما أخْوفَني أن يكون هذان اللفظان من ألفاظ الجفاء المنافي للأدب مع الأبوين؛ حين يقول الابن: ذهب الشايبُ، و: جاءت العجوز، في غيبتهما، أو حضرتهما، وفي حضرتهما أشدُّ، وكثيرًا ما تَرِدُ على ألسنة الكهول من الأبناء؛ كأنهم تجاوزوا مرحلة التعبير بالوالد، والوالدة، أو أبي وأمي؛ يعدّون ذلك من العبارات الراقية، وأنا أعدّه من لحن القول. وقد كان الصحابة وسائرُ العرب يقول الواحد منهم: قال أبي وأمي، أو: قال أبي فلانٌ، وأمّي فلانة، وربّما اكتفى بالاسم وحده؛ كقول عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: قال عمر؛ وذلك حين يستدعي المقام مثلَه؛ كأن يكون لاسم الوالد شهرةٌ أكثر من الولد، ولا يكون ذلك إلا عند الإخبار عنهما، حينما لا يكونان بالحضرة. وأما خطابُ الوالدين بالاسم فهذا من سوء الأدب الصّريح. ومقامُ الخطاب غير مقام الغيبة؛ ألم تروا إلى ما جاء في النهي عن مناداة النبيّ ﷺ باسمه في قول الله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ﴾؟ مع جواز أن يقول الصاحب: قال محمد. و: أمر محمد ﷺ. وغيرُ خافٍ أنّ ما كان من باب: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ هو أسلوبٌ آخَرُ، في مقامٍ آخرَ.

❑ **الخلاصة:**

من الجفاء أن يطبق المرء على والديه «الشايب والعجوز».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لَحن الإعلاميين!!

يخطئ كثيرٌ من الإعلاميين حين يقولون: «ومن ثُمَّ» بضم الثّاء، والصواب فتحها. وعلى سبيل الاستطراد؛ أذكر ـ هٰهنا ـ بعضَ ما يتعلق بـ«ثَمّ» لفظًا، ومعنًى، وكتابةً، والفرقَ بينها وبين «ثُم» بضم الثاء.

(ثَمَّ) بالفتح: ظرف، مكان، معناه: هناك، وورد في القرآن في أربعة مواضع)، أولها: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، أي: فهناك قبلة، الله، والثاني: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾، والثالث: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾﴾، والرابع: ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ وقد تلحقُها التاء، وتكتبُ، تاء مربوطة، هكذا (ثمّة) ويُوقف عليها بالهاء.

وأمَّا (ثُمَّ) بالضم فحرفٌ عاطفٌ يفيد الترتيب مع المُهلَة، وتلحقه التاء، وتُكتب تاءٌ مفتوحة هكذا (ثُمَّتَ) وإنما كانت التاء فيها مفتوحة وفي الأولى مربوطة؛ لأن الأُولى: اسم، والثانية: حرف، وغير خافٍ أنَّ معنى (ومن ثَمَّ): ومن هناك.

❑ **الخلاصة:**

لا تقل: من ثُمَّ، وقل: من ثَمَّ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مَرسُولٌ من طَرَفِ..!!

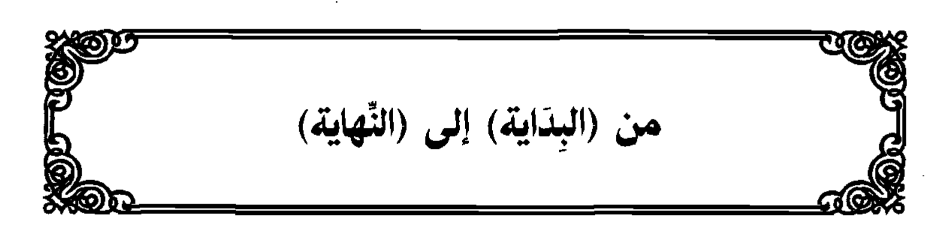
في هذا التعبير لفظان شائعان على الألسنة: أما أحدهما ـ وهو الأوّل ـ: فمن اللحن القبيحِ الذي تَدفع قوانينُ اللغة في نحْرِه، ولا تجد له

وليًّا ولا نصيرًا؛ لأنه لا يقال: مَرسُول إلا إذا كان الفعل «رَسَل»، وليس في العربية رَسَل؛ بل أرسَل، فهو مُرسِل، لا رَاسل، واسم المفعول: مُرسَل، لا مرسول، ومن شائع الأغلاط: الرَّاسِل، و«مرسُول الحبّ»، و«مرسول من فلان». وأما الآخر: فلفْظُ «طَرَف» في السياق المذكور؛ وهو من بديع المحدثات في الاستعمال اليوم، ولا أعلم أَهي شائعةٌ بالاصطلاح، أم بالاقتراح؟ يقولون: نحن جئنا من طَرَفِ فلان، و: نحن أُرسِلنا مِن طَرَفِه، و: اتفق كل من الطرفين: «الطرف الأول، والطرف الثاني». ومعاجم اللغة تقول: طَرَفُ الشيء: ناحيتُه وجانبُه، ويستعمل في الأجسام؛ كـ: طرفي الحبل، وأطراف الإنسان. وفي الأزمان؛ كـ: طرفي النهار، وأطرافه. والقطعةُ من الشيء يقال لها: طرف. وفي الكتاب العزيز: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، وأطرافُ الإنسان: يداهُ، ورجلاهُ، ورأسُه، ولِسانُه، ويقال لبعض أعضائه: طرفٌ أيضًا، وأطراف الأرض: علماؤها؛ وهو معنى تفسيري لقوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ﴾، أي: بموت علمائها، وللآية تأويلات أقوى من هذا، ويقال للرجل الكريم الرئيس: طَرَفٌ، فيصح أن يُحمَل معنى قولهم: الطرف الأول، والطرف الثاني - في بعض أحواله - على هذا، وأما قولهم: هذا من طرف فلان؛ فلا يصح حمْلُه عليه إلا على معنى التجريد في البلاغة؛ كقولهم: لي منك صديقٌ صادقٌ، وضربوا له مثلاً بقول ربنا سبحانه: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾، ونظَّروا له بشواهدَ من منثور الكَلِم ومنظومه؛ وإنما يُحمل في الأظهر على المعنى الأول؛ وهو: الناحيةُ والجانبُ. فمن قال: جئتك من طرف فلان، فمعناه: من ناحيته وجهته، ولا يعجبني أن يقول المرء: أنا من طرف فلان؛ فإن أدنى وسواس يُفهِم خلاف المراد، ولا أن يقول الشافع للمستشفع: قل لفلان: أنا مرسَلٌ من طرَفِ فلان، ولم يقلها لي أحدٌ إلا وأبصرت في أرجائها علَّةً تقدح في صحتها، وإن كان ظاهرها السلامة؛ فهي بمنزلة المعلّ في علوم الحديث، وإن سلمت من قادح العِلل، فهي بوزان الحسن لغيره؛ وربما صحت الأجسام بالعِللِ!!

الخلاصة:

لا تقل: أنا مرسول من طرف فلان، وقل: مُرسَل. ومن أرسلك به فأرى أن لا تذهب إلى مَن أرسلك إليه إلا أن ترى من القرائن ما يعزِّزه. وما هو من التصريف وشبهِه بَرِي.





من (البِدَاية) إلى (النِّهاية)

البدايةُ: لحنٌ، صوابُه: البِداءَة؛ بهمزة بعد الألف، هكذا قال صاحب «العباب الزاخر» وغيرُه. وجعلوه من لحن العامّة، وإنما تنطق به الناس كذلك مؤازرةً للفظ (النهاية) ولم يُقبل هذا التنظير؛ لأن قبوله مرهونٌ بالسماع؛ كما سُمع قولهم: الغَدايا والعشايا، قال ابن برِّي: قولهم: «البداية» بالياء غلط، ولكن ابن القطاع حكى أنها لغة أنصاريةٌ؛ فإن صح ذلك فنعمّا هي، وإلا ففي القياس والحمل على النظير، ومراعاة التناسب مدخلٌ فسيحٌ، فإنه لا مناصَ لنا من هذا الوجه الخفيف على اللسان، الخفيف في الميزان، وعلى الآذان، الذي جرى على ألسنة العلماء ـ وهم كثير ـ؛ كأبي الفداء ابن كثير، وأبي الحسن ابن الوزير، وعبدالقادر الفاكهي، وآخرين من دونهم؛ لَحقوا بهم، أو كانوا فرَطَهم. كلهم صنف في الباب بهذا الاسم يا أولي الألباب. وأنشد ابنُ القطاع قولَ ابن رواحة:

باسمِ الإلٰهِ وبه بدَينا ... ولو عَبدنا غيره شَقِينا

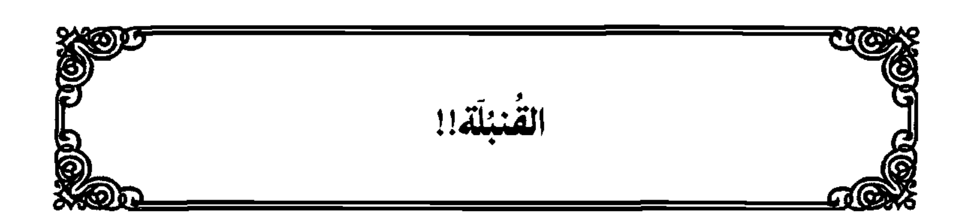
وإذا كان الفعل بالياء، فالاسم بالياء على سواء. وللزبيدي في «تاج العروس» تفصيل حسن.

وأما «النِّهاية»: فبكسر النون، والعامة تقوله بالفتح، ويرادُ بها عند الإطلاق: الغايةُ، ومن معانيها: طرف العِران الذي في أنف البعير، والخشبة التي تُحمل عليها الأحمال، والنِّهاء من النهار: ارتفاعُه، وكذلك من الماء، وضبطه الجوهري في ارتفاع الماء خاصة بالضم، والنِّهاء - أيضًا -: الزجاج وحجر أبيض أرخَىٰ من الرخام، واحدته نِهاءة، ودواء يتعالج به أهل البادية، ونوع من الخرز ومفرده نِهَاءة، ونهاءُ مئة، أي: زهاؤها، هذه هي (النهاية) وتلك هي (البداية) وهذا من ردِّ الأعجاز على الصدُور، الذي لا يجوز إلا في السطور.

❑ الخلاصة:

النِّهاية، بكسر النون، وفتحها لحن، وأما «البداية» فأصلها: البداءة، وغلّطوا من قال: «البداية»، وفي التغليط نظر، وهي بالياء أخف على اللسان.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



القُنبلَة!!

ليس في لغة العرب التي حفظَتْها المعاجمُ (القُنبلة) بضم القاف، وفيها القَنبلة، بفتحها، ومعناها: الطائفة من الناس أو الخيل، من الثلاثين إلى الأربعين، أو نحو ذلك. وقيل: ما فوق الخمسين. وجمعها: قنابل. ومما ورد فيه قولُ النابغة:

يَحُثُّ الحدَاة جالـزًا بردائِه ... يقي حاجبيه ما تُثير القنابلُ

أي: عاصبًا رأسَه، يقي حاجبيه من الغبار الذي تثيره الخيل، وهي

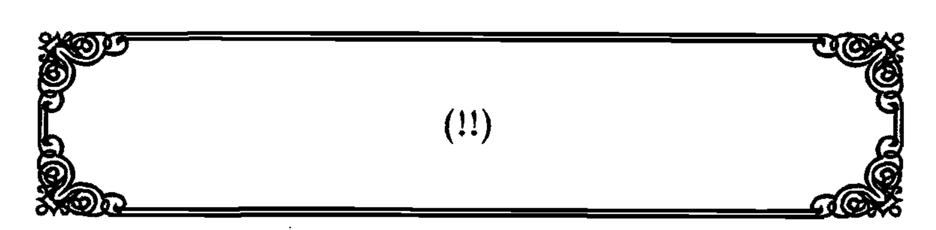
أيضًا: مصيدة يُصاد بها أبو براقش، ورجل قُنبُل وقُنابل: إذا كان غليظًا شديدًا، والقُنبلة في الاصطلاح العسكري المعاصر: القذيفة المتفجرة يَقذِفُ بها مِدفعٌ، أو طائرةٌ، أو يدٌ. هكذا عرَّفها مجمع اللغة العربي بالقاهرة، وقال: إنها محدثة، ووافق على استعمالها بمعناها؛ بشرط أن يُنَصّ على أن أصلها بفتح القاف وضُمَّتْ، وعلى أنها أقِرَّت؛ لأنها شاعت وتعارَف الناس عليها، ولا أدري كيف شاعت، ولا من الذي وضعها.

وفات المجمعيِّين أمرٌ لو أنّهم اتكأوا عليه لأوَوْا إلى رُكْنٍ؛ وهو: أنه يقال في اللغة: قَنْبَلَ الرجل إذا أوقد القُنبُل، وهو شجر، والقُنبلة المعروفة اليوم ناريَّة متفجرةٌ؛ فما ضرَّهم لو بَنَوْا منه على هذا المعنى القريب على وزن فُعْلُلَة؛ نحو: كُزبُرة، وبُرجُمَة (واحدة البراجم) وبُهصُلَة (القصيرة من النساء) وكذلك القُنْبُضَة، ونُمْرُقه، وجُمْجُمَة، هذا إذا قيل: إن النون في «قنبلة» أصلية، لا زائدة، فإن كانت زائدة، فوزنها فُنْعلة؛ كـ: سُنبُلة، وأيًّا ما يكن فالخطْبُ سهلٌ، ولا تحريج على المتفنّن في البناء والتصريف على ما يكثر النظير فيه، إذا كان أصل المادة الذي اشْتقّ منه الصيغة موجودًا، نطق به العرب بمعناه المساوي لمعنًى يلتقيان فيه، وهل القُنبلة إلا جمراتٌ متّقدةٌ؟ وأين هذا المعنى الذي هو الإيقاد من المعنى الذي ردّه المجمعيون إليه؛ وهو: الطائفة من الناس أو الخيل؟ ومن طريف بعض اللهجات المعاصرة فَكّ الحرف المشدّد في بعض الألفاظ، وقَلْبُ الأول نونًا، فيقولون في «حصَّله»: حنصله. وفي «كبَّر»: كَنبَر، وأكْبَرُ ظني أنهم يقولون في «قَبَّلَه»: قنبلَه، ومن قبَّل فقد قَنبلَ!! وما هي إلا نارٌ من إلْفِ غَرام، وخَدِينِ هَوىً، أو نارٌ من (١٠٠٠ غِرامٍ) تنفجر في الهوا.

❑ **الخلاصة:**

«القُنبُلة» القذيفة المتفجرة. قال مجمع اللغة: إنها محدثة. وفيه نظر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



(!!)

ليت لي قلمًا لا يَجفُّ كي أكتبَ كتابًا طويلًا في شأن الذين يحجِّرون واسع القول، بلا طَول. ويُمضون الطّلاق بإطلاق، وهم لم يأخذوا من الإطلاق بالسّاق، ولا نظروا فيه إلى المساق، وإذا سمعوا اسمًا لمُسمًّى لا يعرفونه وآلةٍ لم يصنعوها أعرضُوا عن تسمية صانعها، وقالوا: لنا أعمالنا ولكم أعمالكم. وسمَّوْها بغير اسمها ترفُّعًا، وسَمَوا عن النطق بلفظ أعجميّ. وربما قالوا: إنها من صنع الكفار وتسميتهم. وإني لأذكر أستاذًا لنا كان ينهانا أن نقول: تليفون، أو تلفزيون، أو فيديو، ويسميها بغير أسمائها، فبلغني أن أحد الظرفاء لقي أستاذَنا في بعض سكك المدينة فقال له: ما اسم سيارتك هذه يا أستاذ؟ قال: مرسيدس. قال له: الأَوْلى أن يكون اسمُها حمارًا، أو بغلًا!

وإليكم أمورًا خمسة أضعها في هذا المقام، ينتفع بها من شاء:

١ ـ الاستنكافُ والترفع عن النطق بغير العربية ليس من الدِّين في شيء، فاختلاف الألسنة من آيات الله، والله خالق اللغات، وقد نطق النبيّ ﷺ بلسان الحبشة، وبالفارسية، وإنما يُذم من تسامىٰ بها، ونطق بها، حيث لا مناسبة إلا قوله: اعرفوني... وأيها الناس إني...

٢ ـ من صنع شيئًا فهو أحقُّ بتسميته، والذي صنع التلفاز أولى بنعته، وإنما يسمي المولودَ أبواه؛ بل العامِل الأوّل للسندويتش هو أحقّ بتسميته. ولا أعرف لِمَنْ عادتُه تغيير الأسماء وتعريبها تسميةً له، ولعل التهامَه يُنسي إلهامه.

٣ ـ لم تكن الناسُ ـ فيما أعلم ـ في الجاهلية، ولا في الإسلام، يعمدون إلى ما ورد إليهم من غيرهم باسم شُهر به، فيسمّونه باسم آخر، وقد عرف المسلمون في عصر الاستشهاد المنجنيق، ولم يغيروه.

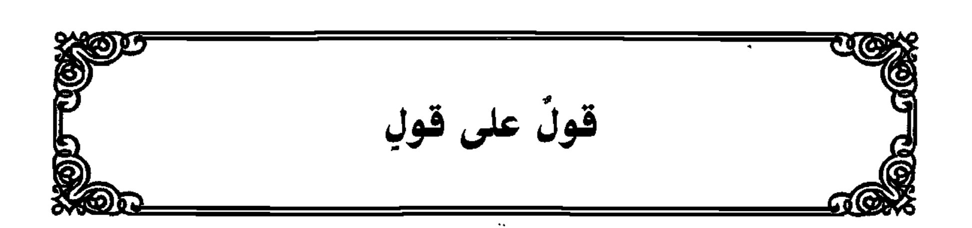
٤ ـ لنا أن نتصرف في الاسم الأعجمي الذي ورد بصيغةٍ لا نظير لها في لغة العرب بصيغةٍ مناسبةٍ؛ فنقول في تلفزيون: تلفاز، وفي بنطلون: بنطال... وهكذا.

٥ ـ هدفنا جميعا الحِفاظُ على لغة الضّاد؛ بأن لا يضيعَ منها شيء، ولا يدخلَ فيها ما ليس منها، ويُظنّ أنه منها. وأن لا يسريَ إليها تحريفٌ أو تبديلٌ. وأما ما كان مِن غير العربية، فيكفي أن نحفظَه في دواوين المعرّب، والدخيل، والمولّد، والمحدث؛ كما فعل علماؤنا.

❑ الخلاصة:

اختلاف الألسنة من آيات الله، ولا حرج على مَن تكلم بغير لسانه، واللوم على مَن أدخل في اللغة العربية ما ليس منها وقال: إنه لفظ عربي، أو من حرّف فيها، ومن صنع شيئًا فهو أحق بتسميته.





قولٌ على قولٍ

اعترض على مقالي المنشور في الجمعة الماضية محمد بن خالد العساف، وكتب إلي يقول: شيخي الكريم: اسمح لي أن أخالفك في مسألة تسمية المخترعات... بقول شاعر النيل عن اللغة العربية:

وسِعتُ كتابَ الله لفظًا وغايةً وما ضِقتُ عن آيٍ به وعِظاتِ
فكيف أضيقُ اليوم عن وصف آلةٍ وتنسيقِ أسماءٍ لمخترعاتِ

وأما وجهة نظرك أنهم تَعِبوا في هذا الاختراع ونبخلُ عليهم بالتسمية، فأقول: كلّ أمَّة تحترم نفسها تُترجِم العلوم إلى لغتها؛ مثل: فرنسا، كل

جامعاتها تدّرس الفنون بلغتها، حتى الطِّب، وتغيّر جميع المصطلحات من أجل ذلك. وأنت ـ يا شيخنا ـ تمنع من تغيير أسماء المخترعات بما يوافق لغتَنا!!

هذا كلُّ ما قاله، وأقدم له شكري الوافر، وأوجز له الجواب، فأقول:

أما قول شاعر النيل، فهو ـ وإن كان مقدَّمًا عندي على شوقي ـ قد خلَط بين أمرين لا تلازُم بينهما، وجعلهما متلازِمَيْنِ؛ فإن اللغة إن كانت قد وسِعَت كتاب الله لفظًا ومعنًى، فإنه لا يلزم أن تسع كلَّ شيء، فالقرآن لم يجمع جميع الألفاظ العربية، ثم إنَّ في القرآن ألفاظا معرَّبة، في قول الأكثرين كلفظ «استبرق» و«سندس»، ثم إنّ كتاب الله هو الذي وسِعَ العربية، ثم إني لا أقول: إنه لا يجوز تبديل الألفاظ بترجمتها المناسبة، ولكني أعيب على مَن يعيب النطق بها بأسمائها التي سمّاها بها أصحابها، ثم إني أقول: إنّ تعريبها؛ أي: نطقها بصيغة من صيغ العربية أمر سائغ، وهو سُنة العرب، وطريقة علماء العربية، ثم إنّ القول بأنّ ذوي اللغات الأخرى يترجمون كل ما يرد عليهم من غيرهم ترجمةً دلالية غير دقيق، ثم ماذا تقول ـ يا محمد ـ وأنت من أهل الذوق والنظر، والأثر، في صَنيع العرب، وعلماء العربية الذي نقلوا الألفاظ الأعجمية بلا تعريب؟ وهل ترجمَ الفقهاء لفظَ «السفتجَة» المعروف في كتب الفقه التي تدرسها ترجمة حرفيةً؟ ألم تعلم ـ وأنت ممن حفظ صحيح مسلم ـ أنَّ النبيّ ﷺ سمَّى النردشير باسمه ولم يغيِّرْهُ؟ ثم ماذا تقولُ ـ يا محمَّد ـ في أسماء الشجر؛ كالإسفاناخ (السبانخ) وأسماء الحجر؛ كالزمرّد، وأسماء الحيوان، كالكركدَنّ، وأسماءَ الأعيان، والأزمانِ، والأماكن التي كان لغير العرب السبق في معرفتها وتسميتها. إني أعظك أن تكونَ من الجامدين، وألا تتبع خطوات هذا الرأي فتقول: إنه يجب أن نغير أمريكا، ولندن، وباريس، ونترجم هذه الأسماء إلى لغتنا العربية الواسعة.

❑ الخلاصة:

تعريب الألفاظ معروف لدى العرب ونقله العلماء وتكلموا به بلا نكير، والخطأ هو أن يدخل في لغة العرب ما ليس منها، ولا يعلم أنه دخيل.

القَعود والخَلِفات!!

يبلغني الثناء على لحن القول كلَّ حين «وخير الحديث ما كان لحْنًا».

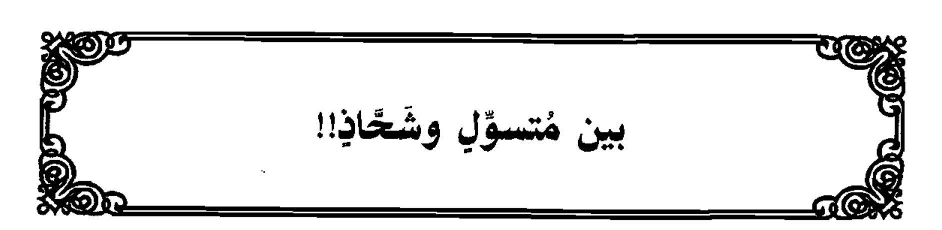
وربما اهتز المرء للمِدْحة يسمعُها، فلم يجد ما يقوله إلا أن يَذُمّ ما مُدِح به؛ إظهارًا للتواضع، فيقال: هو متواضع أيضًا، فيكسب مِدحتين. وربّما كان ذمُّه لما مُدِح به شبكةً أخرى يلقيها ليصطاد ثناءً آخر، ويستدرّ به توكيدًا وإعادة لما سمعه، والغفلة في مقامات الانفعال مذمومة، وقد يكون ذمُّه كسرًا للعُجْب، أو تلميحًا إلى ريبةٍ في صِدْقِ المادح، وفي النفوس سرائر يعلمها اللطيف الخبير، وفي مساء الاثنين الذي قبْل الذي قبل الذي مضى، ببطن مكة من بعد أن سمعت طرفًا من الثناء عليه. سأل أحدُ الأشياخ، أو الشُّيوخ، أو الشِّيَخة (بفتح الياء أو إسكانها) أو المشْيُوخاء، أو الشِّيخان، أو المَشْيَخَة، عن (الخَلْفَات) من الإبل، كما سأل القوم وهم قُعودٌ عن كلمة (القَعود)؟ وهذا تفصيلٌ ما أُجْمِلُ من الجوابِ ثَمَّ.

إنَّ الممارسَ لأساليب العربية الخبير بتصريفها واشتقاقها يدرك الفرق بين اللفظ العربي وغيره. ولو لم يكن لديه درايةٌ تامّة بالكلمة. ومثل هذه الألفاظ المعروفة الاشتقاق والتصريف لا تخفى عربيَّتُها، وإنما يقع التحريف فيها ـ إذا لم تبق على ما هي عليه ـ بتقديم، أو تأخير، أو تغيير في الحركة، أو السكون، أو بزيادة، أو نقصٍ، أو توسُّعٍ وتجوُّزٍ، ومن ذلك: هذان الاسمان، فـ(الخلفات) نقولها اليوم بإسْكان اللام، والمنقول عن العرب كسر اللاّم، خَلِفة؛ كملِكة، ويقول اللغويون: إن جمعها (مَخَاض) على غير قياس؛ يقال: نوقٌ مخَاضٌ، وناقةَ خلِفة، كما قالوا عن المرأة: جمعها نساء أو نسوة، و(الخَلِفة): الناقة الحامل.

وأما القَعُود: فهو البَكْر من الإبل، وما أمكن أن يُركبَ، وقال ابن الأثير: القَعود من الدّوابِّ ما يقتعده الرجلُ لركوب الحمل، وجمْعُه: (قِعدان) ثم قعادين؛ وهو جمع الجمع.

والحاصل: أنّ كُلًّا من اللفظين عربي فصيحٌ؛ غير أنّه طرأ عليه شيء من التحريف في النطق، فتضمُّه العامَّة، وهو بالفتح.





بين مُتسوِّلٍ وشَحَّاذٍ!!

الشّحاذ: السائلُ الملِحُّ في السؤال، قال في «القاموس»: «شحَذَ السكينَ: أحدَّها، والشَحَذان: السَّواق، والجائع، والخفيف في سعيه، والشَّحْذ: السَّوق الشديد، والغضَبُ، والقَشْر، والإلحاح في السؤال، وهو شحّاذٌ: مُلِحٌّ في السؤال، ولا تقل: «شَحَّاث» بالثاء، وبعض اللغويين سوَّغه على جهة البدل، ونسبه الصّاغاني ـ كما قال الزبيدي في «التاج» ـ إلى عوّام العراقيين. ولئن كان إبدالُ الذال ثاءً سائغًا؛ لأن مخرجهما في العرف واحد، وهُو ظهر طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا فإنّ إبدال الذال تاء غيرُ سائغٍ، ولا معلوم النظير، وما أظنه إلا قلبًا عن قلبٍ؛ قلبت الذال ثاء مثلثةً، ثم قلبت الثاء تاءً.

وأما «المتسوِّل» فلا أدري كيف أُطْلِقَت على السائل، ولم أجد مَن أوردها في مبسوطات المعاجم القديمة، وأوردها المعجم الوسيط، وأشار إلى أنها مولدة؛ ولكني أجتهد فيها برأيي، وأقول: يحتمل أن تصريفها بهذه الصيغة من تصرُّف العَوام، صاغوا تَسأَّل من السّؤال، ثم خففوا الهمزة بالإبدال فصارت تسوَّل، ويحتمل أن تكون مقلوبة عن تَوسَّل، والسائلُ متوسّل يتوسّل إلى مَن يسأله؛ ليتوصَّل إلى ما يسأله.

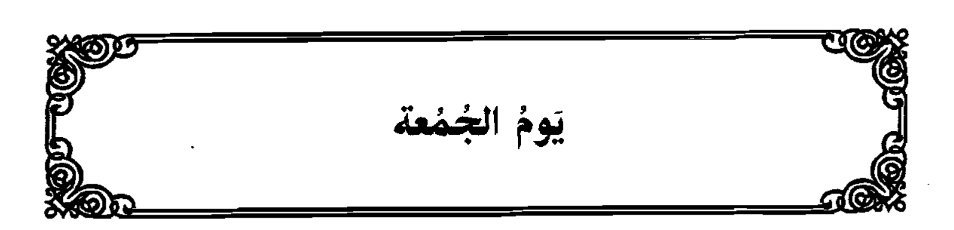
ووجه ثالث بعيدٌ؛ وهو: أن أقربَ الصيغ المقاربة لها في اللفظ: سوَّل بمعنى: زيَّن، والشحّاذُ يسوِّل للنَّاس ما يحرك مشاعرهم نحوه. هذا

جواب موجزٌ لسائل سألني مهاتفةً، وللسائل حق معلوم - لا سيّما سائل العلم - وزجرُه لؤمٌ، وقد قيل: سَائلُ اللّئيم يرجعُ ودمعه سائل.

الخلاصة:

«الشحاث» بالثاء: لحن، والصواب: الشحاذ، وأما «المتسوّل» فمولّدة، ويحتمل أن يكون «تسوَّل» أصله «توسَّل».





يَومُ الجُمُعة

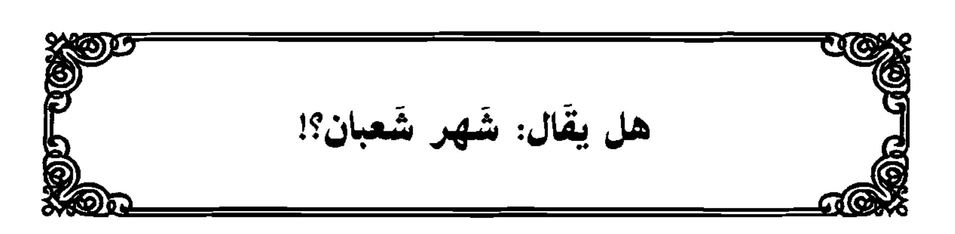
ليس من لحن القول أن تقول: الجمْعة (بسكون الميم) هذا في اللغة. وأما في القراءةِ فإن الإسكان لحْنٌ.

وأكثر العامَّة يسكِّنُون الميم فيها، في قول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾، وهو عند القرّاء لَحْنٌ. ولم يُقرأ بسكون الميم إلا في الشّاذّ. وأهل اللغة يقولون: الإسكانُ هو الأصل، وضم الميم إِتْبَاعٌ، ويقولون أيضًا: إنَّ فيها لغةً ثالثةً؛ وهي: فتْحُ الميم؛ كهُمَزةٍ. وإنما كانت القراءة بغير الضمّ لحنًا مع جوازه في اللغة؛ لأنه ليس كلُّ ما جاز في اللغة جاز في القراءة. ولم يأتِ في القرآن اسمُ يوم من أيام الأسبوع مضافًا إلى (يوم) سوى يوم الجمعة، وجاء (السبت) مجرَّدًا، و(الجُمُعة) هو اليوم الوحيد المؤنث. ويظنُّ كثير أنه آخر أيام الأسبوع وضْعًا، وليس كذلك؛ بل آخرهنَّ (السبت) وأوّلهنّ (الأحدُ)، وكان ابتداء الخلق، وانتهى بالجمعة، ولم يكن في السبت خَلْقٌ، ولفظ (خلق الله التربة يوم السبت) مما طعن فيه النّقّاد، وفي عُرفنا اليوم هي آخر أيام الأسبوع، ولا أعلم متى كان ابتداءُ ذلك.

❑ الخلاصة:

الجمُعة، بضم الميم، ويجوز الإسكان في غير القرآن. وليست آخر أيام الأسبوع، بل آخر الأيام عند العرب هو السبت.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يقَال: شَهر شَعبان؟!

يرى بعض اللغويين أنه لا يجوز إضافة (شَهْر) إلى اسم الشهر؛ فلا يقال: شهر شعبان، ولا شهر محرَّم، ولا شَهر شوَّال. واستثنَوا من شهورَ السنة ثلاثة أشْهُر: شهر رمضان، وشهر ربيع الأول، وشهر ربيع الثاني، أما شهر رمضان؛ فمُوافَقةً للقرآن، وأما شهرا ربيع؛ فللتّمييز بينهما وبين فصل الربيع، وأما سائر الشهور، فتذكَرُ وحدَها من غير لفظ (شهر)، وقال هؤلاء: إنه لم يُسمع عن العرب قولهم: شهر رجب، ولا شهر شعبان، ووجه المنع عندهم: أنّ إضافة (شهر) إلى اسمه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ كإضافة (إنسان) إلى زيد في قولك: إنسان زيد، ومثل ذلك قبيح، ونظم ذلك بعضُهم فقال:

ولا تضفْ شَهْرا إلى اسم شَهْرِ ... إلا لما أوّلهُ الرا، فادرِ
واستثْن منها رجبًا فيمتنعْ ... لأنه فيما رَوَوْه ما سُمِعْ

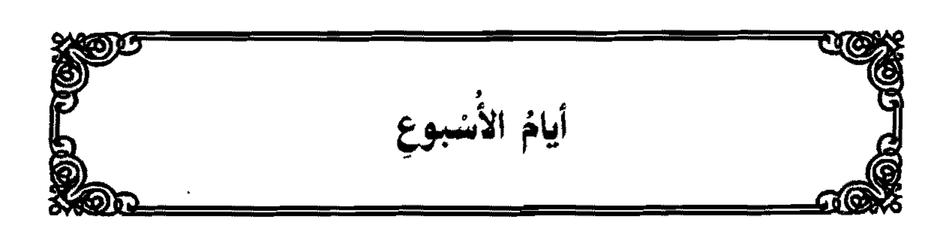
والصواب الذي عليه المحققون، وقرره سيبويه، وابن مالك؛ هو: جوازُ الإضافة في جميع الشهور، ويرى الآلوسيُّ المفسِّر: أنّ منشأ الغلط هو الخلط بين الوضع في اللغة، والاصطلاح التاريخي، ولا تؤخذ اللغة من كَتَبةِ التاريخ، إنما تؤخذ من أهلها، وأما الإضافة المذكورة، فهي من باب

إضافة العامِّ إلى بعض أفراده؛ كما يقال: شجَرُ الموز، فالمانع من ذلك هو الواقع في لحن القول؛ لا محالة.

❑ الخلاصة:

يجوز أن يضاف «شهر» إلى كلّ شهر، كما قرّر ذلك سيبويه وغيره.





أيامُ الأُسْبوعِ

أيام الأسبوع تبدأ بيوم (الأحد) وتنتهي بـ(السبت).

فأمّا (الأحدُ): فلا أعلمُ فيه لحنًا شائعًا.

وأما (الاثنين): فاللحن فيه من جهة النطق بهمزة الوصل همزة قطع، والصواب: إسقاط الهمزة والنطق باللام المكسورة، ومن المتأخرين من يرى أنّ همزته مقطوعة، ويفرّق بين (الاثنين) يومًا، و(الاثنين) وصْفًا.

وأمَّا (الثَّلاثاء) بألفٍ بعد اللام، فبفتح الثاء في اللغة الفصحى، وقد تُضَمّ، ويجوز (الثُّلَثَاء) واللحن الشائع فيه بين العامّة (الثَّلُوث)، والثَّلوثُ: الناقة لها ثلاثةُ أخلاف.

وكذلك (الرَّبوع) والصواب: (الأربعاء) ويجوز في (الباء) الحركات الثلاث.

و(الخميس): ليس فيه لحن شائع. وسمعت بعض العوام يقول: الخَموس، ولا وجود له في المعاجم إلا بمعنى البعوض؛ في لغة هذيل.

وكذلك (الجمعة) إلا ما يتعلق بإسكان ميمه في القرآن، وقد مضى

التفصيل فيه في تنبيه سابق، وينطق أيضًا هكذا: جُمَعة، كهُمَزَة، وبإسكان الميم في غير القرآن.

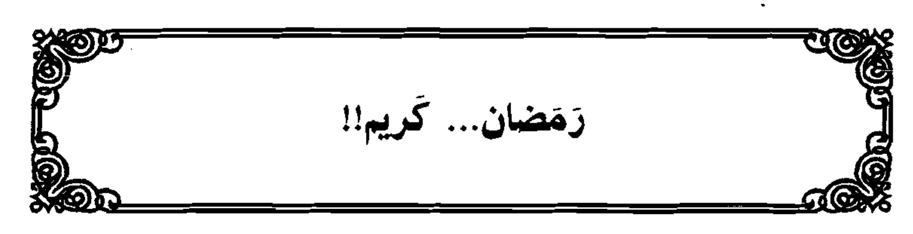
وأما (السّبْت) فلا لحن فيه، إلا من حيث الإسناد اللفظي إليه على أنه أول أيام الأسبوع حقيقةً لغويةً، أو شرعيّةً.

❑ الخلاصة:

همزة «الاثنين» همزة وصل، و«الثلاثاء» بفتح الثاء وضمها، و«الأربعاء» بباء مثلثة، ولا تقل: الثلوث، ولا الربوع.

و«السبت» آخر أيام الأسبوع.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



رَمَضان... كَريم!!

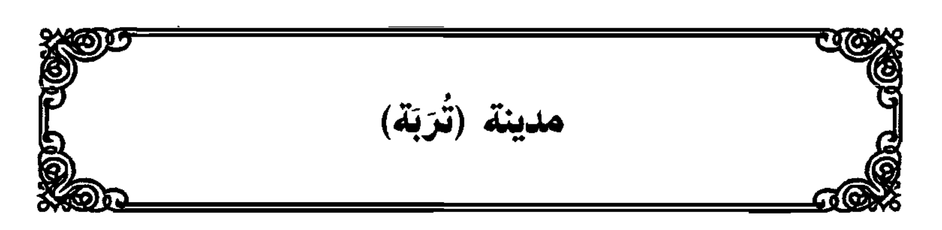
شعارٌ فاضلٌ، فاصلٌ، تعْرِضُه بعض الفضائيات في رمضان؛ سُرورًا بما تجود فيه من نفحاته، من كلِّ شيء مُسَلٍّ، مُفْرحٍ، مُلهٍ شاغل، فَارغٍ بارع، نافعٍ ضارٍّ، رفيعٍ هابطٍ، رقيعٍ ماتعٍ، عابثٍ باعثٍ، راقصٍ ناقصٍ، يتثاءب له إزارُ الوالِه، ويضطرب باله في بلبالِه، حينما تهتزّ القوارير، بإعلان الفوازير، كأنها جانٌّ، تلعب بالصولجان، وحينما يبلغ الطرب، منتهى الأرَب، وتزلزل حناجر الغواني، حروف المعاني. كلّ ذلك محفوف بدعوى (رمضان كريم) ألم يعلموا أنَّ (الكريم): اسمٌ جامعٌ لكلّ ما يُحمَد من أنواع الشّرف والفضائل؟ أوَلم يرَوْا إلى ما بين أيديهم من صلواتٍ ومساجدَ يُذكَر فيها اسمُ الله، وآياتٍ تُتلى، وعيون سيّالة، وأذقان تَخِرّ، وجلودٍ تقشعرّ؟! ولكنّ البشر يغالطون أنفسهم بزُخْرُف القول غرورًا، وبِلَحْنِهِ مُنْكَرًا وزُورًا. ألا إنّ شهر رمضان زمانٌ من الأزمنة الفاضلة، بركتُه وكَرَمُه في الخير والطاعات،

والباقيات الصالحات. فهو الذي أُنزِل فيه القرآن، هُدى للناس وبيِّناتٍ من الهدى والفرقان. وبعد: فقد كان هذا خاطرًا أوجبه حلول المناسبة، ومن لحن القول ما يجرح الصومَ جرحةً غائرة.. ثم اعلموا أن رمضان يُجمَع على أرْمِضَة، ورماضين، وأرمضاء، والله يمن علينا، بفضله، وهدايته، ورحمته.

❑ الخلاصة:

اللهو العابث، والفن الهابط، ورقص الفوازير، ليست من كرم رمضان، بل من مكر الشيطان.





مدينة (تُرَبَة)

لا يقتصر الكلام في (لحن القول) على ما كان متعلِّقًا بإعراب الكَلِم أو بنائِه؛ بل يتجاوز ذلك إلى كل خطإ لا يوافق الصواب؛ لغةً، أو دلالةً، أو عُرفًا، أو شريعةً. ومن ذلك ما كتبته في الحلقة السابقة.

وأمّا «تُرَبَة» فبضم التاء وفتح الراء؛ كهُمَزة. وهي المدينة المعروفة، بعد الطائف بنحو مئة كيلٍ، قلت فيها وفي ضبطها بـ«ما هبَّ ودبَّ»:

تُرَبةٌ بالضمّ، والراءُ انفتَحْ مدينةٌ، منها (ابن راجح) رجحْ

وهي مضبوطة بالضبط المذكور في عامَّة المعاجم؛ كـ«الصحاح»، و«اللسان»، و«التاج»، و«معجم ما استعجم» للبكري. كما ضُبطَت بذلك مواضعُ أخرى، تُسمّى بالاسم نفسه، إلا موضعًا لبني عامر خالفَ فيه ابنُ سِيْده، فضبطه بإسكان الراء، وضبطه غيرُه بالفتح. وأوردوا في ذلك المثل المعروف «عرفَ بطني بطنَ تُربة»، يُضرب لمن كُشِفَ له اللَّبْس... وقال

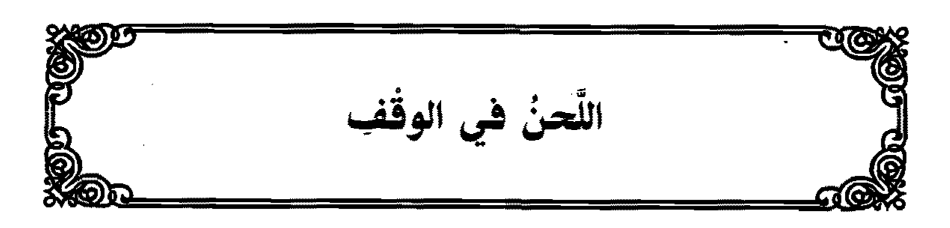
الزمخشري: «ووطِئت كلَّ تُربَةٍ في أرض العرب، فوجدت «تُرَبَة» أطيب التُّرَب، وهي واد على مسيرةِ أربع ليالٍ من الطائف، ورأيت ناسًا من أهلها، وكان عندنا بمكة (التُّرَبيّ)، المؤتَى بعضَ مزامير آل داود».

وابن راجح؛ هو: معالي الدكتور، راشد بن راجح الشريف، من أهل الفصاحة والبيان، وله مشاركةٌ في علوم الشريعة والعربية، لا سيما النحو.

❑ **الخلاصة:**

تُربة: المدينة المعروفة، تضبط بضم تائها، وفتح رائها، وفتح تائها لحن.





اللّحنُ في الوقْفِ

يقول المجوِّدون: اللحن في القراءة قسمان:

أحدهما: لحْنٌ في اللفظ يخلُّ ببناء الكلمة أو حركتها، وهو لحْنٌ جليٌّ.

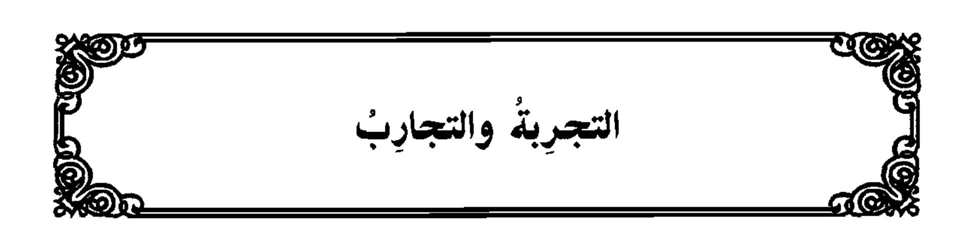
والثاني: لحْنٌ خفِيٌّ، وهو إخلالٌ بما دون ذلك مما هو متعارَف عليه من أحكام القراءة والتجويد. ويجعلون الخطأ في الوقوف من باب اللّحنِ الخفي. وهو كذلك في معظم المواضع التي يقف فيها القارئ في غير موقف؛ ولكنَّ فريقًا من المواضع فيها من الخطأ في الوقف ما لو وقف فيه القارئ لعُدّ لحنًا جليًّا؛ بل فاحشًا. ألم تروا إلى ذلك القارئ ـ وهو لا شكّ مِن الجهَلَة ـ حين وقف على لفظ «فأكلَه»، من قوله سبحانه: ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾، أوَلم تروا إلى ذلك الآخر، وهو قارئ شهير، من قرّاء المحافل، الذي وقف على كلمة (تجري) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾

والجنات لا تجري؛ بل الأنهار هي التي تجري. وكذلك كلُّ وقْفٍ لم يتمّ معنى لفظه في ذاته؛ إلا أن منه ما هو قبيح، ومنه ما هو أقبح. وكلُّ ذلك على مراتب؛ فمنه ما يفيد معنًى باطلاً، ومنه ما لا يفيدُ معنًى أصلاً. ومن القبيح ما يفيد معنى تامًّا صحيحًا في ذاته، لكنه غير مراد، ومن ذلك: الوقف على «لا ريب» من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، فالوقف عليه ـ مع سلامة معناه في ذاته ـ يفيد معنًى؛ لكن نظائره في القرآن تدل على أنه غير مراد، وأن كلمة «لا ريب» ملازمة لكلمة (فيه) حيث جاءت؛ كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، ولم تُصِبْ لِجانُ المصاحف ـ فيما أرى ـ حين جعلت هذا الموضع من سورة البقرة من مواضع الوقف المعانق، الذي يجوز فيه ربط اللفظ بما قبله، أو بما بعده مع الوقف عليه، أو على ما قبله، ولو أمكنني حذفه لحذفته من المصاحف، وجعلتُ علامةَ الوقف الجائز على كلمة «فيه» وقد عدّه ابن الجزري من الوقوف القبيحة، فإن قيل: إن المعنى حين الوقف على «لا ريب» صحيح، قلنا: هو صحيح اتفاقًا؛ لا قصدًا؛ بل هو فاسد الاعتبار عند أولي الأبصار.

❑ الخلاصة:

من الوقف القبيح ما هو لحن جليّ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



التجربةُ والتجارِبُ

ضم الرّاء في كلا اللفظين من لحن القول، ولا أعلم ما الذي حمل الألسنة على العدول عن الصحيح الأخفّ إلى الخطإِ الثقيل؛ فإنّ ضَمّ الراء أَثْقَلُ مِن كَسْرِهَا. ومع هذا تسمعُها على ألسنة كثيرٍ من الخاصّة مضمومةً

ضمَّةً تملأُ الفَمَ.

و(التجرِبة) مصدرٌ في الأصل، جُمع على (تجارِب) والمصادر في الأصل لا تُجمع، ومن ثَمَّ عدّوه من الغرائب. ومنه قول الأعشى:

كم جرَّبوه فما زادت تجارِبهم أبا قدامةَ إلا المجدَ والفَنَعا[1]

فيا أيها الناطق بالفصحى:

قل: تجرِبة وتجارِب (بكسر الراء)، ولا تقل: تجرُبة وتجارُب (بضم الراء).

والتجرِبة في الأصل مصدرٌ، ومعناها: الاختبار، ولهذا يقال: رجلٌ مُجَرِّب؛ أي: عرف الأمور واختبرها، ورجل مجرَّب؛ أي: اختُبِر، وعُرف ما عنده. والمجرَّب مثل: المُجَرَّس، والمُضرَّس: الذي قد جرَّسَتْه الأمورُ، وأَحْكَمَتْهُ.

وأما التجارُب: فهي كما قال بعض الظرفاء: تبادُل الجَرَب؛ كالتماسُك، والتعاوُن، والتناوُل، ونحو ذلك.

ومما يقارب هذا: (الترجَمة) بفتح الجيم، وأما (التَّرجُمان) فبفتح التاء وضمها، ويجوز مع فتح التاء ضم الجيم وفتحها؛ فتكون على وزن (زعفران) و(عُنفُوان) وجمعها (تراجِم) وأما إذا ضمت الجيم فإن معناها يؤول إلى التراجُم بالحجارة!!

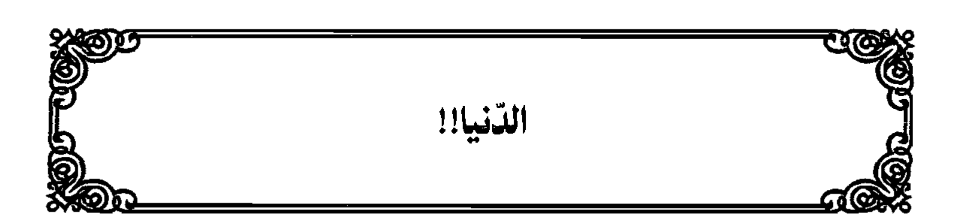
❑ الخلاصة:

التجربة، والتجارب، بكسر الراء، وضمها لحن، وربما كان اللحن في هاتين اللفظتين أفشى لحن يجري على ألسنة الخاصة والعامة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) الفَنَع: الخير والكرم، والفضل والزيادة وحسن الذكر «قاموس».



الدّنيا!!

وذمّوا لنا الدّنيا وهم يرضعونها ... أفاويقَ حتى ما يَدِرَّ لها ثَعلُ

لا يُذَمُّ مَن ذَمَّ الدنيا، وهو غيرُ مُؤْثِرٍ لها، عالِمٌ أنها متاع الغرور، مُعرِضٌ عنها بقلبه وإن كانت في يده. وإنما الذي يُذَمُّ هو من عناه الشاعر، وهو الذي يلعن الدنيا، ويشكو من غرورها، وكَدَرِها، وقِلَّةِ وفائها، وهو بين أحضانها، يرضَعُها رضْعًا، ويرتُع في روضاتها رَتْعًا، يوالي مِنْ أجلها، ويعادي مِن أجلها، ويعيش مِن أجلها، تخلّلت مسالكَ الروحِ منه، وملأتْ حياتَه، ولم يبق للآخرة في قلبهِ مَقعدُ صِدْقٍ، ولا مُستَقرّ حقٍّ؛ وإنْ صام وصلّى، وحجّ واعتمر، وطاف بالبيت العتيق. وفي البيت السابق تشبيه عجيبٌ، يشبه الشاعر فيه الدنيا ببقرةٍ حَلوب، رَضَع مِن لبنها أصحابُها رضْعةً بعد رضعة؛ حتى لم يبق في ضرعها لبن يَدِرّ، وهم يذمّونها، ويحذّرون منها، هذا هو ما عناه الشاعر، واجلس ـ إن شئت ـ مع المنهمكين في الجري وراءَها تجدْ ذلك عيانًا، ومعظمُنا كذلك، كلٌّ بِحَسَبِه. وفي هذا المعنى يقول أبو العتاهية:

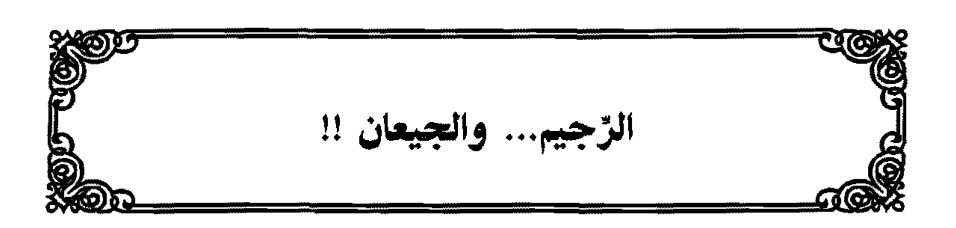
كلُّنا يكثر الملامة للدُّنْـ ... ـيا وكلٌّ بحبّها مفتونُ
والمقاديرُ لا تَناوَلُها الأو ... هامُ لطفًا ولا تراها العيونُ
ولِرَكْبِ الفناء في كلِّ يومٍ ... حركاتٌ كأنهنَّ سكونُ

وقال أيضاً:

أصبحتِ الدُّنيا لنا فتنةً ... والحمد لله على ذلكا
قد أجمع الناس على ذَمِّها ... ولا أرىٰ مِنهم لها تاركا

❑ **الخلاصة:**

كم من ذامٍّ للدنيا وهو لاهٍ عن كلِّ ما سواها.



الرِّجيم... والجيعان !!

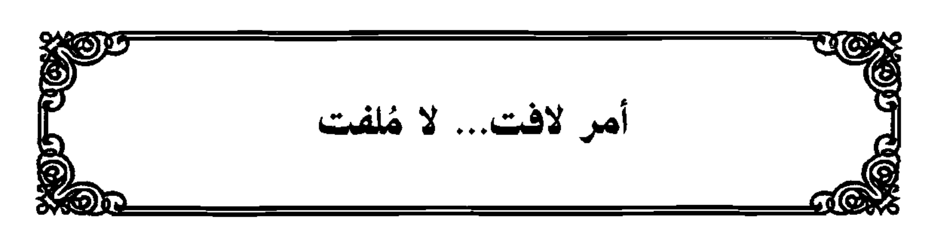
الرِّجيم: كلمةٌ فرنسية؛ معناها: الإقلالُ من الطعام، وليس في اللغة العربية معنًى للفظ (الرَّجيم) إلا معنًى واحدٌ؛ هو: المرجوم؛ أي: المطرود المُبْعَدُ، وأصل هذه اللفظة: (ريجيم).

واللفظة العربية الصحيحة التي اتفق المُعْنَون بتصحيح الأغلاط والبحث عن بدائل الدخيل؛ هي لفظة (الحِمْية) فهي تؤدي المعنى ذاتَه، وكذلك: (الاحتماء) وكلاهما بمعنى: الامتناع عن الأطعمة. أو: عن ما يضرُّ منها. فعلى من كان حريصًا على لغته ونُطقه أن يَعْدِلَ عن استعمال (الرِّجيم) إلى (الحِمية) وأن يحرِص على أن يكون له حميةٌ معنويةٌ عن ما كان خارجًا عن لغة الفصحى، فربما كان أحوج إلى ذلك من إنقاص وزنه؛ لا سيما أن لفظ (الرّجيم) لفظٌ مُستكْرَهٌ معناه في هذا المعنى عند نطقه مُعرّبًا.. وأما لفظ (جيعان) بالياء فخطأ صرفي؛ لأنه واويٌّ؛ من: جاعَ يجوعُ فهو جوعان وجائع. هذا هو مقتضى القياس الصرفي، ولم يُسمع عن العرب بالياء مكان الواو. ومِن العلماء مَن خطَّأ استعمالَ (جائع) أيضًا، نقَل ذلك الخفاجي عن الصاغاني، والنقلُ والقياسُ يدفعان تلك التخطئة.

❑ **الخلاصة:**

قل: الحمية، ولا تقل: الرِّجيم، وقل: جوعان، ولا تقل: جيعان، ويجوز: جائع.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أمر لافت... لا مُلفت

قال في «القاموس»: «لَفته يلفِته: لَوَاهُ، وصَرَفَهُ عن رأيه»، ثم قال: «وهو يلفت الماشيةَ؛ أي: يضربُها، لا يبالي أيَّها أصاب»، من الأخطاء الشائعة التي نُبِّه عليها استعمالُ هذا الفعل واسمِ فاعله بصيغة الرباعي، فيقولون: نُلفِت إلى كذا، و: هذا شيء مُلفِتٌ... هذا وهم يلفظون ماضيه صحيحًا، فيقولون: لَفَتَ نظرَه، فيخلِطون بين الثلاثي والرباعي، وهو من الأخطاء التي يقع فيها كثير من الخواصّ؛ لا سيما حين يُلفَظُ الفعلُ مُغيَّر الصيغة (مبنيًّا للمفعول)، وفي ذلك يقول الحريري في «ملحة الإعراب»:

وضمُّها من أصلها الرُّباعي — مثل: يُجيبُ من أجاب الداعي
وما سواه فهي منه تُفتتح — ولا تُبلْ أخَفَّ وزنًا أم رجحْ

ورأيت كتابًا لبعض المعاصرين سماه: «إِلْفات النظر» غفلة عن هذه القاعدة.

ومثل «لافت»: «رابِك» ولا يقال: مُرْبِكٌ، وقلت في «ما هبَّ ودبَّ»:

ورابِكٌ، لا مُربِكٌ، ولافتٌ — لا مُلفتٌ، كما يقول المثبتُ

ولهذين نظائر، سوف يأتي ذِكْرها ـ إن شاء الله ـ.

❑ **الخلاصة:**

قل: هذا أمر لافت، ولا تقل: مُلفت، وقل: لَفتَ نظرَه، ولا تقل: ألفت.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

حشفةٌ وسوء كَيلة!!

هذا عنوان مقال كَتَبَهُ أحدُ كَتَبَةِ (المدينة) في عددٍ قريبٍ؛ يشيرُ بذلك إلى المثل المشهور: (أحَشَفًا وسوءَ كِيلة؟)، فأخطأ خطأً لا يحتمله إلا من لا يفرّق بين (الحَشَف) و(الحَشَفَة) و(الكِيلة) بكسر الكاف و(الكَيلة) بفتحها. وبيان ذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: (الحَشَفُ) رديءُ التّمْر؛ وهو: اليابس الفاسد منه، والضعيف الذي لا نوى له؛ كما نَصَّ على ذلك أهلُ اللغة.

وأما (الحَشَفَةُ) فهي: رَأْسُ الذَّكرِ، والصَّخْرَةُ الرَّخْوةُ، و(الحَشَفَ) بالمعنى السابق مما لا يتحمّل الإفراد بالتاء؛ كـ: عَجَبَ، ووَسط.

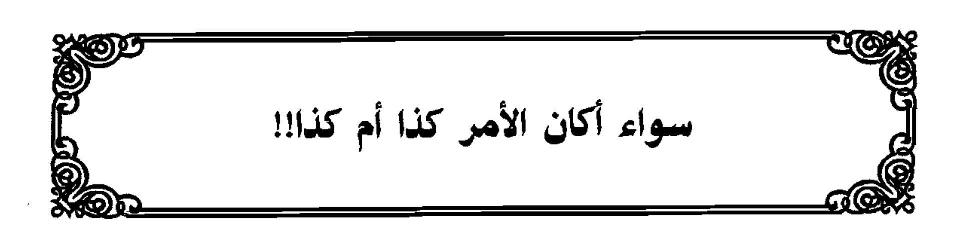
الثاني: لو صحّ أنْ يُقالَ: تَمرةٌ حَشَفَةٌ ـ ولا يصحّ ذلك في النقل ولا في القياس ـ لَمَا سَاغَ تَحْريفُ المَثَلِ المَنْقُولِ عَن العرب مطلقًا؛ حتى لو كان المقامُ يَطْلُبُ ذلك؛ بل يبقى على ما كان عليه حفاظًا على أصله، وإيماءً إلى سببه؛ فيقال للرجل، أو الرجلين، أو الجماعة: الصّيف ضيّعتِ اللبن (بكسر التاء) وحسبُ. كما يقال كذلك للمرأة. فإن احتاج الناقل إلى تصرُّفٍ في مَثَلٍ منقولٍ، بَيَّن تصرُّفَه فيه، وعِلَّةَ ذلك. فكيف إذا كان مقال الكاتبِ خاليًا من ذلك كلِّه؟

الثالث: الكاف في (كِيلة) مكسورة، لا مفتوحة؛ لأنه اسم هيئة، وبفتحها: اسمُ مرَّة؛ أي: كَيلةٌ واحدةٌ. وأما الكسر ـ وهو المنقول في كتب (الأمثال) و(معاجم اللغة) فهو مصدرٌ ووصفٌ في وقت واحد؛ كأنك قلت: كِيلةٌ خاسرةٌ، أو سيئةٌ. ولا أظلم الكاتب حين أدّعِي أنه لَحَن في ضبط هذه اللفظة، وإن لم يضبطْها بفتح الكاف؛ لأن من لا يفرق بين (الحَشَف) و(الحَشَفَة) لن يفرق بين (الكِيلة) و(الكَيلة).

الخلاصة:

«أحشَفًا وسوءَ كيلة» هكذا ورد المثل، والأمثال تحكىٰ كما وردت، ولا يسوغ التعبير فيها بما يحرف معناها ولا يصح لغة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



سواء أكان الأمر كذا أم كذا!!

يجري على الألسنة وفي الكتب هذه الجملة على صيغ:

إحداها: سواء أكان الأمر كذا أم كذا، بهمزة الاستفهام مع (أم).

الثانية: سواء كان الأمر كذا أم كذا، بـ(أم) وترْك الاستفهام.

الثالثة: سواء أكان الأمر كذا أو كذا بالاستفهام مع (أو) مكان (أم).

الرابعة: سواء كان الأمر كذا أو كذا، بـ(أو) وترك الاستفهام.

الصيغة الأولى متفق على جوازها، وسيبويهِ يرى وجوب العطف بـ(أم) ما دامت الهمزة موجودةً، ويرى جمع من النحويين ـ كابن هشام ـ خطأَ الثانية، وأنَّ العطف بـ(أم) واجب بعد سواءٍ، وإن لم يكن همز. والصيغة الرابعة جائزة لدى آخرين، ومنهم سيبويه. وأما الثالثة فقد حقق بعض النحويين استعمالها، وانتهى إلى الجواز؛ خلافًا لسيبويه وغيره، فالأربع الصيغ على هذا جائزة، وفي هذه المسألة يقول ابن مالك في الألفية:

و(أم) بها عطف إثر همزِ التسوية أو همزةِ عن لفظ (أيٍّ) مُغنيهْ

الخلاصة:

كل صيغة من الصيغ الأربع جائز، والأولى أفصحها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

عدة الصَّابرين، وابن قيم الجوزية!!

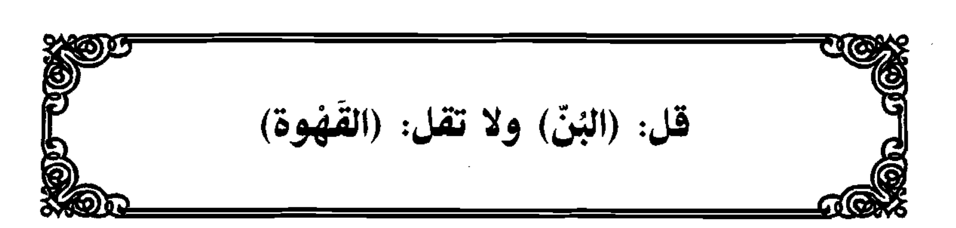
كتاب (عِدة الصابرين) للعلّامة شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) و(عِدة) بكسر العين وتخفيف الدال، من الوعد؛ يقول الصرفيون: أصله: وِعدة. ويقرأها العامَّة بتشديد الدال مع كسر العين أو ضمّها. والعُدّة بضم العين: ما يُعِدّه الإنسان. وفعلُه: أعدَّ، ومصدرُه: الإعداد، والعِدَّة: من العدد، ومن الأول قوله تعالى: ﴿لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾، ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾.

وفعله: عَدَّ، ووعد الله للصابرين بأن يوفيهم أجرهم بغير حساب قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

❑ **الخلاصة:**

كتاب «عِدَة الصابرين» بكسر العين وتخفيف الدال.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



قل: (البُنّ) ولا تقل: (القَهْوة)

القهوة: اسم من أسماء الخمر، وكثُر ورودها بهذا المعنى في شعر أبي نواس، يقول أهل اللغة: سُمِّيتْ بذلك لأنها تُقهِي شاربَها عن الطعام؛ أي: تُذهب شَهوته، وللزبيّدي صاحب «تاج العروس» كتابٌ فيها لطيفٌ سمّاه: «تحفة بني الزمن، في حكمِ قَهوة اليمن».

وتسمية (البُنِّ) بـ(القهوة) تسميةٌ متأخرة تأخرَ اكتشافِها، ووجه التسمية:

وجودُ شَبَهٍ في بعض خصائصها. والأَولى ـ فيما أرى ـ ترْكُ هذه التسمية إلى تسميتها بالبُنّ؛ كما سمي (الشاي) باسم شجرته، ومنزع الترجيح عندي من جهتين:

الأولى: إن إطلاق اسم من أسماء الخبائث على شيءٍ من الطيبات وضعٌ له في غير موضِعه، وتَخليطٌ في التسميات؛ وذلك ممّا يُذَمُّ مِثْلُه في الشريعة، والذَّوق.

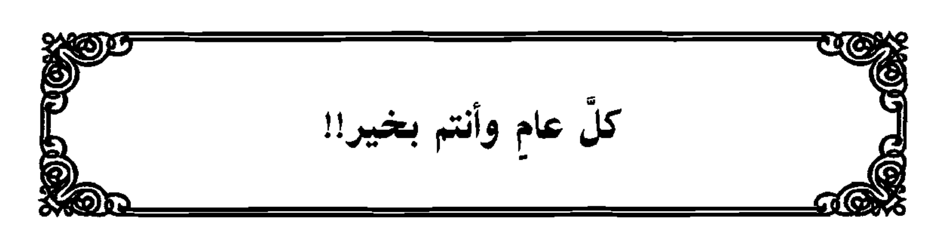
الثانية: اعتناء النبيّ ﷺ بتصحيح الألفاظ، ومراعاةِ ما صدقت عليه؛ كنهيه عن تسمية العنب بالكَرْم. وتغييرِه بعضَ أسماء الصحابة؛ كتغييره اسمَ (حَزَنٍ) إلى (سَهْل).

وكلا الوجهين المذكورين من حيث الذوق والشرع، وأما من حيث اللغة فإطلاقها على قهوة البن إطلاقٌ مولَّدٌ متأخِّر؛ كما تقدّم، فإنْ كنا لا نستطيع طرحَ هذه التسمية، فلا بد من تمييزها وإخراجها من ذلك بتسميتها (قهوة البن).

❑ **الخلاصة:**

«القهوة» اسم من أسماء الخمر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



كلَّ عامٍ وأنتم بخير!!

لفظ (كلَّ) منصوبٌ على الظرفية الزمانية؛ كقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾، والرفعُ خطأٌ ـ في ما أرى ـ؛ لوجهين:

الأول: أنَّ المقصودَ المتبادِر من إطلاق الناس الدعاءَ بأن يكون

المخاطَبُ بخيرٍ في كلِّ عام، وليس مرادُهم أن يكون كلُّ عامٍ بخيرٍ وأنتم بخيرٍ. ومع الرفع لا يُفهم منه المعنى المقصود.

الثاني: في حالة الرَّفع لا بدَّ من البحث عن الخبر؛ لأن «كلُّ» مبتدأ، وأقربُ ما يتكلف فيه أن يُقال: كل عام مقبلٌ. وهذا ليس في مقصود الناس، ولا يعرفونه عند إطلاقه، ولا يفهمونه عند سماعه. أو يكون الخبر «بخير» الجارُّ والمجرور، أو متعلَّقُه، وتكون الواو عاطفة؛ أي: كلّ عام بخيرٍ، وأنتم بخير، وهذا غير مراد، ولا هو معهود في أذهان الناس أيضًا، والإعراب فرْعٌ عن المقصود والمعنى، ولو سألتَ الناسَ عن المراد من قولهم هذا لقالوا: مقصودُنا: الدعاء بأن يكون المخاطَب على خير كلّ عام، فإن كان المتكلم له قصد آخر يخضع له الإعراب رفعًا؛ فإننا لا نستطيع له دفعًا، فالصوابُ النّصبُ إذا كان المراد هو ما سبق، كقوله سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾، ولم أجد من نبَّه على هذا. فمن ظفِر بشيء من ذلك فليَجُدْ به، فهذا أوان الاستفادة منه، وإنما بحث بعضهم في الواو في «وأنتم» هل لها موضع أم لا.

❑ الخلاصة:

«كلَّ عام وأنتم بخير» بنصب اللام، إذا كان المراد ما ذُكِر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

لا يخفاك... ولا أخفيكم!!

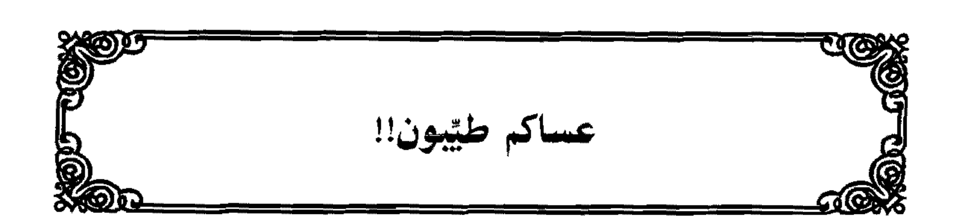
هذا الأسلوب في كلا اللفظين من لحْنِ القول، وخَطَأِ العامّةِ، والصوابُ في الأوّل أن يُقال: لا يخفى عليك، والثانية: لا أخفي عنك، و: لا أخفي منك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا

فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾﴾، وفي «اللسان»: (خَفِي عليه الأمر يخفى خفاءً... وخَفى الشيء خفاءً، فهو خافٍ، وخَفِي: لم يظهرْ. وخفّاه هو، وأخفاه: سَتَرَهُ، وكَتَمَهُ)، وهذا اللفظ بكلا استعماليه من الأضداد؛ أَحَدُ مَعْنَيَيْهِ: الإظهارُ، والآخرُ ـ وهو الأصل ـ: الكِتْمانُ، وعلى المعنى الأول حَمْل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾، أي: أُظْهِرُها؛ على قول، ويحتمل أن تكون الهمزة فيه للإزالة؛ أي: أزيل خَفَاءَها؛ فيكون الفعل مستعمَلاً في معناه الأصلي، وقد يُخرَّج قولُهم: «لا أخفيكم» على وجه متكلَّفٍ، وهذا بابٌ واسعُ المدْخَلِ ضيّقُ المَخرَجِ، فالصواب: الوقف على المسموع، وما صح قياسه. وأما «لا أخفي منك» فقد ذكرها الزبيدي في «تاج العروس» وجاء ثُلاثيًّا في قوله تعالى:﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ لَا تَخۡفَىٰ مِنكُمۡ خَافِيَةٞ ﴿١٨﴾﴾.

خلاصة:

الصواب أن يقال: لا يخفى عليك، بدل لا يخفاك، وأن يقال: لا أخفي عنكم بدل لا أخفيكم.





عساكم طيّبون!!

هذا من لحنِ المتفاصحينِ؛ حين يريدون إقامةَ اللفظِ والنُّطقَ بالإعراب؛ على وجهٍ يَعرف به السامعُ معرفةَ المتكلم بدقائق النحو. وفي كثيرٍ من الأحيان لا يتنبّه له العارفُ، نُطقًا، أو سماعًا.

واللحنُ في اللفظ المذكور ورادٌ من جهتين ـ إحداهما محتملة ـ:

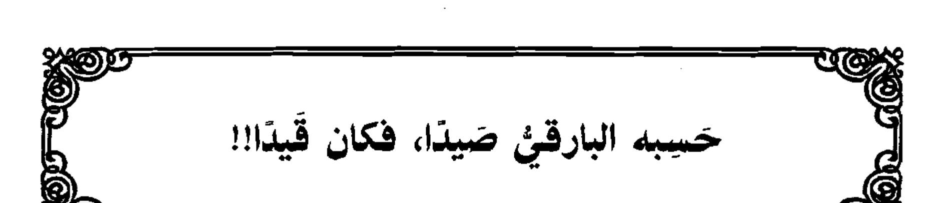
الأولى: أنَّ خبر (عسى) يجب أن يكون جملةً، ولم يَنقل لنا حفّاظ

اللغة خبرًا مفردًا منثورًا؛ إلا ما جاء في المثل البائس الذي أوردَه سيبويه في «الكتاب» وهو: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا. ومثل هذا يستريبُ منه من لا يُجيزُ خرقَ القواعدِ بمفاريدِ الشواهد. ومِن علماء النحو مَن يقول: العاملُ محذوفٌ؛ تقديره: أنْ يكونَ أَبْؤُسًا. وهذا لا ينفعنا؛ لأن كلامنا في جواز وقوع الخبر مفردًا بعد (عسى) وإذا صُحِّح الشاهدُ، وقُبل الاحتجاجُ به أفادَ ذلك جوازَ مِثلِه، والنسجَ على منواله. ولا عبرة باختلاف التقدير، أو بإعمال (عسى) أو إهمالها. ولهذا قلنا من هذه الجهة: إنها محتملة.

الثانية: أنَّ القانون النحويّ يوجب نصبَ لفظ (طيّبين)؛ لأنه خبر (عسى) التي تفيد الطَّمَعَ والإشفاق، وتعمل عمل (كان). ومن يرى إهمال عسى مطلقًا لا يرى جوازَ النصب إلا على التقدير السابق؛ هذا إن جاز مِثْلُ هذا الأسلوب.

والحاصل: أنّ الصواب في هذا الخطاب أنْ يقال: عسى أن تكونوا طيّبين، أو: عساكم طيّبين؛ قياسًا على الشاهد النادر، وتخفيفًا على الألسِنة والأسماع، وإبقاءً لما جرت عليه، وأما الرفعُ فَمِن اللحنِ المرفوض؛ وإن ادّعى بعضُهم أنه محفوظ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



حَسِبه البارقيُّ صَيدًا، فكان قَيدًا!!

في المقالة السابقة من زاوية (لحن القول) التي كانت بعنوان (عساكم طيّبون!!) تحريرٌ أثارَ حفيظةَ طائفةٍ من المشتغلين بالنّحو؛ حتى إنّ أحدَهم، وهو عبدالرحمٰن البارقي، أوهمَهُ داعي العَجَلة مع ضعف التحقيق أنه ظَفِر بصيدٍ، فلخّص لنا فصلاً مِن كُتب النحو المشهورةِ، في تعقيب نُشِر في العدد الماضي. وربّما عذرته في ذلك؛ لأنني لم أذكر غير اختياري في

الخطأ والصواب، وربّما عذرني إذا علم منهجي في الاختيار والعرض في هذه الزاوية الضيقة. ومِن الصُّدقاء الكرام مَن باحثَنِي في ذلك مُستفهِمًا، أو معترِضًا؛ كصاحبنا الدكتور عائض القرني (وهو في هذه الآونة عاكفٌ على القراءة في مصنفات النحو) وقال لي ممازِحًا: اعترِفْ بالخطأ!! فأجبته مازحًا: أصابتْ امرأةٌ، وأخطأ عمر، وألحّ عليّ في كتابة ردٍّ، أُوضح فيه الصواب؛ ومنهم: الشيخ عبدالعزيز المقحم، وله مزيد عناية بالنحو، وكذلك الدكتور صالح الغامدي، المتخصص في النحو وشواهدِه النثرية، وقبلَ نشر المقال الأول باحَثَنِي أيضًا في ما انتهيت إليه الدكتور أحمد القرشي، أستاذ النحو بكلية المعلمين.

وليس مع واحدٍ من المعترضين شاهدٌ تامُّ الجملة، يَفرح به الباحث، سوى البيت المشهور لدى المتأخرين، وهو:

فقلتُ عساها نارُ (كأسٍ) وعلّها تشكّى، فآتي نحوَها فأعودُها

وهذا البيت لم يستشهد به أحدٌ من المتقدمين فيما أعلم، وإنّما أوردَه ابن هشام إيضاحًا لما أورده سيبويه، وهو قول رؤبة:

يا أبتا علّك أو عساكا

ونقّب الشراح عن قائلِه؛ فمن ظفر بقائله منهم نسبَهُ إلى صخر بن جعد الحضرمي الذي أدرك دهرًا من عصر بني العبّاس، والمحقّقون لا يحتجّون بمثله، ولا بصاحبته (كأس).

وأما ما عدا ذلك فمقصورٌ على الضمير؛ كما سبق، بحيث لا يصح لمنصفٍ أن يصحِّح بها قول الناس: عساكم طيبون، ومَن صحَّحه بذلك لَزِمَه أن يُصوِّبَ قولَ القائل: عساك؟ وعساكم؟ على معنى: عساك طيّبٌ، وعساكم طيبون، وهذا ضرب من الهذيان، يشبه كلام الممرورين، لا يصحِّحُه قياسٌ، ولا ذَوقٌ.

وقد تكلَّف مَن حَمَل (عسى) على (لعلّ) في العمل والمعنى، فزعم

أنها تكون حينًا حرفًا، وأحيانًا فِعلاً، ولنا في مثل هذا بحثٌ تأصيليٌّ ليس هذا موضعُ بَسْطِه، وحَمَلَه التكلُّف ـ أيضًا ـ على أن يدّعي دعوى أكبر من أختها، فزَعَم أن الأفعال تعمل في المضمر ما لا تعمله في المظهر، إذا لم يقل بحرفيَّتها. . . وأكبرُ من ذلك: دعوى جواز الاستغناء بالمنصوب عن المرفوع؛ حين لا يُفهم تقدير ذلك المرفوع، فيقول: إنَّك، وكأنّك، ولعلّك، وعساك.

والحاصل: أنَّ الذي تحقّق لدى كاتب هذه السطور منذ دهرٍ، وأُحبّ أن أُتحِف به إخوتي الباحثين أهلَ الإنصاف؛ هو: المنع من استعمال (عسى) في موضع (لعل) التي تنصب الاسمَ وترفع الخبر، وأن قول المتفاصحين: عساكم طيبون، من لحن القول، ولم يعدّه أحدٌ من العلماء فصيحًا من القول؛ بل هم مصرِّحون بخطإِ هذا الأسلوب، وضعْفِه من جهة السماع؛ إذ لا يَعتمِد على شيء يصح به الاحتجاج، أو صريح يصحّ به الاعتضاد. وممن نصّ على ضعفها الإمام أبو إسحاق الشاطبي في (المقاصد الشافية) ونصّ أيضًا على تضعيف أهل اللغة لها، وصرّح ابن مالك بخطئِها، وأشار ابن هشام إلى رداءتها. كما صرح العلماء بضعفها من جهة القياس؛ لما قدّمْتُه من التفصيل؛ ولإخراج (عسى) من باب (كان) إلى باب (إنَّ)، وأنّ أحدًا من المتقدمين لم يستشهد بكلام نثريٍّ أو شعريٍّ مأثورٍ عن العرب يُشبه ذلك الأسلوبَ، حتى سيبويه نفسه الذي قال في قول رؤبة: «يا أبتا، علَّك أو عَسَاكا»: إنّ الكاف في موضع نصب. اقتصر على ذلك، ولم يذكر جوازَ ذِكْر الخبر مفردًا. على أن المحققين؛ كالأخفش، والمبرد يعدّون هذا الموضع خاصّةً من المواضع التي غلط فيها سيبويه، فلم يكن ـ رحمه الله ـ نبيَّ النحو، ولا كتابَه هو الكتاب الذي لا ريب فيه. وما أظن هذا إلا أحد المواضع المئة، أو الثمانين التي قال ابن تيمية في معرض ردّه على أبي حيّان: إنه أخطأ فيها.

ومَن تأمّل في تلك الشواهد التي زُعِم أن (عسى) فيها مثل (لعلّ) في العمل ـ وهي لا تزيد عن شاهدين عند التحقيق ـ وجد أن (عسى) ملزوزةٌ بـ(لعل) فقد يصحّ ـ حينئذٍ ـ أن يقال: يجوز أن تُحمل (عسى) على (لعلَّ)

عند الاقتران. وهذا من أنواع الحمل بسبب المجاورة مع اتفاق المعنى، وهو أقوى من كلّ حملٍ يدعيه كثير من النحاة في مواضع تنوءُ به. وهذا من دقائق العلم التي يُضَنُّ بها على غير أهلها.. ولكن أين هذا من (عساكم طيبون)؟ فللبارقي وغيره ممن يريد الحق أقول:

١ ـ في النحو ما يحتاج إلى لتٍّ وعجنٍ وتخميرٍ.

٢ ـ لا تخرقوا القواعد بمفردات الشواهد، ومجاهيلِها.

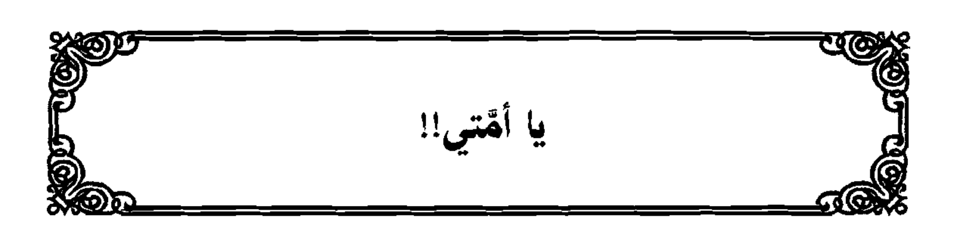
٣ ـ لغتُنا المعتمدة على أصولها لا يُوفَّق إلى اختيار الصواب فيها ضَعيفُ الحس، ولا فاسدُ الذَّوق.

٤ ـ اطّرحوا التقليدَ حين البحث فيما اختُلِف فيه؛ فإنه لا فرقَ بين باحث مقلّدٍ، وعاميٍّ جاهلٍ.

٥ ـ صحّحوا أصولَكم؛ فإن الخطأ في التطبيق ليس كالخطأ في التأصيل.

٦ ـ لا تَعْجلُوا (فمن تأنّى أصابَ أو كادَ، ومن عجِل أخطأ أو كاد) وفي هذا شاهد. أرجو أن يفهمه المعترض.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



يا أمّتي!!

هذا اللفظ يجري على ألسنة الشعراء المعاصرين الذين حُمِّلُوا من همّ الدَّعوة ما شاء ربّك أن يُحمَّلُوا. وهمُّها حِمْلٌ ينوءُ بالعُصْبَةِ أولي القوة. يقول أحدهم:

يــا أمــتــي وجــب الــجــهــادُ فــشــمِّــري

ويقول الآخر:

يــا بـــنـــي أمَّـــتـــي أفـــيـــقـــوا   واطـــلـــبـــوا الـــعـــلـــمَ والـــعُـــلـــىٰ

فلم يُقْنِعْه أن نكون أُمّتَه فجعلنا بني أُمَّتِه.

ويقول الآخر:

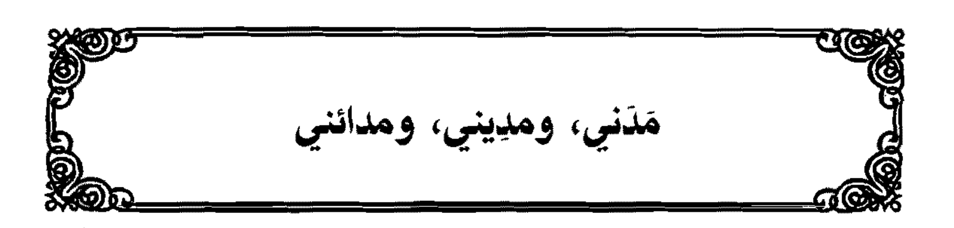
يـا أمـتـي إنَّ الـهـدىٰ كـلَّ الـهـدىٰ   في ذلك الصوت البَعيدِ الملهمِ

وأمثاله كثير... ولعلهم يقصدون بذلك أمّة الإجابة، لا أمَّة الدَّعوة، وأيًّا ما يريدوا فهو مرفوضٌ. ولا نعلم من يَحقّ له قول هذا في هذه الأمّة غيرُ محمد ﷺ. فمن الذي خوّلكم ليكون النَّاس أُمَّتَكم؟ ومن الذي اصطفاكم؟ بلى؛ إن الذي اصطفاكم هو لحن القول، وأقل أسبابه غفلة تسمَّى: (غافلة الصالحين).. ولما كانت أمَّة محمد ﷺ هُم كلَّ من بُعِث فيهم إلى أن تقوم الساعة لم يُنقل عنه ﷺ خطابُه بـ(يا أمتي) لأنّها جماعةٌ واحدةٌ كالذات الواحدة في عين الرؤوف الرَّحيم ﷺ؛ فلا تقبل التجزئةَ؛ وإنْ كانت تُطلَق على الجيل. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، فالأمّةُ فيه بمعنى: المِلَّةِ والدِّين.

❑ الخلاصة:

ليس لأحد أن يسمي أمة محمد عليه الصلاة والسلام أمَّته.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



مَدَني، ومدِيني، ومدائني

النسبة إلى «المدينة» مدينة النبيّ ﷺ: مَدَني (بحذف الياء وفتح الدال) وكذلك كلّ مدينة، وهناك خمسة عشر بلدًا، كلٌّ منها يسمّى بالمدينة.

وأمَّا «مَدِيني» بالياء مع إبقاء كسرة الدال: فنِسْبتُه إلى مدينة المنصور، ونحوها من المُدن المضافة. والأصل فيها حذف الياء؛ ولكن أثبتت حتى لا تختلط النِّسَب.

وأمَّا «مدائني» فنسبة إلى مدائن كسرى، وفي هذا أقول:

إلى المدينة من تعزوه قل: مَدَني ... وقل: مَديني لمنصور، وإن تكنِ
مدائن الفرس، أي: كسرى فنسبتها ... مدائني، فارع ما قلنا ولا تَهُنِ

وأمَّا «مدْيَني» بسكون الدال وفتح الياء فنسبة إلى «مدين» قرية شعيب ج.. والقصد: أنه يحصُل الخلط في النسبة إلى هذه الألفاظ. ومن لطائف هذه المادة: أن لها فِعلاً، وهو «مَدَن» بمعنى: أقام. غير أنَّ أهل اللغة نَعَوه، وقالوا: إنه مُمَاتٌ. رحمهم الله، وإيّانا.

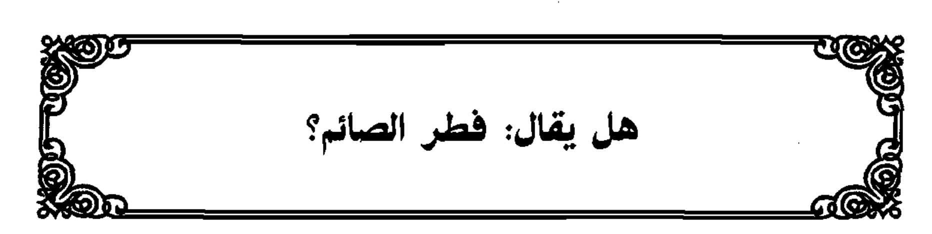
❑ **الخلاصة:**

مَدني: نسبة إلى مدينة النبيّ ﷺ.

مَدِيني: نسبة إلى مدينة المنصور، بالعراق.

مدائني: نسبة إلى مدائن كسرى.





هل يقال: فطر الصائم؟

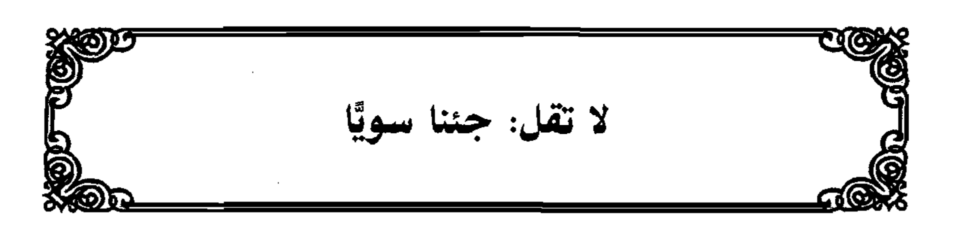
أصل الفَطْر في اللغة: الشّق. قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١﴾، أي: انشقّت؛ كما جاء في الآية الأخرى، ووجهُه في الصَّائم: أنه يَقطع صومَه بإفطاره، يقال: أفطرَ الصائمُ؛ أي: دخل في وقت الإفطار. ومن

الناس من يُلحِّن من يقول: فَطَر الصائم؛ لأنّ فَطَر معناه: خلقَ الشيءَ، وأنشأه، ويرى هؤلاءِ أنّه لا يقال: فَطَر الصائم، ولا هو فاطِرٌ. وحضرتُ مجلسا ضمَّ نفرًا من الخاصّة، وفيهم فقهاء، فقال أحدهم: فَطَرنا والحمد لله، فأنكر عليه واحدٌ ممن كان بالحضرة، فقلت له: قد ذكر أصحاب المعاجم كِلا الوجهين (فطر الصائم، وأفطر، فهو فاطر ومفطِر)، ثم ظهر لي فرقٌ دقيقٌ بين اللفظين؛ وهو: أن الإفطار بالهمز: الدخول في وقتِ الإفطارِ، أو حكمِه؛ وإن لم يكن أكل أو شرب، وأما (فطر) من غير همز؛ فهو: مُباشرة الإفطار بفعلِ سببِه المقصود، وكلُّ فاطر مفطر، وليس كل مُفطرٍ فاطرًا، فظهر من هذا الوجه أن الإفطار أعمّ. وأما الإفطار الذي غلب إطلاقه على تناول الطعام أوّل النهار، فهو اصطلاح حادثٌ وإنما هو الغداء، والفَطور ـ بفتح الفاء ـ: ما يُفطَر عليه.

❑ **الخلاصة:**

يصح أن يقال: فطر الصائم، أي: باشر بالإفطار، وأفطر بمعنى دخل في وقت الإفطار، أو كله.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



لا تقل: جئنا سويًّا

لا تقل: جئنا سويًّا، وقل: جئنا معًا؛ لأن (السويّ): غير المُعْوَجّ، وهو وصفٌ للمفرد؛ سواء أكان حالاً أم غير حالٍ، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾، وقال جلَّ ذكره: ﴿فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾﴾، وهو نعتٌ.

واجتمع الحالُ والنعت على تفسيرين منقولَين في قوله تعالى: ﴿أَلَّا

تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيّٗا ﴿١٠﴾﴾ يحتمل أن يكون حالاً من (تُكلِّمُ) أي: تكلِّمهم وأنت سوي الأعضاء واللسان، ويحتمل أن يكون نعتًا للفظ (ثلاث)، أي: ثلاث ليالٍ كاملاتٍ مستويات.

ومما ورد فيه لفظ «سويًّا» قولُه سبحانه: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴿١٧﴾﴾.

ومن يصوّب وقوعَ المشترك في القرآن ـ وهو الحق ـ يجمع المعنيين معًا.

ولْيُعلَمْ أنَّ لفظ سويًّا لم يرد في القرآن في غير الآيات المذكورة.

وجاء معرَّفًا في آيةٍ واحدةٍ في قوله تعالى: ﴿فَسَتَعۡلَمُونَ مَنۡ أَصۡحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾.

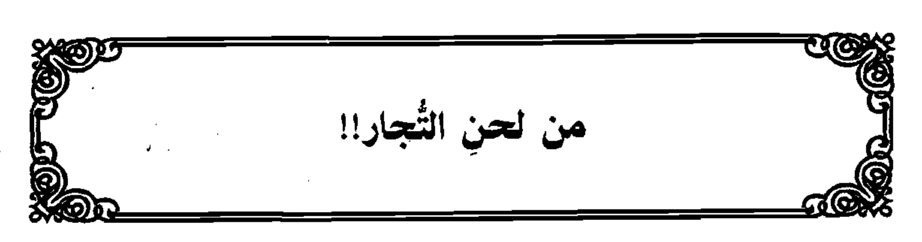
والتنبيه المذكور في فاتحة الكلام من إفادة الكاتب الموسوعي الأديب الشيخ: علي الطنطاوي ـ يرحمه الله ـ، سمعته في زيارة فريدة، نثر علينا فيها من الفوائدِ ما يُكتب بماء العينين.

وقد أجازه مجمعُ اللغة بتأويلاتٍ مُتَكَلَّفَةٍ؛ جنوحًا إلى تيسيرٍ لا يجنح إليه كثيرٌ من المحققين.

❑ **الخلاصة:**

قل: جئنا معًا، ولا تقل: جئنا سويًّا.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لحنِ التُّجار!!

يُذكَر أنَّ أبا الأسود الدؤلي مرّ على مَتجرٍ مكتوب على بابه: هذه البضاعة لأبو فلان، فقال: سبحان الله، يلحنون ويربحون!!

ومِن لحْن التجار وأهل الحساب: نطقهم لفظ (مئة) بفتح الميم وألفٍ بعدَها؛ بناءً على ما رُسِمت عليه، وهو الرسم الذي روعي فيه مرسومُ المصاحف؛ خلطًا بين رسم القرآن وغيره، والحق أن رسم القرآن رسمٌ خاصٌّ كان يُراعى فيه الضبط بالحروف عند تشابُه الكلمات المكتوبة؛ لأنه لم يكن ثمَّ نقْط، ولا شكْلٌ.

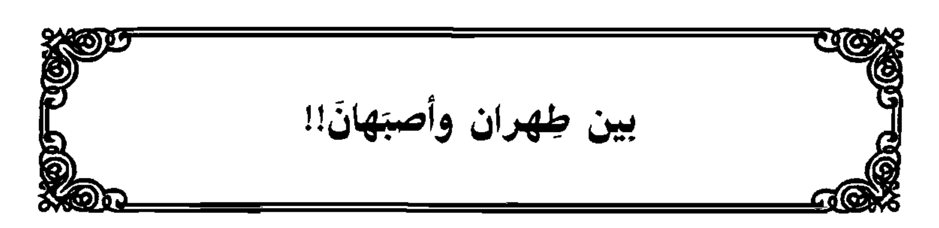
فرسموا كلمة (مئة) هكذا (مائة) للفرق بينها وبين (فئة) وكلُّ عربي يعلم أنه لا يمكن النطق بهذه الألف؛ لأنها واقعة بعد كسرٍ؛ فكانت كتابتها غيرَ مُلْبِسَةٍ، ولا داعيةً أحدًا إلى أن ينطقَ بها مع فتح الميم، والمحققون يختارون رسْمَها في غير القرآن من غير ألف. ومن لحن التجار أيضًا: قولُهم: فقط مبلغ كذا. بتقديم كلمة (فقط) والصحيح عدم الجواز؛ لأن ذلك لم يُسمَع، ولم يُنقل نظيرُه. ولأن الفاء هذه لا تكون أوّل الكلام، وللشيخ أبي تراب فيها بحثٌ مُوسَّع في كتابه «لجام الأقلام» فليَرْجِع إليه منْ شاء.

❑ **الخلاصة:**

من الخطأ كتابة (مئة) بألف بعد الميم، واللحن الفاحش نطقها كما رسمت بألف.

وقولهم: فقط مبلغ كذا، ركاكة ولحن.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



بين طِهران وأصبَهانَ!!

طِهران (بكسر الطاء): عاصمة إيران، أصله: تِهران، أو أصله الطاء، وهم يقلبونها تاءً، ضُبِطت طاؤه بالكسر في «القاموس المحيط» وأقرّه

الزبيدي في «تاج العروس» وذَكر ياقوت الحموي أن أهل فارس يقولون: «تِهران»؛ لأن الطاء ليست من حروفهم في لغتهم.

وأورد العدناني في «معجم الأغلاط» بيتًا لشاعر النيل حافظ إبراهيم، ضُبطت فيه الطاء بالضمّ. والبيت هو:

يا ليتها خطرتْ بمصرَ وأشرقت   في يوم أسعدها على طُهرانِ

والضُّم يخرجها إلى معنى أوضح؛ غير أنه لم يُنقَل عن المعاجم، ولا عن أهل هذه المدينة أنفسهم.

وأما «أصبهان» فحروفُها مفتوحةٌ سوى الصاد. ومِنهم مَن حكى كسْر همزِها. وقد تقلب باؤها فاءً مفتوحة أو مكسورة؛ كما سيأتي. ومما يُعايا به الباحثون استخراج (أصبهان) من «القاموس»، ولا يكاد يعثر عليها إلا من كان عارفًا بأصلها المزعوم؛ وهو: «أصَّتْ بهان»، كما ذكر صاحب «القاموس»، وهذا نصُّ كلامه: «ومنه أصبهان، أصله: أصَّتْ بهان؛ أي: سمنت المليحة، سُمِّيَتْ لِحُسْنِ هوائها، وعذوبةِ مائها، وكثرة فواكهها؛ فخُفِّفَت، والصواب أنها أعجمية، وقد تُكسر همزتها، وقد تبدل باؤُها فاءً، وأصلها: إسباهان؛ أي: الأجناد؛ لأنهم كانوا سكانَها، أو: لأنهم لما دعاهم نمرود إلى محاربة مَن في السماء، كتبوا في جوابه: إسباه آن نَه كِه با خدا جنك كُنندا؛ أي: هذا الجند ليس ممن يحارب الله» ولِنَفاسة هذا النص آثرتُ نَقْلَه كُلَّه.

❑ الخلاصة:

«أصبهان»، بالباء، والفاء، وهمزتها مفتوحة، وتكسر، و«طهران» بكسر الطاء، أصله: تِهران.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

من المُشْكِل جمعُ مُشكِلةٍ على (مَشَاكِل)

يقال: من المشكل جمع (المشكلة) على (المشاكل) وإنما تُجمع جمعًا سالمًا على (مشكلات) كمحسنة، ومحسنات، ومؤمنة، ومؤمنات.. ولم يُسمع عن العرب (مَشاكل) بفتح الميم جمعًا لمشكلةٍ، ولا يصح ذلك قياسًا أيضًا، وإنما يُجمعُ على مفاعل أوزانٌ أخرى؛ كـ(مَفعل) بفتح العين وكسرها، و(مَفعِلة) بفتح العين وكسرها أيضًا، وفتح الميم في الجميع؛ كمَشْربٍ ومَشارب، ومَغْرِبٍ ومغارِب، ومَعرَكة ومَعَارِك، ومَنْزِلةٍ ومنازِل... و(مُشكِلاتٌ) جمع لـ(مَشكَل) و(مشكلة) ثم إنَّ اسم الفاعل الذي على زنة (مُفعِل) لا يُجمع جمع تكسير أصلاً؛ بل يُجمع جمعًا سالمًا. وسمعت العلاّمة النحوي الدكتور/ عبدالعظيم الشناوي في مناقشة له يقرّر هذه المسألة، ومما قاله: لفظ (المَشاكِلُ) الواردة في شعر أبي طالب لا تصح، والقصيدة برمتها موضوعة، و(المُشاكِل) بضم الميم؛ من الأمور: ما وافق فاعلَه ونظيرَه، هكذا في اللسان (شكل).

❑ **الخلاصة:**

من المشكل جمع «مشكلة» على «مشاكل» وإنما تجمع على «مشكلات».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

همزةُ الوصلِ

يخطئ كثير من الكاتبين حين يرسمون الهمزة (همزة القطع) تحت ألف المصدر الخماسي، والمصدر السداسي، وكذلك مع ألف الوصل، في

الأسماء المبدوءة بألف الوصل. ويزدادون خطأ حينما يقرؤونها بهمزة القطع؛ كلفظ: (الاعتدال، والانفطار، والاستغفار، والاحمرار، والاصفرار)، وككلمة (الاسم، والابن، والاست، والاثنين، والاثنتين) وغير ذلك، والصوابُ: رسمها عاريةً من الهمزة في كل ذلك، فإن كان لا بد من الإشارة إلى الكسر فبِكتابة كسرةٍ تحت اللام إذا كان اللفظ محلًّى بـ(الْ) أو تحت الألف إن كان مجرَّدًا منها، وما كان محلًّى بـ(الْ) مِن ذلك يُقرأ عند الابتداء به بوجهين:

أحدهما: بفتح الألف وكسر اللام؛ فتقول في (الاثنين): (اَلِثْنين).

الثاني: (لِثْنين) بكسر اللام من غير ألف. هذا في حال النطق، وأما الرسم، فعلى ما سبق، قال الشاطبي في «حرز الأماني» فيما يشبه ذلك:

وتبدأ بهمز الوصل في النقل كلِّه وإن كنتَ مُعتدًّا بعارضِهِ فلا

وأما همزة القطع مع (الْ) كـ(الإنسان، والإحسان، والأم) ونحو ذلك، فيجوز فيه إسقاط الهمْزِ مطلقًا، ويُعامَل عند الابتداء مثل ما ذَكَرَ الشاطبي في البيت السابق.

❑ الخلاصة:

ألف الوصل لا يكتب عليها أو تحتها همزة مطلقًا، ويلفظ بها في الابتداء.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الغَزَلُ والنسيبُ!!

أملاني غيرُ واحدٍ ممّن قرأتُ عليه، وسمعتُه من علماءِ اللغة: ثلاثة أبيات من الرجز في الفرق بين النسيب والغزَل، وسمعتها من الشيخ أحمد

الشنقيطي، شيخِنا في النحو وعلوم اللغة، وهي مشهورةٌ لدى علمائهم، وقد تجنَّى ناظِمُها على اللُّغة، وعلى الناس، وعلى سيبويه. والأبياتُ هِي:

ذِكْرُ محاسِنِ النِّسا هو الغَزَلْ ... أما النَّسيب فالبُكا على الطللْ

وكل من لم يدرِ ما بين النسيبْ ... والغزلِ الحسنِ بالجرحِ أُصيبْ

نص على جَرحته المفصّلُ ... وهو كتاب سيبويه الأفضلُ

فادعى أولاً: الفرق المذكور بين النسيب والغزل، وأُحِيل القارئ إلى كتاب «تاج العروس» للزبيدي في مادة (غزل)، فقد نقل عن جماعةٍ من ثقة اللغويين، أنهما متقاربان، أو متفقان. ومَن ذكر بينهما فرقًا لم يذكُر الفرق الذي فصّله الناظم؛ بل نقل الزبيدي عن ابن رشيقٍ صاحبِ «العمدةِ» أن: الغزَل، والنسيبَ، والتشبيبَ، كلُّها بمعنًى واحدٍ، ثم تجنى الناظم بعد ذلك على مَن لم يفرق بينهما، بما ادّعاه بأنّه مجروحٌ في علمه، وفهمه، ودقته، ثم نسب ذلك إلى كتاب المفصل، وادّعى أنه كتاب سيبويه بهذا الاسم، فإنْ أراد كتاب سيبويه في النحو، ووصفه بالمفصل، فهذا نوع من اللبس والإلباس، وقد سألت شيخنا الشنقيطي عن ذلك فلم يتبيَّن له مراد الناظم، وكذلك الشيخ عبدالله بن بيّه سألتُه، فلم يجب بشيء، مع معرفته للأبيات وحفظِه لها. وفي هذا من لحْنِ القول ـ قولِ الناظم ـ ما ظهرَ لك.

❑ الخلاصة:

«الغزل» و«النسيب» بينهما تقارب في المعنى، ويعبَّر بكل واحد منهما عن الآخر، وبينهما فرق يسير، لا يصل إلى ما ادّعاه الناظم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المرأة... والنعجة!!

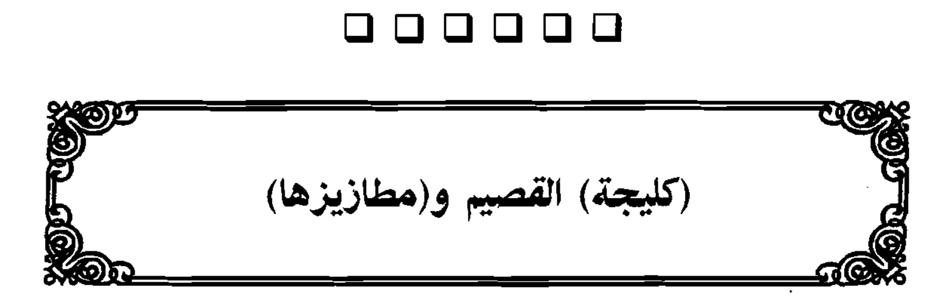
النعجة: الأنثى من الضّأن، والظِّباء، والبقر الوحشي. ويُكنى بها عن

المرأة، ولذلك شواهدُ في أشعار العرب، والشَّبَهُ بين المرأة وبقر الوحش والظباء، قد يُلحظ في حُسْن الالتفات، وسَعةِ العيون، وجمال الخُطا، وفي أنّهن صَيد الصّائدين من البشر. ولا أعلم لأي معنًى كنت العرب عن المرأة بالأنثى من الضَّأن، ولكنني أعلم لأيّ معنى ذهب جماهير المفسرين إلى أن المراد في قوله تعالى في قصة داود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾: المرأة؛ وهي القصة التي يَحْكُونها في شأن امرأة أَعجبت داودَ، فأرسل زوجَها مع الجيش ليُقتَل، فيتزوجها داود، وهي قصة واهيةٌ؛ جزم بذلك المحققون؛ كابن حزم، وابن كثير، والقاضي عياض، والسيوطي، وغيرهم، فتفسير النعجة في الآية بالمرأة ضعيفٌ؛ لأنه إن كان معتمدًا على القصة المحكِيّة، فهو معتمدٌ على باطل، وإنْ كان معتمدًا على ما نُقل عن العرب فهو ضعيف؛ لأنهم لا يُطلقون عليها ذلك إلا على سبيل الكناية، ولا يُعدَل إلى الكناية إلا بدليل؛ ولا دليلَ ثَمّ، وقد تكون الكناية في بعض الأسماء لعربي أو أعرابي بوّالٍ على عقبيه، فتشيعُ في القبيلة، فتُنسب إلى العرب العرباء، كما نُقِل عنهم تسمية المرأة بالنعل التي تُلبس في الرجلين؛ وهي كناية سخيفةٌ من ذوق فاسد، وما هي إلا من لحن القول المرفوض.

❑ الخلاصة:

قد يكنى بالنعجة عن المرأة من باب التشبيه في أمور حسِّية، وعند الإطلاق لا يجوز صرف هذا اللفظ وما ماثله إلا على ما يصدق عليه على الحقيقة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



(كليجة) القصيم و(مطازيزها)

تعالج هذه الزاوية أصنافًا من لحن القول، في اللغة، والشرع،

والذوق؛ فلا يَكُن في صدرك حرَجٌ ـ أيها القارئ ـ حين تجد فنونًا من العناوين المختلفة، فإنها مؤتلفة مَلْزُوزَةٌ في قَرَنٍ واحدٍ هو لحْنُ القول: أما الكليجة (الطعام المعروف): فقد ذكر صاحب كتاب «تكملة المعاجم» رينهارت دوزي أنّها فارسية، وضبَطَها بثلاثة وجوه: بفتح الكاف، وبضمِّها، وبألف بدل هاء التأنيث، وقال: (هي: خُبْزٌ صغيرٌ معجون بالزبد) وعزاه لابن بطوطة.

وأما المعاجم الأصيلة فليس لهذه اللفظة فيها ذِكْرٌ أصلاً؛ لا بمعناها، ولا بمعنى آخر، و(الكلج): الكريم الشجاع، و(الكِلَيجة) بكسر الكاف وفتح اللام: نوع من المكاييل. هذا هو حاصل القول في (الكليجة).

وأما المطازيز، فالأمر فيها أشدّ وأعقد؛ فإنه لا وجود لمادّتها فضلاً عن لفظها؛ إن قلنا: إن أصلها (طزز)، ولا وجود لها أيضًا؛ إن قيل: إنّ ميمها أصلية، و(المطز): كناية عن النّكاح، قال في «تاج العروس»: (ذكره ابن دريد، وقال: ليس بثابت).

والقصْد: أنَّ كلتا اللفظتين مُعرَّبة، ولا يُخرجها ذلك عن الطيبات، فقد يعرِض لبعض الموسوسين في الدين واللغة عارِضُ مغْصٍ من جراء ذلك.

وأخبرني صاحبُنا المحقق الدكتور أحمد الحمد: أن المطازيز في بعض قرى نجد تسمى: (القبابيط) و(المصابيع) وهذان الاسمان صحيحان؛ من حيث الأصل اللغوي، ووجود النظير في الاستعمال؛ فالواجب العدول إليهما، وطرْح ذلك الاسم الثقيل المنافر للذوق؛ الذي لا أصل له، ولا فصل، الذي تنأى عنه لهجة القصيم العذبة التي تقطر عسلاً مصفّى.

تنويه: وصلني تعقيبٌ من محمد آل عبدالكريم، على ما ذكرته في المقالة السابقة؛ قال فيه: إن أصل (مطازيز): مطاقيق؛ لأن العجين له طقطقةٌ حين عَجْنِه. وقال: إنهم يقلبون القاف زايا.. وأنا أشكره على هذه الإفادة الغريبة، وأغضي عن جوده في الخطاب، وأنبّه إلى أنهم لا يقلبون القاف زايًا خالصةً، كما أنهم لا يكتبونها زايًا، كما أن الطقطقة لا تكون

لمثل العجين، إنّما تكون لِليابِس وشبهه.. وفي هذا اللفظ ما يُحدِثُ قرقرةً في الأمعاء؛ فمِن الأحسن الرضا بالموجود. وقد سألت عددًا من أهل القصيم اللغويين، فرفضوا هذا التأصيلَ المزعوم.

❑ الخلاصة:

لفظ «الكليجة» و«المطازيز» لم أجد له أصلاً في العربية.



هل تسمّى الجمراتُ بالشيطان؟!

في الحجّ وما يتعلّق به من مواضعَ وألفاظٍ حروف يقع فيها اللحن... أذكر بعضَها، فمِن ذلك: (مِنى) بكسر الميم، والعامَّةُ يضمونها، وهو الموضع المعروف بمكة، وأمَّا قول لبيد في معلَّقته:

عَفت الدِّيارُ محلُّها فمقامُها بِمِنًى تأبَّد غولُها فرجامُها

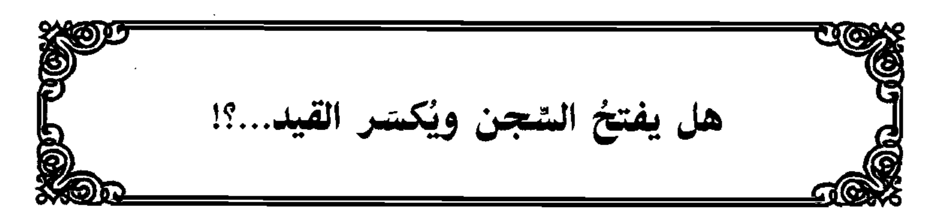
فهو موضع آخرُ بنجد. و(مُنَى) بالضم، جمع مُنية، وهي مُنى النفس. ومما يقع فيه اللحنُ: حديث: (فإنْ حبسني حابِسٌ فمحِلِّي حيث حبستني) يلفظونه: (فمحَلّي) بفتح الحاء، والصواب: الكسر، مِن حَل يحِلُّ؛ كنَزَل ينزِلُ، هكذا ضُبِط في كتب السُّنة. ومن ذلك: (حِجْرُ إسماعيل) فإنه لا يوجد مستند تاريخيٌّ يؤيد إضافة الحجر إلى إسماعيل، وإنما هو جزءٌ من الكعبة، ولما قَصَّرَتْ بقريش النفقةُ تركوه على ما هو عليه، وقد ذكره الشيخ أبو زيد في (جملة المناهي اللفظية). ومن ذلك: تسميتهم الجمرات بالشياطين، وفيه خطأ شنيع؛ فإن أسماء مواضع العبادة لا يجوز تسميتها بأسماء مُنْكَرة، ولا مخالِفةٍ لأسمائها الشرعية. وقد أَحْدَثَتْ هذه التسمية غضبًا

وحمِيَّةً في نفوس كثير من الحجاج، فدفعَهم ذلك إلى الهجوم والمدافعة بقوة، وفُقدان السكينة والرِّفْق حين الرَّمي. وقد كُتِب ذلك على لوحات الإرشاد بمواضع الجمرات (الشياطين الثلاثة) مراعاةً لما يفهمه أكثر الناس؛ ولو خطأً. وأرى أنْ يُصار إلى تصحيح المفهوم[1]؛ فإن مراعاة دفع الضرر الذي يحصل بسبب سوء الفهم أولى من تلك المصلحة التي يمكن تحصيلها بوسيلة أخرى.

❑ الخلاصة:

لا يجوز تسمية الجمرات بالشيطان.





هل يفتحُ السّجن ويُكسَر القيد...؟!

في مجلس ضمَّ صفوةً فاضلةً، سألني بعضُ مَن حضر عن النُّطق الشائع في بعض البلدان، ونشرات الأخبار للفظ (السّجن) بفتح السين، وما الفرق بين (القَيد) بفتح القاف، و(القِيد) بكسرها؟ ولم يكن الجواب بعيدًا عن البال؛ لأنّا قرأنا في القراءة الثابتة بفتح السّين في قوله تعالى ذكره: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾، وهي قراءة يعقوب الحضرمي، أحد القراء العشرة، وكلُّ قراءةٍ منقولةٍ؛ سواءً كانت من العشر، أو من ما فوق العشر، فالحجةُ اللغوية فيها قائمة على أصولها، والاحتجاجُ بالقراءة ـ ولو شَذَّت ـ خيرٌ من كل شاهدٍ، لحاضرٍ أو بادٍ، من عماليق شعراء الجاهلية

---

(١) وقد أزيلت ـ ولله الحمد ـ بعد كتابة مقالي، وأرجو أن أكون أنا من دلّ على إزالته، وللمسؤولين عن ذلك الشكر على كل حال.

والإسلام. وليس للسّجن إلا معنى واحدٌ، والسين أصلٌ فيه، ومرّ بناظريَّ في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية قولٌ غريبٌ، مفادُه: أن أصله الجيم والنون، وفيه معنى الحجب والاستتار؛ كالمجنون، والجنّ، والجنين، والجنَّة، والمِجَن، وهو من التوسع في الاشتقاق الذي يُبدِع فيه الإمام ابن تيمية في بعض المواضع، ولكنّه هنا غيرُ مقبولٍ لقواعد الاشتقاق؛ من وجهين:

أحدهما: أن السين أصل في الكلمة، فإلغاؤها تحكُّمٌ لا برهان عليه.

والثاني: أن النون فيه غيرُ مضاعَفة؛ لأن تلك الكلمات من (جنن) وليس في السجن إلا الجيم والنون. ولو قيل: هو مشتق من مادَّتَي (سجا) و(جن) لم يَبْعُد. وأمَّا القَيد فهو بالفتح؛ إذا كان المراد قَيْدُ الرجلين، وبالكسر؛ إذا كان المرادُ القدْرُ والمسافةُ، كما في حديث: «**ارتفاع الشمس قِيدَ رُمح**»، هذا هو الجواب عن هاتين المسألتين اللتين تولد منهما ذلك العنوان الطَّريف.

❑ الخلاصة:

لفظ «السّجن» في سينه الفتح والكسر، ولفظ «القيد» بكسر القاف، هو القدر والمسافة، وبالفتح: قيد الرجلين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



تصحيح الصحيح!

تفضّل الأخ المتابع لزاوية «لحن القول» إبراهيم الألمعيّ بتعقيب على مقالةٍ لي عن صِحَّة النُّطق بفتح سين (السّجن) وأجبت حينها بما يفيد جواز النطق بالفَتح، وأنها قراءةٌ ثابتة، وقلت: ليس للسجن إلا معنى واحد. فوقع

الألمعي في وهْم وتوهيم؛ حتى إنّه وَهِم في اسم كاتب المقال فسمّاني الدكتور/ عبدالرحمٰن، وأَذْكَرني ببيتٍ قديم، هو:

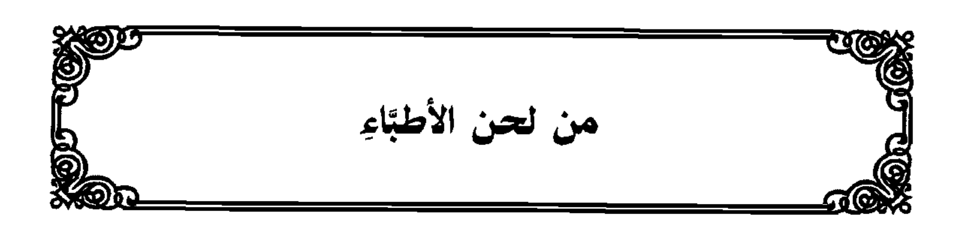
أقول له: زيدٌ، فيسمعُ (خالدٌ) ويكتُبه بكرًا ويقرأه عَمْرا

ويقول الآخر، وهو من شواهد البلاغة في الإسناد:

الألمعيُّ الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

ذلك ليعلم أني لم أقل: إن السجن بالفتح والكسر سواء في التصريف، وإنما أردتُ - مع بيان صحة النطق والقراءة التي قرأنا بها على علماء القراءات - أنْ أشير إلى أنه ليس للسّجن من حيث مادته (س، ج، ن) إلا معنى واحد؛ فلا يُعدّ من المشترك اللفظي الذي يتعدّد معناه إذا كان اسماً. ولا يقال عن الكلام إذا كان مجملاً: إنّه وَهْمٌ، بل يُطلَب من صاحبِهِ التفصيل، ويقال له: ماذا تريد بقولك هذا؟ وهل هو داخل فيما ذكرتَ أم لا؟ والداعي إلى تَرْكي للبسط والتفصيل أحيانًا هو ما توجبُه المساحة المخصصة لـ(لحن القول). وشكرًا لأخي الألمعي، ولكلٍّ مَن أدلى بنقدٍ، أو استدراكٍ؛ على أيّ وجه كان ذلكم النقد والاستدراك، فإني أحب الحق، وليس بيني وبين الحق عداوة، فإن نأيت عنه فما أحلى الرجوع إليه!





من لحن الأطبّاءِ

(أخصّائي، الحنجرة، الطحال، البلعوم، الكلية) هؤلاء الكلمات الخمس يقع فيها اللحن، فأما (أخصائي): فضبطه الصحيح بكسْر الهمزة وسكون الخاء وتخفيف الصاد، مصدر أَخصَى الرجلُ: إذا تعلم عِلمًا واحدًا. ولك أن تقول: مختصّ، ومتخصِّص، والشائع: أخصائي (بفتح الهمزة

وكسر الخاء وتشديد الصاد) كما ذكر ذلك العدناني في معجم الأغلاط.

وأمَّا (الحَنجرة): فالشائع ضمُّ حائها وجيمِها، والصواب فتحها، والحَنجور، كحَلقوم؛ وزنًا ومعنًى.

وأما (الطِّحال): فهو بكسر الطاء، والشائع الضمّ، والأقيس في الضّم أن يكون اسمًا للدَّاء الذي يصيبه.

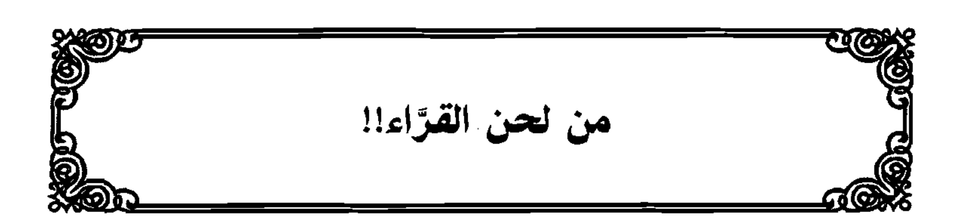
وأما (البُلعوم): فبضم الباء، ومِن الناس مَن يفتح الباء؛ وهو خطأ.

وأما (الكُلية): فالشائع الكسر، والصواب ضمّ الكاف، وجمعه (كُلى) بالضمّ لا غير، وفي «القاموس»: (الكُليتان بالضم: لحمتان منتبرتان حمراوان، لازقتان بعظْم الصُّلب عند الخاصرتين، في كظرين من الشحم، الواحدة: كُلية وكُلوة. جمع كُليات وكُلّى)، وهذا الوصف غايةٌ في الدِّقة.

❑ الخلاصة:

للحن ألم في إحساس النحويين أيها الأطباء!

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لحن القرّاء!!

لست أعني بالقُراء ـ هنا ـ قُرَّاءَ المحافل والمجامع والجوامع؛ بل أعني: المشتغلين بضبط القرآن وإقرائه. وفي بعض ما سأذكره نزاعٌ؛ فمن ذلك:

١ ـ الوقف على (لا ريب) في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾، نبَّه على ذلك ابن الجزري، وجعله من الوقوف القبيحة، وبيّنتُ ذلك في كتابي «وقف التجاذب» بتفصيل مقنع.

٢ ـ المبالَغة في تفخيم الغُنة عند الإخفاء في حروف الاستعلاء، في نحو (من صلصال) و(ومن قبل) مبالغةً تُخرِج عن حدِّ القراءة. ولم أجد فيها كلاما للمتقدمين، وأخشى أن لا تكون من اختراع المتأخرين.

٣ ـ إخراج الضّادِ كالظاء مع حبس اللسان، وهي مسألة العصر بين القراء المعاصرين، وكان في مشايخنا من لا يُصلي خلف من لا يُخرجها من مخرجها المشهور؛ فإن ألجئ إلى الصلاة خلفه أعادها وحده. ولا غرابة في ذلك؛ فإن من مداخلِ إبليس أن ينفُذ إلى المرء من تخصصه؛ لأنه أقرب المداخل إليه، وأسهلها.

٤ ـ تحريك الشفتين ولَيُّهما فيما لا علاقة له بهما من مخرج، أو صفة، أو المبالغة في تحريكهما، وفتح الفم إلى قريبٍ من الأُذُنَيْن، ورُبَّما كان ذلك في حرفٍ يخرج من أقصى اللسان أو من الحلق. وخاطبتُ يومًا بعضَ أصحابنا المعنيِّين بذلك بأبيات؛ منها هذا البيت:

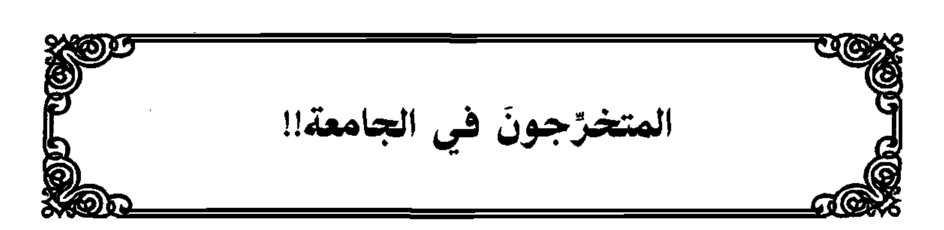
ما دَخل همز (إنّ) يا مشْيختي ... في ليِّ شدقٍ وانعطافِ شفةِ

فقال: إن ذلك من أجل الكسرة. فقلت له: فماذا تصنع في الفتحة؟ قال: أفتح الفم. قلت: فلماذا لم تحرك الشفتين؟ فقال، وقلت، ثم قال، وقلت... ولم أجد عنده ما يشفي، وإنما هي وساوس إذا تمنّى القارئ ألقاها الشيطان في أُمْنِيَّتِه، ويُدخِلُ عليهم من ذلك ما يَشقُّون به على أنفسهم وعلى مَن يقرأ عليهم، وصار ذلك في قرارةِ أنفسِ كثيرٍ منهم دِينًا يجب اعتقاده وتطبيقه، والخروجُ عنه نوع من التحريف لكتاب الله، ولبعضهم في ذلك كتبٌ، وردودٌ، وأشعارٌ. وربما مكث المتعلم الحافظ للقرآن المشهود له بحسن التجويد مدّةً طويلة في الاستعاذة، كلّما قرأها أَظْهَرَ له الشيخ خطأً، وبلَغَني أن بعضهم أجْلسَه الشيخُ شهرًا وبعضَ شهر في الاستعاذة؛ حتى نفر القارئ وولّي مُدْبِرًا ولم يُعقِّبْ؛ يقول: إذا كان هذا حالي مع الاستعاذة، فكيف بما بعدها؟!!

❑ **الخلاصة:**

عدمُ مراعاة الوقف، والمبالغة في تفخيم الغنة، وإخراج الضاد كالظاء، وتحريك الشفتين حين لا علاقة لها بالحرف، كل ذلك مذموم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



المتخرِّجونَ في الجامعة!!

يقال: تخرَّج الطالبُ في الجامعة، كما يقال: تعلّم فيها. ولا يقال: تخرج منها؛ لأنه ليس المقصُود الخروج؛ وإلا لقلنا: خرج منها، وليس المقصود - أيضًا - خروجاتٍ متعدّدةٍ؛ وإلا لكان مرادُنا خروجَ الطالب من جامعته من أول يوم كان إلى آخر خروجٍ له، وهو غيرُ مرادٍ، وإنما مرادُنا «أنه تدرَّج في خروجه منها متعلِّمًا، شيئًا فشيئًا، إلى آخر دراسته ونجاحه؛ وإن لم يخرج منها. والفارق السببي في ذلك هو ما بين (في) و(من) مِنْ تَبايُنٍ في المعنى.

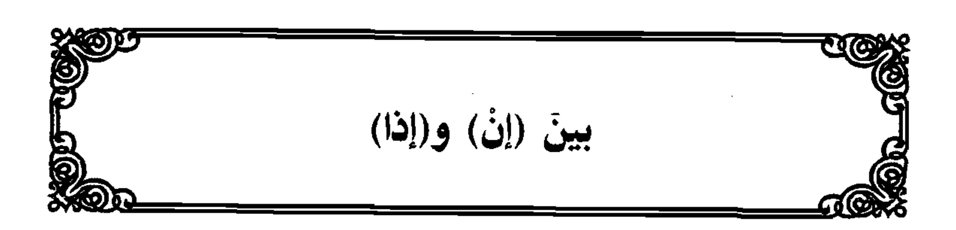
فالأُولى: للظرفية، والثانية: للابتداء، وقد يصح أن يقول القائل: تخرج الطالب من كُلّيته، على معنًى آخرَ لا يريده الناس، وكلامنا على المعنى المتعارف عليه باللفظ المذكور.

وقد عَرَض لمثل هذا اللغويُّ المحقق مصطفى جواد، ولم يَبْسُطْه كلّ البسط، وما هو بِمَلُومٍ؛ فله شرَف السَّبْقِ، وكثيرًا ما كان الفضلُ للمتقدم.

❑ **الخلاصة:**

قل: تخرَّج في الجامعة، ولا تقل: تخرج منها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



بين (إنْ) و(إذا)

إذا قلت: سآتيكَ إنْ طلع الفجرُ. فَهِم منه المخاطبُ ـ الذي لم يَرِدْ على سليقته العربية ما يغيِّرُها عن أصلها ـ أنَّ الفجر قد لا يَطلع؛ لأن (إنْ) تُفهِم احتمالَ الوقوع لا تحقُّقَه، والصواب أن تقول له: سآتيك إذا طلع الفجر؛ أي: حين طلوعه؛ لأن الفجر طالع لا محالة. ولعل من أثر الفرق بينهما في الأحكام: أنّ الرجل ـ مثلاً ـ إذا قال لامرأته: أنتِ طالق إذا دخلتِ الدار؛ طَلقتْ بكل حالٍ؛ لأن المعنى: توقيتُ الطلاق بدخولها الدار، ولو قال: إنْ دخلتِ الدار؛ فالمعنى: تعليقُ الطلاق بالدخول، مع احتمال إرادته منعَها لا طلاقَها، والأولُ لا يحتمل الاحتمالَ، فإن كان المتكلم لا يفرِّق بينهما، فالعبرة بما في قلبه وإن أخطأ لسانُه.. وقد أَلغَزَ في الفرق بين (إن) و(إذا) بعضُ الشعراء ببيتين حَسَنَيْن أَمْلَحَيْن، فقال:

سلِّم على شيخ النحاة وقل له ... هذا سؤالٌ من يُجبهُ يَعْظُمِ

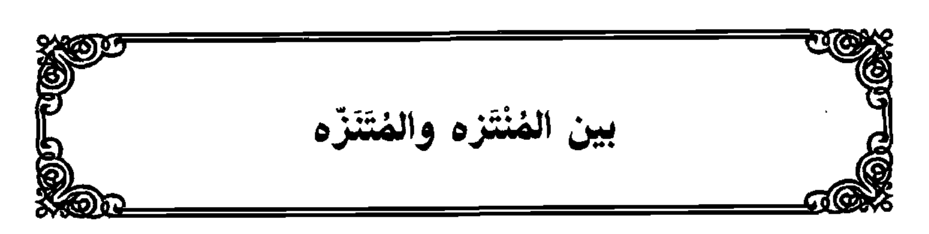
أنا (إن) شككتُ وجدتموني جازمًا ... و(إذا) جزمتُ فإنني لم أجزمِ

يريد أنّ (إنْ) تفيد الشكّ ولكنها تجزم الفعل، و(إذا) تجزم في المعنى ولا تجزم الفعل. ومما ذكرته في كتابي «الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك» ضمن القواعد المئة: (إنْ: تجزم ولا تجزم، وإذا: لا تجزم وتجزم).

❑ **الخلاصة:**

لا تقل: سآتيك إن طلعت الشمس، وقل: سآتيك إذا طلعت.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



بين المُنْتَزه والمُتَنَزّه

يتوقَّىٰ كرام الكَتبة لفظَ (المنْتَزَه) لأنه لم يُسمع عن العرب (انتَزَه) أصلاً، والمسموع (تَنَزَّه) على وزن (تَفَعَّل) فهو مُتَنزَّه؛ وهو الصواب عندهم.

وانتهى مجمع اللغة العربية بمصر إلى جواز إطلاق (المنتزه) بتقدم النون مرادًا به الحديقة العامة؛ مستأنسًا بوروده في شعر بشار، وهو ممن يُتقوَّى في الاحتجاج بشعره باتفاق. وذلك في قوله:

وملعبٍ لجوارٍ ينتقدَن به ... وكل منتَزهٍ للَّهو منتقدُ

وبيت آخر لآخر، أورده ياقوت في معجم الأدباء، وهو:

فكلُّها لمجال الظرف منتزَهٌ ... وكلُّهم لصُروف الدهر أقرانُ

غير أن المجمع حينما أجاز استعمال (المنتزه) لم يَعْرِضْ إلى كلمة (المتَنزَّه) التي يرى النقاد أن تكون محلَّ (المنتزه).

والمتأمل في هذه اللفظة يجد أنها أَوْلَى بالنقد؛ بل الرفض؛ لضعف دلالتها حقيقةً ومجازًا؛ فيما أُطْلقت عليه، ذلك بأن التنزُّه؛ هو: البُعْدُ عن النقائص، والأقذار، وفي القاموس: «واستعمال التنزُّه في الخروج إلى البساتين والخضر والرياض غَلَطٌ قبيحٌ».

وأصلُ هذا الكلام لابن السكيت، كما نقله صاحب «تاج العروس» ونقل كلامَ غيره؛ تأييدًا، وردًّا، في بحثٍ نفيسٍ، والمُطَّلِعُ عليه إذا أَنْعم نظرَه يخلُص إلى أن الأقرب إلى الصواب عَدمُ الجواز.

❑ الخلاصة:

استعمال «المتَنزَّه» للمكان الذي يضم حدائق وبساتين غلط قبيح، وإطلاق «المنتزه» عليه صحيح مقبول.

تصبحون على خير!!

زعم مصطفى جواد أنَّه لا يجوز أن تقول: تصبحون على خير؛ لأنه لا معنى للاستعلاء فيه، وأن الصواب: تصبحون بخير؛ لأن الحرف الذي يوائم الإصباح هو الباء المعروفة بباء المصاحبة. وما كان أغناه ـ وهو اللغوي المحقق ـ عن هذا التصحيح الضعيف؛ ولكن لكل (جواد) كبوة، ولو كان (مصطفى).

والشواهدُ، والذوق، والحس اللغوي، وعبقرية اللغة، وسَعتُها ترفض ما قاله جواد؛ ولو شئتُ لقلتُ: إن التعدية بـ(على) ـ هنا ـ أبلغُ من التعدية بالباء. وكان من حجته أن المقام ليس مقام استعلاء و(على) تفيد الاستعلاء.

والاعتراض عليه من وجوه:

أحدها: أن الاستعلاء الذي يذكره النحاة في هذا الباب ليس هو الاستعلاء المعروف في علم المعاني، الذي يُتَصَوَّرُ فيه العُلُوُّ والعَظَمة، ولكنه عُلُوٌّ عاديٌّ؛ كأننا قلنا: تصبحون على أكوامٍ من الخير.

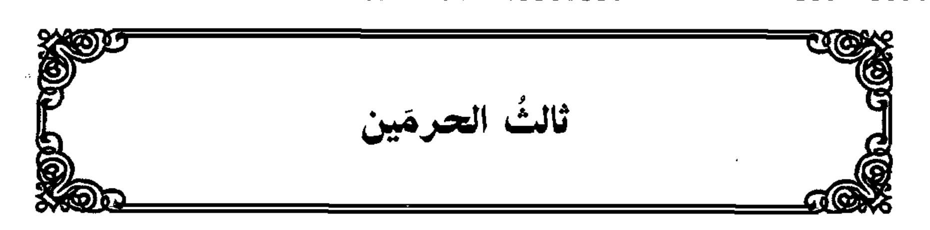
الثاني: من معاني (على) التي يُثبتها أهل اللغة الظرفية؛ كأننا قلنا: تصبحون في خير؛ وهو لا ينازع في صحة التعدية ـ فيما أحسب ـ لأن تعليل المنع لا وجود له هنا، كما أنه ممن يرى تعدّد معاني حروف المعاني.

الثالث: أنّ في قولنا: تصبحون على خير؛ معنًى أدقَّ من قولنا: بخير؛ لأن من أصبح على خير مُتمكِّنًا منه خيرٌ ممن قام مصحوبًا بخير.

ومما جاء في القرآن قريبًا منه: قوله تعالى: ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾.

❑ الخلاصة:

قل: تصبحون على خير، ولا حرج.



ثالثُ الحرمَين

اشتهر على الألسنة وصْفُ المسجِد الأقصى بـ(ثالث الحرمين) واشتهر أيضًا لدى الخاصة المنْعُ من هذا الوصف؛ لأنه ليس بِحَرَمٍ، إنّما الحرمُ مكة والمدينة. وجاء في تحريم وادي (وجّ) بالطائف أثر لا يصحّ. وفي كتاب «معجم المناهي اللفظية» يقول الشيخ بكر أبو زيد: «وحيث إنّ المسجد الأقصى لا يُسمّى حرَمًا فلا يقال حينئذ: ثالث الحرمين» وكلام الشيخ بكر مقبولٌ إذا قصد التشريك بالتثليثِ في كونه حرمًا، أو كانت الدلالة اللغوية لا تعطي إلا ذلك المعنى. غيرَ أن اللغة تُجيز أن يُضاف ذاتٌ إلى ذوات أخرى للمَعِيّة؛ نحو: ﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾، ونحو: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، ومِثْلُه: الصفة إنْ شاركت المضافَ إليه في معنًى جامع معلوم، أو نُزِّلت الصفة منزلةَ الذات؛ كقولك: كنتُ ثالث المعَلّمَين، أو ثالثَ الطويلين؛ وأنت غير طويل، ولا معلم. فلا يظهر لديَّ مانعٌ من قولهم: ثالث الحرمين؛ إنْ عُنِي أنّه ثالث المسجدَين في الفضل والمنزلة. والجواز بعدُ ليس على إطلاقه. والمقامُ لا يسمح بتفصيلٍ زائد.

❑ **الخلاصة:**

من قال عن المسجد الأقصى: «ثالث الحرمين» فلا حرج عليه؛ لأنه لا يلزم من الإضافة في مثل هذا المشاركة فيما اتصف به المضاف إليه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

عقيدي وعَقَدي

يرى كثيرٌ من النحاة طرْدَ القياس في النسبة إلى ما كان على زِنة

(فعيلة) بحذف الياء مع فتح الأول والثاني؛ كعقيدة، وطبيعة، وسليقة، حتى قال ابن مالك في ألفيته:

وفَــعــلــيٌّ فــي فَــعِــيــلــة الــتُــزِمْ

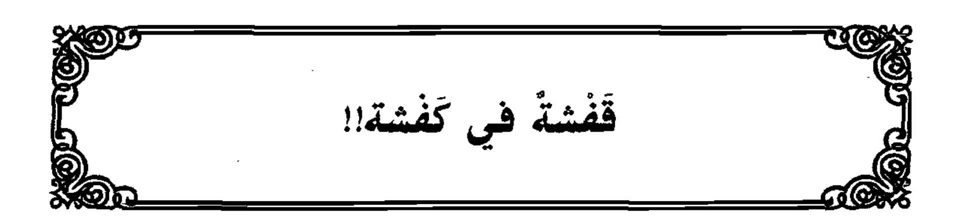
ونازعه في ذلك المحققون، وجمَع بعضُ المتأخرين في ذلك شواهد لا تحصى كثرةً عن العرب، أثبتت فيها الياء في اللفظة المنسوبة، ومن ذلك البيت المشهور عن بعض الأعراب:

ولست بنحوي يلوك لسانه ... ولكن سليقي أقول فأُعربُ

ومن أهل اللغة من قال: تُحذف الياء إذا كان اللفظ عن مشهورِ أسماء القبائل، ولا تُحذف في غير مشهور، ورأيت الإمامَ ابن حزم إذا ذكر أصحاب أبي حنيفة يقول: قال الحنيفيون؛ بإثبات الياء؛ جَرْيًا على المسموع.. ورأى مجمع اللغة جوازَ الحذفِ والإثبات مطلقًا؛ لأن كِلا من الوجهين مسموع.

وحاصل القول: يجوز أن يقال: طبيعي، وعقيدي، وحنيفي. وأنه لا لحنَ في ذلك[1].





قَفْشةٌ في كَفشة!!

قال لي أحدهم: عرفْناك من خلال (كَفْشاتك) في ملحق الرسالة من يوم الجمعة، فقلت: وهذه إحداها. ذلك أن (الكَفْش) بالكاف من المهمل

(١) ذكرت زيادة تفصيل في مكان آخر جوابًا عن سؤال في هذا الباب.

في لغة العرب، وهو من الألفاظ الموهمة التي يَظن الظانُّ أنها من صحيح اللغة وفصيحها؛ لأن أحرُف مادته متناسقة متآلفة، لا تنافر فيها، وتقديم كافها على الشين يكشف ما قلت، والإيهام فيها كالإيهام في (غَتَر) التي لا وجود لها في لغة العرب المنقولة أيضًا؛ فإن أحرُفها متناغمة، والتاء والراء يكثر تعاقبهما مع حرف من حروف الانفتاح؛ كالقاف، والباء، والفاء، والنون. ومن أجل ذلك حكَمْنا على (الغُتْرة) وهي اللباس المعروف أنها دخيلةٌ؛ تسْمِيةً، وصِناعةً. وقلتُ في (ما هبَّ ودبَّ):

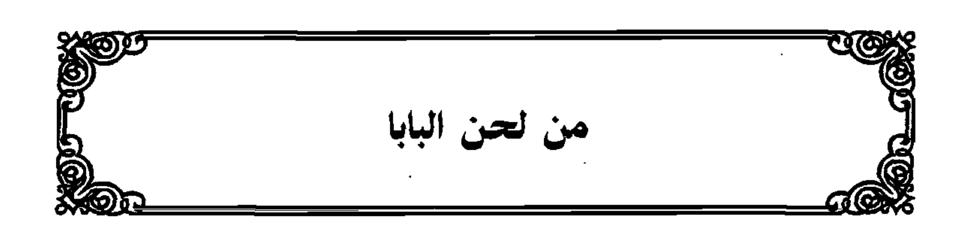
وليس في القاموس واللسانِ ... لفظةُ (غترةٍ) ولا (الفُستانِ)

وأما (القَفْش) بالقاف فصحيحة لفظًا ومعنًى. ومن معانيها: أخْذُ الشيءِ وجَمْعُه، وسُرعةُ الحلْبِ، وسُرعةُ نفْضِ ما في الضرع، والضربُ بالعصا والسيف، وله معانٍ أُخَر، وأوردَها صاحب «القاموس»، وأهمل الجوهري هذا اللفظ، ويشبه أن يكون (الكَفْش) تحريفًا قُلبت القاف فيه كافًا؛ غير أنّه قَلْبٌ ميِّت؛ لا روح له من سماعٍ، ولا قياس صحيح.

❑ **الخلاصة:**

لا يوجد «الكفْش» في اللغة العربية، وأما «القفش» فلفظة صحيحة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لحن البابا

من أقبح ألوان لحن القول ما كان افتراءً؛ فإن كان افتراءً على الإسلام ونبيّه وأهل الإسلام فهو أعلى درجات الفِرَىٰ، فإنْ كانت من مثل سيادة البابا (بنديكِت) فهو شرُّ لَحْنٍ، وأسوءُ مقالٍ، لقد لحن البابا مرّتين؛ **إحداهما:**

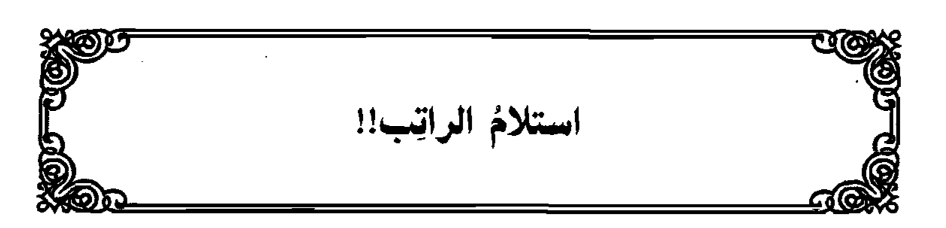
قولُه: (إن الله في العقيدة الإسلامية مُطلق السّمو، ومشيئته ليس مرتبطة بأيٍّ من مقولاتنا؛ ولا حتى بالعقل)، **والثانية**: حين اتهم المسلمين بأنهم أساؤوا فهْمَ كلامه، وما كان كلامُه غامضًا لا تدركه العقول، ولا مجملاً لا يُفهَم بغير تفصيل، ولا ظاهرًا يحتمل التأويل.

لقد أراد البابا أن يعتذر، فاعتذر بكلام يحتاج إلى اعتذار، وصَدَقَ عليه المثلُ المشهور: (أراد أن يكحِّلها فأعماها)، وما سَرّنا شيءٌ كما سرَّنا إنصافُ الكبار من قومه حين رفضوا كلامَه، وعذلوه غداة صدوره، وحملوه على الاعتذار، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾.

❑ **الخلاصة:**

أقبح ألوان اللحن ما كان منَ الفِرىٰ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



استلامُ الراتِب!!

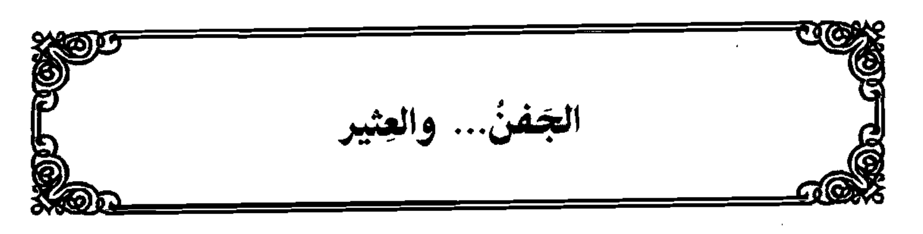
هٰهنا كلمتان، إحداهما مِمّا أطبقَ النقادُ على أنها وُضعت في غير موضعها؛ لأن الاستلام في اللغة: لمْسُ للاعتناق، أو التقبيل، يقال: استلم الحَجَرَ؛ إمّا باليدِ، أو بالقُبْلَةِ. ولكنني وجدت في «تاج العروس» كلامًا للَّيث، قال فيه: «واستلامُ الحَجَرِ تناوُلُه باليد، وبالقُبلةِ، ومسْحُه باليد» فسمّاه تناوُلاً، فإن كان الأصل فيه هو معنى التناوُل، فلا حرج فيه ولا حَجْر على مَن توسّع فيه فأطلقه على معنى الأخذ والقبض، والفارق غير مؤثر حينئذٍ، وإن كنا نرى أن الأفصح الأجود أن يقال: تسلَّمت الراتبَ والوثيقةَ، ونحوهما، والتسلُّم مطاوع (سَلَّم) يقال: سلَّمْتُه فتسلّم، وفي الذكر الحكيم: ﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾.

وأما الراتب: فهو الشيء الثابت اللازم؛ ولذلك قيل عن نوافل الصلوات الملازمة لها: «راتبة»، وقيل عن الإمام الملازم للإمامة: الإمام الراتب، غلب استعمالُ الراتب حين الإطلاق على ما يُفرَضُ من أجرٍ مُقابل عَمَلِ عاملٍ؛ من ذكرٍ، أو أنثى، وهذا الإطلاق مشتهر معروف مستعمل في كتب الفقه والأدب، وذكره القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» غير مرّة، وكذلك القرطبي في تفسيره، وغيرهما في غيرهما.

❑ **الخلاصة:**

قل: تسلَّم الراتب، وإن قلت: استلم، فلا جُناح عليك.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الجَفنُ... والعِثير

الجَفْنُ: غطاء العين، من أعلاها وأسفلها (معروف) وجيمُه مفتوحةٌ. وسُئل أحدُ العلماء: أيُكسَر الجَفن أم يُفتح؟ فقال: يُفتح، ويحسُن كسْرُه. يريدُ بذلك فتح الجيم منه، وأراد بالكسر: فتورَه وتمريضَه، وهو لغة من لغات العين، وتعبيرٌ من تعبيراتها التي يعجز حُذّاق البيان أن يشرحوا مراداتها في ألفاظ قليلة، ولم يزل الشعراء مذ كانوا، ومذ كانت الأجفان الناعسةُ يذكرون فتورَها، وما مسَّهم من عذابها؛ لا سيما من اتّقدتْ في قلبهِ منهم نيرانُ الغرام. وقد فصّل ابن حزم ـ رحمه الله ـ لغاتِ العين، ومعاني إشاراتها، في فصل من فصول كتابه المشهور «طوق الحمامة في الألف والألاَّف» كتابِ الأدب الصادق، الذي لا نظير له في بابه. وللجواب السابق مُشْبِهات كثيرةٌ؛ منها: ما أوردناه في فتح الخزانة، وكَسْرِ القَصعة، ومنها: ما أجاب به الزمخشري حين سُئل عن العِثْير (الغبار): أهو بالفتح أم بالكسر؟

فقال: بالكسر، ولا تُفتح فيه العين؛ أراد: أنّ عينه في اللفظ تُكسر، وأمّا العين الجارحة فلا تُفتح فيه؛ حتى لا يصيبها شيء من ذرَّاته، ومن ذلك: قولُ بعض مشايخنا:

إنَّ كَداءً والحجون انفتحا لما أتاهما نبيّنا ضُحى

أراد أن انفتاح الكاف والحاء في (كَداء) و(الحَجون) مفتوحتان، وأن هذين الموضعين فُتِحا حين مقدم النبيّ ﷺ إليهما يوم فتح مكة.

❑ الخلاصة:

جيم «الجفن» مفتوحة، ولا تفتح العين في «العِثْيَر».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(الشُّقة) و(المساكنُ الشَّعبيَّة)

جوابًا عن سؤالَين وردا إليّ؛ أحدهما: عن لفظ (الشّقة) وإطلاقها على الجزء من البيت المسكون فيه. والآخر عن إطلاق المساكن، أو الأحياء الشعبية على ما قدُم منها. والجواب عن الأول: أن «الشُّقة» بالضم في لغة العرب - كما في مفردات الراغب -: «الناحيةُ التي تَلحقك المشقّة في الوصول إليها»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنۢ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ﴾؛ ومَن فسرها بالطريق أو بالسفر، فمن باب التوسُّع. والأصل في «الشقة» أنها تُطلق على نصف الثوب أو كلِّه، كما قال الراغب أيضًا: والشِّقة بالكسر: القطعة المشقوقة من الخشب وغيره، والشَّقّة بالفتح: اسم المَرّة، من شَقَّهُ، ومادة هذه اللفظة وتصريفاتُها تُؤْذِنُ بجواز الاستعمال العصريِّ لهذه اللفظة بمعناه المعهود، بفتح الشين، أو كسرها، والكسر أقربُ، وأشار «المعجم الوسيط»

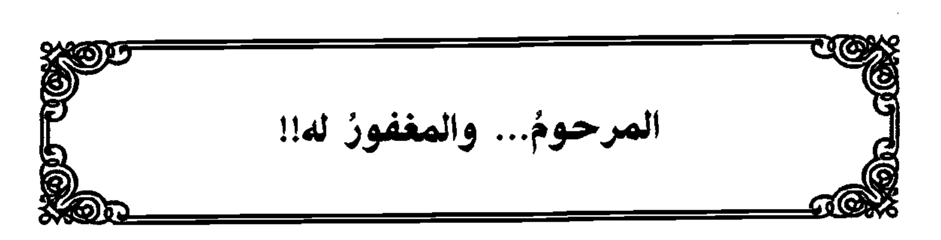
إلى أنها ممّا أجازه مجمع اللغة القاهري، إلا أن المُعظم ضبطها بالفتح، ولم أتمكن من الاطلاع على قرار المجمع.

وأما «الأحياء الشعبية» فنِسبة إلى الشَّعب بفتح الشين؛ وهي: تفرُّقُ الشيء، أو تفريقه، أو بُعده. وكلٌّ ذلك صادقٌ عليها. وليس نِسبةً إلى «الشعب» بمعنى: الجمع الكثير من الناس؛ فهذا لا يؤيده الواقع، ولا الذوق.

❑ الخلاصة:

يصح استعمال «الشقّة» في معناها المتعارف عليه اليوم، لكن بكسر الشين أو فتحها، وقول الناس: «الأحياء الشعبية»، المراد: المتفرّقة.





المرحومُ... والمغفورُ له!!

(المرحوم) و(المغفور له) لفظان رقيقان، كل منهما اسم مفعول من (يُرحم) و(يُغفر له) وأكثر علمائنا لا يرون جواز إطلاقها على مَن مات مسلمًا؛ لأنه إخبار عن مصير مبنيٍّ على باطنٍ يعلمه الله، والجزمُ لمُعيَّنٍ بالرحمة والمغفرة والجنة، وكذلك النارِ ومقتضياتِها منافرٌ للأدب مع صاحب المشيئة الحَكَم العدلِ، والصوابُ: أن يقال: رحمه الله، وغفر له، على جهةِ الدعاء؛ لاَ الإخبار.

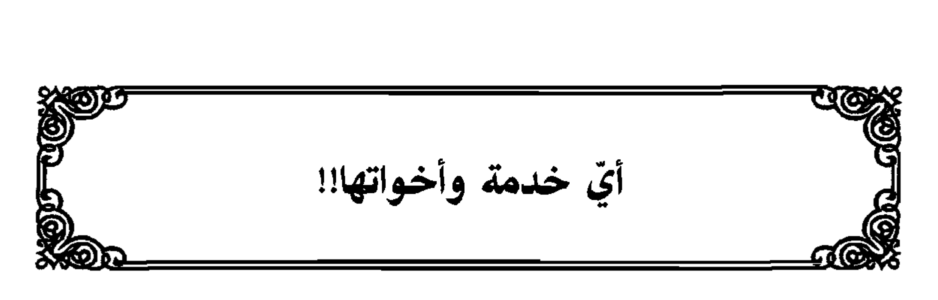
وعلى هذا فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ ابن باز ـ رحمهما الله ـ ومن أهل العلم من له تفصيل في ذلك؛ فإن كان الإطلاق من باب الرجاء والتفاؤل، فلا بأس، وإن كان من باب الإخبار الجازم فلا. ومن له فتوى محررة بهذا ابن عثيمين، رحمه الله، وقال: إنه لا فرق بين قولهم: رحمه الله، والمرحوم.

والصواب ـ عند أهل البيان ـ: التفريق بين الجملة الفعليّة وغيرها. ولهذا منع أن يقال: فلان شهيدٌ؛ بإطلاقٍ. إلا لمن شَهدت له الأمة. ولم يحْمِلْه على التفاؤل والرجاء. وقد يقال في مسألتنا: إنّ قول بعض الناس من أهل الخير والصلاح عن بعض من عرفوه بالخير والصلاح: (المرحوم) لازمٌ من لوازم شهادتهم له؛ لأن النبيّ ﷺ أوجب الجنة لمن شهد له من حوله من أصحابه بالخير، وقال: أنتم شهداءُ الله في الأرض. ووجه آخر؛ وهو: أنه ما من أحد إلا ناله شيء من رحمة الله التي وسعت كلَّ شيءٍ؛ فهو مرحوم، فإذا كان الميت على حالٍ ظاهرُها الإسلام، وقيل فيه ذلك؛ على سبيل الرجاء والدعاء، وحسن الظن بأرحم الراحمين، والشهادة له من أهل التقوى بالتقوى فلا مانع من إطلاق ذلك. ومع هذا كله؛ فالقول الصحيح الذي لا ريب فيه ولا اعتراض عليه هو قولهم: المرحوم بإذن الله، والمغفور له بإذن الله.

❑ الخلاصة:

يجوز أن يقال عن الإنسان المسلم إذا مات: «مرحوم» و«مغفور له»، على سبيل الرجاء والتفاؤل وحسن الظن بالله والتوقع الحسن بما ختم له، والأولى التقييد «بإذن الله» ونحوها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أيّ خدمة وأخواتها!!

مما أحسبه من لحن القول، وهو على نحو آخر غير ما عهدناه من قبل: هذه الجملُ الشَّائعة الجاريةُ على الألسُن، يخالِفُ ظاهرها باطنَها، ويبرأ معناها من مبناها، أو لا يراد معناها أصلًا. من ذلك قول القائل:

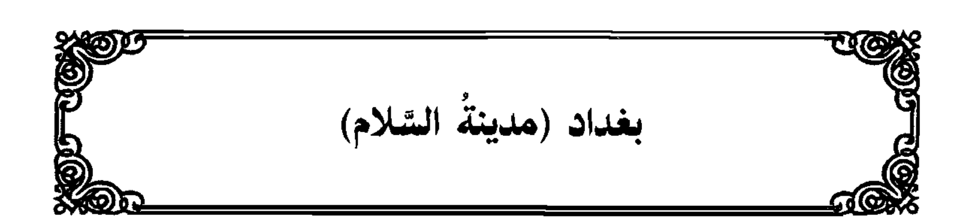
(أيّ خدمة؟)، وهو لا يريد أن يَخدِم، ولو طُلب منه لاعتذر (مُجرَّب!)، ومِمّا يشبه ذلك قولهم: (تفضّلوا عندنا)، والقائلُ لا يريد أن يتفضل أحدٌ بإجابة دعوته ذلك اليوم، أو كلَّ يوم؛ بل ربّما أراد صرفَ صاحبه وانصرافَه؛ فصارت كلمةَ توديع؛ ولهذا صار الناس لا يستجيبون لمثل هذه الدعوات. وجوابُها حاضر قبل الانتهاء من قولها؛ وهو: (شكرًا) أو نحوها. ومن ذلك قولهم: (يا حَرامْ!) لما لَيس بحرام. وهو من كلام النساء في الغالب. ومنه قول بعضهم: (أموتُ فيه) يقولون ذلك في شيء تافهٍ؛ كـ(الكاتشب) مثلاً، أو (الفصفص) والمؤمن ليس له ثمنٌ إلا الجنة، وليس في الدنيا ما يستحقّ مثل هذا، ومن ذلك: كَثْرَةُ السؤال في آنٍ واحدٍ بـ(كيف الحال؟ كيف الصحة؟ كيف العيال؟ كيف الحال؟ كيف الحال؟ . . . إلخ) والحال طيبة؛ لكنه لا يسمع الجواب عن الحال، وإنما هو تضييع للوقت والمال في الهاتف والجوّال. ومن ذلك: قولُهم: (أعزكم الله) أو: (الله يكرم السامعين) عند ذكر الحَمير وما أشبهها، وبعضُ الجاهلين الموغلين في الجهالة يقول ذلك عند ذكر المرأة؛ يقولون: إنّ ذِكْرها عورة، وما هو بِعورة، إن يريدون إلا فرارًا. ولو فقهُوا الأدب النبوي لرفعوا عن أنفسهم الجهالة. . ومما يُشبه الصِّدْقَ قول القائل لمن يكلمه: (بيني وبينك) وغيره يسمع، أو يقولها له ولغيره، أو يقولها وهو لا يريد أن تكون كذلك. واعلمْ أن جليسك إذا قال لك وأنت تحدثه: (جميل، جميل) أو ردّد آخر كلمة قلتَها، اعلمْ أنه شارد الذهن، غيرُ مُصْغٍ إلى حديثك؛ لا سيما إنْ وَصف بالجميل ما ليس بالجميل، وأنّه في وادي الدواسر، وأنت في وادي فاطمة.

❑ الخلاصة:

على المسلم أن يتحرّى الصدق والحق وسداد القول وحسنه حين يتكلم.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑





بغداد (مدينةُ السّلام)

بغداد (مدينة السلام) وبغداذ، وبغذاذ، وبغذاد، وبغدان، ومغدان، وبغدام، ومغداد، وبغدين. كان المتورعون يكرهون أن يقال: بغداذ (بالذال المعجمة) وكان ابن المبارك، والأصمعيُّ ينهيان عن ذلك؛ لأن «بَغْ» صنم، و«داذ» عطيّته؛ أي: عطيَّة الصنم، ويقولان: مدينة السّلام. وسميت مدينة السلام لمقاربتها دجلة، وكانت دجلة تُسمّى قصر السلام؛ كما ذكر ذلك الخطيب في «تاريخ بغداد» وكان علماء اللغة في البصرة لا يجيزون لغة الذال، ويقولون: ليس في كلام العرب كلمة فيها دال بعدها ذال. واعتُرِض عليهم بألفاظ ليست من كلام العرب. ومِن الناس مَن يمنع أن يقال: «بغداد» بالدال أو بالذال؛ لما أسلفْنا، ويقال: إن بغداد كانت في الزمان الأول سوقًا يقصدها تجّار الصين، فيتّجرون فيها، فيربحون، وكان اسم ملكهم «بغ» فكانوا إذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا وهم يقولون: بغْ داد؛ أي: الرِّبح الذي ربحناه عطية الملك. وأوّل من ينتفع بتغاير الحروف في الأسماء هم الشعراء؛ لا سيما في بناء القافية على رويّ مناسبٍ؛ فإنه إن احتاج إلى ختْم البيت بذكر مدينة بغداد، ورويّه دال، أو ذال، أو نون، أو ميم، وجد له في ذلك مُتّسعًا؛ كما فعل أبو نواس في قوله:

وقائل: هل تريد الحجَّ؟ قلت له   نعم إذا فَنِيتْ لذَّاتُ بغداذَ

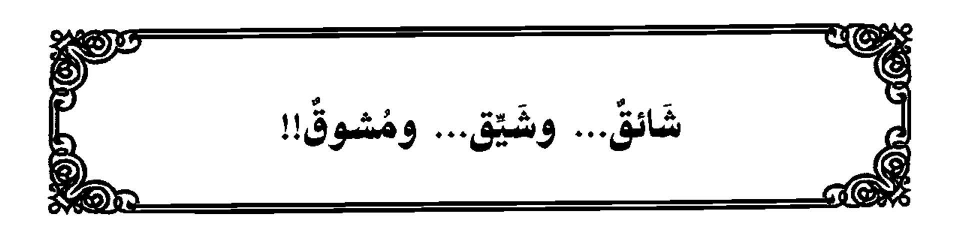
اختار الذال المعجمة؛ لأن أبياته مبنية عليها. والاختلاف في «بغداد» عريض؛ فإن كان للمسمى نصيبٌ من معنى ما سُمِّي به، فما أجدره بالتسمية بـ(مدينة السلام) عسى أن يمسَّه من معناه ما مسّه من ذلك.

❑ الخلاصة:

كثير من اللغويين لا يجيزون أن يقال: «بغداذ»؛ لأنه ليس في لغة

العرب كلمة فيها دال بعدها ذال، وفريق من أهل الشريعة يمنعون ذلك أيضًا؛ لأن معناه «عطية الصنم».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



شَائقٌ... وشَيِّق... ومُشوقٌ!!

مَنعَ عددٌ من القائمين على تقويم اللسان من قول القائل: حديثٌ شَيِّق، وكلام شَيِّقٌ، وقالوا: إن كلمة «شَيِّق» معناها: مشتاق، والحديثُ أو الكلام مشتاقٌ إليه، لا مشتاق، ولفظ «شيق» يوصف به القلب، وقد وصف أبو الطيب المتنبي قلبه به، فقال في قصيدته المشهورة التي أولها:

أَرَقٌ علـى أرقٍ ومثـلي يـأرقُ   وجـوًى يـزيـدُ وعَـبـرةٌ تَـتَـرقـرقُ

ثم يقول:

مـا لاحَ بـرقٌ أو تـرنَّـم طـائـرٌ   إلا انـثـنـيـتُ ولـي فـؤادٌ شَـيِّـقُ

أي: فؤادٌ مشتاقٌ، وعامّةُ من تكلَّم في هذه اللفظة استشهد ببيت أبي الطيب هذا، والأولى الاستشهاد بِمَنْ قبْلَه؛ كقول حَرْمَلَةِ بن المنذر الطائي ـ وهو: شاعر جاهلي طال به العمر إلى خلافة علي بن أبي طالب ﷺ ـ:

مَن مُبلغٌ قومَنا النائين إذا شَحطُوا   أنّ الـفـؤاد إلـيـهـم شَـيِّـقٌ ولِـعُ

وعندي: أنَّ أولئك الأفاضل المانعين من قول الناس: هذا حديث شَيِّقٌ، قد حجّروا واسعًا، وذهلوا عن معنى بلاغي له نظائر في الكلام الفصيح، ومَن في الذكر الحكيم: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾، أسند الرِّضى

إلى العِيشة؛ للدلالة على شدَّة رضى صاحبها، كأنه سرى إلى العيشة شيء من رضاه، وتصوُّر هذا المعنى ـ وهو من الإسناد المجازي ـ ممكنٌ في قولنا: حديث شيِّق، والمعاني البيانية باقية إلى قيام الساعة، وليس البلاغة كاللغة لا يُستشهَد فيها إلا بما جاء في عصور الاستشهاد، وليس هٰهنا مخالفة لقانون نحوي، ولا لغوي، ويحتمل أن يكون «شيق» بمعنى مشوق؛ وهو حينئذٍ أبعد عن الانتقاد، وأظهر في صحة الإسناد. ولا يغيب عن بال القطن أن حديث المشتاق ألذّ وأحلى، واللفظُ حين يُسنَد إلى غيره لِنُكْتَةٍ؛ هو أولى وأعلى.

❑ الخلاصة:

قل: حديث شائق، أو شيق، ولا حرج.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



فتح الخِدْمات!!

قل: قدَّمتِ الدولةُ (خِدْمات) لحجاج بيت الله، ولا تقل: (خَدمات) بفتح الخاء؛ لأنه جمعٌ سالمٌ مؤنّثٌ، مفرده (خِدمة) على زنة كِسْرة، وفتْحُ خائه في الجمع لحنٌ شائعٌ، وعدّه الدكتور: محمد تقي الدين الهلالي من الكبائر، بـ«الميزان اللغوي» وقد كان ـ رحمه الله ـ من الغيُرُ (ولا تقل: الغيورين) على لغة القرآن، وممّن صدقوا ما عاهدوا الله عليه في نُصرة اللغة وتقويم اللسان العربي.. والقاعدة في ذلك: أن كلَّ اسم ثلاثي مؤنثٍ سالم الوسط ساكنِه ـ إذا أردنا جمْعَه جمع سلامةٍ مؤنّثًا ـ تبقى حركةُ أوله على ما هي عليه، ولنا بعد ذلك في الحرف الذي بعده: الإسكانُ، والإتْباع، والفتح، مثال ذلك: كِسرة وكِسْرات، وخِدمة وخِدْمات، يجوز فيه: إسكان

الوسط للتخفيف، والكسر للاتباع، والفتح للتخفيف أيضًا، ولوجود نظيره في الوزن، وكذلك نحو: غُرْفة وغرفات، بفتح الراء وضمها وإسكانها. هذا إذا كان الأوّل مكسور الأول أو مضمومَه. وأما المفتوح، نحو: تمْرة وتمَرات؛ فليس فيها إلا الفتح؛ لأن الأول مفتوح، والإتباع مندرجٌ في وجه الفتح، ولابن مالك في ألفيته في هذه المسألة أبيات معروفة، يقول ـ رحمه الله ـ:

والسَّالم العينِ، الثلاثي، اسمًا أنلْ ... إتْباعَ عينٍ فاءَه بما شُكِلْ
إنْ ساكن العين مؤنثًا بدا ... مختتمًا بالتاء أو مجرَّدا
وسكِّن التالي غير الفتح، أو ... خفِّفْه بالفتح فكلاّ قد رَوَوا

ثم ذَكرَ الحالتين اللَّتين لا يجوز فيهما الإتْباع، فقال:

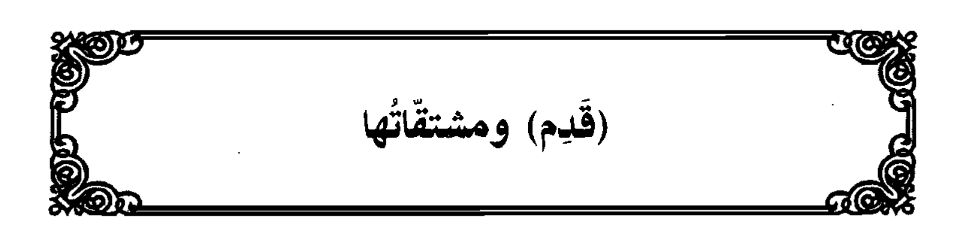
ومنعوا إتباعَ نحو (ذروة) ... و(زبية) وشذَّ كسرُ جروة

والزُّبية: حفرة تحفر لكي يقع الأسد فيها. والجروة: الأنثى الصغيرة من الكلاب والسباع.

❑ **الخلاصة:**

قل: قدمتُ خِدْمات، ولا تقل: خدَمات.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



(قَدِم) ومشتقّاتُها

إذا أردتَ الإخبارَ عن القادم من السفر، فقُلْ: (قَدِم يقدَم) على زنة فَرِح يفرَح، والضمّ لحن؛ لأن (قدم يقدُم) الذي على وزن: نصر ينصُر،

بمعنى: تقدَّم. وفي الكتاب العزيز: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، أي: يتقدم. ومصدره القُدْم على وزن القُفل. وأما (قَدُم) الذي معناه صار قديمًا فهو على وزن: شرُف يشرُف، ومصدره: القِدَم؛ كالعِنَب.

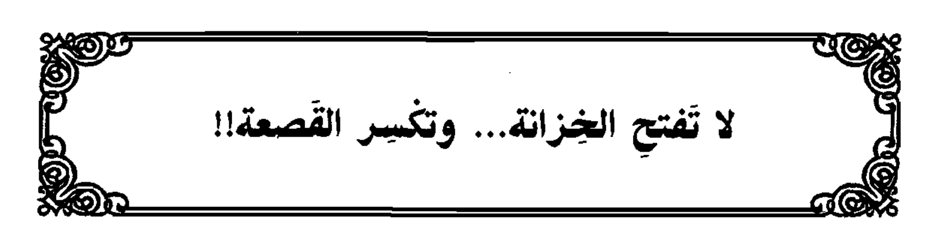
ومصدر (قدِم) من السفر: القُدوم، بضم القاف، وأما (القَدوم): التي يُقطع بها، وثبتَ أن خليل الله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ اختتن بها، فبفتح القاف، والدال مخفّفة. وخالف في ذلك بعضُ رواة البخاري فرووه بالتشديد، وأبى ذلك المحقّقون من أهل اللغة والرّواية، ومن قبل التشديد حمله على موضع بالشام يسمّى: (القَدّوم)، ولا مانع من إرادته، أو إرادتهما معًا، من باب حمل المشترك على المعنَيَيْن؛ لأن اسم الموضع يُذكر فيه التخفيف أيضًا؛ إلا أن العَلاقة التي بين الآلة والختان قرينةٌ تجعل إرادة الموضع مرجوحةً، يضاف إلى ذلك: أن المخاطَب لا يَلْحظ معنًى متبادرًا وفائدةً جليّةً في بيان المكان الذي اختتن به إبراهيم ج، هكذا يبدو لي، وقد سكت الشارحون عن مثل هذا الترجيح. ومن الباب: (مقدّمة الجيش) بكسر الدال، ويجوز الفتح، ومنه (مقدِّمة الكتاب) وليس الفتح هٰهنا مما يُبحث عنه في المعاجم؛ لأنه مما يعود إلى مراد المتكلم. ومن الباب أيضًا: (القديم) مَن جعله من أسماء الله فهو مخطئ، ومعناه في اللغة: ضدّ الجديد، ومعناه لدى المتكلمين: الأول الذي ليس قبله شيء وهو أخصّ، والقِدم أخصّ ما يوصف به الله تعالى لدى أهل الاعتزال، وهو لديهم قسمان: قِدم ذاتي، وقدم زماني، فاستعمله من استعمله من علماء السُّنة على سبيل الإخبار بمعنًى متعارَفٍ عليه؛ لا على سبيل التسمية؛ لأن بناء الأسماء على التوقيف.

❑ الخلاصة:

قل: قدم فلان من السفر، على وزن فرِح يفرح، ومصدره: القُدوم.

و«القديم» ليس من أسماء الله على الصحيح.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



لا تَفتحِ الخِزانة... وتكسِر القَصعة!!

الخِزانة: المكان الذي يحفظ فيه الأشياء. ولم يَرِدْ في القرآن إلا جمعًا، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾، وقال سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾، وفتح خاء الخِزانة لحْنٌ، واللغويون ينهون عن فتحها وينأَوْن عنه، وخِزانة المرء: قلبُه، وأما خازِنُه وخَزَّانُه (بفتح الخاء) فلسانه، ومن الشعر قولُ امرئ القيس:

إذا المرءُ لم يخزُنْ عليه لسانه فليس على شيء سِواه بخزَّانِ

واستشهد به ابن منظور في «لسان العرب» وفي آخره: بخازِن مكان (بخزّان) وهو مخالف لجميع روايات المصادر الأخرى، وإنّما نقَله عن «المُحْكَم» والتصحيف فيه ظاهر؛ لأن القصيدةَ مبنيَّةٌ على نون مكسورةٍ بعد ألف، ومطلعها:

قفا نبك من ذِكرى حبيبٍ وعِرفانِ

ومن روائع الشعر ـ مع قبح معناه ـ قول أبي نواس:

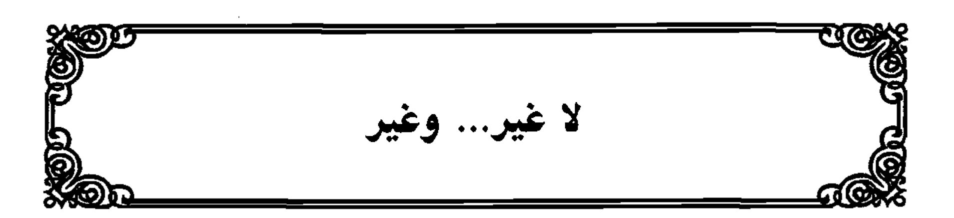
أيسبُّني رجلٌ عليه من الخِزانة ألف شاهدْ
ماذا أقول لمن له في كل عضوٍ منه والِدْ

ومغزاه الفاضحُ واضح. وأما القَصْعة: فبعكس ذلك، لا يجوز كسرها، قافها مفتوحةٌ بلا خلاف، وعلى كاسرها الضمان لدى أبي علقمة النحوي وأمثاله، وكُسِرت قَصعة بين يدي النبيّ ﷺ فيها طعام أهدي إليه، فدفع قَصعةً صحيحةً مكانها، وفي تبويب البخاري في «الصحيح»: (باب إذا كَسر قَصعة أو شيئًا لغيره) ثم ساق الحديث السابق. هذا هو معنى قولِ مَن قال من ظرفاء اللغويين: لا تفتح الخزانة وتكْسر القصعة.

الخلاصة:

من فتح «الخِزانة» وكسر «القَصعة» فهو ضامنٌ لدى أبي علقمة.

□ □ □ □ □ □



لا غير... وغير

خطّأَ ابنُ هشام في كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» مَنْ يقول: (لا غير)، قال في باب حرف الغين المعجمة: (وقولُهم: لا غير؛ لَحْنٌ)، ويرى أن الصواب أن يقال: ليس غيرُ؛ تقول: قرأت ثلاثةَ كُتبٍ ليس غيرُ؛ أي: ليس غيرها، ولم يصوِّب الأئمةُ ما قاله ابن هشام، ولا أعرف في محققي النحاة مَن قال بقوله، ولم أجد أحدًا من أئمة اللغة مَن يتنكب استعمال (لا غير) فقد استعملَها سيبويهُ في كتابه، وكذلك: الجوهري، والأزهري، وابن سيده، والطبري، والزمخشري، في مصنفاتهم، بل إن ابن هشامٍ نفسَه استعملها في كتابه «المغني» أكثر من عشر مرات؛ حتى ظننت أنّ تلحينه المذكورَ مدسوسٌ عليه، وقال الزبيدي في التاج: «قيل: وقولهم: لا غير لَحْنٌ، وصوّبه ابنُ هشام، وهو غير جيّدٍ؛ لأنه مسموع في قول الشاعر ما نصه:

جوابًا به تنجو اعتمدْ، فوربّنا لَعَنْ عملٍ أسلفتَ لا غير تُسألُ»

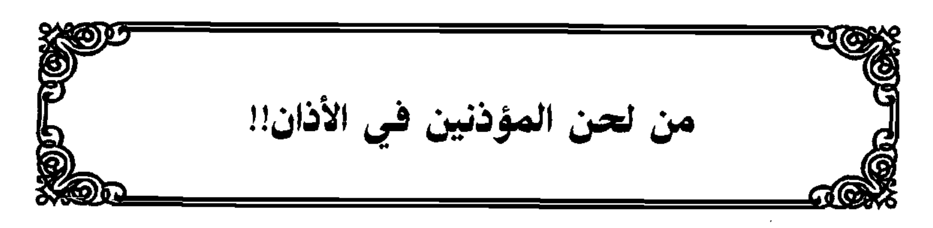
وقد احتج به إمام النحاة في عصره ابن مالك؛ وهو شيخ المصنف في باب: القسم من (شرح التسهيل) وما أخوفني أن يكون البيت الذي ذكره الزبيدي منحولاً! وهو أشبه بالنظم. فإن كان من شعر المُحْدَثين فلا حاجة إليه، فقد ورد مثله في شعرهم ونثرهم.. وأمَّا إدخال (ال) على (غير) فمنعه بعضهم؛ لأنها لا تَتَعرّف بالإضافة، فلا تتعرف بالألف واللام، ومثلها: (كلّ) و(بعض).

وأجيبُ بأن اللام دخلت على نظائرها، وبأن اللام فيها ليست للتعريف؛ وإنما هي اللام التي بمنزلة الإضافة، كقوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾، أي: مأواه، وبأن (غيرا) قد تتعرف بالإضافة. وأزيد على ما قالوه: بأنه يكفي في جواز دخول اللام قبولُ اللفظ له؛ سواء أثّر فيه التعريفُ أم لا؛ فإن أثّر فيه فهو نكرة. والمسألة لا تحتاج إلى شواهد، ويكفي فيها ورود النظير.

❑ الخلاصة:

قل ولا حرج: «لا غيرُ» وقل: «الغَيرُ».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



من لحن المؤذنين في الأذان!!

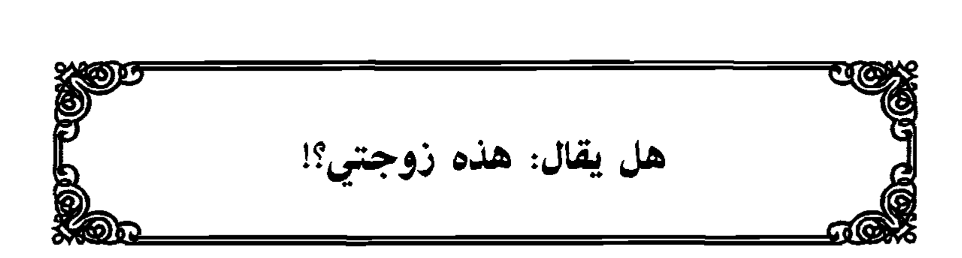
من أشنعِ ما يقع فيه المؤذنون حين يؤذنون مدُّ الباء التي في (أكبر) فيبطُل المعنى الذي يؤدي إليه اللفظ، ويصير معناه إلى شيء آخر، قال النووي: (فيصير جمع «كبرَ» بفتح الباء؛ وهو: الطبل، فيخرج إلى معنى الكُفر)، ومن ذلك: إشباع الهاء في لفظ الجلالة في (الله أكبر) ومدّ الميم الثانية في (محمّدًا) ومدّ الياء في (حيَّ على) ومدّ (على) أيضًا، وبعضهم يمدّ (على) ويقصر لفظ (الصلاة). ومن ذلك: مدّ (أشهد) مدّ الهمزة أو الهاء، ومدُّ الهمزة يُخرِج اللفظَ إلى معنى الاستفهام، ومن ذلك: إشباع حركة الهاء ومدِّها في (إلـٰه) وهو قبيح جدًّا، قال النووي: «قال القرافي: وقد شاهدتُ مؤذن الإسكندرية يمدّ إلى أن يُفْرِغَ نَفَسَه هناك، ثم يبتدئ: إلا الله». ومِن المؤذنين مَن يلفظ كلمة (رسول الله) بالنصب، فيبقى الكلام من غير خبر، ولو حَكَم

عليه قاضٍ نحوي، لأبطل أذانَه، وعَرَكَ آذانَه، ومنهم من يشدِّد النون في (أشهدُ أنْ لا) أو يمدها مع تشديدها، أو يمدّ لفظَ (إلاّ) ومنهم من لا تدري ما يقول، وإنما هو صياحٌ ومدودٌ، وإيقاظٌ للناس وهم رقودٌ... وأما المبالغة في المدود مبالغة زائدة فكثيرٌ، ويمكث بعض المؤذنين في أذانه من أربعِ دقائقَ إلى خمسٍ، يستطيع الماشي أن يمشي فيها أربع مئة متر، ويتمكن القارئ من قراءة ثلث جزء أو نصفِه حدرًا، ومُكثُ الإنسان واقفًا لاستماع الأذان في المسجد قبل أن يجلس يشقّ على بعض الناس، وليس ثَمّة دليل نَصيّ يُستدَلُّ به على استحباب تقديم استماع الأذان على صلاة ركعتين؛ فضلاً عن الوجوب. وبعضُ من يقول بوجوب ترديد الأذان لا يمنع ترديدَه في الصلاة؛ لأن الأذانَ ليس فيه شيء من كلام الناس إلا الحيعلتين، والمستمعُ إنما يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، والصلاة أقيمت لذكر الله. وأما الاستدلال والنظرُ؛ فبابه واسع.

❑ **الخلاصة:**

على المؤذِّن أن يراعي مخرج الحرف وحركته، ويجتنب المبالغة في إشباع الحركات وصحة النطق بالإعراب.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



هل يقال: هذه زوجتي؟!

من فطنة العربِ أنّها لم تُلحق تاءً فارقة في المرأة ذات البعل، فقالوا عنها: زوج، كما قالوا عن الرجل: زوج، كأنهما حين يكونان زوجين ذاتٌ واحدةٌ، ولم يرد في الذكر الحكيم زوجة، ولا زوجات، قال تعالى: ﴿ٱسْكُنْ

أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، والخطاب في الآية للرجال، وفي تقسيم الميراث نضطّر إلى إلحاق التاء حتى لا يكون لَبسٌ؛ لأننا نذكر صاحب الإرث مفردًا دون دلالة مميزة، وأما في الكلام التامّ فإنا لا نحتاج إلى ذلك، ونكتفي بدلالات السياق، والقرائن، والحال، والإسناد، والإشارة، وغيرها، وقد ضعَّف قومٌ قولَهم: هي زوجتي، والأئمة يجعلونه من النادر الذي يعدل عنه البلغاء، قال أبو علي القالي: (قال الأصمعي: لا تكادُ العربُ تقول: زوجة)، ومن ذلك النادر قول الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساعٍ إلى أُسْد الشَّرى يستبيلُها

وأنشد ابن السكيت:

يا صاح أبلغ ذوي الزوجات كلِّهمُ أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرى الذَّنبِ

ولا انفكاك لنا اليوم عن هذه اللغة النادرة أو الضعيفة؛ فهي الغالبة في الاستعمال، والخطْب في ذلك هين، والمقتَضِي للتأنيث موجودٌ، والمانع منه مفقودٌ. والأفصحُ موافقة ما جاء في القرآن، وإعمالُ القرائن؛ فإن فيها تقويةً للحسّ، وصقلاً للمَلَكة، وروعةً في البيان، وعُمقًا في التعبير، وسلامةً في الذوق، وتطريةً للذهن، وأداءً للمراد بإحسان.

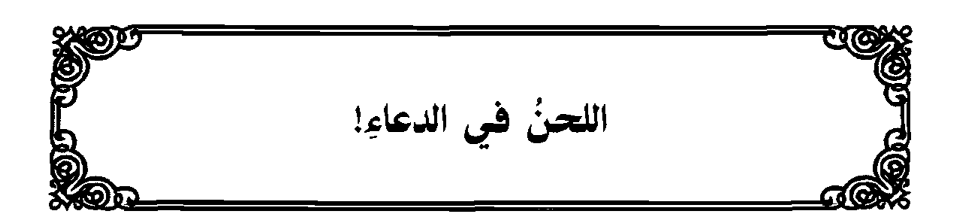
❑ الخلاصة:

قل: هذه زوجي، وإن قلت: زوجتي خالفت الأفصح، ونرجو أن لا يحرِّج عليك نحويّ[1].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) النحويون أشدّ تحريجًا على اللاحنين في اللغة، من اللغويين أنفسهم.





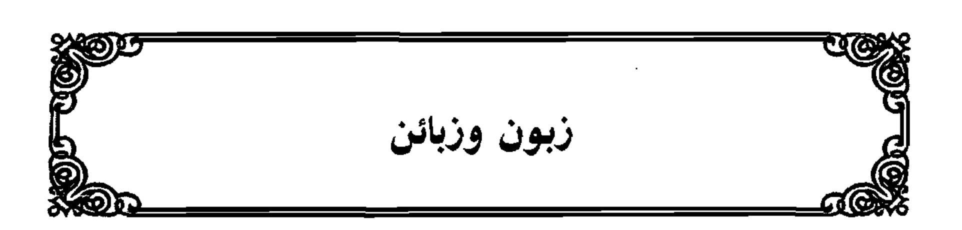
اللحنُ في الدعاءِ!

مِن جُملة ما فُسِّر به الاعتداء في الدعاء في قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٥٥﴾، رفْعُ الصوت به، وسؤالُ ما لا يليق، أو ما لا يكون، ورفْعُ الصوت بالدعاء إذا كان الداعي وحده، والمبالغةُ في رفْعه إذا كان إمامًا مُنافٍ لِنُصوصِ الكتاب والسُّنة القاضية بالزجر عن ذلك، ومخالفٌ لأدب مناجاة الملك الجبّار وتعظيمه؛ فإنّ الملوك لا تُرفع الأصواتُ عندهم، والله مَلِك الملوك، وله المثل الأعلى، ثم إنَّ الذي يدعو يسألُ مسألة المسكين، والمسكين الذليلُ لا يَرفع صوتَه حين يسأل، ورفْعُه له ينافي فقرَه ومسكنتَه، ثم إنَّ مَن يرفع صوته في الدعاء ذاهلٌ عن قُرب الله منه قُربًا خاصًّا، وسمْعِه له لو أخفاه، أو خفض صوته به. وفي إخفاء الدعاء فوائدُ عديدةٌ، ذكرها ابن تيمية في أول الجزء الخامس عشر من (مجموع الفتاوى) وقد وَلِع أئمة المساجد اليوم بالمبالغة في رفع الصوت في دعاء القنوت؛ حتى صار سببًا من أسباب البكاء وظهور الخشية؛ كمثل الذي لا يخشع حين سماع القرآن إلا إذا صاحَبَهُ تخزين، أو تلحينٌ وترنيمٌ؛ فهو يخشع لورود أمرٍ آخرَ ومؤثراتٍ خارجيّةٍ، لا لذات القرآن. ومما جرتْ به عادةُ كثيرٍ من الدّاعين في قنوت الوِتْر: التزم رفع الصوت عند قولهم: «اللّهم اغفر لنا في ليلتنا هذه أجمعين» ولا يحلو الدعاء إلا بذلك؛ سنّةٌ تلقّفها الآخر تقليدًا عن مَن سبقه اتّفاقًا. فيا أيها الأئمة! اِرْبِعُوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا.

❑ **الخلاصة:**

رفع الصوت بالدعاء، من الاعتداء فيه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



زبون وزبائن

جاءني سؤال من الأخ الأستاذ يوسف المتروك، يسأل فيه عن لفظ (زبون) هل يجمع على زبائن أو زبناء. وجوابي عليه ـ حفظه الله ـ يتلخص في فِقَرٍ خَمْسٍ:

أولاها: أن إطلاق (زبون) على المشتري استعمال مولّد، لا تعرفه العرب العَرباء، وممن أشار إلى ذلك «المعجم الوسيط»، ويقال: إنها آرامية.

الثانية: القياس الصرفي في جمع (زبون) جمعه على (زُبُن) كرسول ورسل، وسرير وسُرُر، وفراش وفُرُش. وأما زبائن فخطأ في القياس. وأما السماع فمتعذِّر؛ لأن استعمال مفردِهِ بمعنى المشتري مولَّدٌ، وما بني على المولَّد مخالِف للقانون الصرفي، مرفوضٌ باتفاق. أما (زبائن) ـ على تقدير صحته ـ فهو جمعُ زبونة؛ كحمولة وحمائل.

الثالثة: لا يصحّ أيضًا جمع (زبون) على (زبناء)؛ لأن (فُعلاء) إنما يكون جمعًا لما كان على وزن (فعيل) مما يدل على سجيّةٍ؛ ككريم وكرماء، وبخيل وبخلاء.

الرابعة: ثبت عن العرب استعمال لفظ (زبون) بمعانٍ أُخَر؛ منها: الحرب الزبون: التي تدفع الناس وتصدمهم، والناقة الزبون: التي تدفع حالِبَها.

الخامسة: مُعظم هذه المادّة يدور معناه على الدّفع؛ وهو ملحوظٌ في المشتري، على مرادٍ قريب، واستعمالُ اللفظ بصيغة مستعمَلة لدى العرب بمعنًى موافقٍ في الأصل الجامع؛ من التجوز الذي لا يأباهُ المحقّقون.

❑ **الخلاصة:**

لفظ «زبون» يدور معناه في لغة العرب على: «الدّفع»، ولم يستعمل في معنى المشتري، ولا مانع من استعماله فيه لجواز ردّه على أصل معناه في العربية. لكنه لا يجمع على زبائن، ولا زُبَناء. والقياس أن يجمع على «زُبُن».

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

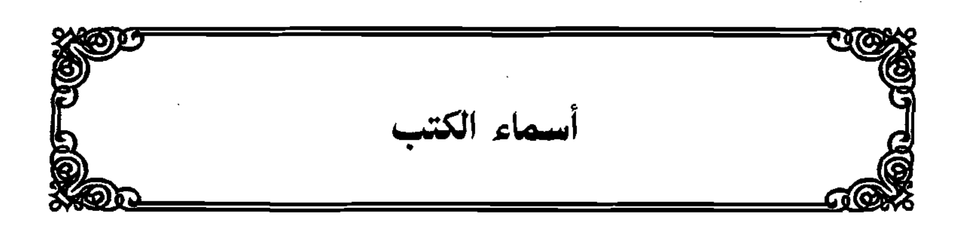
المرأةُ العاملةُ وعلامةُ التأنيث!!

يجري في كثيرٍ من ميادين العلم والعمل الوظيفيِّ على ألسنة الخاصة وكِتابَتِهم أنواعٌ من السَّلب لما يتمتع به ربَّات الحجال من (علامة التأنيث) على مرأًى ومسمَعٍ منهنَّ؛ كأنهن راغباتٌ في مساواةِ الرجل حتى فيما يميّزهن، ومما شاع من ذلك قولهم عنها: فلانة (عميد كلية كذا) أو (الأستاذ المساعد) و(رئيس) و(وكيل) وما أشبه ذلك. وكله من لحن القول المنافر لقواعد اللغة، ورَفَضَه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وسببُ التخطئة واضح، وأما قول بعضهم: فلانةٌ عضوة مجلس الشُّورىٰ، فخطأ آخر، على الصحيح؛ لأن لفظ (عضو) لا تدخله تاء التأنيث، وإنما هو بمنزلة قولك: هي جزءٌ من كذا، أو: فلانة رأسُ هؤلاء الناجحات، وكما تقول: أنتِ قلبي، ولا تقول: قلبتي؛ لأنه لا تدخله التاء.. وفي كتاب «المعجم الوسيط» ما يفيد جواز قولهم: (عضوة) بعلامة التأنيث؛ نقلاً عن مجمع اللغة، ولم يكن متَّفَقًا عليه بين أعضائه، ومَن أجاز ذلك، أو أوجبه، لم يأتِ بدليلٍ مُقنعٍ. وغايةُ ما في المسألة: أنه إذا ظفر بدليل من نقلٍ أو قياسٍ صحيحين كان المتكلم مخيَّرًا بين التذكير والتأنيث. أما أن يكون التأنيث بالتاء واجبًا، ولا يجوز أن يقال: عضو ـ كما اختاره مصطفى جواد ـ فهو مردودٌ.

❑ الخلاصة:

ما كان قابلًا لتاء التأنيث، كعميدة، وأستاذة، ورئيسة، أنثناه، وما لا يقبل، كعضو، وجزء، فلا يؤنث، على الصحيح.





أسماء الكتب

الخطأ في النطق بأسماء الأشياء وكتابتِها مِن تحريف الكلم ولحْنِ القول. وفي أسماء الكتب ألفاظٌ يقع لحن اللاحنين فيها؛ بسبب إمكان النطق بها على وجه آخر، أو غرابة لفْظِها. ومن ذلك:

- متن الآجروميَّة، بمد الألف، وضم الجيم، وتشديد الراء؛ نِسْبةً إلى ابن آجرّوم: أبو عبدالله الصنهاجي (ت٧٢٣هـ)، ومعناها عندهم: الفقير المتصوِّف، واللحن الشائع فيها: نُطقُها من غير مدٍّ، مع إسكان الجيم، وتخفيف الراء.

- الأعلام، للزّركلي، الكتاب الشهير، بفتح الهمزة، جمْعُ عَلَمٍ؛ لا بكسرها.

- إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) بكسر الهمزة، مصدر أَعْلَمَ؛ لا فتحها، جمع عَلَم؛ لأنه هو المناسب لـ(عن).

- عِدَة الصابرين لابن القيم؛ أيضًا بكسر العين وفتح الدال المخففة؛ من الوعد، لا بضم العين، وتشديد الدال؛ من العِدَّة، وقد مضى تفصيل ذلك.

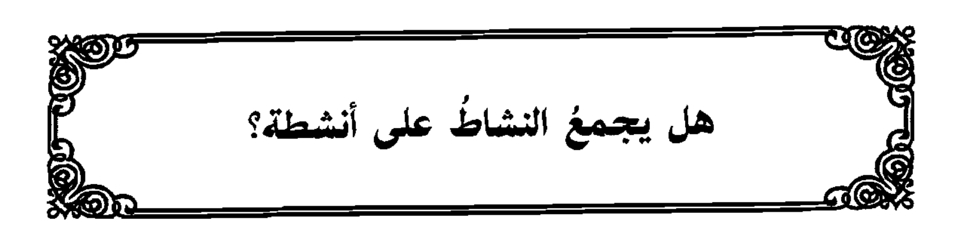
- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد ابن حزم الظاهريّ (ت٤٥٦هـ) بكسر همزة (الإحكام) الأُولى وفتحها في الثانية؛ لا بفتحها في الكلمتين.

- الصَّحاح، المعجم المشهور في اللغة، لأبي نصر، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ) بكسر الصاد، واسمه الكامل: «تاج اللغة وصحاح العربية» هذا هو المشهور، ومن العلماء من يختار الفتح؛ بمعنى الصحيح، ومنهم من يسوي بينهما، وفي مقدمة الكتاب لمحقِّقه أحمد عبدالغفور عطار مبحثٌ نفيسٌ في ضبْطِه.

❑ الخلاصة:

الخطأ في ضبط الأسماء من تحريفِ الكلم ولحنِ القول.





هل يجمعُ النشاطُ على أنشطة؟

١ - النون والشين والطاء: أصلٌ صحيح، يدلّ على اهتزازٍ وحركةٍ. منه: النشاط؛ وهو: لما فيه من الحركة والاهتزاز والتفتُّح. هكذا قال ابنُ فارس.

٢ - قال في «القاموس»: «نشِط كسَمِعَ، فهو ناشط ونشيط: طابتْ نفسه للعمل، وغيره»، وكان الأولى أن يقول: نَشِط كفرح؛ ليكون التنظير بين لازمٍ ولازمٍ.

٣ - وردتْ هذه المادّةُ مرتين في القرآن، في آيةٍ واحدةٍ؛ هي قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ﴿٢﴾﴾.

٤ ـ وجاءت في كتب السُّنة على ألفاظٍ متفرقةٍ؛ منها: ما جاء في الصحيح: «لِيُصلِّ أحدُكم نشاطَه»، ومنها في البخاري: «فيصبح نشيطًا طيّبَ النفس»، ومنها فيه وفي غيره: «البَيعة في المَنْشَط والمَكْرَه» وغير ذلك.

٥ ـ وممّا جاء في أشعار العرب قولُ أسامة الهذلي:

وإلاَّ النعامُ وحَفّانُه وطغْيًا مع اللَّهِق الناشطِ

حفّان النعام: رِيشه، وطغْيًا: مصدر طَغى، واللَّهِق: الثّور الأبيض.

٦ ـ لم أجد مَن ذَكر للنشاط جمعًا، في عامة الكتب المعجمية القريبة من مصنفات المتقدمين.

٧ ـ لعل الغرض مِن ترْك جمعه أحدُ أمرين:

ـ إمّا لأنّه مصدرٌ، والمصادر لا تُجمع.

ـ وإما لأنّ صيغتَه معروفةُ الجمعِ، وهم إنّما ينبّهون على ما شذَّ في جمعه، أو صيغةِ مفرده.

٨ ـ التحقيقُ: أنَّ المصدر إذا أُريد به التنوُّع صحَّ جمْعُه. ومُرادهم بالتنوّع: أن يصحّ تقسيم المصدر ـ كالنشاط مثلاً ـ إلى أنواع: نشاطٍ عملي، ونشاطٍ ذهني، ونشاط بَدَنِيّ... إلخ، أو: بالنظر إلى نشاط الأفراد المختلفين في أداء نشاطهم؛ وإنْ كان النوعُ واحدًا، ولم أجد من أشار إلى هذا الأخير.

٩ ـ فمن صحَّح الجمع بالاعتبار السابق لا ينازع في جمْعِه جمعَ مؤنّث سالمًا، وإنْ كان الجمع إذا أطلق لا ينصرف إلى جَمْعَي التصحيح.

١٠ ـ وأما (مناشط) فهو جمع (مَنشَط) وهو ـ كما قال الزبيدي في «التاج» ـ: «مصدرٌ؛ بمعنى: النشاط»، وجمعه القياسيّ (مناشط)؛ كمَنْسَك ومناسك، ومَأْخذ ومآخِذ، ومَركَب ومَراكب، ومَكْتب ومَكاتِب.

وإلى الأول أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

فـي اسـمِ مُـذكَّـرٍ رُبـاعِـيٍّ بـمـدّ ثـالـثٍ افـعـلـةُ عـنـهـم اطّـرِدْ
والـزمْـه فـي فَـعـال أو فِـعـال مـصاحِـبَـيْ تـضـعـيـفٍ أو إعـلالِ

وإلى الثاني بقوله:

وبـفـعـالِـل وشـبـهـه انْـطِـقـا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقىٰ
من غير ما مضى ومن خماسي جـرِّد لآخِـرَ انْـفِ بـالـقـيـاسِ
والـرَّابـعُ الـشـبـيـه بـالـمـزيـدِ قـدْ يُـحـذف دونَ مـا بـهِ تَـمَّ الـعـددْ[1]

فبيَّن أنه يُجمَعُ على (فعالل) وشبهه كـ(مفاعل) كلّ اسمٍ رباعيٍّ مَزيدٍ فيه، أو غيرِ مزيدٍ؛ كجَعْفرٍ، ومَنسَكٍ، وجوهرٍ.

١١ ـ القول بأن المصدر من حيث هو مصدر: لا يُثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنث، وإنما يجري على الأصل: قولٌ معروف مذكور في كتب الأوَّلين والآخرين. وأما جمعه باعتبار التنوع المتقدِّم ذِكْرُه، فهو قولٌ لا زلت أسمعه من الأشياخ، ولم أظفر به في كتابٍ؛ لقصورٍ فِيَّ؛ وهُو رأيٌ وجيهٌ، يصدِّقه الفكر والنَّظَرُ.

١٢ ـ قولُهم: لا يجمع المصدر من حيث إنه مصدر؛ أرادوا بذلك إخراجَ المصدر الذي أصبح اسمًا؛ كـ(بناء) و(شراب) يجمعان على أَبْنِيَةٍ، وأَشْرِبة. والسماع هو الضابط في ذلك، ولم يُسمَع (أَنْشِطَة) وعبقرية اللغة تجوّزه إذا كثُر استعمالُه حتى صار كالاسم.

١٣ ـ قد يجوِّز القياس جمعه على (نُشُط) إذا استُعمل استعمال الأسماء.

١٤ ـ لا يخفى أنَّ قول الناس: «الأنشطة العلمية» يريدون بذلك العمل الذي ولَّده النشاط؛ فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبّب. وهذا يقوي استعماله استعمال الأسماء؛ ومِنْ ثَمَّ جَمْعَه.

---

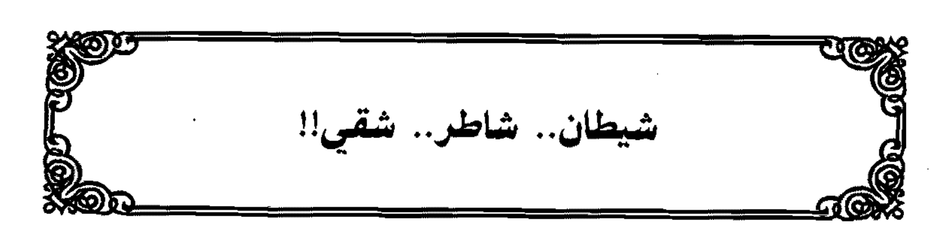
(١) أوردت البيت الثالث لتتميم الفائدة، والشاهد فيما قبله.

١٥ ـ مع جميع ما تقدم؛ فإني أرجّح اختيار عدم الجمع، والاكتفاء بالمصدر الذي فيه معنى الجمع والزيادة؛ لأنه سُمِع، وهو المَخْرَجُ من الخلافِ كلِّه.

❏ الخلاصة:

لا حرج على مَن جمع النشاط على الأنشطة، ومَن اكتفى بالمصدر فهو حسبُه.





شيطان.. شاطر.. شقي!!

١ ـ **الشيطان**: لفظ من أبشع الألفاظ؛ لاقترانه بعدوّ البشر، وإمام الشرّ. ويُطلَق على كلِّ متمرِّدٍ من الجنّ، والإنسِ، والدَّواب.

٢ ـ **والشقيُّ**: مَن أخطأ طريقَ السلامة ولم يَسْعَد، قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾.

٣ ـ **والشاطر**: مَن أعيا أهلَه خُبثًا.

فإذا كانت الألفاظُ الثلاثة بهذه الشناعة؛ فلماذا يُنادَى ويُوصَف بها نجباءُ الأولاد وفلذاتُ الأكباد؟ وهل نضبت معاجمُ اللغة وجفَّتْ، وألقت ما فيها وتخلت؛ فلم نجد لفظًا نُطلقه على الأبرياء، ذوي الصحائف البيضاء، غير هذه الألفاظِ الموطوءة بِقَدَم الانتقاد؟ ولا يغرنّكم ما يذكره أهل الأدب مِن جَعْل كلمة «شيطان» مَرْتَبَةً من مراتب الذّكاء والحِذْق؛ فإنَّ الشرع لم يُورِدْهُ إلا في مَورِدِ الذّم، ولا يغرنّكم ما نُقِل عن جماعة من المتصوفة أنهم يطلقون الشاطر على السابق المسارع إلى حضرة الله تعالى؛ لأنه يتمرّد على أهله، ويُعيِيهم مكرًا وتفلُّتًا، فلا يستطيعون ردَّهُ، ولا يهتدون سبيلاً إليه. ومن استطاع أن يُفلت بدعوى التجوُّز من اللفظين الأوّلَين فلن يقدِر على الإفلات من

الثالثة؛ فهي ثالثة الأثافي، والدّيارِ، والبلاقِع. فيا أيها الناس: لا تعينوا الشيطان على أبنائكم الذين من أصلابكم؛ فإن للكلمة الطيبة أثرًا في النفس كبيرًا، وقولوا لهم ما يحرّك مشاعرَهم إلى الخير والبرِّ، وعلوِّ الهِمّةِ والسموِّ، ويهديهم سُبل السلام. ومن طريف ما يحضرني في هذا المقامِ قولُ الشاعر:

إذا كان في اسم المرء شِينٌ هَوَتْ به ... إلى الشّر فليحذر أذاه المُحاذرُ

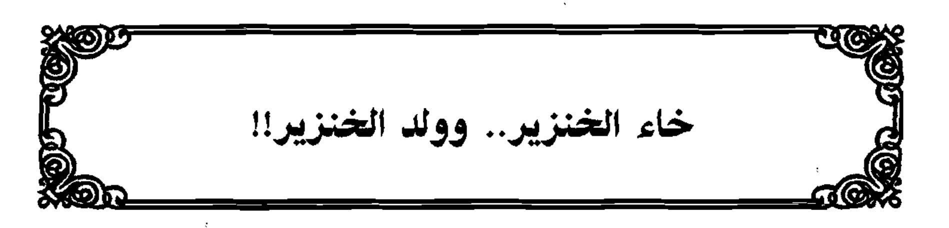
ثم قال بعد أن أدركه الوَرَعُ:

سوى الشافعيْ أو شادنٍ راقٍ حُسنه ... كذا الشهداء المتقونَ وشاكرُ

❑ الخلاصة:

لا تقل لابنك ولا لصبي صغير: يا شقي، أو: يا شيطان، أو: يا شاطر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



خاء الخنزير.. وولد الخنزير!!

يشيع في هذه الأيام ذِكر «الخِنزير» للمرض الذي يَحْذر العالَم من انتشاره بسببه؛ ولكنهم مع تحذيرهم من ذلك لا يحذَرُون من لحن القول فيه، يفتحون خاءَه وهي مكسورة، يقولون: «الخَنزير» والصوابُ: «الخِنزير»، مِثل: حزِقيل، على زنة فِعْليل، وقيل: النون فيه زائدة، ووزنه: فِنْعيل، وفي الذكر الحكيم: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾، أي: قذِر، ومن القَذر ما ليس بنجِسٍ، والضمير في ﴿فَإِنَّهُۥ﴾ يعود على المضاف إليه ﴿خِنزِيرٍ﴾ فكله رجس، لحمه، وشحمه، ولبنه، وصوفه، وهو قَذِرٌ؛ لأنه يأكل القاذورات، ويَطْعم النجاسات، ويأكل فضلات الإنسان، والحشرات، والحيّات، ولا يَمُرُّ فمه بشيء إلا كنسه بلسانه وازدرده، ولهذا تُمنع الدّاجنة

من الخنازير قبل أن تُذبح من أكل القاذورات لتطهير لحومها. ولم يُحرَّم لِذاته في القرآن أكْلُ شيء سواه. وولد الخنزير، يقال له: خِنّوص، بكسر الخاء أيضًا، وقلت في «ما هبَّ ودبَّ»:

وولد الخنزير خِنَّوصٌ وما كان لدُبٍّ فيُسمَّى دَيْسَما

والعرب تكني الخنزير بـ: أبي جَهْم، وأبي قادِم، وأبي عقبة، وأبي زُرعة، وأبي دُلَف، وأبي عُليَّة، وكلُّها مقبولة إلا هذه الكنية. وذلك اللحن الذي ذكرتُه يقع فيه العامّة والخاصّة، ونظرت في كتاب «دائرة المعارف» للمعلم بطرس البستاني فوجدته قد ضبطه بالفتح، فوقع في هذا اللحن الشائع.

والمرجوّ من الإخباريِّين والمذيعين أن يفرّوا من اللَّحْن فِرارَهم من داءِ الخنازير. نسأل الله العافية والسلامة.

❑ الخلاصة:

خاء «الخنزير» وولدِه «الخِنَّوص» مكسورة، والفتح لحن.





(ابنُ خَلْدون) و(اللَّجنة)!

من الأغلاط الشائعة التي يقلّ التنبيه عليها في ما يضمّه الناس وهو مفتوح؛ هؤلاء الكلمات:

- (المَغْربي) يضمُّ الناس ميمه، ويفتحون راءَه، ولا وجه لذلك.
- (لَجْنة) يضمون لامه، والصواب الفتح.
- (المَوصِل) يضمون ميمه، وهي مفتوحة.

- (الجِرم) بمعنى: الحجم، يضمون جِيمه خلطًا بينه وبين الجُرْم؛ بمعنى: الإجرام، وهو بالكسر، لا غير.

- (ابن خَلدون) العلاّمة المؤرّخ، صاحب المقدمة المشهورة التي حُفظت من دون كتابه الذي كُتبتْ له تلك المقدمة. مَن ضمّ خاءه فهو غالطٌ.

- (عَبِيدة السَّلْماني) الراوي عن علي بن أبي طالب، بفتح العين وكسر الباء، على زِنَة (عقيدة) وتصغيره غلط.

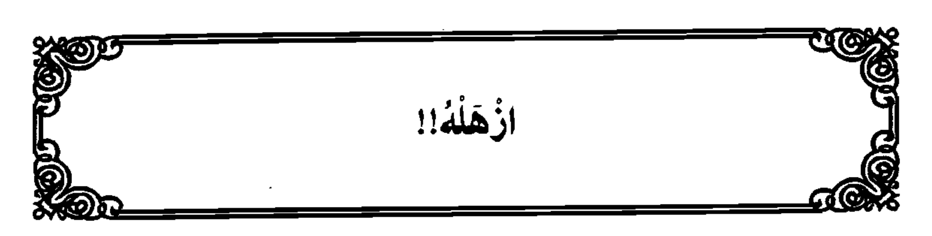
- (المَرِيْسي): نسبة إلى (مَرِيْس) بلدة بمصر، يُنسب إليها بِشر المريسي، المرجئ، ضبطه ابن الأثير في «اللباب» بفتح الميم وكسر الراء مخفَّفةً.

- (السَّبيعي) بفتح السين وكسر الباء، نسبة إلى (سَبيع) كتَبِيع، بطن من هَمَذان، يُنسب إليه جماعةٌ؛ من أشهرهم: أبو إسحاق السَّبيعي، الراوي المشهور، وُلِد في خلافة عثمان، ورأى عددًا من أصحاب النبيِّ ﷺ.

❑ الخلاصة:

لا تضمَّ شيئًا من أوائل هذه الألفاظ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



ازْهَلْهُ!!

وردني سؤالٌ، قال فيه السائل: غفر الله لك شيخَنا! العامّةُ تقول: ازْهَلْه؛ ومرادُهم: انسَه، ولا تسأل عنه. قال: وفي «القاموس»: زهلفَ الشيء: نفّذه وجوّزه. فهل كلام العامة مصحَّفٌ من هذا؟

هذا هو السؤال، والإجابة هي:

أولاً: هذه اللفظة بريئةٌ من الدواخِل التي تغمز اللفظ بالعُجمة أو التعريب؛ حروفًا، ومادّةً، وصِيغةً، وهذه إحدى المبشرات!

ثانيًا: وهي أيضًا موجودة بحروفها الأصلية (الزاي، والهاء، واللام) وهذه ثانية المبشرات!

ثالثًا: إذا كان اللفظ من الألفاظ العربية منقولاً لفظُه عن العرب، بريئًا من الدواخل التي تُخرِج الكلمة من زينتها العربية؛ أصبحت الكلمةُ قائمةً على أصولها، بأصلٍ ثابتٍ، وفرعٍ في السماء. وقد تَلعَب بفرعها رياحُ التغيير، فتكون الكلمةُ مما نَطق به اللسان العربي في معنى آخر غير المعنى الذي نستعملُ اللفظَ فيه.

رابعًا: بحثت عن هذه اللفظة ومادّتها في أوسع المعاجم، فوجدت المنقول في ذلك هو: «الزَهَل، بالتحريك: ملاسَةٌ وبياضٌ في الشيء، وقد زَهِل، كفَرِح: مَلس. والزاهِل: المطمئنّ القلب. والزهْل: الأملس من كل شيء».

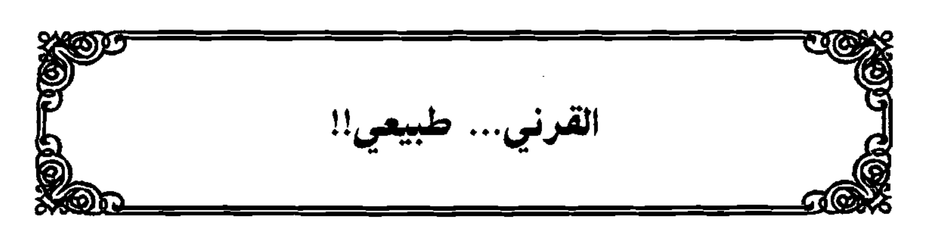
خامسًا: يتضح من هذا النقل أن العرب لم ينقل عنهم استعمال (ازهله) بصيغتها، غير أنّ المادّةَ والمعنى موجودان؟ فالمادة هي (ز، هـ، ل)، والمعنى: اطمئنان القلب، وهذا المعنى وما تريده العامة اليومَ متلازمان.

سادسًا: قولك: لعله مصحَّفٌ من (زهْلفَ) الشيءَ؛ بمعنى: نفّذه، وجوّزه، بعيدٌ ـ فيما أرى ـ، والفاء في هذه الكلمة جزء ظاهر، يُخلُّ حذفُه بالكلمة إخلالاً ظاهرًا في بِنيتِها وإيقاعِها. فهي حرف من حروف الإذلاق؛ التي هي: (الفاء، والراء، واللام، والباء، والنون، والميم)، التي لا تكاد تخلو كلمة عربية متألّفة من أربعة حروف أصلية من حرف من حروفه. ثم هو دعوى بلا برهان، ثم إننا لا نحتاج إلى هذا التكلّف؛ لما سبق بيانه.

الخلاصة:

لم ينقل «ازهلّه» عن العرب، غير أن المادة والمعنى موجودان، والمعنى: اطمئنان القلب.





القرني... طبيعي!!

السائل: عاصم خان، يسأل عن ضبط كلمة (القرني) للتابعي، أويس القرني، وعن صحة النّسبة إلى (الطبيعة) حين يقال: هذا أمر طبيعي.

وأجيب على السؤالين بإيجاز، فأقول: أما النسبة إلى (الطبيعة) فالقياس عند أكثر النحاة أن تُحذف ياؤه في النَّسَب، وكذلك كلُّ ما كان على وزن فعيلة، وفي ذلك يقول ابن مالك: (وفَعَليٌّ في فَعيلة التُزِمْ)، ولكن البحث الدقيق في المسموع عن العرب من ذلك يقلبُ هذا القياس رأسًا على عَقِبٍ، ويكشف عن دعوى للنحاة ضعيفةٌ لا تقف أمام عشرات الشواهد التي أوصلَها بعض الباحثين إلى أكثر من مئة شاهد، تشهد أنه لا يجوز حذف الياء في مثل هذا، إلا أن يكون الاسم بلغ من الشهرة مبلغًا، فتحذف فيه الياء؛ جوازًا، لا وجوبًا.. ومن شواهد ذلك:

ولستُ بنحويٍّ يلوكُ لسانَه ولكن سَليقيٌّ أقول فأُعربُ

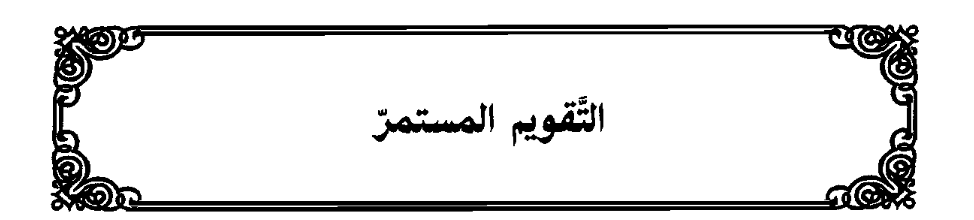
وأما أويس القَرني، فبفتح القاف والراء؛ نسبة إلى قَرَن، من مُراد، وضبطه الجوهري بسكون الراء، نِسْبةً إلى (قرن المنازل) وغلّطَهُ أئمةُ اللغة، وعُدَّ ذلك من أوهامه، وسبق لي في «لحن القول» من هذه الصحيفة كلامٌ عنه، وعن ضبطه، وفضْلُه ثابتٌ في صحيح مسلم وغيره، كان من العباد الذين صَفتْ لهم عبادتُهم؛ لاطِّراحهم الدنيا جُمْلَةً، وجرى على لسانه حِكَمٌ

تدوِّن اسمَه في سجلّ الحُكماء، وممّا أُثِر عنه قولُه: أَحكمُ كلمة قالها الحكماء قولهم: صانعْ وجهًا واحدًا يكفِك الوجوهَ كلَّها. وكان يرى: أن دعاء المسلم لأخيه بظهر الغيب أفضل من الزيارة. وأنا أقول بقوله، وأحتجُّ له؛ إلا أن تكون عيادةَ مريض؛ لورود الخبر في أنه حقٌّ واجبٌ، وأما الدعاء ففضْلٌ؛ لا فرضٌ. وقد وضع ابنُ حبيب وغيرِه أُويسًا ـ رضي الله عنه ـ في قائمة عقلاء المجانين، وما هو منهم، ومن عدَّه منهم فهو من مجانين العقلاء!

❑ الخلاصة:

إذا أردنا أن ننسب إلى «طبيعة» فلنا أن نقول: طبيعي، والراء في «أويس القرني» مفتوحة.





التَّقويم المستمرّ

السائل: سليمان العمري، قال في سؤاله:

أولاً: هل والدكم هو الشيخ الدكتور/ علي الحربي الأستاذ بجامعة أم القرى؟

ثانيًا: يكثر استخدام كلمة (تقويم) و(تقييم) فيقال: التقويم المستمر، فما الصحيح في هذا؟ ولك أطيب تحيَّة.

قال عبدالعزيز: ولك أطيبُ تحيّةٍ وأزكاها. والوالد هو من ذكرتَ، وكان أستاذًا في الجامعة سابقًا، يدرّس لطلابها العقيدةَ وفقهَ السيرة، وهو الآن ـ وقد سلخ الثمانين ـ في إخباتٍ وتألُّهٍ. وسؤالُك عنه آيةُ نُبلٍ ووفاءٍ؛ وإنّ حُسْن العهدِ من الإيمان.

وألخّص لكَ جواب السؤال عن (تقويم) و(تقييم) في نقاط:

١ ـ اتّفقتْ معاجمُ اللغة على أن هذه اللفظةَ واويةٌ؛ سواءً كان معناها: بيانُ قيمةِ الشيء، أو كان معناها: تعديلَ الشيءِ وإقامةَ اعوجاجه؛ فيقال: قوّمتُ السلعة؛ أي: عيَّنت قيّمتَها، وقوّمتُ المعوجّ؛ أي: عدّلتُه.

٢ ـ بُحِثَتْ هذه اللفظة في مجمع اللغة، وهي في المجلد الرابع والثلاثين من مجلتها، وصحّحَتْ فيه التقييم الذي بمعنى القيمة؛ للتفريق بينه وبين التقويم الذي بمعنى التعديل، ونظَّر المجمع على ذلك بأمثلة عُدِل فيها عن الواو ـ وهي الأصل ـ إلى الياء؛ حَذَرًا من اللَّبْس، ومن ذلك: عَيَّد الناس؛ إذا شَهِدوا العيدَ، وقالوا في جمع العيد: أعياد، ولم يقولوا: أعواد؛ حذر الإلباس على الناس، وأصلُه: عاد، يعود.

٣ ـ لم يمنع المجمع ـ وليس له ذلك ـ أن يقال: قوّم البضاعة؛ بمعنى: حدَّد قيمتَها. وقوَّم العملَ: جعل له قيمةً، والمصدر: التقويمُ بلا ريبٍ.

٤ ـ وأنا أختارُ ما اختارَه ذلك المجْمَعُ الخالد؛ فإنّ الخروجَ من لباس الإلباس أَقْومُ قِيلاً، وأهْدَى سبيلاً.

٥ ـ التقويم المستمر، وتقويم الأعمال... هل هو من القيمة؟ أو من تقويم الاعوجاج؟ فإنْ كان من الأول فلك فيه وجهان، وإن كان من الثاني فليس لك إلا وجهٌ واحدٌ.. أسأل الله أن يُبيِّضه!

ثم رغب إليَّ الأستاذ ساري الزهراني أن أكتب سطورًا موجزة عن المجاز فكتبت هذه الكلمات:

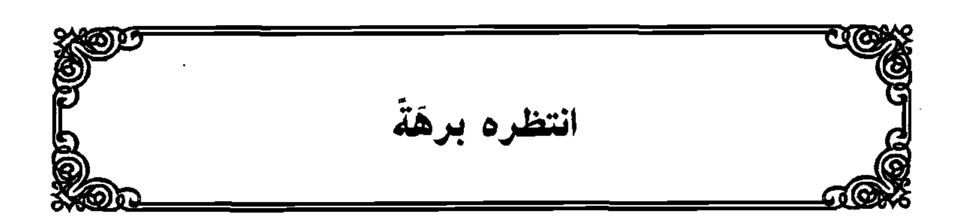
يراد بالمجاز: ما يجوز استعماله على سبيل التوسُّع. وعلماء الشريعة والعربية متفقون على وقوع معناه، وتقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجازٍ اصطلاحٌ مقبول لدى جمهورهم، وإذا كان المجاز أسلوبًا من أساليب العربية الجمالية فمن التحكُّم أن يقال: ليس في القرآن مجاز. وقد نزل القرآن باللسان

العربي، ومُعظَم من يتكلم في إنكار المجاز لم يتذوَّق أساليب العرب، ويتكلّم في ذلك عن تقليد، وعن شُبَهٍ ضعيفة.

❏ الخلاصة:

إذا قصد بالتقييم ذِكر القيمة وبيانها فلنا في ذلك وجهان: الياء، والواو، فنقول: قيَّم، وقوَّم، وإذا كان المراد تقويم الاعوجاج فليس لنا إلا الواو؛ لأنه من قوَّم.





انتظره برهَةً

البَرهة بفتح الباء ـ ويجوز الضمّ ـ: المُدَّة الطويلة من الزمن، قال بعضهم: هي معربة، وما هي معرّبةٌ؛ بل صحيحةٌ فصيحةٌ. والبحث هنا ليس في لفظِها بل في معناها، والشائع على الألسنة إطلاقُها على الزمن القليل، يقول القائل: انتظرتُه بُرهةً؛ إذا أراد أنه انتظره مدّةً يسيرةً؛ دقائقَ يسيرةً، أو أقلّ من ذلك، وهو خطأٌ شائعٌ ذائعٌ، صوابُه أنّ البرهة: الزمانُ الطويل في استعمال الفصحاء بإطلاق، أو في الغالب. وقال الجوهري: هي المدّةُ الطويلة من الزمان، أو أعمَّ؛ يريد: أنّه قد يُطلَق على الزمن اليسير، وقد نسي صاحب «القاموس» هذه اللفظة في كتابه مع ورودها في مقدمة «القاموس»، فاستدركها عليه الزبيدي في «التاج». وعامّة المعاجم تَقصِرُ معناها على الزمن الطويل. ومن قال: إنها للزمن الطويل وقد تطلق على اليسير؛ إنْ قَبِلْنا قولَه بقيت الألسنة لابسةً ثوب التّهمةِ متزمّلةً بلباس اللحن؛ لأنهم لا يستعملونها إلا بمعنًى خارجٍ عن الأصل، ومعناها الأصلي قد تُنُوسي ولم يعد له بقاءٌ. وقد وردت في شعر

الشعراء الفصحاء من الإسلاميين، وفي أولهم الحُطيئة؛ يقول في قصيدته الميمية المشهورة:

فروّى قليلاً ثم أحجم بُرهة   وإن هو لم يذبَح فتاه فقد هَمَّا

وقال ذو الرُّمة:

عفتْ بُرهة أطلالُ ميٍّ وأدرجتْ   بها الرِّيح تحت الغيم والقطر ساقيا

ووردت في ديوان شاعر المَعرّة إحدى عشرة مرَّةً بمعناه الأصلي وهو المدّة الطويلة، ومنها قوله:

إن عجوزًا حسبتْ بَرهَةً   ثم غدا من حكمها القَتلُ

الخلاصة:

البرهة، بفتح الباء وضمها: المدّة الطويلة من الزمن، وهي لفظة عربية، لا معرّبة.





الشَّرشَحة

السائل أبو عمر، يقول في سؤاله: هل كلمة الشرشحة، وكذلك الفرشخة عربيتان؟ وما أصلهما؟

قال عبدالعزيز: هاتان اللفظتان من الألفاظ الشائعة على الألسنة في الحجاز والشام. والحسُّ العربي يحكم لهما قبل البحث والتوثيق بالبراءة من العُجمة؛ فالتصريفُ، والصيغةُ، والحروف هي الشواهدُ الأُوَل على سلامة اللفظ، ولكنني بحثت بتقصٍّ عن (شَرْشَحَ) في مطوّلات المعاجم فلم أجد

لها أثرًا ولا عِثْيَرًا، وخشيتُ أن لا أظفر بها في كتاب «تكملة المعاجم» فكان ما خشيت منه، ولم أجد فيه إلا قولَه: «شرشوحة سبَّاط: حذاءٌ بالٍ»، وفزعت إلى كتاب «قاموس ردّ العامي إلى الفصيح» فإذا هو يقول: «شَرْشَحَهُ: إذا عرَض عليه أمرًا فيه جِهةٌ للإقدام عليه، وجِهةٌ للإحجام عنه؛ وهو حائر بينهما» هذا المعنى الذي يَستعمل العوامُّ له هذه اللفظةَ في بلد المؤلف، ثم تكلّف لها استعمالاً عربيًّا فصيحًا، فزعم أنها قريبة من كلمة (الطرشحة) ومعناها في كلام العرب: الاسترخاء. والحق أن هذه اللفظة ـ وإن لم يكن لها وجود في المعاجم ـ عربيةُ الأصل، فصيحة الاستعمال، وحقُّها أن تُدرَج في مكانها في المعاجم؛ فإن المعاجم قد فاتها كثير مما نطق به العرب، أو اشتُقَّ ممّا نَطقُوا به، فهذه اللفظةُ موجودٌ أصلُ لفظِها ومعناها؛ أصلها (شَرَح) يقال: شرح الشيء إذا وسَّعه، وشرحَ اللحم إذا قطَّعه. فدخلت الشين بين الراء والحاء زيادةً في اللفظ لزيادة المعنى، والشين حرف تفشٍ وتوسُّع. والأفعال الرباعية المشابهة التي فيها معنى التكرار والسعة، يماثل فيها الحرفان الثالثُ والرابعُ الأولَ والثانيَ؛ كزلزل، ودَنْدن، وجلجل، وصلصل، تـدلُّ على حصول الشيء مرتين فأكثر. بآيةِ ما دَلّ عليه اللفظُ الذي يحكي صورةَ المعنى؛ فإذا كان اللّفظُ لم يتكرر فيه اللام كـ(شرشح) فإنه يدل على تداخُلِ فعلين وإدماجِهما في لفظٍ واحدٍ لمعنيين متقاربين، ومعنى (شرشح) في الاستعمال الشائع اليوم هو معنى كلمة (شرح) الذي ذكرتُه آنفًا، مع زيادة في معناه؛ لزيادة مبناه، واعلمْ أنّ حرف الحاء إذا كان في الكلمة ـ لا سيّما إذا كان في آخرها ـ دليلٌ من أدلة البراءة من العُجمة.

وأما الفرشخة فمعناها في اللغة: السَّعة. وهو موافق للمعنى الشائع، وأكثر ما تطلق على المباعدة بين الرِّجلين في المشي والجلوس.

❑ الخلاصة:

«الشرشحة» و«الفرشخة» لفظتان عربيتان.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

أنطَيتك... وما أنطَيتني!!

السائلُ أبو الوفاءِ، سعيد القحطاني، يقول في سؤاله: شيخنا العزيز، عبدالعزيز، أعزه العزيز! أحدُ الزملاء في المعهد العلمي يقول: أنطني، أنطِه، أنطُوه، أنطنا، ونحو هذه الطنطنة، وحين قيل له في ذلك، قال: هذه وردت في قراءة: ﴿إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، وأسئلتي عن فصاحةِ، وصحّةِ، وأصلِ التسمية، أو سببِها ـ إنْ عُلِمَ ـ، وهل يُحتج بالقراءة الشاذة في صحّة القول؟ وما أصل كلمة (زميل) و(المعهد) في العربية؟ ولك منا السلام والتحية، والدعاء، وننتظر ردَّ الرسالة في الرسالة.

قال عبدالعزيز: هذه اللهجةُ التي تكون فيها النون في موضع العين قبل الطاء لهجةٌ عربيّةٌ صحيحةٌ، فصيحةٌ، معروفة لدى علماء العربية بـ(الاستنطاء) يقولون في أعطيناك وأعطيتنا ونحوها: أنطيناك وأنطيتنا. وفي قراءة الحسن وطلحة وابن محيصن ـ وهم من قرّاء الشواذ ـ: ﴿إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ بالنون مكان العين، وَوَرَدَ أن النبيّ ﷺ نطق بها في أحاديثَ، ولم أدرُسْ إسنادَها؛ من ذلك: «لا مانع لما أنطيت ولا منطيَ لما منعت»، قال ابن الأعرابي: شرّف النبيّ ﷺ هذه اللغة وهي حِمْيَرِيَّةٌ، وقد عزاها التبريزي إلى العرب العاربة من قريش. وقرأ ابن مسعود والأعمش: ﴿وأنطاهم تقواهم﴾ في قوله سبحانه: ﴿وَءَاتَـٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾، ونسبها السيوطي إلى سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس. ويرى غيرُ واحدٍ من الدارسين أنّ قيسًا هذه ليست قيس عيلان؛ بل هي بطنٌ من همدان من قيس القحطانية، وأنّ هذيلاً هي هذيل اليمانية وليست المضريّة. فصارت هذه اللّهجةُ لهجةً يمانيةً خالصةً من دون الناس، قال الجوهري: «الإنطاء: الإعطاء؛ بلُغة أهل اليمن»، ولكنها اليوم مسموعةٌ من بعض بادية الشام، والعراق. وقد انتقلت إليهم بالمخالَطة؛ فالأسماع لا تعرف المجاملة، فما هوتْهُ الأسماع نطقت به الألسُن، ثم تشيع

بأدنى سببٍ؛ ولو كان ناقلها عَيَّارًا ساخرًا. واللغويون مختلفون في هذا النطق: هلْ هو إبدالٌ، أم لغةٌ؟ والظاهر: أنه ليس بإبدالٍ؛ لِبُعْدِ مَخرَج النون من مخرج العين، وإلى ذلك يشير محيي الدين بن عربي؛ ولكن على منحًى فلسفي إشاريٍّ في ديوانه:

النونُ كالعين في أنطى وأعطاهُ ... لحنٌ أتاهُ به شرعٌ فأعطاهُ
الحرف يبدلُ من حرف يماثلهُ ... في قرب مخرجه لذاك ساواه
وذا بعيدٌ فكيف الأمر فيه فقل ... بأنه بعض عين حين سمَّاه

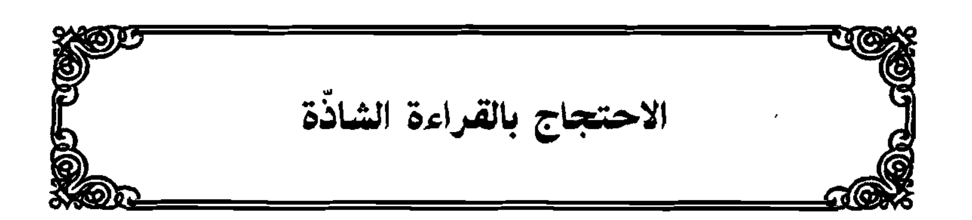
وأما (الزميل) في اللغة، فهو: الرديف على الدابة، وإطلاقُه على رفيق العمر، والسفر، والدراسة توسُّعٌ حسنٌ صحيح.

وأما (المعهد) فهو: اسمُ مكانٍ لِمَا يحضرُه جَمْعٌ من الناس ويشهدونَه. وشكرًا لأبي الوفاء.

❑ الخلاصة:

«أنطيناك» لغة صحيحة، وإطلاق «الزميل» على الرفيق، و«المعهد» على المدرسة صحيح.





الاحتجاج بالقراءة الشاذّة

السائل أبو الوفاء، أرسل إلينا عاتبًا: لماذا لم نُجب على سؤاله عن الاحتجاج بشواذ القراءات في اللغة الذي ورد ضمن أسئلته في الأسبوع الماضي؟

قال عبدالعزيز: أذهلني عن تفصيل الجواب أمران:

أحدهما: مخافة أن يكثُر الكلامُ، والحيّز لا يكفي.

والثاني: أنَّ الجواب مُنطوٍ تحت ما قلته من صحة وفصاحة من يقول: أنطيناك، وأنطيتنا؛ مستشهدًا بقراءة: ﴿**إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ**﴾، وسأبسط الإجابة هنا بعض البسط.

العلماء يبحثون في القراءة الشاذة من جِهات ثلاثٍ: جواز القراءة بها في الصلاة، والاحتجاج بها في الأحكام، والاحتجاج بها في اللغة. فأما القراءة بها في الصلاة فالظاهر الجواز، وإن منعه الأكثر؛ لأن الصحابة، كابن مسعود، وأُبيٍّ، كانوا يقرؤون بها في الصلاة، ولا يجرؤ المانعون على الحكم بِبُطلان صلاتهم.

وأما في الأحكام فالأكثرون لا يرونها حُجّةً لازمة، وهي كرأي الصاحب أو التابعيِّ، وقولِه.

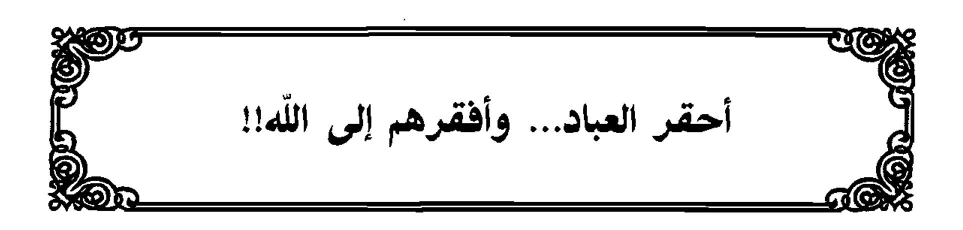
وأما الاحتجاج بها في العربية فالنحاةُ لهم في ذلك مذاهبُ: منهم من يحتجُّ بها مُطلقًا، ومنهم من تستوي عندَه القراءة الشاذّةُ وغيرُها؛ أعني بالشاذة: التي خرجتْ عن القراءات السبع أو العشر. وجميع القراءات عندهم قابلةٌ للنقد والعرض على قانون العربية، ولو كانت في القراءات السبع. وفي كتابي «توجيه مشكل القراءات» كثيرٌ من القراءات التي قرأ بها بعض العشرة طعنَ بها فريق من النّحاة طعناتٍ نجلاءَ بخناجر النقد، المنسوجةِ بقوانين النحو بيّنتُ فيه أن هذه القراءات التي طُعِن فيها هي خيرٌ من كلِّ شاهد لكل شاعرٍ يَحتجُّ به أولئك النحاةُ على ضعف القراءة؛ سواءٌ أكانت قراءة سبعيةً، أم فوق السبع، والعشر، والأربع عشرة إذا كانت القراءةُ صحيحةَ الإسناد، مرويةً عن رسول الله ﷺ، أو كانت قراءةٌ مرويّةً عن صحابيٍّ يُحتجُّ بكلامه في العربية؛ كابن مسعود، وابن عباس، وعلي، وزيد، وأبي هريرة. فإننا نحتج بكلام هؤلاء وغيرهم؛ بل نحتج بكلام غيرهم من الشعراء الذين هم في كل وادٍ يهيمون؛ بل نحتج بكلامِ مَن دونهم من العرب الأقحاح، ولو كانوا من أهل الضلالِ، والأعرابِ البوّالين على أعقابِهم. وممن يناصر القول

بصحة الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وأنّها نصٌّ عربيٌّ لا يجوز إغفالُه حين تثبت صحّتُه فيلسوفُ العربيةِ أبو الفتح بن جنّي، وله كتاب «المحتسب في القراءات الشواذ» والقراءة الشاذة عند القراء: ما وراء القراءات العشر. وعند آخَرين منهم: ما فقدَ شرطًا من شروط القراءة الصحيحة الثلاثة. وعند آخَرين منهم: ما ليس بمتواتر. وعند النحويين: ما خرج عن الفاشي في العربية.

❑ الخلاصة:

يحتج بالقراءة الشاذّة في اللغة، وأما الأحكام فالجمهور لا يرون الاحتجاج بها.





أحقر العباد... وأفقرهم إلى اللّه!!

في إظهار التواضع ما هو فخر، وفي ذمّ النفس ما هو مدح، وفي ذم الآخرين والحطّ من شأنهم ما يستَتْبِعُه ثناء على الذات، في كثير من الأحيان.

وعبارة: «أنا أحقر العباد وأفقرهم إلى الله»، من عبارات التواضع المخالفة للواقع، أو لاعتقاد المخبر، أو هما معًا. والشرع يحاسب المخبر لاعتقاده؛ لأنه كاذب، ويحضّ على مراعاة صدق الخبر من جهة المطابقة للواقع إخبارًا واستخباراً؛ لأن التفريط فيه مذموم. ولسنا نحاكم جميع من يقول ذلك، فالله أعلم بالنيات، ولكننا نحكم على المجموع الذي شهد له الحال بما ادّعيناه سلفًا من أنه فخر في ثوب من التواضع، وللنفوس الأمّارة طرائق مختلفة في الإيهام. ففي الناس من يمدح نفسه على هذا النحو، وفيهم آخرون يتوصلون إلى مدح أنفسهم بذمّ الآخرين.

فإذا أحسنَّا الظن بالمتكلم ـ وهو المطلوب ـ وقلنا: إنه صادق عند نفسه، قاصد التواضع حقيقة، لم يخرجه أيضًا من لحن القول؛ لأنه لا يخلو من أمور ثلاثة:

أحدها: إما أن يكون المتكلم هو في الحقيقة أحقر العباد وأفقرهم إلى الله، فعليه بعد ذلك أن يخبرنا: من أخبره بذلك؟ وكيف نما إليه علمه؟ فإنه مما لا يعلم إلا بالوحي، بل لا يُعرف الأحقر والأفقر في عدد قليل إلا بذلك، فكيف بأحقر العباد كلهم؟

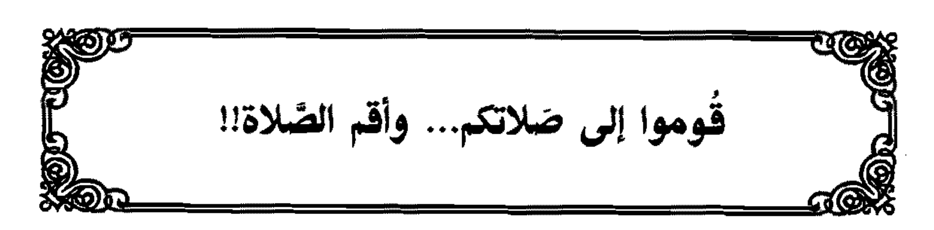
الثاني: وإما أن يكون بلغ مبلغًا من الخوف والخشية من الحق عزَّ وجلَّ، وحياء العبودية، ورؤية التقصير، واستشعارِ عظمة الجبار، فرأى أنه أحقر العباد وأفقرهم إليه، فيقال له: فلماذا تخبرنا بذلك؟ وهل هو إلا بمنزلة قولك: أنا أوّلكم عبودية في منزلتي (الخوف) و(الحياء) ونحوهما؟!

الثالث: وإما أن يقول: إنه يعلم من نفسه ذنوبًا حتى أصبح لا يرى مذنبًا غيره، ولا مخطئًا سواه، فارتدَّ ذلك على نفسه فرأى نفسه على تلك الحال التي وصف، فيقال له: هلاّ أحسنت الظن بربك؟ وعلمت أن كل ابن آدم خطّاء؟ وهلا سترت ذلك واعترفت به بينك وبين ربك؟ فإن قال: إنما أريد تربية النفس حتى تكون أحقر شيء عند نفسي، قلنا له: ربِّها على الصدق، فهذا خير لك ولها، وليكن سرّك خيرًا من علانيتك، واعلم أن من قبلك من السلف الطيب لم يكونوا يقولون ذلك ولا ما يشبهه.

❑ الخلاصة:

من التواضع ما هو فخر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



قُوموا إلى صَلاتكم... وأقم الصَّلاة!!

هذه الجملة من كلام الخطباء في منابر الجمعة، ولم يُحظَرْ على الخطيب كلام معيَّن ولا غير معيَّن، ما لم يكن لغوًا. غير أنه لا بد من أن يُلحظ هٰهنا أمران:

الأول: حين يلتزم الخطيب بلفظٍ معيَّن، يكرّره في كل جمعة، يُوهم أنه من الجُمل المأثورة التي يُستحب ذكرها في ذلك المقام.

الثاني: أن يكون للكلام معنًى، وفائدةٌ تامَّةٌ؛ وإلا كان ضربًا من الهذَر والثرثرة. ولا أحسب لهذه الجملة: «قوموا إلى صلاتكم يرحمْكم الله» معنًى مفيدًا؛ فإنَّ المصلين سيقومون عند نزول الإمام من فوق المنبر، والمؤذن سيؤكّد ذلك مرَّتين حين الإقامة، فما قيمة لفظ يقال بلا منفعة، ولا يَعتمد على أثر؟ وما سبيله إلا مثل سبيل قول بعضهم: «أقول ما تسمعون»، الذي بُسِط التعليق عليه في موضع آخر من هذا الكتاب في عدد سابق.

❑ الخلاصة:

الكلام إذا لم يكن فائدة يحسن السكوت عليها يعدّ من اللغو، لا سيما في مثل هذا المقام.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الفهرست

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com